

جامعة الجزائر

مركز العلوم السياسية والإعلامية

التطور السياسي والتنظيمي

لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980

مذكرة تقدم بها الطالب: عامر رخيلا

تحت إشراف: د. جبايلي مح العين

نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع علم التنظيم الإداري والسياسي

320/2

التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة

التحرير الوطني 1962 — 1980 •

مذكورة تقدم بها الطالب:

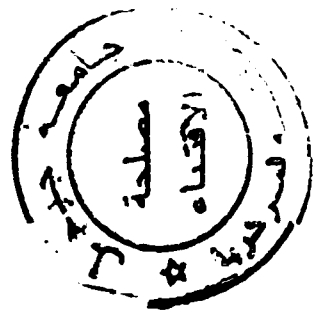
علاء مرر خبطة

تحت اشراف الدكتور:

جسهايلي محل العين

اعضاء لجنة المناقشة :

- 1- د. .... رئيسا
- 2- د. .... منقرا
- 3- د. .... عضوا
- 4- د. .... عضوا
- 5- د. .... عضوا



جوان 1983 •

شكرو وتقدير

=====

أقدم شكري وتقديري لأستاذي المشرف " دجهايلي محل العين"  
على ما أسداه لي من نصائح وتوجيهات ساعدتني على إنجاز  
هذه الرسالة.

كما أتوجه بشكري لكل الاخوة المناضلين والمسؤولين الذين  
لم يهملوا علي بمصاعبهم وأرائهم التي أنارت لي  
طريق البحث.

## الاهداء

الى ارواح اولئك الشهداء والمناضلين الذين  
علمونا حب الوطن والحرية.  
والى كل الذين يناضلون اليوم من اجل  
بناء مجتمع العدالة والمساواة وفضاء  
لاى ارواح شهداء الثورة التحريرية.

أولا : سواصت اختيار الموضوع:

جاء اختياري لموضوع: ( التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962 إلى 1980 ) بعد تردد طويل بين عدة مواضيع شدتني إليها بدرجات متفاوتة، ولأسباب موضوعية وذاتية، كان هذا الموضوع يشدني إليه أكثر من غيره من المواضيع التي كنت مترددا بينها، حتى استقر رأيي في النهاية على موضوع "الحزب" وموجع ذلك للأسباب الموضوعية التالية:

— لم يحظى موضوع حزب جبهة التحرير الوطني من طرف الباحثين والكتاب خاصة بالعربية بدراسة وافية، حيث لم تتجاوز المعالجات التي تناولت الموضوع - في حدود علمي - التطرق للحزب ( ج . ت . و . ) ضمن دراسة التجربة الاقتصادية أو السياسية في الجزائر المستقلة، ولم ينفرد الجانب التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني بدراسة كاملة، خاصة منذ مؤتمره الأخير ( 1979 ) .

وإذا كانت هناك بعض الدراسات - بالفرنسية - قد تناولت موضوع حزب جبهة التحرير الوطني، فهي لم تتجاوز الوصف التاريخي لتطور جبهة التحرير الوطني دون الغوص في أعماق ذلك التطور، ودراسة خصوصياته والظروف السياسية العامة التي أعاققت التطور الطبيعي للجبهة، بعد الشروع في تحويلها إلى حزب سياسي سنة 1962 .

— ضرورة التصرف على التنظيم الحزبي الرسمي في بلادنا، والتعريف به لدى الدارسين والمهتمين بالدراسات السياسية والحزبية .

— محاولة معرفة الخلفيات التي أدت إلى تضاؤل ( غياب ) دور الحزب في مرحلة الانبعاث القومي في مرحلة أخرى منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها .

— ان القتبوع للحياة السياسية في الجزائر يلا حظ ان حزب جبهة التحرير قد

اصبح منذ مؤتمره الاخير (جانفي 1979) يحتل دورا قياديا في الحياة السياسية للمجتمع ، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

— عرفت هياكل وهيئات حزب جبهة التحرير الوطني منذ 1979 تطورا ملحوظا في سيرها وهو ما يستوجب معرفة الهبة التنظيمية لحزب جبهة التحرير ودراسة طبيعتها وقواعد سيرها خاصة وأن موضوع "الحزب" قد اصبحت اليوم ، اكثر من أي وقت مضى ، محل اهتمام من قبل مختلف القوى السياسية والاجتماعية في بلادنا . . . .

— وأخيرا فان الطالب الجامعي اليوم مازال يعتمد في دراسته للتنظيم الحزبي في بلادنا على ماتتوفر مكتبات معاهدنا من كتب لكتاب أجاناب ، ان لم يكونوا مفرغين ، فههم محازون لهذا الاتجاه اذ ان عند تناولهم لما عاشته جبهة التحرير الوطني من تناقضات خلال السنوات الاولي للاستقلال خاصة . وهو ما يستوجب منا المساهمة المتواضعة في التعريف بمسيرة حزب جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال ، بعيدا عن الانحياز لهذا الطوف اذ ان من اطراف الصراع السياسي الذي عاشته جبهة التحرير التي جانب تلك العوامل ، هناك عوامل ذاتية جعلتني اسير قدما في اختياري لهذا الموضوع وهو ما يمكن تلخيصه فيما يلي :

— من خلال احتكاكي اليومي بحزب جبهة التحرير الوطني على المستويين المركزي والقاعدي — باعتباري احد اطاراتهم ونلوا لما لاحظته من ضعف حين وقوة حين آخر في تواجد الحزب وسير هياكله وهيئاته ، تكونت لدي رغبة في البحث عن اسباب ذلك .

— نتيجة احتكاكي بهيئات الفئات المهنية وبطلبة الجامعة لاحظت أن هناك جهلا يكد يكون تاما بتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني .

— رفعتني في الاسهام — الصواعق — في سد الفراغ الذي تعانيه المكتبة الجزائرية بصفة عامة ،

ثانها : المنهج المتمد في دراسة موضوع البحث : ان طبيعة الموضوع وجوانب تناوله

في هذا البحث ، استوجبت منا ضرورة اتباع منهج تاريخي وصفي من ناحية ،  
وتاريخي تحليلي من ناحية أخرى ، وذلك للأسباب التالية :

- ان موضوع بحثنا يكتسي طابعا تاريخيا ، فحزب جبهة التحرير الوطني قبل  
أن يكون حزبا سياسيا ، فهو حركة تاريخية نشأت ولهمرت في خصم الصراع  
الذي كان الشعب الجزائري يعيشه مع الاستعمار الاستيطاني .

- تستلزم منا دراسة التطور العملي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني  
اعتماد الوصف التاريخي والتحليلي للمراحل التي مرت بها الجبهة من جبهة  
الى حزب سياسي ، في مرحلتين مختلفتين من حيث : اسلوب العمل ، وطبيعة  
الأهداف ، وشكل التنظيم ، ومستلزمات المرحلة وادواتها النضالية .

- كما ان اختيار المنهج التاريخي التحليلي يمكنني من المحافظة على حيوية  
الموضوع والربط بين اجزائه ، باعتبار ان معالمه له ستكون من الجانبين السياسي  
والتنظيمي بشكل متكامل ومتناسق .

ان تبويرنا لاختيارنا للمنهج التاريخي التحليلي - الوصفي ، يجد دالته في  
أن طبيعة البحث والمشكلات التي اردنا بحثها والاشكالية التي اردنا فكها ، هي التي  
حددت لنا هذا النوع من المناهج دون غيره ، وهو ما سيتضح لنا من التساؤلات التي  
ينطلق منها بحثنا هذا ، والتي يمكننا حصرها في التساؤلات التالية :

- ان الدارس لتاريخ الجزائر الحديث ( قبل الفاتح نوفمبر 1954 ) يلاحظ تلك التعددية التي

عاشتها الحركة الوطنية بتعدد حركاتها واحزابها ، فكيف كان ظهور جبهة التحرير

الوطني ( الفاجي ) عاملا لافاء تمايز وتناقضات اطراف الحركة الوطنية وجمعها في جبهة

واحدة تحرض على وحدة التنظيم دون وحدة الفكر ؟

14/ - عرفت عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي الكثير من المعوقات والصعوبات ، فما هي طبيعتها ؟ وما اثر الصراعات السياسية التي مرتها الجبهة فداة استرجاع الاستقلال على طيبة حزب جبهة التحرير منذ 1962 ؟

- يستخلص الدارس للثورة والصراعات التي مرت بها الجزائر منذ 1962 ان جبهة التحرير الوطني كانت تتأثر بتلك الصراعات اكثر مما تؤثر فيها ، فما هي خلفيات ذلك وأسبابه ؟

- كان لانبعثات القوى لحزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1979 انعكاسا كبيرا ان لم نقل جذريا على اشكال التسيير والتخطيط وصنع القرار السياسي واتخاذها في الجزائر فما سر ذلك وما هي خلفياته ؟

هذه جملة من التساؤلات التي سنحاول من خلال تناولنا للبحث من جانبين سياسي وتنظيمي ، البحث عن اجابته لها ، وقد اعتمدنا لذلك أدوات البحث التالية :

- دراسة وتحليل الوثائق : قضا بت فحص ودراسة وتحليل ميثاق الثورة والوثائق الرسمية التي توفرت لدينا ، والتي تتناول موضوع الحزب ، وقد حاولنا ان تكون دراستنا لهذه الوثائق دراسة تحليلية نقدية مع المقارنة بين مختلف الميثاق فيما يتصل بتناولها للحزب ، ويفضل تحليلنا لمحتويات هذه الميثاق والوثائق تمكننا من تحديد التطور التنظيمي والسياسي للحزب ،

وقد حرصنا في تحليلنا لهذه الوثائق والميثاق على معرفة الظروف السياسية لظروف المرحلة - التي تم وضع هذا الميثاق اذاك فيها . والوسع الذي كان عليه الحزب في كل مرحلة .

- المقابلات الشخصية : راعينا في اجرائها الشروط التالية :

1- الحرص على كسب ثقة الذين قابلناهم ، لكون ثقة المجيب من اؤكد الشروط بالنسبة للباحث ، واذ اننا قد استطعنا ان نجني مقابلات مع العديد من الشخصيات التي كان لها شأن في مختلف المراحل التي مرت بها جبهة التحرير من 1954 الى يومنا ، فان تلك المقابلات



قدمت مع شخصيات انسحبت من الحياة السياسية وابتعدت في مرحلة من المراحل  
وأعيد لها الاعتبار بعد مؤتمر 1979 . وشخصيات مللت منذ استرجاع الاستقلال وهي  
في جهاز السلطة سواء في الحزب أو في الدولة .

2- حرصنا على ان نأخذ عينات مختلفة من الشخصيات والناظرين الحزبيين العاديين  
الذين عاشوا في هيكل الحزب منذ استرجاع الاستقلال ، وذلك قصد التنوع  
واعطاء موضوع بحثنا طابعه الميداني الى جانب الطابع النظري .

ولعمل مانسجله بشأن المقابلات انها تميزت بطابع المباشرة وذلك بجعل السؤال محدد  
بشكل يجعل المجيب يجيب اجابة محددة بعيدا عن الاجابات العمومية التي قد  
لا توصل السائل الى مهتفاه من السؤال . كما حرصنا على تفادي الأسئلة التي - ان قد ضاها -  
تخرج المجيب ،،، وتجعله يتحفظ في الاجابة عن بقية الأسئلة ، وتفاديا لذلك فقد اخترنا هذا  
النوع من الأسئلة الى نهاية كل لقاء ، بعد ان يكون المجيب ذاته يسأل ان كانت هناك اسئلة  
أخرى ، وهذا ما رجع لنا مع كثير من الذين قابلناهم .

وبشأن اللقاءات أو المقابلات الشخصية نشير الى ما يلي :

- لم نعتمد أسئلة ( استبيان ) معين قومحدره ، فقد كانت أسئلتنا تنطلق مع كل شخص نقابلها من  
الموقع الذي كان يحتله أو هو يحتله اليوم في مختلف الهيئات الحزبية ، وهو ما يجعل عملية  
وضع الاستبيان تستوجب تعدد انواعه وأشكاله ليكون الاستبيان بما يحمله من أسئلة يتعاشى  
والمعلومات التي نريد الحصول عليها من هذا اوزاك من الذين قابلناهم .

- كان . . . . . العديد من الذين تمت مقابلتنا لهم حريصين على ضرورة عدم الاشارة  
لاسمائهم ، لا عبارات شخصية ، ووفاء ما لا لتزامنا أمامهم بذلك ، فاننا نكتفي بالاشارة بالمهم  
في هوامش البحث وقد اخترنا لذلك صفة : الضائل . . . . . ، في حين ان الاخوة الذين  
لم يروا حرجا في الاشارة الى اسمائهم ومهامهم فاننا ذكرنا ذلك بكل وضوح في هوامش

البحث ، مع تحديد تواريخ اللقاء .

– اللائحة المباشرة: بفضل احتكاكي ومباشرتي اليومية لواقع الحزب وسير هياكله، فإن اللائحة المباشرة، بالإضافة التي كونها السبب الذاتي – كما عبرت عن ذلك عند تحديد البواعث الموضوعية لذاتية – في اختياري لهذا الموضوع دون غيره، فإنها كانت من جملة الأدوات التي ساعدتني على فهم واقع الحزب وسير هياكله وهيئاته وتحديد أسباب الضعف والقوة فيه، خاصة وأنتني أكتب من خلال مباشرتي اليومية لسير الهياكل الحزبية، في مجلة "المجاهد" اللسان المركزي للحزب، منذ ما يزيد عن سنتين ناقداً لأسباب الضعف وبرزوا لجوانب القوة (الجوانب الإيجابية) في سير الهياكل ومدى ملائمتها لمتطلبات المرحلة ومكانة الحزب ودوره فيها.

واللائحة المباشرة بالنسبة لموضوع بحثنا تشمل أهم أدارة في تحليل ونقد بعض الجوانب التنظيمية والسياسية، من الداخل لا من الخارج، وبدافع المعالجة وتأشير السلبيات لتفاديها مستقبلاً، وإبراز الجوانب الإيجابية لتدعيمها، خاصة وأن حزمة جبهة التحرير الوطني يستعد لعقد مؤتمره الخامس.

ثالثاً: صفحات البحث:

تعتبر الطالب عار - صفحات منهجية أو معلوماتية أثناء تحضير بحث جامعي، خاصة إذا كان موضوع البحث يفتقر لدراسات سابقة تزود الباحث بقاعدة للانطلاق في بحثه والوصول إلى النتائج المراد الوصول إليها.

فكيف يكون الحال إذا كان الباحث ينطلق في بحثه من بضعة مراجع تتناول موضوع بحثه بشكل عرضي، أو دعائي، أو نقدي يركز على السلبيات دون إظهار الإيجابيات، التي غير ذلك، من الدراسات التي تتميز بالطابع الصحفي

هذا ما وجدت نفسي أمامه عند الشروع في جمع مادة بحثي وترتيبها وتصنيفها، إذا ما استثنيت من ذلك الوثائق وبعض الوثائق الرسمية... ولنا أن تصور صفحات البحث هذه

الحالة ، خاصة اذا كان المبحث يتعلق بدراسة حزب سياسي ، وقد تنفرع لنا من ضعف

عدد المراجع - ان لم نقل انعدامها - صعوبات فرعية يمكننا حصرها فيما يلي :

( 1 ) المنطلقات النظرية : تحتل المسألة التنظيمية في الاحزاب السياسية الشورية اهتماما خاصا في الاحزاب الحزبية والممارسة الميدانية ، فهي ( ) عند لينين احد الشروط الاساسية للشورة ، وعندما وتسي تونغ الجسر أو القارب الذي يصل بين غفة المعرفة النظرية وضفة الممارسة ، وستالين يقرر أنه " بدون تنظيم ( مكافح شوربي ، شجاع ، مجرب ، من ) لا يمكن حتى التفكير بالقضاء على الامبريالية . ( ) ( 1 )

واذا كان حزب جبهة التحرير الوطني يصنف ضمن الحركات الشورية والمعادية لامبريالية فان المحور التنظيمي ، بعد الاستقلال ، لعل يمثل نقطة ضعف واضحة ، وما الانحرافات والخلافات التي وقعت بعد الاستقلال النتيجة للضعف التنظيمي للحزب .

وقد كسان من نتائج ضعف الجانب التنظيمي في حياة الحزب ، بالقياس الى ما هو محدد ومرسوم في مختلف المواثيق والاحزاب ، أن خلق نوعا من الخلل وعدم التوازن بين الادارة ( الحزب ) وبين الغاية ( الأهداف ) .

ان حزب جبهة التحرير الوطني تبني ايدولوجية تقدمية ناهضة من الصيرة النضالية للشعب الجزائري الذي توج نضاله ضد الاستعمار بهيروز جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية سياسية شورية ، حمل الشعب الجزائري تحت رايتها السلاح لاسترجاع استقلاله ، هذه الحركة صوفت بنيتها التنظيمية خلا بعد تحقيق الهدف السياسي ، ولم تكن بعد ذلك ( ) بنيتها التنظيمية انعكاسا لالتزام العقائدي ( ) الذي رسمته في مواثيقها ، وبذلك فهي لم تنجح في تحقيق

( ) الاتصال المستمر بين النظرية والممارسة . ( ) ( 2 )

( 1 ) انظر : التركيب التحتي للشورة : وثيقة عن السلاح التنظيمي ، لينين ، ماوتسي تونغ ، هوشه منه ، ستالين ، جياب ، لوكاشيف ، دار العودة بيروت : نشر بمبادرة من مؤسسة 14 أكتوبر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - عدن 1971 ص 7

( 2 ) نفس المصدر ص 8

يتميز حزب جبهة التحرير الوطني بالحرص على وحدة التنظيم دون ان يصاحب ذلك  
 الحرس عملا فعليا لخلق وحدة فكرية بين مكوناته (اعضائه) ، مما أدى الى ضعف في  
 مستوى الانضباط و بروز مظاهر التكتلات والانقسامات التي تتنافى ووحدة التنظيم في الحزب  
 الواحد ، اذ ان ( الحزب من حيث هو وحدة في الارادة لا تقبل وجود تكتلات انقسامية ) (1)  
 وكان لتلك التكتلات والانقسامات ، في ليل ضعف التنظيم الحزبي ، نتائجها السلبية  
 التي من أبرز ملامحها : ضعف ما يوصف بالترجح الحزبي في ترقية الضابط ، عدم الع  
 العودة الى القاعدة الحزبية ، او للهيئات الحزبية المعنية في حل ما يطرأ من صراعات او  
 تناقضات بين القيادات على المستوى المركزي خاصة ، عدم الالتزام بحوار المركزية الديمقراطية  
 التي تنص مختلف ادبيات الحزب على أهمية العمل بها .  
 وفي مقابل تلك النقائص لا نجد دراسات نظرية تزود الضابط بأدوات تنظيمية تمكنه  
 من وعي دوره ، وتدفعه للحرص على الالتزام والانضباط الحزبي كما ملين أساسيين في حياة  
 الحزب ومضاميه .

2- عدم توفر المصادر : التي جانب المعوقات النظرية ، مثلت المصادر والمراجع لقتها ، عائقا  
 كبيرا لي فسي لا نجاز الجيد لهذا البحث ، اذا أخذ مني البحث عن المراجع وقد  
 طويلا ، اضافة الى ما يمثله استغلال المراجع المحصل عليها من صعوبات لغوية وتحليلية  
 لانجاز هذا البحث المتواضع .

(1) ستالين : أسس اللينينية حول مسائل اللينينية . الشركة اللبنانية للكتاب بيروت

ثالثا : خيلة البحث :

بمعد تفكيكو طوبلزي بختلف جوانب بحثنا ، استقر بنا الرأي على أن نتناول بحثنا ،  
وفقا للخطة التالية :

مديخل : نتناول فيه في بضع صفحات المراحل التي قطعتها الحركة الوطنية لجز  
الجزائرية ، قبل 1954 ، مع التركيز على معرفة الحركات والأحزاب السياسية التي ظهرت  
في تلك المرحلة . وذلك لنعطي لبحثنا مطلقاته وامداداته التاريخية .  
فصل تمهيدي : نتناول فيه بشي \* من التفصيل جبهة التحرير الوطني في مرحلة التحرير  
وقد اخترنا له العنوان التالي : ( نشأة جبهة التحرير الوطني وقيامها للثورة التحريرية  
1954 - 1962 ) . وسنخصص هذا الفصل لمعرفة العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت  
على ظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح نوفمبر 1954 ، والقوى الاجتماعية والسياسية المكونة  
للجبهة في هذه المرحلة ،

كما سنركز في هذا الفصل على معرفة الأشكال التنظيمية لجبهة التحرير الوطني والتناقضات  
التي افوزتها الحروبين مختلف التنظيمات التي تتشكل منها الجبهة . . .  
ويعتبر الفصل التمهيدي هذا مهما بالنسبة لدراستنا ، إذ أنه دونه لا يمكننا فهم الصراعات  
والتناقضات التي ظهرت بعد الاستقلال والتي لازالت آثارها حتى اليوم عالقة بالحياة السياسية  
في بلادنا ، كما أن سؤولي حزب جبهة التحرير الوطني يسوون شرعية حزب جبهة التحرير من  
خلال مرحلة التحرير ، أكثر مما يستندنا في شرعيتها لمرحلة الاستقلال .

أما مرحلة 1962 - 1980 والتي هي أساس دراستنا فاننا ارتأينا تناولها من خلال قسمين  
نخصص القسم الأول لدراسة " انعكاسات الصراعات على السلطة على التطور السياسي للحزب "  
ويحتوي هذا القسم على فصلين .

الفصل الأول نتناول فيه انعكاسات الصراعات السياسي على بناء الحزب بناء حقيقيا ونهين

ذلت من خلال تناولنا للنقاط التالية : أزمة 1962 نتائجها وخلفياتها وأثارها على الصعيد السياسي وامتداداتها من 1962 الى 1965 ، ونشير في هذا الصدد الى ان تناولنا للخلافات السياسية سنركز فيه على الجوانب التي كانت ذات صلة بالحزب ، ولا نزهاننا نتناول مختلف جوانب الصراع السياسي في هذه المرحلة .

الفصل الثاني سنخصصه لتناول واقع الحزب في الحياة السياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين السلطة والحزب في المرحلة المتقدمة من 1965 الى 1976 ، وقد اخترنا لهذا الفصل العنوان التالي : " موقع الحزب في الصراعات السياسية قبل اقرار الميثاق الوطني ( 19 جوان

1965 الى جوان 1976 ) .

وموقع الحزب نقصد به واقع الحزب ومدى مشاركته في الحياة السياسية ، وموقفه من التيارات السياسية التي انتعشت في هذه الفترة .

أما القسم الثاني فنعالج فيه الجوانب التنظيمية في حزب جبهة التحرير الوطني وقد اخترنا لهذا القسم العنوان التالي : " تنظيم الحزب وعلاقته بالدولة والهيئات الوطنية " . وقد قسمنا هذا القسم الى فصلين ، الفصل الأول اخترنا له العنوان التالي : " تطور الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 - 1980 " ونعالج فيه الهبة التنظيمية للحزب في المراحل التالية : مرحلة ما قبل مؤتمر 1964 ، مرحلة ما قبل 19 جوان 1963

وما بعده لمرحلة الأخميرة وهي مرحلة ما بعد مؤتمر الحزب في جانفي 1979 . أما الفصل الثاني فقد اخترنا له العنوان التالي : " طبيعة الحزب وعلاقته بالدولة والهيئات

الوطنية " . وسنتناول في هذا الفصل طبيعة الحزب أهو جماهيري ام غلاهي ؟ وطبيعة تركيبه الاجتماعي ومحتواه البشري والثقافي ، كما سنتناول في هذا الفصل علاقة الحزب والدولة من خلال الوثائق التي لم تستقر على شكك معين من العلاقة ، وهو ما يستحق الدراسة .

الخاتمة : نتناول فيها أهم الاستنتاجات والاقتراحات التي نرى ضرورتها لمعالجة جوانب الضعف التي نخلص لها في نهاية بحثنا .  
الملاحق : سنزيد بحثنا بمدد من الملاحق الأساسية ، والتي نعتبرها بمثابة وثائق تاريخية .

ان أفضل سبيل لفهم جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية-سياسية، في مرحلة التحرير، ثم كحزب سياسي في مرحلة الاستقلال، هو أن نفهم وندرس حاضرونا في ضوء ماضي النضالي،

وإذا كان الاستعمار الاستيطاني الفرنسي قد سيطر على الجزائر طيلة قرون وثلاث قرون، فان اصوار الشعب الجزائري على مقاومة الوجود الاستعماري لفرنسا بالجزائر قد تسرك للأجيال الجزائرية سجلا من الهطولات والتصحيات الشعبية الخالدة. ويمكننا تقسيم مراحل النضال الوطني منذ أن وطأت اقدام المستعمروالفرنسي أرض الجزائر سنة 1830 إلى لسهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954، إلى المراحل التالية:

( ا ) مرحلة المقاومة المسلحة : 1830 - 1900 .

( ب ) = = = النضال السياسي في إطار الحكم الفرنسي : 1900 - 1926 .

( ج ) = = = المواجهة السياسية الضالمة : 1926 - 1954 .

- المرحلة الأولى : المقاومة المسلحة :  
=====

لم يكن فوز فرنسا للجزائر بالأمر السهل ، فقد ووجهت الحملة الاستعمارية بمقاومة شعبية عنيفة ، اذ كانت هناك عدة ثورات وانتفاضات ( ) وان كانت محدودة الاثر ولكنها في مجموعها تدل على ان الشعب الجزائري لم يستكن ولم يرضخ للاستعمار والاحتلال ( 1 )

فاذا كانت البيروقراطية التوكية قد تراجعت أمام هجومات القوات الاستعمارية الغازية، فان الشعب الجزائري قد وجد نفسه أمام مسؤولياته في الدفاع عن أرضه . . وسرعان ما ظهرت قوى جزائرية ضالمة أخذت زمام المقاومة ضد الجيش الاستعماري الفرنسي الفاني ، وتحملت تلك المقاومة الشعبية في محاربة الاستعمار تحت سلطة وقيادة الأهمر عبد القادر كرائد للمقاومة

( 1 ) انسر : مجلة الجيش ( جزائرية ) ، نوفمبر 1974 العدد 128 .

## الشعبية الجزائرية .

وإذا كانت دعوة الجهاد بقيادة الأمام عبد القادر قد وجدت تجاوبا تلقائيا من الجماهير الجزائرية ، فإن ما يمكننا استخلاصه من ذلك ، هاتين الحقيقتين :

( أ ) ضعف الصلة بين الجزائريين والطبقة العسكرية - البهروقرابية التركية التي استسلمت للوهلة الأولى ولسي أمام القوة الغازية .

( ب ) كشف ذلك التجاوب الشعبي لدعوة الجهاد عن حقيقة الجهاز الرسمي للدولة الذي كان همه ينصب حول استخلاص الصوائب من الجزائريين .

وإذا كانت مقاومة الشعب الجزائري بقيادة الأمام عبد القادر للاستعمار الفرنسي قد امتدت 17 عاما ، فإن روح المقاومة لملت متأججة طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر . . . وما يستخلص من المقاومة الشعبية خلال تلك الحقبة ، هو أن الشعب الجزائري قد عاش وحدة المصير ، كما أدرك أن الاستمرار في الاصطدام بقوات العدو في ظل عدم تكافؤ القوتين ، لن يكون لصالحه ، فكان لا بد من الاستمرار في المقاومة ، لكن بأسلوب جديد .

ومع حلول سنة 1900 بدأت تظهر فكرة التجنس والساواقة بالفرنسيين ، فماذا كان موقف الجزائريين في الربع الأول من القرن العشرين ؟ هذا ما سنتعرف عليه في المرحلة الثانية .  
- المرحلة الثانية : النضال السياسي في إطار الحكم الفرنسي :

تميزت هذه المرحلة بانتقال الجزائريين إلى المطالبة بالساواة في الحقوق والواجبات والغاء قانون الأجنبي والى الإجراءات التمسقية ، وحرية الهجرة ، وقد كتبت صحيفة الرشيد ، الصادرة في 18 آيار ( ماي ) 1912 تقول : ( ( اننا نرغب في الرضوخ لضربة الدم ودفنها ولكن لقاء خدامتنا لانطلب الاشيئا واحدا هو الحصول على حقوق المواطنين .

( الفونسيين . ) ( 1 )

( 1 ) انظر : آلان سافاري : ثورة الجزائر ، ترجمة نخلة كلاس ، سلسلة الثقافة العسكرية بد مشق 1961 ص 76 و 77



وفي محاولة من الشعب الجزائري لتحقيق تلك المطالب ظهرت الى الوجود الجماعات والحركات التالية :

— كتلة المحافظين : تكونت سنة 1900 من المثقفين وقدماه المحاربين والزعماء الدينيين والاقطاء والاقطاعيين ، وكان هؤلاء " يؤمنون بالقومية الاسلامية ، وأعداء أعداء لفكرة التجنس وللخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي وللتجنيد على الطريقة الغربية . ( ( 1 ) )  
وقد كان لظهور " كتلة المحافظين " قد جاء في وقت حقق فيه الصتوغنون ( ( درجة ( 2 )  
بالغة من الحكم الذاتي وجعلوا بذلك من الجزائر وحدة منفصلة عن المقاطعات الفرنسية ،  
وقد كان برنامج كتلة المحافظين يتمثل في الدعوة الى المساواة بين الجزائريين والمغربيين  
في التمثيل النيابي والضرائب ، والدعوة الى الغاء قانون الاعلى والاجراءات التعسفية واسترجاع  
العمل بالشرعية الاسلامية وتعليم اللغة العربية التي غير ذلك من الطالب .

— جماعة النخبة : تكونت حوالي سنة 1907 من الجزائريين المثقفين باللغتين العربية والفرنسية  
وهذه الجماعة كانت تشل اتجاهها اصلا حيا نادى بالمساواة والغاء قانون الجنسية المعروف  
بـ ( ( سانتو-كونسولت ) ) لسنة 1865 الذي يقضي بأنه لا يمكن للجزائري التمتع  
بامتيازات الجنسية الفرنسية الا اذا تخلى عن معتقداته الدينية . ( 3 )

— حزب الفتى الجزائري : نشأ عام 1912 ولم يختلف في مطالبه عما كان مطروحا ، حيث  
تهنى المطالبة بالغاء القوانين المختصة بالجزائريين والدعوة الى التساوي في الضرائب بين  
الجزائريين والمستوطنين . . . كما غالب بنشر التعليم والثقافة بين الهالي (الجزائريين)  
وزيادة الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة . ( 4 )

( 1 ) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر ؟ كتاب اصدرته الوزارة بمناسبة الذكرى الخاصة  
والعشرون لثورة نوفمبر 1979 - الجزائر ، ص 49 و 50 .  
( 2 ) جوان جليسي : ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبوغالب ، الدار المصرية للتأليف والنشر  
والنشر ديسمبر 1966 ، ص 35 .

( 3 ) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر ؟ مرجع سابق ص 50 و 51  
( 4 ) جوان جليسي ، مرجع سابق ، ص 35 .

الحزب الاصلاحى : تأسس عام 1919 بقيادة الأ مير خالد حفيد الأ مير عبد القادر وقد عرف الحزب الاصلاحى بأنه حركة اصلاحية ذات صبغة سياسية ووطنية . . اذ كان الأ مير خالد قد أتهم من قبل الادارة الاستعمارية بتعاونه مع عبد الكريم الخطابي في المغرب الأ قصى الذى كان نائرا على الوجود الفرنسى الاستعماري في المغرب .

وقد تبنى الحزب الاصلاحى برنامجا سياسيا اصلاحيا يقوم على الدعوة الى المساواة بين الجزا الجزائريين والمستوطنين ، في التوظيف ، وفصل الدين عن الدولة ، والمفوالعام الى غير ذلك من المطالب التي كانت الحركة الوطنية تنادي بها في تلك المرحلة . ( 1 )

وكان رد الادارة الاستعمارية على نشاطات الأ مير خالد ان طردته الى الشرق الأ وسط بعد ان نسبت اليه اتهامات مختلفه قوليستدع له بذلك ( فرصة كافية لاتمام واجبه وحكمتعليهاالطرد من وطنه ونفيه الى الشرق الأ وسط ) ( 2 )

ولم تكف الادارة الاستعمارية والمستوطنون بذلك فقد ( اتهموهمرة بالشيوعية ومرقاخفى بالتعاون مع عبد الكريم الخطابي ) ( 3 )

وقد كان لنفي الأ مير خبلا لصداه لدى الشعب الجزائري والجزائريين المهاجرين في فرنسا ، اذ لم تلبث المظاهرات الاستنكارية - لاجرائفي الأ مير خالد - ان عمت ( انحاء الجزائر ، ووجدت السلطات الاستعمارية نفسها في مأزق حرج ، الا انها لم تتبع سبيل الروية والحكمة لتهدئة الشعب الهائج بل زادت في استفزازه وراحت تهطنس به وتزجره . وكان أن تم نفي ثمانمائة شاب جزائري ( 800 ) الى سورية جلهم من مدينة تلمسان . ) ( 4 )

وقد كانت تلك الاحداث تجسي في حقبة تاريخية تميز المحيط المالي فيها ببهروز قى سياسية يسارية

( 1 ) وزارة الاعلام : كيف تحررت الجزائر؟ مرجع سابق ص 50 و 51 .

( 2 ) احمد الخطيب : الثورة الجزائرية ، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأ ولى 1958 ص 80 .

( 3 ) حزب جبهة التحرير الوطني : النشرة الداخلية للحزب ، قسم النشر والتوثيق - نوفمبر 1979 .

( 4 ) احمد الخطيب ؛ مرجع سابق ص 80

في أوروبا وفرنسا ذاتها، التي جانب أصداء ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا، ومبادئ

ويلسون التي هللت لها الشعوب المستضعفة

كل تلك العوامل وغيرها كان من شأنها ان تخلق جوا سياسيا وفكريا، ساعد الشعوب  
الستعمرة على وعي واقصها ومصيرها، وبدأ بذلك يتزايد نمو الوعي الثوري لدى العناصر  
الناضلة، وكان أن عرفت الحركة الوطنية الجزائرية منحرجا جديدا في سيرتها، حيث  
بدأت تتجه نحو الدعوة الصريحة لرفض الاستعمار، وهو ما يمثل مرحلة جديدة في  
نضال الحركة الوطنية التي انتقلت الى المواجهة المنظمة، فهاهي مظاهرات العواجيب  
ووسائلها ومطالبها؟ هذا ما سنتناوله في المرحلة الثالثة لنضال الحركة الوطنية.

المرحلة الثالثة: المواجهة السياسية المنظمة:

=====

تميزت هذه المرحلة ب بروز حركات وأحزاب سياسية ذات عمق في أوساط الجماهير، بما  
تبنته من مطالب في برامجها السياسية، وبما كابدته على أيدي المستعمر من اضطهاد  
وطاغيات الى غير ذلك من أساليب البطش والتنكيل التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في تعا  
تعامله مع المناضلين والمواطنين الجزائريين. وقد ظهرت خلال هذه المرحلة الحركات  
والأحزاب التالية:

— نجم شمال افريقيا: انشيء حزب نجم شمال افريقيا في مارس 1926 في باريس من جماعة

=====

من الصمان المهاجرين من اقطار المغرب العربي الثلاث: الجزائر، تونس، المغرب.

وقد كان الجزائريون يمثلون الاغلبية ضمن المنتسبين للنجم الذي عينه المرشد الرئيس

شرفيا له. (1)

ورغم ان هناك من يذكر ان الرئيس الأول لحركة النجم كان يدعى "محمد جفال" فان اسم

"مصالي الحاج" قد ارتبط بحركة النجم منذ نشأتها الى ان اصبح تحتعرف باسم "حزب الشعب

الجزائري" سنة 1937، فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 والتي هي

(1) وزارة الاعلام: كيف تحولت الجزائر من صراع سابق ص 51 و 52.

اقتدار لحزب الشعب الجزائري الذي حلته السلطات الاستعمارية سنة 1939 .  
 ونظروا لما المسهوه النجم من نشاط ووضوح في مطالبه فان السلطات الاستعمارية قد لجأت  
 الى اصدار قرار بحله في 20 نوفمبر 1929 ، غير ان زعماءه لم يكفوا عن نشاطهم سرها ، التي  
 ان اعادوا تكوينه تحت اسم جديد ( نجم افريقيا الشمالية الجديد ) في سنة 1932 ، ونظروا  
 للملاحقات والمضايقات التي تعرض لها اعضاؤه فقد غيروا من جديد اسم تنظيمهم ليظهر في  
 شهر فونسي من سنة 1935 حاملا اسم ( الاتحاد الوطني لجمهورية شمال افريقيا ) .  
 وتكمن اعمية " نجم شمال افريقيا " فيما زود به الحركة الوطنية غنية من ( مؤسسات الحزب  
 الشوري وفي مقدمتها اللجنة المركزية التي تضم ثلاثين شخصا ) ( 1 )  
 وفيما كان يطرحه في برنامج السياسي الذي نادى فيه بالاستقلال الكامل للجزائر ،  
 وتكوين جيش وطني ، وارجاع الأراضي والغابات والممتلكات التي اخذتها الدولة الفرنسية الى  
 الجزائر ، التي غير ذلك من المطالب التي جعلت السلطات الفرنسية تدرك ما يمثله  
 " النجم " من خطر ، خاصة وأنه أصبح يستقطب فئات واسعة من الشعب الجزائري .  
 وقد كان لمجيء " حكومة الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا سنة 1936 ان ساعد على عودة  
 صالح الحاج الذي كان في المنفى بجنيف ، وازا كان النجم قد ساهم في حملات الدعاية  
 الانتخابية لصالح الجبهة الشعبية ، فان ذلك لم يمنعها من اصدار قرار بحله في 26  
 يناير ( جانفي ) 1937 . ( 2 )  
 وقد كان لذلك القرار من حكومة الجبهة الشعبية اثره على العناصر الوطنية التي خاب أملها فيما  
 كانت تنتظره من الجبهة الشعبية ، اذ يسى البعض من الكتاب ان قرار الحل كان يمثل " مرحلة  
 جديدة في تاريخ الحركة الصالية . حيث اتمدت عن الحركة العمالية الفرنسية دون قطع الصلة  
 بينها " ( 3 )

( 1 ) المسيرة ؛ قسم للنشر والتوثيق بالحزب ، سنة 1979 ، ص 180 .

( 2 ) Mod HARBI : Le FLN Mirage et réalité - Edition J.A. Paris 1980 Page 20.

( 3 ) I B I D. Page 20

الحزب الليبرالي : انشئ هذا الحزب في 11 سبتمبر 1927 ، اثر اجتماع ضم حوالي

150 شخصية جزائرية . ( 1 )

وقد كان اعضاء هذا الحزب يمتقدون بالتعاون مع فرنسا ، وهم معتدلون في مطالبهم

( x )  
السياسية والاجتماعية ، ويلهسون حماسهم لاندماج والثقافة الفرنسية . ( 2 )

وكانت مطالب الحزب الليبرالي تتمثل ، اساسا ، فيما يلي :

التشيل الفياهي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي ، والغاء قانون الهالي والقيود

المعرقلة لهجرة الجزائريين الى أوروبا ، احترام الحضارة الاسلامية ، وتطبيق القوانين الاجتماعية

الفرنسية على الجزائر .

وقد كان اعضاء الحزب الليبرالي في معظم الأحيان ، مختارين من طرف الادارة الفرنسية

في الانتخابات . ( 3 )

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين : تأسست في الخامس من ماي 1931 بالجزائر العا

العاصمة اثناء اجتماع ( في نادي الترقى ببابا عزون ) ضم 72 عالما جزائريا قدموا من مختلف أنحاء

البلاد ، ومن مختلف الاتجاهات الدينية ، وقد تأسس مجلس اداري من ( 13 ) عضوا على رأسهم

الشيخ عبد الحميد بن باديس . ( 4 )

واذا كانت الجمعية قد عرفت في تاريخ الحركة الوطنية بأنها كانت تمثل التيار الديني

الاضلاحي ، فهي قد نجحت الى حد بعيد في محاربة الشعوذة وأصحاب الزوايا والظرفيين

المتواطئين مع الاستعمار ، كما عملت على تنقية الاسلام من الشوائب التي حاوّل الاستعمار الصاقها

( 1 ) وزارة الاعلام : كيف تحورت الجزائر ، ص 53 .

( 2 ) ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني الطبعة الثانية ، المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات بالجامعة العربية ، عام 1977 ص 390

( 3 ) نفس المصدر ص 390 .

( 4 ) نفس المصدر ، الجزء الثالث ص 80 .

( x ) يذكر سعد اللمان ابرز زعماء ذلك الحزب كانوا من المثقفين اليخنيين ، ومن ابرزهم : ( داهن التهامي  
فرحات عباس ، داهن جلول ، ومضى المثقفين مثل : بلحاج والزياتي ، والليساني ، والفاسي ، و طاهرات وغيرهم )  
نفس المصدر ج 2 ص 391 .

وقد كان لرفض الجمعية للدعوة الى الارماح والتجنس ان مكسبها من ان تلعب دورا خاصا في توعية الجماهير التي وجدت في النشاط الثقافي والديني للجمعية ما يعمق وعيها بذاتها الا ان وفاة الامام عبد الحميد ابن باديس في بداية الحرب العالمية الثانية ، كان له اثره على رسالة الجمعية ، حيث ان خلفاء بن باديس لم يكونوا على شاكلته (1) فهم مدفوعين فقط بحب الجزائر وخدمة الثقافة العربية الاسلامية ، مستعدين للتضحية القصور من أجل انتصار المبادئ الأساسية التي بنيت عليها الجمعية لذلك وجدناهم يصرحون بنشاطهم على ميدان التعليم بل أنهم ، في كثير من الأحيان ، قد وقفوا ضد التلاميذ المناضلين في صفوف الحركة الوطنية . ( ( 1 )

وكان لهذا الوضع اثره على العلاقة بين " الجمعية " و " حزب الشعب الجزائري " ، حيث ان هذا الأخير خير كان يرى أن الشعب الجزائري ( لم يشك في يوم من الأيام في عرويته واسلامه . الا ان ما كان يطلبه هو الاستقلال الذي لا يملكه . أما اسلامه فهو موجود وعرويته باقية . ) ورفض ان حزب الشعب كان يدرك ماتخلله الجمعية من أهمية في نشر الثقافة في أوساط الجماهير ، الا أنه كان يرى ان غياب عنصر التحريض ضد الاستعمار في " مناهج " و " طرق " الجمعية يعد عاملا معرقلا لخلايا الحزب الذي كان يأخذ عليها انها تنشر الفكر التالي : ( ان الشعب الجزائري لا يمكنه أن يستقل طالما يتعلم كله ويتدين كله ، وهذا كان في نظرنا مستحيلا لأن فتح المدرسة يتم بتصريح ، والساجد لا تحل الا بتصريح ، في حين أن خلية الحزب السرية لا يمكن للسلطات الفرنسية أن تكتشفها ، وان اكتشفتها فان المناضل يكون مستعد للسجن والتضحية . ) ( 2 )

( 1 ) انظر : مقال الدكتور العربي الزبيدي حول : السياسيين وأزمة البحث عن الطريق ، النشر بالمجاهد الأسبوعي العدد 1051 الصادر بتاريخ 26/09/1982 .

( 2 ) هذا ما سجلنا من محاضرة السيد " عبد المصن طوبال " في قاعة الكابري بتاريخ 31/01/2

— الحزب الشيوعي الجزائري :  
=====

كان للانتقادات التي وجهت للحزب الشيوعي الفرنسي لانتهاجه سياسة عدم مهاجمة الاستعمار الفرنسي في اقطار المغرب العربي، وفي الجزائر على الخصوص، ان لجلكي سنة 1924 التي تأسس ( فيدرالية الجزائر) للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر ( كان مقرالاتحادية المذكورة في

مدينة الجزائر ) وقد شرع في " دعوة الجزائريين لانضمام الى صفوفه " ( 1 )

وقد اصدرت الفيدرالية جريدة تحت عنوان : " الصراع الاجتماعي la lutte sociale سنة 1937

ناشرة الى المشكلة الجزائرية ( ) ضمن المشاكل الفرنسية ولمر في اطار مشكل وطني

جزائري ( ( 2 ) )

وكان أول ظهور للحزب الشيوعي الجزائري بكيان مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي

سنة 1935 ، وعند انعقاد اول مؤتمره بعد ذلك يومي 17 و 18 اكتوبر من سنة 1936

أكد على نقطتين :

— الحث على تغيير الوضع الراهن قبل كل شيء ، من أجل حياة افضل للمجتمع الجزائري تسود

فيه العدالة الاجتماعية .

— المطالبة بسريط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي . ( 3 )

ولم تشفع للحزب الشيوعي الجزائري مواقفه من الاستعمار وتأيدته للسيادة الفرنسية على ال

الجزائر وسياسة الادماج من ان يستثنى من الاجراءات التي تعرضت لها تشكيلات الحركة

الوطنية ( ) فقد حرم نشاط الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1939 في الوقت نفسه الذي حل

فيه حزب الشعب الجزائري ( ( 4 ) )

( 1 ) ANDRE NOUSCHI / La naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954)  
Les éditions de minuit PARIS 1962 P ge 61.

( 2 ) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحورت الجزائر ، مرجع سابق ص 57 .

( 3 ) أنيسبركات : الحركات السياسية في الجزائر 1936 ، مجلة التاريخ - الجزائر ، 1981

( 4 ) جتوان جلميسي ، مرجع سابق ص 193 .

حزب الشعب الجزائري :  
=====

بعد اقدم حكومة الجبهة الشعبية على حل "النجم" ، لجأ مناضلوه الى تأسيس حزب جديد في الفترة ما بين 11-20 مارس 1937 ، اطلقوا عليه اسم "حزب الشعب الجزائري" ، وحمل اعضاءه شعارات النجم وتغلغلوا في اوساط الجماهير الجزائرية مما جعلهم يجد ( ( صدى سويصالدي الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضا لاغتيالها ) ) وذلك ما جعل ( ( الدعوية الفرنسية تشن حملة عليه . . اذ حاولت رعاية بعض الأوساط الفرنسية أن تنشر فكرة تدعي أن المواقف القومية الضيقة التي وقفها النجم وحزب الشعب الجزائري هي التي عزلتها عن الحركة العمالية العالمية وعن الطبقة العاملة الفرنسية . ) ) (1) وكان حزب الشعب الجزائري قد تميز بنشاطه الاعلامي، وتنظيمه للمظاهرات التي كانت كشيورا ماتنتهي بالاشتراك مع قوات الشرطة الفرنسية ، وقد تعرضوا مناضلوه وقادة حزب الشعب للمضايقات والتعذيب والتوقيف والاعتقال ، لما ظهر من نشاط وأعمال سوية فر

وفدادة الحرب العالمية الثانية كان عدد اعضاء حزب الشعب قد بلغ حوالي "3000" مناضل . (2) مما جعل السلطات الاستعمارية عشية الحرب العالمية الثانية تصدر قرارا بحل حزب الشعب ومنع جوسيدته ( ( الأمة ) ) من الصدور في سبتمبر 1939 ، واعتقال مصالي الحاج زعيم الحزب وكثير من قادته ومناضليه .

ولم تنفع هذه الاجراءات ، وغيرها ، اعضاء الحزب من مواصلة نشاطهم ، فقد لجأوا الى

العمل السوي طيلة فترة الحرب العالمية الثانية .

(1) جبهة التحرير الوطني : ميثاق الجزائر 1964 ص 13 .

(2) وزارة الاعلام : كيف تحسرت الجزائر؟ موجع سابق ص 55 .



## حركة البيان :

=====

عجلت الحرب العالمية الثانية بانتشار الوعي في أوساط الشعوب المستضعفة والمستعمرة  
وخاصة سنة 1940 كانت بالنسبة لفرنسا تسمى سنة الهزيمة، فان ذلك كانت له  
انعكاسات في الجزائر التي أصبح فيها ( النواب الذين كانوا يطالبون بالساواة يتجاوزون  
مطالب الأمر الى برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل في الجزائر. ) (1)  
وهذا هو " فرحات عباس" انه في العاشور من فبراير 1943 تحت المصادقة من طرف النواب  
الجزائريين على نص بيان يتضمن مطالب الجزائريين ولم ( يفاجي " هذا الميثاق الجديد  
الولاية العامة ولكن ما اذ هلها وأدهشها ، هو موقف بعض النواب الجزائريين الذين صنعهم  
الاستعمار عنما حتى جعل منهم عبيدا غائمين وعلا " خاضعين ، فاذا بهم بين عشية وضحاها  
قلبوا له ظهر المجن ففلتوا من يده وعادوا الى سواء السبيل فانضموا الى الحركة الوطنية. ) (2)

وقد تضمن البيان المشار اليه 5 اقسام :

— الوضع بالجزائر منذ احتلال الحلفاء لها (تحليل شامل للوضع) .

— أهمية الحربين العالميتين في تحوير الشعوب باعتبار ذلك لماهرة تاريخية .

— استمرار العلاقات الفرنسية — الجزائرية منذ 1830 وما نتج عنها من استغلال وتفرقة عنصرية .

— فشل الاصلاحات السابقة واندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر .

— مطالب الجزائريين الأساسية ، والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي : استنكار الاستعمار وازالته ،  
تطبيق مبادئ تقرير المصير على جميع الشعوب ، منح الجزائر دستورها الخاص ، الاعتراف بالعربية كلغة  
رسمية مع الفرنسية ، حرية الصحافة والتجمع والتنظيم والمقيدة لجميع السكان ، تحوير المحكوم عليهم  
والساجين السياسيين ، المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم . . . (3)

(1) ميثاق الجزائر 1964 ، مرجع سابق ص 14 .

(2) فرحات عباس : ليل الاستعمار ، نقله الى العربية بوكورحالة ، مطبعة فضالة المحمدية - المغرب

بدون تاريخ ص 170 و 171 .

(3) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحورت الجزائر؟ مرجع سابق ص 57 .

— اصداقاه البيان والحرية : تأسست هذه الحركة في مدينة سطيف يوم 14 مارس 1944 ،

وكان على رأس مؤسسيها فرحات عباس، وهي تضم في صفوفها اعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والملطاء،

وكانت بتركيبتها هذه تمثل جبهة ، اذ جاءت في وقت كانت فيه الأحزاب السياسية الجزائرية محظورة واطباءها لا يحقون من طرف بوليس الاستعمار ،

واذا كنا لا نحظ ان الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن مثلا في هذه الحركة- الحزب، فان مرد ذلك كما يذكر عباس: ان الحزب الشيوعي الجزائري رفض الدعوة الموجهة اليه بالانضمام للحركة، وأسس حركة أخرى ( اصحاب الديمقراطية والحرية ) مناصرة لسياسة الادماج . ( 1 )

في الوقت الذي عبرت حركة "اصداقاه البيان والحرية" عن موقفها من سياسة الادماج ، اذ اقدمت على تعليق لافتات بالمرية في أهم المدن الجزائرية كتب عليها ( لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، وتسقط الجنسية الفرنسية، وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع . ) ( 2 )

ويتضح جليا ان حزب الشعب الجزائري ، المنحل آنذاك ، قد وجد في هذه الحركة ما يساعد على بث افكاره الثورية في اوساط مختلف التيارات وفي العناصر المترددة والبرجوازية .

واثناء انعقاد مؤتمر "اصداقاه البيان والحرية" في مارس 1945 استطاع التيار الوطني الشعبي أن يحرز على الاغلبية في مواجهة الذين كانوا يؤيدون اقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا ، وكان التيار الوطني بذلك مصادقة المؤتمر على قرار يطالب ببرلمان وحكومة جزائرية متخلصين من اية روابطة مع فرنسا . ( 3 ) وكان رد السلطات الفرنسية على ذلك القرار ان شرعت في مطاردة وملاحقة العناصر

الوطنية فأعاد مصالي الحاج الى السجن ، واثار مجازر 8 ماي 1945 التي اقدمت فيها السلطات الفرنسية على التقتيل الجماعي للجزائريين المتظاهرين من أجل حريتهم ، اعتقلت السلطات الاستعمارية فرحات عباس وأعلنت عن حل حركة اصداقاه البيان والحرية بتاريخ 14 صلي 1945 . ( 4 )

( 1 ) فرحات عباس: ليل الاستعمار مرجع سابق ص 162 .

( 2 ) د سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية ج 3 ، مرجع سابق ص 241 .

( 3 ) حزب ج . ت . و . : ميثاق الجزائر 1964 ، مرجع سابق ص 17

( 4 ) انظر: مقال السياسة الفرنسية في الجزائر قبل الثورة، الدكتور العربي الزبيبي مجلة 1 نوفمبر ص 51 سنة 1981 .

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : بعد مرور ما يقرب من سنة عن " مجازر 8 ماي 1945 " اقدمت

السلطات الاستعمارية يوم 16 مارس 1946 على اطلاق سراح المعتقلين، باسم العفو العام، وكان من بين الذين اطلق سراحهم " فرحات عباس " الذي لم يكذب يمضي شهر عن سراحه حتى أعلن عن تكوين " حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " مطالبا بتقرير المصير والقضاء على الاستعمار الفرنسي، ترسيم اللغة العربية، القضاء على الملكية الاقطاعية، وكانت تلك المطالب تمبر عن يقظة الصير الوطني للبرجوازية الجزائرية اثر حوادث 8 ماي 1945 . ( 1 )

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية : عاد مصالي من سجنه بهرزافيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى الجزائر لينشي " مع كل من " الأمين الدباغين " و " حسين الأ حول " و " أحمد ميزفنة " و " محمد خيضر " حركة أطلقوا عليها اسم " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " التي لم تكن الا استمرارا للحزب الشعب الجزائري

تحت فطاه جديد . ( 2 ) وتهدف حركة الانتصار الى تحقيق المبادئ التالية :  
الفاء النظام الاستعماري واقامة نظام سيادة، اجراء انتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفریق في العنصر أو الدين ، اقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية اجتماعية تتمتع <sup>بالصلاحيات</sup> التنفيذية والتشريعية والقضائية . وأن تكون سياستها : الحياد الايجابي ، تدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والاسيوية ، العمل لايجار اتحاد شمال افريقي . وقد اصدرت الحركة جريدتين : ( الامة الجزائرية ) بالفرنسية وجريدة ( المغرب العربي ) اسبوعية بالعربية . ( 3 )

المنظمة السرية : تمد المنظمة السرية من أهم الأعمال التي قام بها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، فاطر عمليات التزوير التي قامت بها السلطات الفرنسية في انتخابات الدستور المصنوع في سنة 1947 . وعند انعقاد مؤتمر الحزب يوم 15 فيفري 1947 كان التيار الضايف باحداث جناح عسكري في الحزب ، لسلوك سياسة أخسى لمواجهة الاستعمار ، قلنا كان ان يؤدى الى انقسام المؤتمرين ( 55 مندوب ) . ( 4 ) وسعد حوار ونقاش بين المؤتمرين تم التوصل الى اتفاق على

( 1 ) وزارة الاعلام : كيف تحررت الجزائر ، مرجع سابق ص 59 .

( 2 ) جيوآن جلميسي : مرجع سابق ص 86 .

( 3 ) كيف تحررت الجزائر ، مرجع سابق ص 59 .

( 4 ) MOHAMED HAKDI op.cit. p 35 .

انشاء الضلمة السرية ، وتم تكليف الضامل \* وزاد محمد \* ( x ) بانشاء الضلمة التي بلخ تنظيمها

درجة عالية من الانضباط والحزم ، اذ جاء في نظامها الداخلي ما يلي على الخصوص :  
( ) يمثل الانضباط القوة الأساسية للتنظيم ، تنفيذ الأوامر دون تردد ، ونقاش ، التجنيد محدود

وجبان تتوفر في المجند الشروط التالية : الاقتناع ، السرية ، الشجاعة ، الفعالية ، القدرة البدنية ، وفترة

الخدم مقرر محدود ، لا يبدل للعضو المجند أن يجتاز امتحان وأن يؤدي القسم وأن لا يغادر التنظيم في

الوقت الذي يشاء ، واذ افعل هذا فانه يعتبر كالغار من الجندية . الاجتماعات اجبارية وحضور الجميع

ضروري ، تحية الرؤساء اجبارية قبل الاجتماع وبعد ، ومنوعا من اباطاني الخار ، تفتح الاجتماعات

وتختتم بتحية الوطن ، كل عضو مسؤول لا تنتقد سيرته من جميع الوجوه . ( ) ( 1 )

وتم انشاء الضلمة في سرية تامة ، الا ان الصدفة لعبت دورها في اكتشاف السلطات الاستعمارية

للتنظيم في مدينة قسنطينة في شهر مارس 1950 واعتقلت رؤساء التنظيم . ( 2 )

واثر ذلك اجتمعت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحلت " الضلمة السرية " مؤقتا

وأقوت اللجنة المركزية أن مسألة الاحتفال بجيش مدرب ومنظمه لتهيئة لهيئة ليست فكرة صائبة . ( 3 )

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها : تشكلت سنة 1951 من جميع الحركات والأحزاب

الجزائرية ، وانبثقت عنها لجنة تمهيدية ( هيئة سياسية ) مثلت فيها كل حركة عضوين كمايلي :

- جمعية العلماء : الشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين .

- حركة الانتصار : أحمد ميزغنة ومصطفى فروخي .

- الاتحاد الديمقراطي : راحد فرانسيس ، قدور ساظور .

- الحزب الشيوعي الجزائري : بول كالميرو P. CABALERO وأحمد محمودي . ( 4 )

وكانت الغاية من هذه الجبهة هي مواجهة الارهاب الاستعماري ، الا ان الجبهة لم تعمر طويلا

نتيجة اختلافاً طرز فيها وتباين اهدافهم ووسائلهم ، وأعرض الشعب الجزائري عنها بعد أن تفاعل بظهورها .

( 1 ) CLAUDE COLLOT - JEAN ROBERT LENRY : Le Mouvement National Algérien

Titre 1912-1954 2ème Edition

(CEU) Alger 1981 Page 263/269.

( 2 ) فرحات عباس : مرجع سابق ص 256 .

( 3 ) جليسي : مرجع سابق ص 97 .

( 4 ) 289 .

( x ) وزاد محمد : كان مولفاً بالولاية ( ضحى بولغيفته مكرسا جهودها كلها لخدمة الحزب حتى اصبح

من أكبر المفكرين وأكبر الضلمين وحسبا قوا اصدقائه كان مضرباً الأمثال ، ولكن حياة التقشف والحرمان والتسحر والكتمان انهكت قواه وهرت جسده فبعثالي فرنسا تحت اسم مستعار للاستجمام ولكنه مات

في مصحة سنة 1949 . ) لهل الاستعمار ، فرحات عباس ، مرجع سابق ص 253 و 254 .

إذا كنا قد عرفنا أهم الحركات والأحزاب السياسية الجزائرية التي كانت موجودة بالجزائر قبل 1954 فإن الحزب السياسي الذي كان في بداية الخمسينات يستقطب أوسع الفئات الجماهيرية الجزائرية هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

تلك الحركة التي عرفت في بداية الخمسينات تأزما داخليا نتيجة الخلافات الناشئة داخل قياداتها، صاحب ذلك التأزم عزوف جماهيري عن النضال المدني وبدأت جماهيرية الشرعية تفقد بريقها في أوساط الجماهيري وحتى لدى بعض أعضاء اللجنة المركزية الحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

فماذا تمثل تلك الازمة بالنسبة للتسجيل بالنداء الشيوعي وظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954

هذا ما سنحاول معرفة خلفياته الداخلية والخارجية في البحث الأول من الفصل التمهيدي الموالي .

الفصل التمهيدي

نشأة جبهة التحرير الوطني وقادتها للشورة التحريرية .

• 1962 — 1954

لما ذا كان ظهور جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة التحريرية

في سنة 1954 ولم يكن قبل ذلك التاريخ او بعده؟

لاشك ان ذلك يعود الى عوامل داخلية (سياسية على الخصوص)

كما يعود بصفة نسبية - الى عوامل خارجية .

فما هي تلك العوامل ؟ وما تأثيرها في ظهور جبهة التحرير

الوطني كحركة تحريرية ؟

ثم اذا كانت جبهة التحرير الوطني قد انفردت بقيادة ثورة التحرير

فما هي الظروف التي ساعدتها على ذلك ؟

واذا كنا نعرف ان الجبهة قد انشأت تنظيمات فرعية لها

اقتضت ضرورات الثورة ومستلزمات التمهئة والتجنيد والتمثيل

تكوينها ، فما هي تنظيمات الجبهة ؟ وما هي طبيعة

العمليات التي كانت قائمة بينها ؟

سنحاول الاجابة على هذه الاسئلة من خلال هذا الفصل التمهيدي

الذي اخترنا له العنوان التالي : "نشوء جبهة التحرير الوطني

وقيادتها للثورة التحريرية : من 1954 الى 1962" والذي

قسمناه من الناحية المنهجية الى ثلاثة مباحث وثمانية مطالب .

المبحث الأول : العوامل الداخلية والخارجية لمهور جبهة التحرير الوطني  
=====

لم يكن لمهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 معزولا عما كان يجري داخل الجزائر من ممارسات السلطات الاستعمارية الفرنسية، ولا عن الوضعية التي أصبحت عليها الحركة الوطنية من نصي وتأزم في آن مما .

فمظاهر النضج كانت تتضح في تلك القاعات التي تكونت لدى غالبية المناضلين من ان النضال السلمي المطلبي لن يؤدي الى نتيجة، اكثر من الوعد بالاصلاح. واذ كان هذا الوضع قد ترك العديد من المناضلين يفكرون في مخزن لانقاداته ماتبقى داخل الحركة الوطنية سليما .

فان الوضع على الصعيد العربي والمالي قد اصبى مهيبا بشكل اواخر لتقبل القضية الجزائرية وساعدتها، التي جانب ما كان العالم يعرفه من مهور معادلات جديدة على الساحة الدولية . تساعد بشكل اواخر على طرح الجبهة لسالة تحرير الجزائر .  
وفيل كذا هذا وذاك كان لدخول الشعبين التونسي والمصري في مرحلة مقاومة الوجود الفرنسي اثره لدى الشعب الجزائري التشوق للحرية، تسي ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على مهور جبهة التحرير وعلان الثورة ضد الوجود الفرنسي بالجزائر . هذا ما سنتناولوه في مطلبين :

— العوامل الخارجية التي ساعدت على مهور جبهة التحرير .  
الداخلية  
الخارجية  
=====



المطلب الأول :

العوامل الخارجية التي ساعدت على اندلاع الثورة

يمكننا تناول العوامل الخارجية، التي ساعدت على اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، على مستويين :

أ - المحيط العربي .

ب - المدولي .

أ - بالنسبة للمحيط العربي ، فإن الوضع كان يتميز بدخول كل من تونس والمغرب في حرب ضد الوجود الاستعماري لفرنسا في البلدين ، مما جعل الشعب الجزائري يهدى تحمسه لنضال الشعبين ، التونسي والمغربي ، من أجل استقلالهما الوطني وقبل ذلك كان الشعب الجزائري يهدى تماطفه مع الملك المغربي (1) محمد الخامس الممزول ( كان عزل الملك يوم 20 أوت 1953 )

وكانت السلطات الفرنسية تدرك ما تمثله الأحداث التي كانت تونس والمغرب يعيشانها بالنسبة للشعب الجزائري الذي قل تحمسه للحركات السياسية الجزائرية المتطرفة فيما بينها ، وزادت تماطفه مع كفاح الشعبين التونسي والمغربي ، مما جعل وزير الداخلية الفرنسي آنذاك وهو السيد "فرانسوا ميتيران" يصرح بقوله : ( نعم إن حوادث المغرب وتونس خطيرة ، ولكن ما هو أشد خطرا منها هو المدو السائد في الجزائر الآن ) (2)

(1) انظر : مركات عباس ، ليل السكهار ، نقله إلى العربية أبو بكر رحان ، مطبعة قضاة - المحمدية - المغرب ، بدون تاريخ ص 228

(2) رئيس المصدر ص 229 .

وإذا كان الوضع في المغرب العربي قد تميز باندلاع المقاومة المسلحة في القطرين التونسي والمغربي ضد الوجود الفرنسي، فإن الوضع في المشرق العربي كان مشجعاً لآتي عمل عربي تحريبي، وذلك لما أصبحت عليه مصر بعد ثورة 23 يوليو (( حركة الصباط الأحرار )) التي جمعت من مصر يومئذ قبيلة العرب بخط قيادتها التحريبي السوحيدي .

وقد كانت النواة الأولى لجهة التحرير الوطني ٣ للجنة الثورية لـلا تحارو العمل "مدركة لأهمية المساندة والمساعدة العربية فأوفدت وفوداً عنها للاتصال بالحزب الدستوري في تونس و حزب الاستقلال في المغرب لتنسيق الثورة على عميد المغرب العربي . وفي القاهرة تم تنسيق الاتصالات والحصون على عطات بالساعدة من جمال عبد الناصر الذي اقتنع بمزمم الجزائريين على الثورة (x) وعن الموقف المغربي والأسلامي المرتقب (المشوق) من الثورة عبر بيان نوفمبر عن ذلك بقوله: (( قصيتنا التي ستجد سندها المد بلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين )) مضيافاً (( ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدر . فهي تمثل بعمق مراحل النضال التحريبي في شمال افريقيا )) (1)

(1) انلسر بيان اول نوفمبر 1954

(x) يقول بن بيللا في هذا الشأن: (( كانت هناك اختلافات بيننا وبين المصريين . لقد كانت فكرتهم خلق وتمويل حركة كبرى مركبة من ثلاثة فروع وطنية لتحرير شمال افريقيا . هذه الفكرة لم تبتدر لي واقمية . ان وحدة المغرب كانت اهدم ما تكون عن التحقيق . فكيف نستطيع ان نتصرف كما لو كانت قد تمت ؟ ولماذا تطرح من البداية ، المشاكل الدقيقة لقيادة تملو على الأوطان بينما كان النضال في سبيل الاستقلال ، في كل من بلدان المغرب الثلاثة نضالاً وطنياً بلا جدال ؟ ورفضنا ، شارحين لاصدقاء المصريين ، اسباب رفضنا . وقد اشمازوا من أول ولكن فيما بعد اثنا على وضوح موقفنا ، ونزاهة مكدلك . ورفضنا قبول تمويلهم لأننا كنا غير متفقين مع مفاهمهم . وفي النهاية ، هم الذين عبروا مواقفهم ووعدونا بكل مساعدة ممكنة ضد ما نعلن الثورة . ))

انلسر: مذكرات احمد بن بيللا ، كما أملاها على روبرمول ، ترجمة العفيف الأخر ، دار الآداب الطبعة الثانية ، اوت 1979 ص 95 .

ب) أما على الصعيد الدولي : فإن الأوضاع الدولية بصفة عامة، ووسع فرنسا صكها وسياسيا خاصة بشجعان الجزائريين على طرح قضيتهم على الرأي العام العالمي من جهة ، والانتقال الى المواجهة المسلحة المنظمة ضد لوجود الاستعمار لفرنسا بالجزائر.

ويمكننا انجاز الوعومية على المستوى الدولي آنذاك فيما يلي :

1) بانتهاء الحرب العالمية الثانية لمهت على الساحة الدولية معادلات جديدة ، تتمثل اساسا في انقسام العالم الى معسكرين انقساما واضحا ، اذ برزت بموضوح زمامة الاتحاد السوفييتي على المعسكر الشرقي الاشتراكي ، وبرزت الولايات المتحدة الاميركية على رأس المعسكر الرأسمالي الغربي .

وقد اتسمت هذه المرحلة باشتداد الصراع الايديولوجي والسياسي بين المعسكرين ، وهو ما اتفق على تسميته بالحرب الباردة .

وقد كان حرص الرأي العام العالمي على السلم شديدا لما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار في العالم ، وذلك بما حققته النازية والفاشية من خسائر بشرية ومادية ، ومجازر خلفت وراءها الملايين من الموتى والمشوهين والمعطوبين ، التي غير ذلك من الجرائم والعتاسي الناجمة عن الحرب العالمية الثانية في العالم عامة وأوروبا خاصة .

2) وفي مقابل ذلك الحرص على السلام كان التيار الثوري التحرري ينمو في العالم عامة ، وفي وسط الشعوب المستعمرة خاصة ، حيث بدأت أصوات التحرر تعلو وتصل الهيئات والضغطات الاقليمية والدولية .

ولم يكن ذلك خفيا على محوري بيان أول نوفمبر ، الذي قيم الوضع الدولي يومئذ بقوله :

( ( أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي متناسب لتسوية المشاكل الثانوية التي من

بينها قضيتنا التي ستجد سندها الدبلوماسي وخاصة من اخواننا العرب والمسلمين . ) ) ( 1 )

هكذا حدد بيان أول نوفمبر أهمية الوضع الدولي اللائم لطرح القضية الجزائرية ، داعيا الى الثورة المسلحة ، ومع الحرص على كسب تسليحها ودعمها

ألمس يد ومساندة القوم المحبة للتحرر والسلا م وحتى تنس القضية  
الجزا لرية ارحا عحيحا أمام الهيئات والمذامع الدولية .  
واذا كان الوعي الدولي يتميزا نذاك ، بالملاءمة لسن القضية الجزائرية  
فكيف كان وعي فرنسا في مستعمراتها ؟

الوعي السياسي والعسكري لفرنسا في مستعمراتها : كانت حكومات  
بها رهر المتتالية قد وجدت نفسها مرفمة على التخلي عن مستعمراتها  
في بعض المناز الأسيوية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مع حرصها  
على المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الأقطار التي نالت  
استقلا لها السياسي .

واعتقدت فرنسا أنها ان فقدت بعض نفوذها في آسيا ( سوريا ، لبنان )  
فانها ستحتفظ بمصته مراتها في افريقيا ، ولم يكن يدور بخلد ضلرو  
الاستعمار الفرنسي وساسته ، أن رهن الحرية التي نبت متجهين مذبذباتهم  
الها دفة الى تكريم الاستعمار .

وقد كان لما تكبدته القوات الفرنسية في حرب الفيتنام من خسائر  
في معركة - ديان بيان فو الضمجرة - عدا ولد الشعب الجزائري  
كغيره من الشعوب المستعمرة التحفزة لنيل حريتها .  
هذه بعض العوامل الخارجية التي ساعدت ، بشكل أو بآخر ، على  
اندلاع الثورة المسلحة ، بقيا دة جبهة التحرير الوطني .

لكن السر وراء الأساسية لسهور بجهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة ، تتمثل  
اساسا فيما آلت اليه وضعية الشعب الجزائري اجتماعيا واقتصاديا ، وما  
عرفته حركة الانتصار للحرية الديمقراطية \* من تشتت وخلافات  
حاددة ، وحرصا سنأتي على ذكره بالتفصيل ، في المطلب الموالي .

## الميليشيا الثائنية :

الموا من الداخلية لـ... حر... التحرير الوطني .

يمكننا ننا و الموا الداخلية لـ... حر... التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 ، رفهااد تنها للثورة المسلحة ، كما يلي :

( ا ) اسباب عامة : الوصعية الاقتصادية - الاجتماعية للجزائريين قبل الثورة .

( ب ) ===== مباشرة : الأزمة السياسية التي كانت تعيشها حركة الانتصار للحرريات الديمقراطية .

ام الأسباب العامة :  
=====

كان الجزائريون يعيشون وضعاً اجتماعياً ، يتميز بالبورجوازية الفصحى ، نتيجة السياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل المحتل الفرنسي والقائمة على تعميق الفوارق الاجتماعية ، بين المجموعة القليلة من السطان الأوربيين ( المستوطنين ) الذين تسهر الإدارة الاستعمارية على خدمة مصالحهم وحمايتهم من جهة ، والسما يهن العشرة من الجزائريين الذين لم يكن نصيبهم سوى الفقر المدقع ، والجهل المصلن ، والمرن القاتل ، والبطالة الدائمة والواسعة الانتشار .

وإذا كان الجزائريون جميعاً قد عانوا من عدم الانصاف والمساواة بالمستوطنين فإن نصيب الفلاح الجزائري من تلذ المعاناة كان كبير جداً .

اذ كان الفقر عارياً أطنابه في أوساط الفلاحين الذين سلبت زواضيمهم نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة على المصادرة والضرائب المرهقة . . . وهكذا فبعد مرور قرن وربع قرن من اسوجود الاستعماري لفرنسا في الجزائر ، كانت وضعية الجزائريين عداة 1954 تتميز بما يلي : ( . . . ) قدر عدد الجزائريين الذين يملكون أقل من عشر هكتارات بحوالي ( 438،463 ) جزائرياً بمتوسط 3،7 هكتار للمائلة الكبيرة يقتات مجموعهم من مساحة زراعية تبلغ ( 1378،464 ) ويصل أرباب المعائدات الذين يعيشون على الفلاحة ( 850،000 ) فرداً من بينهم ( 800،000 ) شخصاً في بطالة جزئية او كلية مثل العاطل الزراعيين الموسميين وما تحت البروليتاريا الفلاحية ، وقد سجلت الإدارة الاستعمارية في تلك الفترة ( 1950 - 1954 ) 250000 بليلها للمصن فيما كان يسمى بورش البطالة . ( 1 ) وحتى نعرف ما تشمله هذه الاحصائيات من العمية ، وما تمكسه من اوصان من الجزائريين بصفة عامة ، والفلاح الجزائري بصفة خاصة ، فإنه من الضروري معرفة حجم المجموعات

( 1 ) أنظر : المسيرة ، قسم النسر والتوثيق بالحزب ص 113 مرجع سابق .

السكانية التي كانت تعيش بالجزائر .

فقد اثبتت الاحصائيات الرسمية التي اعدتها السلطات الاستعمارية ، ان

التركيبة السكانية للجزائر غداة 1954 ، كانت تتوزع كمايلي :

— الجزائريون : ثمانية ملايين ونصف المليون نسمة .

— الفرنسيون : أقل من مليون واحد ( 983،000 ) نسمة .

— أجناب غير فرنسيين : 59،000 نسمة . ( 1 )

ان أول ما يلاحظ على هذه الاحصائيات انها تبرز ذلك التفوق العددي للجزائريين على

باق المجموعات السكانية ( المستوطنين ) من أوروبيين ويهود ، وهو ما كانت السلطات الاستعمارية

تهدي عدم ارتياحها له ، فبالرغم من المحاولات العديدة التي سلكتها الادارة الاستعمارية

لاحداث توازن عددي بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين و مستعملة في ذلك

مختلف أساليب التهجير والابادة الجماعية للجزائريين من جهة ، وتشجيع الأوربيين

على الاستيطان في الجزائر واستقدام اليهود وتدعيم مصالحهم وحمايتهم ، التي غير ذلك

من الأساليب .

فان التفوق العددي للجزائريين بقي قائما رغم ما لحق بالجزائريين من تشريد ونهب

اجتماعي .

كسل ذلك لم يجعل نمط الأوسرة الأوربية المتميزة بقلّة عدد افرادها يغري الجزائريين الذين

نتيجة التشريد ومصادرة اراضيهم ( ) اتجه جزء كبير منهم الى هجرة المدن والاعتصام بسفوح الجبل

التي ذات الصالك الوعرة أو مفادرة الوطن الى المهجر وراء البحر نتيجة الاضطهاد المنظم ( 2 )

وفسبي مقابل ذلك فان المستوطنين الأوربيين والفرنسيين الذين كانوا لا يمثلون الا نسبة

قليلة ضمن التركيبة السكانية المامة للجزائر ، كانوا يملكون اجود الأراضي في الجزائر

ويتحصنون بحماية الادارة الاستعمارية لهم ومصالحهم .

في حين ان الجزائريين لم يتسورن له ما يضمن استقراره ، ان جاء في الاحصائيات التي اعدت

( 1 ) انظر : الان سافاري : ثورة الجزائر ، ترجمة نخلة كلاس ، سلسلة الثقافة العسكرية - ادار الشؤون

المامة والتوجيه المعنوي - دمشق 1961 ص 10 .

( 2 ) الصيرة : مرجع سابق ص 113 .

السجلات الاستعمارية حول توزيع المالكين والمعامل من الجزائريين  
والأوربيين في القطاع الزراعي سنة 1954 كما يلي: (1)

الفرنسيون (المتوطنون)	الجزائريون
17200	503600 الملاكون والفلاحون الملاكون
57 00	1 438300 عدد من يملكونهم من عائلاتهم
9 00	2100 المستثمرون لقاء نسبة المحصول
3 00	800 أصحاب المزارع
<u>000</u>	<u>5 7600</u>
44100	المجموع : 2 00 260 0
100	24 400 المزارعون غير الدائمين
1600	35 75000 (بأجر يومي) المياومون
200	77100 الفوسميون
31 00	1 08600 الدائمون
2000	2300 الممناعون
<u>140 0</u>	<u>900</u>
84 00	571000
3 2500	المجموع 2 573600

ان هذه الاحصائيات تكشف عم آل اليه وضع الشعب الجزائري عداة 1954،  
فالاحصائيات تبين لنا نسبة الجزائريين المعتمد بين اعتمادا كليا في معيشتهم  
على الزراعة كمصدر وحيد لدخل الاسرة الجزائرية، في حين كان المستوطنون  
من فرنسيين وأوربيين قد جعلوا من الزراعة مصدرا للثروة، واستثمار الاموال  
مستغلين اليد العاملة الجزائرية بأجر رمزي .  
وحتى ان كانت الارقام المذكورة خالية من الغموض الذي تصورت عليه الادارة الاستعمارية  
فان هناك حقيقتين، اولهما ان الفلاح الجزائري ان ابقى له الاستعمار على مساحة  
من الارض يستغلها، فهي تكون من الأراضي الغير الخصبة والغير المسقية.  
والحقيقة الثانية هي ان الاستثمار الفرنسي كان قد ابقى للفرنسيين من المقربين  
منه من الجزائريين على اراضيهم، اوقلتهم لأراضي ليست لهم.

وإذا كانت تلك هي وسمية الجزاء ثريين في القطاع الزراعي فإن حالة  
الجزء ثريين المليون في القطاع غير الزراعي لم تكن بأحسن حال  
حيث كان السائد من الجزاء ثريي يمان من العيون والجيش الرأس مالي  
والخوف السائد من البطالة المتفشية بشدة واسع في أوساط الجزائريين .  
وحسب نفس الاحصاءات التي قامت بها السلطات الاستعمارية عام 1954  
فإن نسبة الجزاء ثريين الى المستوطنين العاملين في القطاع هي

كما يلي (1)

المستوطنون	الجزائريون	
63%	37%	مدراء المعامل والمؤسسات
93%	07%	ملاك الموثق والمعلمين
83%	17%	المتعلمون الثانويون والفنيون
79%	21%	مولد فوالمكاتب والمحلات التجارية
51%	49%	المهنيين
33%	67%	المهنيين المختصين
48%	96.2%	المهنيين اليدويين
54.1%	45.9%	المهنيين المتدربين
41%	59%	الخدم
09%	91%	المهنيون عن العمل

تظهر هذه الإحصائية عن الوضع الاجتماعي والمهني الذي كانت عليه  
طبقة الشعب الجزائري الذي حوله الاستعمار الفرنسي الاستيطاني من  
سيد في أرضه الى حشم وخدم (59%) والتي عاين عن العمل (91%) ، كما  
يستخلص من الأرقام المذكورة أن نسبة الجزائريين الذين كانوا من الملاك الموثقين  
والمتعلمين لا تتجاوز 7% و 17% من الذين كانوا فنيين أولهم مستوى  
لا يتجاوز الثاني ، وسوما يظهر عن عدالة وندرة الجزاء ثريين الذين

(1) نفس المصدر ص 18 و 19 .



كانوا يؤمنون المدرسة الكولونيالية (الاستيطانية الاستعمارية) .  
كما أن نسبة الممارسين الذين يمثلون 95،2 ٪ تعبر  
عن درجة اعتماد المستوطنين الأوربيين لآيدي الماملة  
الجزائرية لخدمة مصالحهم بأجور متدنية .

ان ما يستنتج من الاحصائيات المذكورة سواء في القطاع الزراعي  
أو في القطاع الصناعي ، سواء الوعائية الاجتماعية التي كان الجزائريون  
يميشونها عادة 1954 ، لا يمكننا التقليل من أهمية دورها  
في استجابة الشعب الجزائري لنداء أول نوفمبر الداعي إلى  
الثورة ضد الاستعمار الفرنسي .

وإذا كان بعض الكتاب لا يهتمون في هذه الأوساط عامدا من الصوامع  
التي كانت تورا استجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة الأولى ، فإن  
ما أراه هو أن حدوث خلافا داخل حركة من الحركات الجزائرية  
آنذاك ، لم يكن من شأنه أن يجند الشعب الجزائري وراء الجبهة  
التي أفرزتها تلك الخلافات التي نشبت داخل حركة انتصار الحريات  
الديمقراطية ، لو لم يكن وعظ الشعب الجزائري مهيا لذلك  
فوجد في الثورة على الاستعمار ما يميز عن هذا لك الذن .  
لكن هذا لا يعني أننا نفلن من أهمية الروح الوطنية والرغبة  
في استرجاع الاستقلال والتشوق إلى حرية الوطن التي كانت من  
أهم المحاور التي عملت الحزبة الوطنية خلال مرحلة النضال السياسي  
على فرسها في عقول ونفوس الجزائريين .

(ب) الأسباب المباشرة : الأزمة السياسية لحركة الانتصار .

تمكنت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من عقد مؤتمرها الثاني في شهر أفريل 1953 ، وهو الأول منذ 1947 . وقد اشرف على الجلسة " أحمد ميزونة " لقياد مصالي الحاج الذي أرسى للمؤتمر خطها من باريس وكميت كان يقيم لها جأ فيه على الخصوص : ( لكي نكون حزبا قويا بحسن التدبير ) و ( لكي نعلم الشعب الجزائري حتى يلعب دوره في كل الظروف ، ونجتذب اهتمام الرأي العام الدولي بكفاحنا القومي ) يجب أن تكون لدينا ( سياسة خارجية ، ، وأن يكون لدينا تنظيم جيد وسحافة جيدة وتشير جيد في البلاد الأجنبية . . . ) (3)

وعرضت اللجنة المركزية التقرير العام على المؤتمر ، وقسمت الفترة الفاعلة (2)

بين المؤتمرين (1947 - 1953) التي شذفتها تمايزة :

— فترة الهجوم : (1947 - 1948) عند ما قدم الحزب برنامجا بشأن إقامة

جمعية تأسيسية ذات سيادة .

— فترة الدفاع : (مارس 1948 - يناير 1950) .

— فترة الشفاء : (1950 - 1953) .

وقد أعطت اللجنة المركزية تحليلا لما تميزت به كل فترة من الفترات

الثلث .

وقد احتلت مسألة الديمقراطية في التقرير العام للجنة المركزية

ومناقشات المؤتمرين حيزا كبيرا إلى جانب رفضها لتفديس الزعيم .

وهو ما يشف عن تناهي التيارات الراقية لتمركز السلطات في يد " مصالي الحاج " .

لذلك كانت تمضي ثمانية أشهر عن انعقاد المؤتمر ، حتى بدأت الخلافات

التي كانت قائمة داخل حركة الانتصار تأخذ طابع العلانية ، بعد ان كانت

تجسي في السر وتزداد تأزما ، لإلوجه نرس من " حسين الأحواس " .

(x) كانت السلطات الاستعمارية قد اهدت " مصالي الحاج " من الجزائر سنة 1952 .

(1) أنظر : جوان جليسي ، ثورة الجزائر ، مرجع سابق ص 98 و 99 .

(2) أنظر : نفس المصدر ص 99 ، 100 ، 101 .

و "بن يوسف بن خدة" و "عبد الرحمان الكيوان" مداه باسم اللجنة المركزية في صحيفة الحزب "الجزائر الحرة" يدعون فيه مختلف فئات الشعب الجزائري لمقدم مؤتمر تمثلي فيه جميع الأحزاب السياسية، والتدليلات الثقافية والنحويات الوعنية المستقلة.

ولانت هذه الدعوة تظهر ما وصل اليه النزاع بين اللجنة المركزية و "مصالي" وأنصاره .

لكن تلك الدعوة لم تجد عداها ، ولم ينمقد المؤتمر ، وبرزت على الساحة خدات الحزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ، فكشرت المجادلات في اوساط المناهجين حول المناهل السياسية الأساسية ، وكان للاجتماعات والتظاهرات التي نظمها حزب حركة الانتصار ، في الجزائر وفي فرنسا ، في اواخر ماي والأسابيح الأولى من جوان 1954 ، ولم ينهر فيها سوى اثنين من اعضاء اللجنة المركزية، وسمما "أحمد ميزغنة" و"مولاي مرياح" مؤسرا على ماوصل اليه الخلل داخل الحزب الذي أنقسم الى ثلاث نزعات (1) :

(1) نزعة أولى : تسم انصار مصالي الذين عقدوا مؤتمرا استثنائيا في منتصف جويلية 1954 في "أورنو" ببلجيكا . وقرروا اثناءه بالاجماع تنصيب "مصالي" رئيسا لمن الحياة للحزب . واعلنوا عن حل اللجنة المركزية واعلن "مصالي" من "نيورت" عن فصل بعض اعضاء اللجنة المركزية من الحزب بسبب "الانحراف السياسي والأخلاء الكهيرة" وكان مصالي اثناء المؤتمر المذكور قد تم تحويل جميع السلطات ليحدر الخلة السياسية وينسرد من يسأ من صفوف الحزب .

(2) اما النزعة الثانية : فهي تسم فريق من اعضاء اللجنة المركزية، الذين قرروا بدورهم عقد مؤتمر استثنائي في منتصف شهر أوت 1954 ، كرد على انصار "مصالي" على "مصالي" شخصيا الذي أعلن عن حله للجنة المركزية . وقد تقرر اثناء هذا المؤتمر فصل "مصالي" و"ميزغنة" و"مولاي مرياح" من كل الموطايف الحزبية والفاء مؤتمر بلجيكا<sup>39</sup> الانقسامي ونتائجها .

(x) الأعضا الذين أعلن عن فصلهم هم : بن يوسف بن خدة ، حسين الأحون ، عبد الرحمان الكيوان ، وبن بازيير ، الفروخي ، محمد محمود .

(1) أنلسر : عباس فرحات : لهل الاستعمار مرجع سابق ص 259 .

3) النزعة الثالثة: في تلك الخلافات بين القيادة للسيطرة على الحزب، كان ضاعفوا الحزب من أعضائه الضلعة الخاعة الذين اتدسوا من تجربة الضلعة التي اتشفنها السلسالا استطارية سنة 1950، ولاحقت محرميها، سار اولئك المناعطين السباب سمورا عاما بأأن الجهود التي بذلوها منذ 1947 يجب أن لا تدسب سدى . فقرررو الانعسار عن الطرفين القتار زعيمين على السلسلة، والانصرار لمواصلة أعضائهم في سرية تامة محا فلية على السر. فكيف كان انصرافهم للتخسير السري للشورة؟ وما هي نتائج ذلك؟

### اجتساع المص: 22

كان الشغل الضاعف للمناعطين الحزب اعساء الضلعة الخاعة الضلعة اعادة توحيد الحزب، والخرور من تلك النزاعات والخلافات القا ئمة بين قادته من الطرفين "انصار مصالي" و "المركزيين" اي اعساء اللجنة المركزية الممارعين لمصالي والمختلفين معه .<sup>(X)</sup> وسكذا فقد بادر هؤلاء الاعساء الى تأسيس "اللجنة الشورية لاتحاد والسمل" وتعتبر تلك اللجنة بمثابة امتداد (واحياء) للجنة الخاعة، از بادر اعضاؤه ها الى اتخاذ المواقف التالية من النزاع القائم يومئذ :

- 1) حيث أن النزاع حدث في رئاسة الحزب نفسها واعين هذا النزاع يفتن في مسؤولية القيادة لأنفسهم و بمنهم مصالي الحاج .
- 2) يجب الذود عن وحدة الحزب في الأساس على عميد المناضلين اثر الحملات الديماغوجية التي سنت من لس جهة وحمدت الصمن والقذى الناجمة عن تعفن الأ زمة الدا خلية ، فليس فروق الحزب أن تقطع لس صلة مع اللجنة المركزية ومع مصالي الحاج حتى يتسنى لها مناقشة سريحة ديمقراطية وأن اللجنة المركزية لا تمتصت بقرارات الإ جتماعات التي اتخذت من الجانبين ، المركزيين وانصار مصالي على السواء .

3) في الميدان السياسي : ان انجع الطرق <sup>ل</sup> للنزاع الداخلي تكمن في محاربة الاستعمار ، اما استئناك النساء السياسي فانه يكمن في تسلب الكفاح والاء خذ بتلابيب العمل المبا سر مع مراعاة الحالة في شمال المر يقياً .  
 انظر القائمة الكاملة لاء عسا اللجنة لثورية للإتحاد ولهل ملحق رقم (2) المرفق بالبحث .

ولما كانت تونس والمغرب قد دخلتا في حرب مباشرة من اجل الاستقلال فان القوم بمراعاة  
"الحالة في سائر افريقيا" كان ينبغي ان هناك اتجاهها يدعوا الى العمل الثوري ،  
وهكذا فقد والتابعاء اللجنة الثورية على الاجتماعات واللقاءات لاعداد  
الموسائس وتحديد الصور وليات وتقسيم مناطق العمل . ( 1 )  
وخلال الفترة الممتدة من مارس 1954 الى اكتوبر 1954 عقدت  
اللجنة عدة اجتماعات سرية بالمعامة ، كما كان بعض الضالعين  
الذي ين اتصلت بهم اللجنة يمدون اجتماعات مماثلة في منطقة القبائل  
وفي قسنطينة ، وفي وهران . ( 2 )  
ولتنسيق العمل فقد ضحت اللجنة " محمد بوعياض " كل الصلاحيات لتعيين  
اعضاء ادارتها ، فاختر خمسة أعضاء من اللجنة الثورية للوحدة والعمل .

#### لجنة الستة :

=====

وتكونت بذلك اللجنة ، التي عرفت بلجنة الستة ، والتي عمت الاعضاء التاليين :

( 1 ) محمد بوعياض ( 2 ) كريم بلقاسم ( 3 ) مصطفى بن بولعيد ( 4 ) رابح بيطاط

( 5 ) ديدون مراد ( 6 ) محمد العربي بن مهيدي .

وقد ثابنت هذه اللجنة مكلفة بمهمة دراسة الأوضاع ، وتحضير عطية اندادق

الثورة في سرية تامة . وكان أعضاء هذه اللجنة أمام رأيهم :

الرأي الأول ويقون : التسليم ثم الشروع في الثورة المسلحة .

===== الثاني ===== : الشروع في الثورة ثم التسليم بعد ذلك . ( 3 )

ولما كان الوضع يزداد تفاقم بين أوساط الضالعين نتيجة الأزمة التي طفت

على الحياة الحزبية لحركة الانتصار ، فان لجنة الستة قد اختارت الرأي

الداعي الى الشروع في الثورة .

وكانت اتصالات اللجنة متواصلة مع كس من : بن بلة ، ايت احمد حسين ،

ومحمد خيصر ، الموجودين بالخارج وهم من أعضاء التسليم السري

العسكري المنظمة الخامسة الذي اكتشف في سنة 1950 .

( 1 ) أنظر : مجلة الجيس ( جزائريه ) ، صراحح حاشية في ثورة نوفمبر عد نوفمبر 1979

( 2 ) أنظر : ثورة الجزائر في القرنين 19 و 20 ، الدكتور يحي بوعزيز - سون ت ( 1980

الشهنة الأولى لسنة 295

( 3 ) نفس المصدر ص 296 .

ويذكر الأستاذ يحيى بوعزيز أنه في يوم 10 أكتوبر 1954، تقرر في اجتماع "لجنة الستة" الاتعاق على تاريخ الفاتح من نوفمبر كموعد لانطلاق الثورة، كما تقرر أن تتحول اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى "جبهة التحرير الوطني". (1)

ومما يدعم هذا القول ما ذكره بن بلة الذي لم ينسب للأعضاء الذين كانوا بالخارج من أعضاء الضممة الخاصة، تطويق تاريخ اعدن الثورة فهو يقول في هذا الشأن : ( ( في خريف 1954 اجتمع قادة الضممة الخاصة في سويسرا وقرروا ، خارج إطار الحزب وبدون علمه ، السروع في العمل . لم نحدد يوماً لشن العمليات ، لأننا كنا لا نريد ان يصير بعد رؤساء الداخل بتاريخ محدد . وهم الذين ، على غوة الوضوح للبلدا خلي ، اختاروا غرة نوفمبر ) ( 2 )

وهكذا ظهرت جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية - سياسية وكان بيان أون نوفمبر 1954 ، أون وثيقة تصدر عن الجبهة وهو البهرنا صح ، ان جاز لنا القول بذلك ، الذي اعتمدته الجبهة عند نشأتها . ولمصرفة مدن التزام الجبهة بمحتوى بيانها الأون ، فانه من الضروري مسرفة الاستمرا تيجية العسكرية والسياسية والاجتماعية للجبهة خذل مرحلة الكفاح المسلح .

وهو ما سنتناولوه بشي ء من التفصيل في البحث الموالي .

(1) نفس المصدر ص 296 .

(2) انظر : مذكرات أحمد بن بلة ، روبر ميرن ، ترجمة العفيف الأخضر ،

منشورات دار الآداب - بيروت الطبعة الثانية ، أوت 1979 ص 96 .

المبحث الثاني : استراتيجية جبهة التحرير الوطني

لا يمكننا تصور حركة سياسية وعسكرية ، دون ان يكون لهذه الحركة شكل تنظيمي معين ، وأهداف تسعى الى تحقيقها في امد قصيراً وعميد ، وهو ما يعرف بالأهداف " التكتيكية " و " الاستراتيجية " .

فما هي ان الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاجتماعية لجبهة التحرير الوطني عند نشأتها فتي نوفمبر 1954 وخلال مرحلة الثورة التحريرية ؟

وما هي الألسا لليب التي اتبعتها الجبهة في تحقيق اهدافها ؟ ثم ما هي الظروف التي عاشتها الجبهة ، وانما كانت تلك الظروف على الأهداف التي اعلنت عنها الجبهة في بيانها الأول ؟ هذا ما سنتناوله في المطلب الأول ، من هذا المبحث .

ونظرا لما للاستراتيجية السياسية والعسكرية والسياسية من علاقة بالقوى الاجتماعية المكونة للجبهة ، فاننا سنخصص مطلبين من هذا المبحث ، نتناول فيهما :

المطلب الأول : القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير الوطني .  
===== الثاني : الجبهة والمسألة الايدولوجية .

استراتيجية تيجية ( ج ت و ) على الصعيد بين العسكري والسياسي

كان واضحاً منذ فاتح نوفمبر 1954 أن ( ج ت و ) تعتمزم ربط النضالين العسكري والسياسي في نشاط واحد من أجل تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها في نداءها الأول ( بيان أول نوفمبر ) الذي أكدت فيه أن تحقيق "الاستقلال الوطني" لا يتم إلا بمحمل العسكري وحده، اذ نص بيان نوفمبر على أن ( ( جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق أهدافها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد ، وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحر، والعمل في الخارج لجمع القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم . ) )

ويمكننا اعتبار محتوي هذه الفقرة من بيان أول نوفمبر تحديداً من الجبهة لاستراتيجية نضالها على الصعيدين العسكري والسياسي عند الاعلان عن نشأتها ، فكيف قامت بتفويض <sup>تلك</sup> ~~فكيفية~~ ~~تفويض~~ ~~قوتها~~ ~~للمسك~~ خلال سنوات الثورة التحريرية ؟

( علي الصعيد العسكري : انطلقت جبهة التحرير الوطني با مكانيات

عسكرية عثيلة بشريا وماديا ، وبما لرغم من ذلك فقد كان لسلطات

الفا ت ح من نوفمبر ، وما تلاها من عمليات عسكرية ، في شكل حرب

عصابات ، ان هزت السلطات الاستعمارية . . .

وقد تسوا لت عمليات الالتحاق بصفوف الجبهة من طرف المواطنين

والمناعيين ، وثقدهم المساعدا والتبرعات المالية من طرف مختلف

فئات الشعب ، مما مكن الجبهة بواسطة جناحها العسكري من

مواصلة هجومها على مراكز الجيش الفرنسي .



ولست تكند تسمى تسمية أشهر على انطلاق الرعا عة الأ ولي حتى عرب العالم  
ولاً ون مرة ، أن قادة الثورة قد قسموا الجزائر الى ست مناطق حربية تحمض

كن منها اسم ولا ية ، وهي :

( 1 ) ولا ية الأ وراس - النما مشة

( 2 ) السمندوأو ( سمار قسنطينة )

( 3 ) ولا ية القبائل .

( 4 ) ولا ية الجزائر . ( مدينة الجزائر وما حولها )

( 5 ) ولا ية وهينلان .

( 6 ) ولا ية الجنوب ( الصحراء ) . ( 1 )

وقد تم تنسيق الجناح العسكري للجبهة بالشكل الذي يجعل من  
الشمب الجزائر هي مجندا برمته وراء الجبهة ، باستثناء اولئك الذين اتخذوا  
موقفا معيناً من الجبهة ود عوتها للثورة ، وهكذا فقد نظم " جيش التحرير  
الوطني " حسب المهام والأعمال المسندة لكل فئة :

( 1 ) الجنود : وهم الذين يرتدون اللباس العسكري ويولفون فرق جهز

التحرير الوطني ، وبها شروع الحرب ضد العدو في مختلف الجبهات  
بصفة علنية .

( 2 ) الفدائيون : وهم المناغولون الذين تجندهم جبهة التحرير الوطني  
للقيام بأعمال فدائية في المدن والقري مثل : قتل العملاء ، كبار الممرين ،  
الضباط والجنود الفرنسيين ، ونقل الأخبار من منطقة الى أخرى ، بهالة عافة

---

( 1 ) أنظر : د يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص 307

التي نسف المحلات التي يرتادها كبار الجنرالات والسفراء، والخوفاة  
والسماة من الجزائر يمين .

(3) المسبلون : وهم قوة احتياطية لجهة لجيش التحرير الوطني ، ومهمتهم

تخريب الطرقات ونسف الجسور وقطع الأسلاك الهاتفية ، وتدمير

المنشآت الفنية والاقتصادية لزعزعة الأمن واقتصاديا . (1)

هكذا كان تنظيم جيش التحرير الوطني الذي مثل غيللة أعوام الثورة

التحريرية القوة التي تجمل من مساعي جبهة التحرير الوطني على

الصعيد السياسي مساع معززة ، إذ كانت العمليات العسكرية تتعاقد

وتشتد كلما اقترب موعد عقد منلمة الأمم المتحدة لدورة من دوراتها .

وقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يوسع على مر سنوات الثورة من

رقعة تنواجده ، وتوسيع اتصا له بالشعب في الأرياف والبقاوي ، رسم

مافس عتبه السلطات الاستعمارية من أساليب مختلفة ، وما قامت به

تجميع لسكان القرى والمداشر في محتشدات وتدمير قرى بكاملها .

وما كانت تحل سنة 1956 حتى كان جيش التحرير قد تعزز جانبه

بالانضمامات الواسعة للمواطنين في صفوفه ، مما جعل عدد اعصائه يرتفع

ارتفاعا كبيرا وزاد تفلعله في اعماق الفئات الشعبية .

ومنذ أوت 1956 ( مؤتمر الصومام ) حددت الولايات الست تحديدا إقريقيا

( وهو ما سنتطرق له بالتفصيل في المبحث الموالي ) ، وقد حدد مؤتمر الصومام

الأهداف العسكرية لجبهة التحرير الوطني فيما يلي :

— توسيع نطاق الثورة إلى الحد الذي يجعلها مطا بقة للقوانين

المدولية وذلك باعلاء جيش التحرير شخصيته واحترام قوانين الحرب رتف

وتنظيم ادارة عادية للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني .

— الاخلال الي أقصى حد ممكن با لحالة في فرنسا في الميدان؛

الاقتعادي والاجتماعي حتى يستحيل عليها مواصلة الحرب.

وعسن لطبيعة الثورة الجزائرية أكدت وثائق مؤتمر الصومام على الطبيعة

الوطنية الشعبية للثورة وتلخيصها العسكري بنصه على :

( أن الثورة الجزائرية ليست حركة تمرد فوعوية بل هي ثورة حقيقية

منظمة وطنية شعبية لها ادارة مركزية وتقودها هيئة ار كان حرب قادرة على

الوصول بها الي النصر النهائي ) (

وقد كان جيش التحرير الوطني يتطور عدة وعددا بتمكن ملحوظ ، ويزداد

تعليمه مما مكنه من توسيع نطاق عمله ، خاصة وأن النجاة حات السياسية

في الأمم المتحدة للجبهة كما نتجتما يق السلطات الفرنسية التي كان

جنرالاتها وقادتها العسكريين والسياسيين على السواء يرا هفنون على

القضاء على الثورة — التي كانوا يعتبرونها مجرد تمرد —

وبعد مرور ثلاث سنوات من اندلاع الثورة طلبت لجنة "التنسيق والتنفيذ"

المنبشقة عن "مؤتمر الصومام" ، طلبت من القيادات المحلية للجيش: ( ان

تنظم صفوفها وتعمل على اساس الاتجاه نحو اقرار نهائي سريع بفضل عمل

واسع النطاق ) وفي هذا الاطار شكلت سنة 1958 ( الفيلق التي سرعان

مما حلت محلها وحدات خفيفة صغيرة قادرة على التحرك السريع مستفيدة

من سواعد كبرى من صلتها بالسكان والارض وفي نوع تسليحتها ) ( 1 )

---

( 1 ) انظر : ميثاق الجزائر ، مرجع سابق ص 63 .

(ب) علي الصعيد السياسي :

حددت ( ج ت و ) في بيان اول نوفمبر هدفها السياسي المتمثل في تحقيق (الاستقلال) الذي يتم الحصول عليه عن طريق : اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

وكانت الدعوة الى قيام الدولة الجزائرية ضمن اطار المبادئ الاسلامية ، تعني ان الجبهة لاتسو من بالجزائر الفرنسية ، وان الدولة الجزائرية يجب ان تكون ذات سيادة في علاقاتها مع فرنسا ، وتعبر ( المبادئ الاسلامية ) كان تعبيرا عن واقع تغفل الاسلام في اعماق الجزائريين .

كما ان تأكيد الجبهة على ان ( احترام جميع الحريات الانسانية دون تمييز عرقي او ديني ) يمثل احد الاسس التي تقوم عليها الدولة الجزائرية التي تدعو الجبهة الى العمل من اجل الوصول الى اقامتها ، نفيا لكل تخوف قد تهبه المجموعات السكانية المستوعنة اما على المستوى الخارجي فقد رسمت جبهة التحرير في بيانها الاول اهدافها السياسية المتمثلة في : ( تدويل القضية الجزائرية ، تحقيق وحدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي العربي الاسلامي ، تأكيد العطف الفيتيالي تجاه جميع الامم التي تساند عملنا من اجل التحرير ) .

ان هذه الاهداف التي رسمتها الجبهة تبين لنا مدى الاهتمام الذي اعطته الجبهة للنضال السياسي على الصعيد بين الداخلي والخارجي ، ايمانها بان الوسائل العسكرية وحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس الى مائدة المفاوضات التي حددت ( جبهة التحرير ) بشانها شروطها في نفس البيان معبرة عن رغبتها في السلام ، ان نص البيان على انه (لنكسر نبرهن عن رغبتنا في السلام ، وفي التحديد من الخسائر البشرية ، واهدار الدماء فاننا نقدم اساسا مشرفا للمحادثات مع السلطات الفرنسية اذا كانت لها نوايا حسنة ، واذا كانت هذه تقبل بصفة نهائية للشعب بحقها في تقرير المصير ، واذا اعترفت

بـ : ( 1 ) القومية الجزائرية في اعلان رسمي يفسخ كل القوانين والقرارات التي تعتبر الجزائر ارضا فرنسية ، بالرغم من التاريخ ، والجغرافية ، والدين ، واللغة ، والتقاليد الجزائرية

( 2 ) ان تفتح المفاوضات مع المتكلمين الحقيقيين باسم الشعب الجزائري على اساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية الموحدة التي لا تتجزأ .

( 3 ) تحقيق جو من الثقة ، وذلك باطلاق سراح جميع الساجين السياسيين وابطال التدابير الاستثنائية والتوقف عن جميع التبعات ضد القوم المناضلة

وبلا حظ من خلال الشروط الثلاثة انها لم تتضمن مصطلح " الاستقلال " بالرغم من مناداة الجبهة بتقرير المصير ، وهدف الجبهة من الدعوة الى المفاوضات هو " الاستقلال " ويمكننا ارجاع عدم طس الجبهة للاستقلال كشرط من شروط المفاوضات <sup>التي</sup> كانت تهدد بها <sup>السلطات</sup> الفرنسية لقبول المفاوضات كخطوة اولى مقيدة بالشرط الثاني

الذي وضعت الجبهة وهو ( ان تفتح مفاوضات مع المتكلمين الحقيقيين ) والمتكلمون الحقيقيون ليسوا سوى مثلي الجبهة ، ان نرى البيان عند مخاطبته للجزائريين على ان الجبهة هي جبهة كل الجزائريين بقوله ( انتم بالجزائري اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . ان واجبك هو ان تنضم اليها لانقاذ بلادنا والعمل على ان نسترجع له جبرته ، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك ) . كما ان الشرط الأول للمفاوضات كان ينص على ضرورة الاعتراف بالوطنية (الجنسية) الجزائرية والغايات كالأجراء والقوانين الاستثنائية التي كانت تصب بمقومات الشخصية الجزائرية وبالكيان الجزائري . و اذا كانت جبهة التحرير قد اوضحت شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية من اجل تقرير المصير والاستقلال ، فانها مقابل ذلك وضعت ضمانات تلتزم بها ازاء السلطات الفرنسية والمستوطنين فيما يتعلق بمصالحهم ، ان التزم مقاب المفاوضات الهادفة الى الاعتراف بالسيادة الجزائرية بما يلي :

( 1 ) جميع المصالح الفرنسية ثقافية كانت او اقتصادية والمتحصن عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة لخسائر والممتلكات .

( 2 ) جميع الفرنسيين الذين يرفضون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجنسية الجزائرية وفي هذا الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

( 3 ) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على اساس المساواة والاحترام المتبادل . ( 1 )

وهكذا يلاحظ بعد النشر لندى النواة الأولى ولى لجبهة التحرير ، فقد وضعت الجبهة نفسها في موقع الندد للند مع السلطات الفرنسية . فالشروط الموضوعية لسن تكون سارية بدون حصول الجزائر على الاستقلال ، وتبدو حكمة جبهة التحرير في تلك الشروط . اذ ان السماح للمستوطنين بالبقاء على جنسيتهم الأصلية أو التجنس بالجنسية الجزائرية مع ما يترتب عن ذلك من معاملات وحقوق وواجبات في كلتا الحالتين كان موقفا من جبهة التحرير ازاء اولئك المستوطنين الذين يرفضون في مساواة حقيقية كما أنه كان موقفا من كبار المصيرين الذين كانوا يتحكمون في سير مقاليد الحكم في الجزائر .

و اذا كان هذا ما طرحته جبهة التحرير على فرنسا فماذا كان رد هذه الأخيرة ؟ ثم كيف نفذت جبهة التحرير الوطني استراتيجيتها في الميدان السياسي ؟ كانت ردود فعل المسوولين الفرنسيين تتشمل مباشرة في ذلك التصريح الذي اعلن فيه فرانسوا ميثيران وزير الداخلية الفرنسي عهد فذ حين اعلن بتاريخ 1954/11/05 قوله ( الجزائر هي فرنسا ، من فلا ندر الى الكونغو هناك

قانون واحد ، ومجلس نيابي واحد . وبذلك فهي امقواحدة هذا هو دستورنا وتلك هي ارادتنا ) ( 1 )  
وسمى ذلك بيومين اعلسن ( مثيران ) من جديد : ( ان العفا وضات الوحيدة هي  
الحراب ) ( 2 )

وامام هذا الرد فقد كان لابد للجبهة من التحرك على المستوى الدولي  
فسارع ممثلوا الجبهة الى تبليغ صوت الثورة الى الرأي العام العالمي لكسب  
عطفه ومناصرته للقضية الجزائرية التي وجدت منذ انطلاقتها سندها الطبيعي  
في الاقطار العربية ، حيث كان صوت مصر ممثلا في ( جمال عبد الناصر ) يدي  
في ارجاء العالم ، مما جعل فرنسا وحلفائها يشنون هجوما ثلاثيا على مصر ( المدوان  
الثلاثي على مصر عام 1956 ) .

الا ان ذلك المدوان لم يش مصر وبقية الاقطار العربية عن مناصرة الثورة الجزائرية امام  
الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية .

وبمجرد اندلاع الثورة بدأت ( جتو ) تبحث عن منفذ لمعرض القضية الجزائرية في المنظمات  
الاقليمية والدولية معتمدة على مساندة الاقطار والقوى التحريرية في العالم ، وعلى  
الانتصارات العسكرية والسياسية في الداخل والتجاوب الشعبي مع نداءاتها .

وهكذا فما كانت تحل سنة 1955 حتى عرفت القضية الجزائرية طريقها في اتجاه  
هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ، ففي 05/01/1955 قدم مندوب المملكة  
العربية السعودية مذكرة الى مجلس الامن لفت فيها نظره الى خطورة الحالة  
في الجزائر التي تهدد الامن والسلام الدوليين . كما اوصت دول ( مؤتمر بانديون )  
في الثامن عشر افريل 1955 بمعرض القضية الجزائرية على الامم المتحدة . ( 3 )  
بل ان هناك من يؤكد ان السلطات الفرنسية قد حاولت جس نبس جبهة التحرير الوطني  
لمعرفة اهدافها ( الحقيقية ) ومدى حنكة قادتها فدعتم باتصالا تسوية الى المفاوضات  
سنة 1955 . ( 4 )

وسعد مرور ما يقرب من سنتين عن اندلاع الثورة ، وبالضبط في مؤتمر الصومام  
سنة 1956 حددت جبهة التحرير الوطني من جديد اهدافها السياسية ، وحددت من

( 1 ) انلسن مرفق بتصريحات القادة الفرنسيين اثناء الثورة التحريرية الجزائرية ، ملفات وثائق رقم 24  
" نصوص اساسية لجبهة ت و " 1954 - 1962 نشر وزارة الاعلام والثقافة اوت 1976

( 2 ) نفس المصدر

( 3 ) انلسن : د يحيي بوعزيز ، مرجع سابق ص 443 .

( 4 ) هذا ماجاء على لسان " بن طوبال " في الندوة التي نلغتها التلفزة الجزائرية

اشو الملتقى الوطني الاول لتاريخ الثورة الجزائرية 1981 .

جديد شروط وقف إطلاق النار والمفاوضات كما يلي :

- (1) الاعتراف بـ ( الأمة ) الجزاء ثرية ، ووحدها التي لا تتجزأ .
- (2) ===== باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية .
- (3) إطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين والموقوفين والنفيين بسبب نشأ لهم الوطني قبل وبعد اول نوفمبر 1954 .
- (4) الاعتراف بجهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تشمل الشعب الجزائري والتي لها وحدها الحق والصلاحيات لاجراء المفاوضات وفي مقابل ذلك فان جهة التحرير الوطني ستكون مسؤولة عن وقف القتال باسم الشعب الجزائري .

وبشأن الشروط العسكرية فقد نص مؤتمر الصومام على انه سيتم عيها فيما بعد ، داعيا السلطات الفرنسية الى التفاوض على الاسس التالية :

- (1) بعد ان يتم وقف إطلاق النار تبقى جهة التحرير هي المفاوض الوحيد باسم الشعب الجزائري وكل القضايا المتعلقة بتمثيل الشعب مش : تشكيل حكومة واجراء انتخابات ، هي من اختصاصات جهة التحرير وحدها دون غيرها ، ولا يقبل اي تدخل من الحكومة الفرنسية في هذه الشؤون .
- (2) تجسي المفاوضات على قاعدة الاستقلال التام بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع الوطني .

(3) النقاط التي تجسي حولها المفاوضات هي :

- وحدة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء والاحتفال بالحدود الحالية دون تغيير
  - الأقلية الأوربية ، تخيير بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية . اما الجنسية المزدوجة والامتيازات فلا تقبل بها جهة التحرير الوطني ابدا .
  - تحويل الشؤون الادارية وممتلكات الدولة الفرنسية والأوربيين في الجزائر الى الدولة الجزائرية الجديدة .
  - نوع المساعدات والتعاون الذي تقدمه فرنسا الى الجزائر في الميادين الاقتصادية والثقافية والنقدية وغيرها .
  - وفي مرحلة ثانية تقوم باجراء المفاوضات حكومة جزائرية مكلفة بتحديد مضمون ما جاء في النقاط السابقة ، وهذه الحكومة تكون منبثقة عن جمعية تشريعية تكون بدورها منبثقة عن انتخابات حرة .
- تلك هي القواعد التي حددها مؤتمر الصومام للمفاوضات ، وما يلاحظ عندها لم تخرج عن الإطار العام المحدد في بيان اول نوفمبر ، بالإضافة الى الوضع الذي مهزها فيما يتصل بالاستقلال ، والتأكيد على بقاء الجهة الموجه الوحيد للشعب الجزائري

أما الأفياق السياسية التي رسمها مؤتمر الصومام لنضال الجبهة فقد أكد على ضرورة تحويل ( ( التيار الشعبي الشديد ) ) إلى عاقبة خلافة ، والتحذير من اعتبار كل الأوربيين كتلة واحدة ، بالرغم من اشتراكهم في (مركب الاستعلاء) على حد تمبير وثائق مؤتمر الصومام ، الذي أوصى بالسمي التي تكوّن لجان وحركات من بين الديمقراطيين الأحرار مثل :

— لجنة للسمي ضد الحرب في الجزائر .

— لجنة تدعو للمفا وعة والسلم .

— لجنة تدعو إلى الجنسية الجزائرية

— لجنة لمساعدة ضحايا القمع .

— لجنة لدراسة القضية الجزائرية .

— لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية .

— لجنة لتجريد منظمات البوليس المدني من السلاح .

— لجنة لاعالة العمال الترهيين وموازرة النقابات وتأهيد الاضرابات وحماية

الأطفال والنساء الذين يستغلهم الاستعمار .

أما على المستوي الشمال الافريقي فانه يجب القيام بما يلي :

( 1 ) تنسيق السمي الحكومي في البلد بين الشقيقين للضغط على الحكومة

الفرنسية في الميدان الدبلوماسي .

( 2 ) توحيد النشاط السياسي بانشاء لجنة تنسيق بين الأحرار الوطنية

الشقيقة .

أما على المستوي الدولي فقد أوصى مؤتمر الصومام بالممثل على :

( 1 ) حمل دول ( مؤتمر بانديونج ) على استعمال صفت اقتصادي وسياسي وديبلوماسي مباشرة

على فرنسا غلاوة على مساعيها لدى الأمم المتحدة .

( 2 ) السمي في الحصول على تأييد الدول والشعوب الأوربية بما فيها البلاد الشمالية

والديمقراطيات الشعبية وكذلك بلاد أمريكا اللاتينية .

( 3 ) الاعتماد على الهجرة المربية في بلدان أمريكا اللاتينية .

وإذا كانت هذه هي اهداف جبهة التحرير الوطني ، وأساليب تحقيقها ، فإن

السنوات السبع للشورة الجزائرية اثبتت رغم الصعوبات الفرنسية العديدة ، ورغم

ما تعرضت له الجبهة من صعوبات بين اطرافها ، ان صلابة وثبات جبهة التحرير

في تحقيق تلك الأهداف وانجاز ما وضعت من توصيات كان ثباتا حازما

وخاصا ، ساعدها في ذلك نمو الوعي الجماهيري السريع باهداف الشورة

وما عرفته صفوف الجبهة من ممد ثوبي جعل " العناصر المتساهلة والساومة "

في صفوفها تفقد وزنها ، وهكذا فقد عملت لتو لتحقيق اهدافها المتمثلة اساسا في الاستقلال .

السياسي وفق استراتيجيات سياسية محكمة ، اعتمدت توليف كل الامكانيات واستغلال كل الوسائل لتحقيق الاستقلال .



### القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير الوطني

كان الطابع الاستعماري الاستيطاني الذي عرفته الجزائر ، قد جعل من الشعب الجزائري شعبا مكبلًا بقيود الحرمان الاجتماعي ، وخاضعًا لقوانين وممارسات الاستعمار المنصرية في الوقت الذي كان فيه الأوربيون ( المستوطنون ) يتمتعون بالامتيازات الاجتماعية والمهنية ، لذا فإن بيان أول نوفمبر قد دعا إلى ثورة شعبية وطنية حدد فيها الاستراتيجي في تحقيق الاستقلال ، بنصه على أن "عمل الجبهة موجه ضد الاستعمار فقط" ويستهدف ضمن الجبهة تحقيق "الاستقلال الوطني داخل إطار شامل أفريقي".

هكذا حددت جبهة التحرير الوطني في بيانها الأول : العدو ، الهدف .

وقد كان لهذا التحديد أسبابه الموضوعية والتاريخية ، حيث أن السياسة الاستعمارية ( الاستيطانية ) التي انتهجتها فرنسا في الجزائر حالت دون تكوين طبقة برجوازية جزائرية حقيقية في القطاع التجاري والصناعي .

فالبرجوازية الجزائرية الصغيرة ، مهالرفم من ضعف حجمها لم تكن في مأمن من المصادرة والمصادرة المختلفة الأساليب من طرف الإدارة الاستعمارية ، بالأضافة إلى مزاحمة الأوربيين ومبايقتهم لها ، ذلك لأن الأوربيين لم يأتوا للجزائر ليعملوا بل جاءوا كعمال ومستثمرين للأموال واستغلوا أيادي العمالة بمقابل رمزي ، خاصة وأن الجزائر ثرية بالموارد الطبيعية وحجرت ممتلكاتها تم قد تحولوا إلى عبء وعامل للدين المستعمرين ، بعد أن أصبحوا لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها مقابل ما يضمن استمرار حياتهم .

وهكذا فما كادت تحل سنة 1954 حتى كان السواد الأعظم من الشعب الجزائري قد تحول إلى عمال في الفلاحة لدى المعمارين، أو عمال يومية لهذه الأسباب فإن بيان نوفمبر خاض كل الشعب الجزائري دون تمييز بين فئاته الاجتماعية أو السياسية بقوله: (انتم الذين ستصدرون حككم بشأنا - نمضي الشعب بصفة عامة والمناعلون بصفة خاصة) وذلك يعني أن البيان يدعو إلى ثورة شعبية، لا إلى ثورة طبقية ضد طبقة أخرى.

واعتقد أن جبهة التحرير الوطني بنداؤها في أول نوفمبر قد وفرت الحلقة الضائعة في نضالات الحركة الوطنية التي كانت تتنازعها مختلف الطبقات بشأن حرس القضية الجزائرية، فالثورة الجزائرية في محتوى بيان أول نوفمبر ليست ثورة طبقية ولا هي نتيجة لتناحر بين متنافسين على السلطة، بل هي ثورة شعبية محضة موجهة ضد قوا استعمارية فرغت الاستيطان بالقوة بولاد من مواجعتها بنفس السلاح ( القوة )

ولم تكن الثورة الجزائرية في الحقيقة إلا تنوير المعاناة نضالية طويلة جرب خلالها الشعب الجزائري مختلف أشكال النضال وعرف مختلف أساليب التندييد والبطش على يد الاستعمار، فهي إذن ( ثورة لملت عدة سنوات تختمر في نفسية الجماهير وسمورهم الفاس، وما انتفاضة 1945 إلا شرارة تلقا ثمة من الجماهير لم يكن قادرتهم مستعدين لتلقيها حينذاك ) ( 1 )

ولما كان الشعب الجزائري مشتتاً بين مختلف تشكيلاته السياسية فقد كان لابد من معالجة تلك الوضعية لتضمن جبهة التحرير الوطني **التفاف مختلف القوى الجزائرية حولها**، ولتحقيق ذلك فإن الجبهة

(1) انظر مجاهد: اللسان الجزائري لجبهة التحرير الوطني العدد 11  
الصا دربتنا ربح أول نوفمبر 1957 •

قد دعت السى تجا وزكس الخلا فات والمقا يهر الا جتما عية والسياسية  
 لمختلف فئات ولطبقات الشعب ، بتأ كسيد هاني بيان أول نوفمبر على  
 أنه ( ( اذا كان هدى اي حركة ثورية ، في الواقع هو خلق جميع  
 السروف الثورية للقيام بعملية تحررية ، فاننا نمتبهر أن الشعب  
 الجزائري ، في أوساعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والمص  
 واذا كانت جبهة التحرير الوطني ترون أن الشعب الجزائري ، يومئذ ،  
 يلتقي حول "قضية الاستقلال" فانها قد رفعت بحد غرة نوفمبر  
 شعار : " من ليس مع الثورة فهو ضد ها " ونفذ ته في تما طلبها مع  
 المننا صر السياسة والشخصيات الوطنية وكل الجزائريين الذين  
 لم يتخلصوا من جناز بية الشرعية والاختلافات والنزاعات الحزبية  
 التي كان بيان أول نوفمبر واضحا بشأنها ، حيث دعا جميع المواطنين  
 الجزائريين بقوله : ( ( نتتم نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين  
 من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحزب كلف الجزائرية  
 الصرفة أن تنظم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر ) )  
 والاعتبار الاخر يعني ؛ فيما يمينه أن الجبهة لم تكن تدعو الى اتحاد  
 الأحزاب التي كانت قائمة ، ولا الى تشكيل جبهة تسم الأ حزاب الجزائرية  
 فهي تدعو ببيا نها الأول الى انسواء جميع أفراد الشعب الجزائري  
 تحت راية واحدة هي " جبهة التحرير الوطني " ، بصرف النظر عن  
 المعتقدات السياسية والايديولوجية المتباينة ، والمصالح المادية  
 والاجتماعية المتناقلة ، مادام الاتفاق على قضية التحرير الوطني  
 يمثل القاسم المشترك بين ابناء الشعب الجزائري الذي جاء  
 جبهة التحرير الوطني لتعبر عن ارادته في استرجاع استقلاله وسيادته .  
 ونتيجة لما جاء في بيان أول نوفمبر فان مختلف القوى الاجتماعية والسياسية  
 المكونة لتشكيلات الحركة الوطنية قد وجدت نفسها باندلاع الثورة ، امام  
 وضعية صعبة بين الالتحاق بالثورة الشعبية أو التخلف عن ارادة الجماهير  
 التي استجابت لدعوة الجبهة الى الكفاح المسلح ، وفي هذا الشأن

يذكر الا<sup>٥</sup> ستانز "حمروس احمد" أنه ( لم يكن لهذه الا<sup>٥</sup> حزاب الحركات السياسية الجزائرية - أن تقف في اتجاه مساد للتيار الثوري الذي وجد صدى عالميا وعربيا . . . ولم يكن سهلا عليهم الحصول على انصار بين الشعب الجزائري في الوقت الذي كانت تسيب فيه الدماء يوما بعد يوم ) ( 1 )  
 وأمام هذا الوضغ فقدتوا لتعمليات الالتحاق بالجيبهة من مختلف التنظيمات السياسية الجزا ثرية الجزا ثرية، غيرنا دمين عن ولا<sup>٥</sup> اتهم الحزمية القديمة ولا على مصالحهم المادية والاجتماعية، مما جعل "جاسوسستيل" حاكم الجزائر آنذاك يكتب في تقريره الذي رفعه في الا<sup>٥</sup> ون من حزيران (جوان) 1955 السى الحكومة الفرنسية التي كان على رأسها السيد "ادغار فور"، يقول: (( الحذر من الجزائريين جميعا والارتياح بهم، الدعوة الى أعمال القمع الدامي، رفض كل محاولة اصطناع رفضا باتا جازما، اللوم العنيف للحكومة والادارة اللتين يظهر عليهما بخصى الضعف وبخصى التفاهم مع الجزا ثريين . . . )) ( 2 )  
 ولعمل أول ما يستخلص من هذا القول، أن جيبهة التحرير الوطني، كانت حكيمة بما فسا لها للمجان لجميع السراخنيين الجزا ثريين للمساهمة في الثورة، مهما كانتا تناء<sup>٥</sup> اتهم السية والاجتماعية، تحت رايتها .  
 وهكذا فانه لم يمس عن انطلاق الثورة أكثر من تسعة شهور حتى بدأت نتائج ذلك تلهم في حقيقتين :

- ( 1 ) التغاف الشعب حول الجبهة في مواجهة الاستعمار، مما خيب لفرنسا في من كانت ترى انه يهد ينون لها بالولاء من الجزا ثريين، وهو ما عبر عنه حاكم الجزا ثر آنذاك بقوله (( الحذر من الجزائريين والارتياح بهم )) .
- ( 2 ) على الصعيد السياسي الداخلي خرجت الحركة الوطنية من الطريق المسدود الذي آلت اليه، وانهارت بذلك اسطورة الشرعية التي كانت التشكيلات السياسية الجزا ثرية تتشبه بها، فكان ان غادرت العناصر المؤمنة استقلال الجزا ثر كراتها السياسية وقطعت كس صلة تنظيمية بها، وكان انعكاس ذلك واصحا على الحركات التي اعلن قاداتها عن حلها والالتحاق بالجبهة . وهكذا فانه يمكننا القول ان جيبهة التحرير الوطني كانت جيبهة شعبية

( 1 ) أنظر : احمد حمروس، عبد الناصر والعرب : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974 ، ص 383

( 2 ) أنظر : آلان بيسوا: فطري، في شريفية الجزائر، مرجع سابق ص 157

تضم في صفوفها مختلف الفئات الاجتماعية، وصفة الضال فيها تعني الانتماء الوحيد للشعب الجزائري، دون التسوق للمحتوى الاجتماعي للثورة أي ان (( الاختيارات ذات الطابع العقائدي لم تكن تؤخذ في الحسبان فكانت صفوف جبهة التحرير الوطني ورأس حريتها جبر التحرير الوطني مفتوحة لجميع أولئك الذين ينخرطون في الأشكال الجديدة للكفاح مهما كان أصلهم الاجتماعي أو تبعيتهم السياسية القديمة. )) (1)

وبذلك فقد كانت جبهة التحرير الوطني قد احتوت على مختلف التناقضات التي تمثلها تراثها القما يرة اجتماعيا وسياسيا. وبالرغم من كل ذلك فإن الفلاحين الفقراء كانوا يمثلون الرصيد الأساسي للجبهة التي جعلت من الريف مهدا للثورة، معتمدة على مختلف الفئات الاجتماعية فهي تحتوي على (( الفلاحين والصغار والتجار والأغنياء والفقراء والطلبة والتقدميين والمحافظين، التي جانب التقدميين يتطرق والفتسبين التي ر ( (اليسار) (2) .

وكان ذلك في مفهوم جبهة التحرير الوطني يمشي اتحادا روحيا للشعب الجزائري يجد مصانفي واقع الشعب الجزائري، وهو ما عبرت عنه وثائق مؤتمر الصومام الذي عقد يوم 20 أوت 1956، بقولها ان (( الاتحاد الروحي والسياسي للشعب الجزائري الذي التحم وتوحد في الكفاح المسلح قد أصبح اليوم حقيقة تاريخية )) وأن (( هذا الاتجاه القومي الوطني الظاهر لا يتمار هو القاعدة الأساسية للثورة السياسية والعسكرية للمقاومة )) وتصيغ وثائق الصومام (( ان وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب فهو ضمان من الضمانات الضرورية. ))

هكذا فسرت جبهة التحرير الانصمامات التي عرفتتها من مختلف الفئات الاجتماعية دون التسوق للنتائج المترتبة عن ذلك، وسبب ذلك في اعتقادي يعود إلى كون جبهة التحرير عند انطلاقها لقيادة الثورة لم تحدد استراتيجيتها الاجتماعية وهو ما كانت له نتائج سلبية انعكست على جبهة التحرير ذاتها عند انخراطها في قتالها فغداة الاستقلال مباشرة، اذ لم تتمكن القوى التقدمية داخل الجبهة خلال مرحلة التحرير من حسم المسألة الايديولوجية وتوضيحها. وهو ما استغرق له في البطل بالموالي .

(1) انظر: كتاب جهود السنوات العشر للطباعة الشعبية للجيش، وزارة الدفاع - الجزائر

(2) انظر: المسيرة مرجع سابق ص 183 .

### الجبهة والمسألة الايديولوجية

انطلقت جبهة التحرير الوطني في فلاحها المسلح دون محتوى ايديولوجي معتمدة على اذكاء الروح الوطنية التي نالت من الصناعات الأساسية لحماية وحدة الجماهير بقيادة الجبهة التي استطاعت أن تحتفل لنفسها بالانفراد في قيادة المعركة (سياسيا وعسكريا) مخلفة وراءها كس التناقضات السياسية والاجتماعية من اجل تجنيد الجماهير برمتها في بوتقة واحدة: هي جبهة التحرير الوطني. وكان للتركيب الاجتماعي الضابطة للجبهة اثره في جعلها (( جبهة حقيقية بكل ما في الجبهة من تيارات واصحة ومختلفة، ومنابرتها ينة. )) (1)

وسو ما جعل مسألة البت في طبيعة الاختيارات الايديولوجية للثورة الجزائية أمر فير مطروحا بشكل علني غيلة سنوات الحرب التحريرية، ونتيجة لذلك فإن الاهتمام الأساسي لتحقيق الوحدة جمل (( الادارة الأولى (الحكومة المؤقتة) لجبهة التحرير الوطني تجد نفسها ملغمة في الداخل )) (2)

فقد كان استمرار جبهة التحرير الوطني نتيجة لذلك مرهونا بعدم بحث اختيارات المستقبل، فرغم الظاهر الشعبي الذي تميزت به الثورة الجزائرية التي اعتمدت اساسا على الفئات المحرومة من فلاحين وعمال، فإن التحاق بعض الفئات الاجتماعية المسورة والمسيئة بالثورة جمل (( تيار الوطنية المصغق عد الاحتلان الفرني هو الذي يجمع كس المناضلين... ولكن الوحدة الفكرية والنظرة السياسية والاهداف الاجتماعية لم تكن ابدا محل اتفاق جماعي )) (3)

وما ساعد على استمرار ذلك الغموض الايديولوجي، في رأينا، الأسباب التالية:

- (1) استشهاد الكثير من المعنا صر الشاب والشفقة. كان اثره على المسار الفكري والايديولوجي للجبهة واضحا، ويمكننا ان نمطي مثلا على ذلك بالشهيد "محمدا العربي بن مهيدي" الذي كتب تحت عنوان "الاهداف الجوهرية لثورتنا" يقول: "مرة أخرى يحمل الشعب الجزائري السلاح لمطرد المحتل الامبريالي ويقوم جمهورية ديمقراطية اجتماعية ويقوم بنام اشتراكي، يتضمن بالخصوص اصلاحات زراعية عميقة وثورية ومن اجل حياة تريمقومن اجل السلام بالفر بالمرابي )) (4)

(1) انظر: المسيرة، مرجع سابق ص 183  
 (2) كلمة "كريم بلقاسم" امام مؤتمر 1964، النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر 4 اصدار ج. ت. و. 1964.  
 (3) انظر: احمد حمروس، عهد الناصر والعرب، مرجع سابق ص 388  
 (4) المجاهد بالعربية، عدد 2 نشرت هذه المقالة في سنة 1956

(2) وفي الوقت الذي كانت الجبهة تفقد العناصر الثورية والاشتراكية ، عرفت تسربا واسعا للعناصر المعروفة بظهورها ، اذ تم ( تسرب بعض العناصر الصماء " العناصر الهرجوازية " أو الخاضعة لتأثير الامبريالية . ) ( 1 )

وقد كان لتطور الأحداث بعد الفاتح نوفمبر 1954 ، ان اصبحت الجبهة حريصة على تحقيق الانتصارات العسكرية والسياسية ، اكثر من حرصها على انسجام او عدم انسجام الملتحقين بها من مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية الجزائرية ، خاصة عندما نصرف ان مصالي للحاج قد بدأ منذ الفاتح من ديسمبر 1954 يقوم بواسطة اعضاء الحركة التي أعلن عن تأسيسها في الفاتح من ديسمبر 1954 ، يقوم بمضايقة الجبهة ، وذلك بتكوين افواج مسلحة ومناطق منشقة لضاھضة الجبهة .

وقد كان لاحتلال العناصر الاصلحية والهجوازية لمواقع قيادية في الجبهة سببا في ضعف الانسجام داخل قيادة الجبهة وما عرفته من ازمات وصراعات خلال مرحلتي التحرير والاستقلال على السواء ، تلك الازمات والتناقضات التي يعود مصدرها في الأساس الى أن ( ( جبهة التحرير انطلقت في عملها الثوري بدون اطار ايدولوجي متكامل يتضمن حلولا مسبقة للمشكلات الراهنة وتصورات نظرية واضحة للمستقبل ، فقد كانت الممارسة العملية هي التي تفرغ حلولا معينة للمصاعب المطروحة ولكن تلك الحلول كثيرا ما تقتصر على معالجة مؤقتة لوضعية يمكن ان تتجدد بشكل آخر وفي ظروف اخرى مشابهة أو مغايرة . ) ( 2 )

واذا كانت جبهة التحرير قد عقدت مؤتمرها الأول سنة 1956 فسان مسألة الايدولوجية قد بقيت دون بحث او تحديد لنهج معين . اذ لم تذكر وثائق الصومام " الاشتراكية " بالرغم من تنفيذها بالا ستغلال الذي مارسه الاستعمار على ابناء الشعب الجزائري .

وقد غلب الغياب الايدولوجي بالنسبة للجبهة يمثل " نقضا خطيرا " ترتبت عنه نتائج سلبية كسفادت تفجروا للجبهة وتجهض الثورة خاصة سنة 1957 عندما حاول المجلس الوطني طرح المحتوى الايدولوجي للثورة .

( 1 ) انظر : كلمة كريم بلقاسم امام مؤتمر ج.ت.و.و . 1964 ، مرجع سابق

( 2 ) انظر : كلمة " محمد الصالح يحيى " في مؤتمر الحزب ، امام المؤتمر الرابع لج.ت.و.و . 1979 .

ولم تكن مسألة الغياب الايديولوجي بالنسبة لثورة في ستون الثورة الجزائرية قبل الشىء الثاني. الا ان تحالف مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية كما رأينا ، حول هدف محدد " الاستقلال الوطني " ووسيلة ذلك الكفاح المسلح ، جعلت المسألة الايديولوجية ، بالرغم من اهميتها مسألة لا تحضى بالاجماع سواء كان النهج العراء وضعه متطرفا او معتدلا في اتجاهه الاشتراكي .

ونتيجة لذلك فان المشاركة في الثورة كانت مقرونة بالنسبة لكثير من الفئات ، بالأساس في تحقيق أمراضها السياسية وحماية مصالحها العادية بعد استرجاع الاستقلال . وكان جبهة التحرير قد حاولت في مؤتمر طرابلس 1962 وضع مشروع اجتماعي لتحقيق " الثورة الديمقراطية الشعبية " في جزائر ما بعد الاستقلال ، فانه يمكننا ان نحصر الأسباب التي حالت خلال الثورة التحريرية دون وضع الجبهة للمسألة الاجتماعية في الاطار الذي كان يجب ان تضعه فيه ، خاصة ونحن نعترف ان عيد الثورة الأساسي كان من جماهير الفلاحين المعوزين والممال الفقراء .

ان اسباب عدم طرح الجبهة للمسألة الاجتماعية والاختيار الايديولوجي يمكننا تلخيصها فيما يلي :

- 1 - كان التحاق اعضاء مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية بالجبهة لا يسمح بتوحيد الموقف الايديولوجي للثورة بقيادة الجبهة ، فكل المحاولات التي تمت داخل المجلس الوطني للثورة الجزئية كانت تؤدي الى تعدد الظروف الايديولوجية والسياسية المتباينة .
- 2 - رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كطلب اساسي لا استرجاع مقومات وجوده كشعب حر مستقل .
- 3 - ان جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية سياسية ادركت عند انطلاق الثورة ان طرح المسألة الايديولوجية ، سيؤدي حتما الى تصكك التنظيمات السياسية الجزائرية بوجودها التنظيمي ، وهو ما كانت تحاربه ، وتعاقداته في صفوفها وخارج صفوفها .
- 4 - واخيرا اعتياد الاستعمار انه حين يثور في وجهه شعبا مضطهدا يلجأ الى وضعه بوصمة سياسية وايدى لوجية خارجية ، في محاولة



منه لتزييف خلفيات الثورة وإبعادها ، وبالتالي تأليب الرأي العام  
 - الغربي على الخصوم - عده بدل العطف عليه وفهم حقيقة ثورته .  
 كما أن الرأي العام المصري ( الرسمي خاصة ) لم يكن يومئذ مهيبا  
 لفهم الثورة الجزائرية ولو اعلنت الجبهة أنها تهدف الى تحرير الجزائر  
 لتبني الاشتراكية ، ولم تكن الاشتراكية آنذاك بالنسبة لقطاع واسع من الشعب  
 المصري سوى البانويومية التي تعني أول ماتمني بالنسبة للمصري والمسلم  
 "الاحاد" وهو سبب كاف لقطع أي مساعدة مادية أو دعم دبلوماسي وسياسي .  
 وإذا كانت هذه هي الأسباب التي كانت وراء عدم تبني الجبهة لخط ايدولوجي  
 معين خلال مرحلة التحرير ، فإن الفiasco الايدولوجي كان سببا في كثير  
 من المخاطر التي هددت وحدة جبهة التحرير ، بما نشأ من خلافات بين  
 مختلف التلميحات التي اقتضت ضرورات الثورة انشاؤها .  
 هذا ما سنتطرق له في مطالع البحث الموالي .

المبحث الثالث: تنظيمات جبهة التحرير اهان الثورة التحريرية.  
=====

اقتضت ضرورات الثورة وستلزماتها على المستويين الداخلي والخارجي

انشاء تنظيمات عسكرية وسياسية ونقابية وطلائعية.

فما هي التنظيمات التي انشأتها جبهة التحرير اهان الثورة؟ وماهي العلاقات

التي سادت بين تلك التنظيمات؟

هذا ما سنعالجه في هذا المبحث ، مع توضيح الدور الذي اسند لكل تنظيم

والعلاقات التي سادت بين هذه التنظيمات. ونتائج ذلك. بالنسبة للتنظيم الامم

(( جبهة التحرير الوطني ))

جبهة التحرير : أم التنليم الأم للشورة

لمت جبهة التحرير الوطني ليلة سنوات الثورة التحريرية تمل "التنليم الأم" لمختلف التنظيمات التي انشأتها بعد غرة نوفمبر 1954، وقد كان حرس الجبهة واعضا فيما يتعلق بالالتحاق بصفوفها (الضلمة المدنية لجبهة التحرير الوطني) اوسفوف بقية التنظيمات التي انشأتها خلال سنوات الثورة... فالولا لحرنة أو مذسة سياسية اخرن لم تسمح به الجبهة انطلاقا من الجبهة لم تملن نفسها كتجمع احزاب،، فهي تجمع لكس القون الوطنية مهما كان وضعها واتجاسها قبل الثورة، فهي اذن تضم كس القون التي (( تؤمن ببرنا مجها وتذر نفسها لانجا زه مهما كان الثمن بعيدا عن كل اشكال الصراع السياسي العقيم الذي ميز نشاط الا احزاب السابقة )) (1) اي ان الجبهة دعت الى وحدة التنليم بصرف الذعر عن التعددية الفكرية التي تحتويها تركيبتها . ونتيجة لذلك فان الجبهة بقيت ليلة سنوات الثورة ملفمة من الداخيل كلما حاولت بعد العناصر فيها الدعوة الى وسع منهاج اجتماعي للثورة ،

ولم تكن مسألتي انفراد الجبهة بقيادة الثورة با لمسألتي السهلة لولا صدسة الجبهة في هذه المسألتي ، واستعمالها احيانا لأسلوب العنف عد الذين حاولوا منافستها في تمثيل الشعب الجزائري ، واستناعت بذلك احباط كل المحاولات التي كانت ترمي الى خلق قون سياسية وعسكرية موازية لها مثل محاولات (( الحركة الوطنية بزعامة صالح الحاج ، ومجاهدي الحرية بقيادة الحزب الشيوعي الجزائري ، والقوة الثالثة التي طالما سمت فرنسا بدون جدوى لخلقها وبعثها كمنافس للجبهة او لسرف تنفا ورمعه )) (2)

(1) انلسر : مقالة الصحفي "مصطفى" "جبهة ت و من حركة ثورية للتحرير الى حزب سياسي عند شعبي يبني الاشتراكية" جريدة الشعب 02/11/1981 ع 5602

(2) راجع : وثيقة "التطور السياسي والنظامي لحزب ت و" اعداد الأستاذ : عبد الكريم رمضان ، مدير التكوين بال حزب .

ولم يكن تنظيم جبهة التحرير قبل انعقاد مؤتمر الصومام معروفاً وبخبرة  
اصح لم يكن هناك تديماً قائماً بذاته ، بما ستشتمل عليه نشاطات بعض الخدما  
السريّة والنضالين المدفنين .

اذ كان وجود بناء تنظيمي سياسي للجبهة يستوجب عقد مؤتمرها يتم  
خلافه لتحديد الخط السياسي التنظيمي للجبهة ، الا ان ظروف الحرب  
وصعوبة الاتصال قد حالت دون تحقيق ذلك في السنة الاولى من عصر الثورة وهو  
مايو كده الدكتور يحيى بوعزيز الذي يقول ان ( ( القادة الذين أعدوا لها واشملوها  
- الثورة - وضموا في اعتبارهم وجوب الاعدار لاول مؤتمر عام يضم جميع القادة

( 1 )  
والنضالين في اول فرصة تتاح لهم . ولكن هذه الامنية لم تتحقق خلال عام 1955 )  
وهكذا فانه محاولات ومساءجات واتصالات عديدة ، تم عقد اول مؤتمر للجبهة  
في " وادي الصومام " ببلا د القبائل حيث مركز قيادة الولاية الثالثة . ( 2 )

وقد تم خلال هذا المؤتمر مؤتمر الصومام 20 اوت 1955 - اقرار التنظيم العسكري  
والسياسي للجبهة ، الذي يلائم عليه طغيان واضح للجانب العسكري عن الجانب  
السياسي .

ويمكننا ارجاع ذلك الى كون جبهة التحرير كحركة ثورية نشأت لتحقيق هدى " الاستقلال .  
لم تكن قياداتها التي حضرت مؤتمر الصومام مطمئنة الى الساسة المحترفين  
والذين قد يجدون في تمثيلهم للجبهة ما يعطيهم قوة للتحكم في مصير الثورة ،  
لكن المؤكد انه ( منذ اول نوفمبر ، وحتى بعد مؤتمر الصومام ، كان التمييز  
غير ممكن بين جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني ، فكانت الجبهة  
كتنظيم سياسي للثورة تعلن عن جيش التحرير الوطني كجناح عسكري لها ، فالقيادة  
الخصصة للنضال كما نوا مسوولين سياسيين ( هم الذين قرروا الثورة في لجنة التسعة )  
ومسؤولين عسكريين في الوقت ذاته . ) ( 3 )

( 1 ) انظر : د يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ص 318

( 2 ) نفس المصدر ص 318 .

( 3 ) mohamed te  
mohamed teguia: l'algerie en guerre, office des publications universitaires  
alger pp 186 .

أي أن جبهة التحرير عند انطلاقها الأولى كان العنصر السياسي فيها لازم للعمل العسكري ( المسؤولية السياسية العسكرية على كس المستويات تمثل جبهة التحرير الوطني وجميع التحرير الوطني مما ، سواء كان فائد ولاية ، أو منطقة ، أو ناحية ، أو قطاع . وتأاتي التمليمات السياسية من هذا الرئيس ) ( 1 )  
 لكن مؤتمر الصومام كان قد حدد الجوانب التنظيمية للجبهة ، حيث تم خلق هيئات سياسية محددة واعطى الجبهة بناءها التنظيمي التسلسلي ، وبن مبدأ القيادة الجماعية للجبهة التي لا ينفصل فيها التمثيل العسكري عن التمثيل السياسي .

الهيئات التنظيمية للجبهة كما اقراها مؤتمر الصومام :

أ - المجلس الوطني للثورة الجزائرية : يتألف المجلس الوطني من أربعة

وثلاثين عضوا ( 34 ) نصفهم بالأسالة ، والنصف الباقي مساعدون . وقد كان ضمن السبعة عشرة عضوا بالأسالة ( أساسيين ) زعماء ( اللجنة الثورية للوحدة والعمل ) ( الأصليين الذين ملوا على قيد الحياة ، وقادة عسكريون جدد ، و " فرحات عباس " الذي انضم إلى الجبهة في سنة 1955 ، وتوفيق المدني ، أحمد الأعضاء البا رزين في " جمعية العلماء " وبعض الأعضاء من قيادة " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " ، " الأمين الدباغين " و " يزيد " .

كما ضم المجلس أعضاء آخرين مثل " بن يحيى " الذي نظم اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، و " مهري محمد الحميد " العضو السابق باللجنة المركزية لحركة الانتصار ، و " أحمد فرانسيس " أحد المنا ونيين الأقربين لفرحات عباس ( X )  
 هكذا كانت تركيبة المجلس ، الذي أقرت مقررات الصومام أن يمثرا على جهاز للثورة ، يوجه سياسيا " جبهة التحرير " وهو الهيئة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الثورة والبلاد فهو ( الذي يسيروا عليه وحده إصدار الأمر بوقف القتال أو استمرار الحرب ) ( 2 )

( 2 ) انظر : جليسي ، مرجع سابق ص 120 ، 121

( X ) انظر الملحق الخاص بقائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية

انطلقت لجنة التنسيق والتنفيذ من (المجلس الوطني للشورة الجزائرية) ، فهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس ، ولها كامل السلطة على جميع الهيئات والمؤسسات السياسية والعسكرية للشورة ، وهي تتألف من خمسة أعضاء مسوؤولون امام المجلس الوطني للشورة الجزائرية .

وقد تقرر ان يكسبون مقرها (اي مقر اللجنة) في مدينة الجزائر، الا ان ذلك لم يدم حتى اضطرت الى نقل مقرها الى تونس (†) وكان مؤتمرا الصومام قد اوصى بأن تقوم لجنة "التنسيق والتنفيذ" بالسير على مصالح الشعب والشورة ، وتطبيق قرارات المؤتمر ، وان تؤلف اللجان التالية :

— لجنة الدعاية والاخبار .

— = اقتصار

— اللجنة النقابية .

— اللجنة السياسية .

وهكذا فانه لم تكف تضي سنة واحدة عن انعقاد مؤتمرا الصومام حتى ظهرت على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات ادت الى أحداث تغييرات في قيادة جبهة التحرير الوطني ، وذلك للأسباب التالية :

— اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من أعضاء اللجنة الخارجية ، بتاريخ 10/22/56 (x)

1956 عندما تم تحويل الطائرة المقلدة لهم والمضووجهة من المغرب الى تونس .  
— اعتقال " محمد العربي بن مهيدي " واستشهاده على يد (الكولونيل بيجار) سنة 1957

(x) الأ أعضاء الخمسة هم : " عبان رمضان " و " بن يوسف بن خدة " و " محمد العربي بن

منهيدي " و " سعد دحلب " و " كريم بلقاسم "

(+) كان لمعركة العاصمة الشهيرة وماتج عنها من ملاحقات للمناضلين والقبض

على العديد منهم ، واستشهاده احد أعضاء لجنم التنسيق والتنفيذ العربي بن مهيدي

ان اضطرت " لجنة التنسيق والتنفيذ " اثرذلت الى نقل مقرها من مدينة الجزائر الى تونس .

(x) الأ أعضاء هم : " ايت احمد " و " احمد بن بله " و " محمد بوضياف " و " محمد خير "

ومصطفى الأ شرف الذي كان مرافقا لهم .

لتلك الأسباب وفيرها فقد دعي المجلس الوطني للشورة الجزائرية الى عقد مؤتمره ( دورته ) الثانية في القاهرة خلال شهر أوت 1957 ، وقد تم خلال تلك الدورة :

— رفع عدد اعضاء المجلس الوطني للشورة من 34 الى 54 عضوا

— رفع عدد اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 اعضاء الى 14 عضوا منهم ( 05 ) اعضاء

سجناء في باريس ( الأعضاء الاربعة المختطفون ) او الجزائر ( رابح بيطاط )

كما اعضاء شرفيون .

اما الأعضاء الأسياسيون للجنة فهم : ( ( عبان رمضان فرحات عباس ، الأخر

بن طوبال ، عبد الحفيظ بوضوف ، محمود شريف ، كريم بلقاسم محمد الأمين دباغين ، عمار

وعمران ) ( 1 )

وقد ترك مؤتمر ( دورة ) القاهرة تولائف المجلس ولجنته للتنسيق والتنفيذ

كما كانت اساسا .

كما قرران يعقد المجلس ( مؤتمره الوطني ) باعباره ( الهيئة ذات

السيادة للشورة ) اجتماعا سنويا .

الان ما يمكننا تسجيله بشأن توسيع عدد اعضاء المجلس ولجنة التنسيق

والتنفيذ التي اصبحت تضم عناصر من الداخل ( زعماء الداخل ) الى جانب عناصر من

الخارج ، هوان الهيئة العليا لجهة التحرير الوطني اصبحت تشمل جميع

الحركات ( تقريبا ) والاتجاهات الفعالة في الحياة السياسية قبل الثورة . فقد اصبحت

تضم " فرحات عباس " الزعيم السابق لـ ( الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ) و " الأمين

الهاغين " احد زعماء ( حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ) .

---

( 1 ) انظر : جليسيبي مرجع سابق ع 122 ، 123

( x ) يلاحظ على القائمة انها تحتوي على ثمانية اعضاء فقط ، في حين

ان عدد الأعضاء الحقيقي هو 09 اعضاء بالاضافة الى الأعضاء الشرفيين

الذين كانوا يومئذ سجناء وهم : بن بلة احمد ، ايت احمد ، محمد بوضياف

خيهضر محمد و رابح بيطاط السجين بالجزائر .

حدد مؤتمر الصومام اتصال الجبهة بالجماع عبر تنظيمهم دقيق في كل المستويات ، اذا وصى بتأليف هيئات قيادية تتكون من ستة أعضاء على مستوى كل ولاية :

– الرئيس ، وهوقائد الولاية ، والساعد السياسي ، والساعد العسكري . هؤلاء يمثلون السلطة المركزية للجبهة التحرير الوطني على مستوى الولاية .

– ضابط الاخبار والاستعلامات ، وضابط الشؤون العسكرية ، وضابط الشؤون السياسية ، ويختار هؤلاء الضباط الثلاث من بين الضباط الصفار او الكبار . ( 1 )

ورغم ان صوت الرئيس السياسي – العسكري هو الصوت الراجح في اجتماعات هيئة القيادة فان مؤتمر الصومام قد التح ( على جميع المسؤولين في مختلف فروع الثورة ان لا ينسوا ابدا انهم ينتمون الى منظمة واحدة )

وتلك المنظمة هي " جبهة التحرير " التي احتل فيها " المحافظ السياسي " الذي هو احد مساعدي قائد الولاية دورا خاصا في المراحل الاولى للثورة . فتمتع الجماهير ومناغلي جبهة التحرير المدنيين الذين يتلقوا منه التعليمات ويشرف على توجيه نشاطاتهم ويقرر معهم انتخابات مجالس الشعب ( لجان محلية ) .

كما انه مكلف بتكوين لجنة الاتصالات التي تتشكل من ثلث ثقات من جبهة التحرير دون اشتراط عضوية جيش التحرير الوطني فيهم . ( 2 )

ومن الحقائق المؤكدة ان دور الأعضاء المدنيين لجبهة التحرير في الثورة التحريرية كان دورا عليما ، اذ كانوا سندا لجيش التحرير الذي كان بدونهم لا يستطيع القيام بمهامه بشكل فعال ، فالضابط في جبهة التحرير كان معرزا في كل وقت ونزاعا واعتقا والمتابعة الدائمة لتحركاته من طرف قوات العدو التي ادركت ما يعمله بالنسبة لتوجيه وحماية جيش التحرير .

( 1 ) انظر : د يحي بوغزيز ، مرجع سابق ص 324 .



وحتى تتضح لنا الصورة اكثر عن الدور الذي قام به الضلمين المدنيين خلال الثورة نعرض هذه السطور من صحيفة "المجاسد" حول مهام "الضلمة السياسية الادارية" للجبهة، والتي كان دورها يتمثل فيما يلي :

( تكوین خديا من الناس الذين يوثق بهم وتموين الثوار وتهيئة ايوائهم وتغطية تحركاتهم بواسطة الحراسة والمراقبة وجمع الاسلحة واخفاؤها في مستودعات سرية وتلوين اجهزة الاستعداد للاستعدادات واخرى لاستخدام الضرائب وتكوين اجهزة ومصالح عدلية وادارية وتهيئة الجنود الاضافيين ووضعهم تحت تصرف الجنود النذلبيين والقيام باعمال تخريب ومعالجة الجرحى الخ... ولكن المهمة الرئيسية للضلمة السياسية الادارية في احاطة مجموع السكان الجزائريين الجزائريين بالطارات مذلمة تهيئهم ليس فقط للانتصار ولكن للاستيلاء، على مقاليد النفوذ، والسيطرة الحقيقية ) وتسييف المجاهد ( ان جبهة التحرير الوطني في هذه الامور تتميز بتمامها كل يوم اكثر بفضل حيويتها، والرجاء الذين يملكون في هذا الاجهزة كلها لا ينقصون جبهة التحرير ير وكل عمليات الايقاف التي اجراها الاستعمار لا تنقص شيئا من عددهم في حوض الثورة. ) ( 1 )

هكذا كان تنظيم جبهة التحرير الوطني، والذي نستخلص منه الامور التالية :

— التزاوج بين الجانب العسكري والمدني لئلا ضاع الجبهة في مختلف المستويات، من انطلاق الثورة الى استرجاع الاستقلال، حيث لم تكن القيادات عسكرية. مدنية محصنة.

— التمييز في الحياة التذلمية للجبهة يقوم على اساس طبيعة المهمة الصندة للمناضل لاعلى اساس صفته العسكرية او المدنية.

— ورغم ذلك فان الجانب العسكري نظرا للتطورات التي عرفت الجبهة خلال سنوات الثورة قد طغى على الجانب السياسي، في الداخل، لما اصبح يتمتع به جيش التحرير من قيادات وتذلمهم، وهو ما سنتطرق له في المطالبات الموالية.

( 1 ) انظر : المجاهد "اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني" النسخة المرصية

المصدر 12 الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 1957 .

## المطلب الثاني:

### تدليكات جبهة التحرير الوطني .

اقتضت مستلزمات الثورة على الصعيدين العسكري والسياسي الداخلي والخارجي من جهة ، وتجنيد وتعبئة مختلف الطاقات الجزائرية من جهة أخرى ، انشاء المنظمات والهيئات التالية :

( 1 ) جيش التحرير الوطني : مثل جيش التحرير العمود الفقري للثورة بقيادة جبهة التحرير. هذا الجيش الذي لم يكن في الشهور الأولى ولي أكثر من مجموعة من الثوار ، ، ولتمهيد كديهن شهراً أو من سنة 1956 ، حتى كان الجيش يستطيع ان يميز بين مختلف وحداته وان يضبط مهامها .

وهكذا فانه لما انعقد مؤتمر الصومام قسم الجزائر الى ست ولايات ، على اساس التقسيم السياسي السابق عند اندلاع الثورة مع تحديد ولاية الصحراء" الولاية السادسة" ، كما اعتبرت "مدينة الجزائر" منطقة مستقلة ذاتيا داخل الولاية الرابعة ( الجزائر ) وذلك لما للمدينة من خصائص ومشاكن متميزة .

### التنظيم الاقليمي للجيش :

قسمت كل ولاية الى "مناطق" ركصل "منطقة" الى "اقسام" ، وكل "قسم" الى "واحي" ، وفقا لمقررات مؤتمر الصومام ، الذي قرر ايضا ان تكون على مستوى التقسيمات المذكورة ، لكل منها قيادة تتكون من :

— قائد سياسي - عسكري .

— ثلاثة مساعدين له في الميادين العسكرية والسياسية ، والمخابرات والاتصال .

وسط انه قبل مؤتمر الصومام ، كانت هناك لامركزية تسمى لرئيس الولاية ومجلسها بالتصريف في حدود واسعة ، فان انشاء المؤتمر لمؤسسات سياسية . . . . . قد صاحبه غبط مهام وصلاحيات القيادات على كل المستويات وحدود النشاطات العسكرية في الحار توجيهات سياسية موحدة ، الا ان " خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر

الى تونس سنة 1957 اعاد للولايات استقلاليتها التامة" ( 1 )

وتتم في سنة 1957 تسليم قاعدتي كلاً من الحدود الشرقية والغربية للجزائر،  
للاشراف على تدفق السلاح والرجال في هاتين المنطقتين، وشوماعرب  
بعد ذلك بجيش الخارج والذي لعب دوراً أساسياً في حسم صراع 1962، وسوماسناتي  
عليه عند حديثنا عن أزمة 1962.

كما حدد مؤتمر الصومام تسكيلة جيش التحرير الوطني كما يلي :

- (1) المجاهدون : هم الجنود الذين يرتدون اللباس العسكري، ويشارون الحربي في ميدان القتال
- (2) مجاهدون لا يرتدون اللباس العسكري وهم صنفين :

(أ) المسبلون : يمثلون قوة احتياطية لجيش التحرير، فهم يقومون بتموينه وتزويده  
بالأخبار، والعناية بجرحاه ومراقبة تحركات العدو . . .

(ب) الفدائيون : يقومون بالعمليات في المدن والقرى، يقومون بالهجمات على مكاتب  
الشرطة والدرك، ونسف الإدارات الاستعمارية والأندية والحانات والمحلات  
التجارية ويقتلون غيلاً وجنود العدو.

أما رتب الجيوش فقد أقر المؤتمر الرتب العسكرية التي كان معمولاً بها في الولاية  
الثالثة، وهي تبدأ من رتبة الجندي الأول حتى رتبة العقيد، وتلج إلى كل المسؤولين  
في الولايات تطبيقاً، أما رتبة الفريق فقد نص المؤتمر على أنها لمن تستحدث الأبعدان  
تتحرر البلاد، كما اعتبرت كل الرتب العسكرية مؤقتة، على أن تكلف لجنة عسكرية  
بعد الاستقلال بدراستها من جديد .

ومكثدا فقد اعطي الجيش كل ما يستوجبه "الجيش النامي" من تسليم، حيث حددت  
كيفية تأسيس المحاكم العسكرية وتدريب النقلة وتغيير المناصب الخ . . .  
وكان مع تطور جيش التحرير يزداد نفوذ "كريم بلقاسم" الذي كان واضحا انه  
يحتل مكانة مهمة في الداخل، مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تسند له سنة  
1958 مهمة الشؤون العسكرية يعاونه في ذلك "عمران" و "عبد الحفيظ بوصوف"  
و بعد تشكيل الحكومة المؤقتة احتل "كريم" منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء (1)

انضمنا ه هيئة الأركان العامة للجيش :

حتى جانفي 1960 لم تكن "هيئة الأركان العامة" موجودة، وفي اجتماع المجلس

وفي اجتماع المجلس الوطني للثورة خلال دورة ديسمبر / جانفي 1960، تم انشاء " هيئة الأركان العامة للجيش" وفي نفس الاجتماع تم احداث تعديلات في الحكومة المؤقتة، وقد سبق ذلك الاجتماع للمجلس، مناقشات واسمعتين عشرة عقدا، ثلاثة منهم يحتلون مناصب حساسة في الحكومة المؤقتة (x)

ونظرا لما ظن من قضايا على الساحة السياسية والعسكرية، فان تلك المناقشات دامت ما يقرب من ثلاثة اشهر " اكتوبر - ديسمبر 1959".

ولكن لماذا كانت تلك المناقشات تدور خان المجلس الوطني الذي يعتبر صاحب السيادة في مناقشة واتخاذ القرارات بشأن المسائل والقضايا السياسية والعسكرية الأساسية؟

يقود ذلك، في اعتقادي، الى عدة اسباب، يمكننا حصرها فيما يلي :  
— بوادى السلم التي بدأت تنهز في الأفس، حيث سجل تحول في سياسة فرنسا ( بمجيء دوجول ) آزاء القضية الجزائرية تمثى في الحديث عن تقرير المصير منذ سبتمبر 1959 .

— تفاؤلا بالحكومة المؤقتة للفرنسي بتقرير المصير .  
لتلك الأسباب وغيرها ،،، باد العقدا العشرة المذكورين الى فتح حوار فيما بينهم ولم يكونوا على اتفاق في الكثير من القضايا ، لكن تلك المناقشات حثرت ارضية اجتماع المجلس الوطني بما يكفل للتيار المتنامي في قيادة جيش الحدود من فرض وجوده وتبوء مكان الصدارة في القيادة العامة للجيش

وعلى الرغم من ان ماجرى من نقاش خارج إطار المجلس يعتبر منافيا لقواعد سهر الهيئات في جبهة التحرير كما حددها مؤتمرا الصومام، فان المجلس الوطني قد صادق في جلسته على ( القرارات التي غبظت له . تجنبنا لتفصيلها الصراخ وحفاضا على الوحدة ) ( 1 )

( 1 ) Mon TEGUIA : OP CIT Page 562.

(x) العقدا العشرة هم : ثلاثة وزراء في الحكومة المؤقتة وهم : كريهلقاسم، بوصوف، وبين طوبال . وقائدا لجنته تنظيم الجيش في الشرق والغرب ( الحدود ) وهما : محمدي السعيد ، وعواي بومد بين .  
وخمسة عقدا آخرين برتبة قائد ولاية موجودون بالخان وهم دهبلس سليمان ، بيريور، لطفي ، جان لخصر ، علي كافي .

وعن الجوالذي ميز ذلك الاجتماع يقول " محمد تقيمة " انه لان بمثابة ( نضال  
أصم من اجل الحياة على مناصب حكم ، فقد اتضح من خلال العلاقات التي سر  
افترزها هذا الاجتماع ، الذي سجل تطورا ملحوظا ( مفاجئا ) في المزايدة والتهديدا  
والتهديدات الاكثر والأقل حدة ) ( 1 )

وهكذا فقد أسفر هذا الاجتماع عن انشاء "هيئة الأركان العامة للجيش"  
لتنسيق نشاطات كل من بيمر التحرير الوطني وتوجيهه في الداخل كما في الخارج  
واصبح منذ ذلك الوقت على رأس هيئة الأركان العامة للجيش كس من : هواري  
بومدين ، وعلي بوعنجل ، والكومندان سليمان " قايد احمد " .  
وهكذا فقد كانت تلك الدورة للمجلس الوطني للشورة قد مثلت ، بحق ، مرحلة  
خاصة في مسيرة الشورة ، كما كانت بمثابة بداية لنوع جديد من العلاقات  
بين مختلف تدييمات بجهة التحرير ، احتل فيها الجيش موقع الصدارة في تسيير  
شؤون الشوره ومقاليد التأشير والحكم الفعلي .

ويبقى ان نضيف بان المجلس قد استدعي في الحقيقة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة  
بالحد من التناقضات التي بدأت تظهر بصفة جلية بين بعض القادة العسكريين  
والحكومة المؤقتة ، من جهة ، ودراسة الواسعية العامة للشورة من جهة اخرى ،  
وعن ذلك يقول " احمد بن الشريف " احد المشاركين في الدورة المذكورة يقول  
علي الخصوص : ( تدخلت في المناقشات ولغت انتباه الاخوان الى ضرورة  
الارتقاء وتوطيد سياسة عسكرية جديدة مع اعتبار حالة الاعياء اللامسة عند بعض  
المحاربين في الداخل ) ( ويضيف قائلا ) ( واقترحت عليهم ان يحضر اغلبية  
اعضاء المجلس الوطني للشورة الجزائرية السنح ويتوجهوا الى داخل الوطن  
لمحاربة العدو وذلك لاعطاء المثال للشعب والبقاء منفيين مع انفسهم ) وقد تم  
العمل بهذا الاقتراح ، اذ يضيف " بن شريف " انه ( ) تقرران يستعداثلنا اعضاء  
المجلس للاتحاد بصفوف المجاهدين داخل الوطن ، ولم اتأخر من تطبيق هذا القرار  
بالأفعال ) ( 2 )

562. (1) (1)

(2) انسطور : احمد بن الشريف : فجر الشاتني ، اولمحات عن الشورة الجزائرية  
في معركة التحرير ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977 ع 97 .

ان ما يستخلصه الدارس لمسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ، من خلال نتائج  
دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية : ديسمبر 1959 - جانفي 1960 .  
انها تمتبر تحولا جديدا في العلاقات بين اجهزة الثورة يتميز بـ  
الحقائق التالية :

— تزايد نفوذ قوة جيل التحرير المرابط بالحدود بقيادة بومدين ومساعديه:  
فانشاء هيئة الأركان العامة للجيش برئاسة بومدين يمد بمثابة انقرب  
داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، حيث كان الصراع على امده  
بين السياسيين ( اقلية اعضاء الحكومة على الخصوص ) والمسكريين .  
— تضائل دور الحكومة المؤقتة التي عرفت تعديدا في تشكيلتها وتقليصا  
في عدد وزرائها الذين اصبحت عددهم ( 12 ) بعد ان كان ( 19 ) وزيرا  
واصبحت الحكومة مقيدة في تحركاتها بوجود هيئة اركان قوية وذات  
نفوذ في وسط الجيـر .

— ازدياد حدة الصراع بين مختلف الأطراف خاصة فيما كانت فرنسا تطرحه  
من اقتراحات لوقف إطلاق النار .  
— كبل ذلك كانت انعكاساته واضحه على المجلس الوطني للثورة الجزائرية  
ولجنة التنسيق والتنفيذ اللذين اصبحت تتجاز بهما الصراعات والخدافات  
الدايرة بيد الحكومة المؤقتة بقيادة الجيش ، وهو ما سنوضحه  
عند حديثنا عن التناقضات التي عرفتتها ، تدعيمات جبهة التحرير .

ب) الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

هي التنظيم السياسي الدولي لجبهة التحرير ، وهي مسؤولة امام المجلس الوطني للشورة .  
واذا كان الاعلان عن تشكيلها تم في 19 / 09 / 1958 ، فان " لجنة التنسيق والتنفيذ " بدأت في الحقيقة منذ شهر جوان 1958 في اسناد وناثف حكومية مهينة لانشائها ، وكانت تلك الوثائق الحكومية كما يلي :

شؤون الاعلام : فرحيمات عباس

الشؤون العسكرية : نريم بلقاسم ، عمار وعمران ، عبد الحفيظ بوصوف .

==== الدبلوماسية : محمد الأمين و با فهن .

==== الداخلية : الأشتر بن طوبال

==== المالية : محمود شريف .

==== الاجتماعية : عبد الحميد مهري .

وقد جاء الاعلان عن هذه التشكيلة " الشبه حكومية " ، بعد اجتماع طنجة - افريل 1958 - بين حزب الاستقلال " المنبري " والديمقراطي الجديد " التونسي " وجبهة التحرير " الجزائرية " ، حيث تم الاتفاق على : اجراء مشاورات مع حكومتها المصرب وتونس . لاقامة حكومة جزائرية ، واقامة برلمان مغربي ، ولجنة تنسيق للمغرب العربي (1)

وهكذا فانه بعد مرور ~~اللعين~~ نصف سنة على ذلك الاجتماع اعلن من القاهرة عن تشكيل اول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، كما تم الاعلان عنها في نفس الوقت من ( الرباط ) بالمنصب ومن " تونس " . وقد تولت فيها فرحات عابرة رئاسة الوزراء ومن بلة ( السجين يومئذ ) النائب الاون لرئيس الوزراء ، كما عمت وزراء دولة اربعة وهم السجناء الذين اختطفوا في الضائفة كما عومروا و رابع بيطال ( + ) وقد جاء في بيان اعلان الحكومة المؤقتة كما يلي على الخصوص : ( نال السلطات التي خولها المجلس الوطني الى لجنة التنسيق والتنفيذ ( لائحة 28 اوت 1957 ) ، فان لجنة التنسيق والتنفيذ قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للشورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ، الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر ( 19 سبتمبر 1958 ) ( 2 )

( 1 ) انظر : جليسي مرجع سابق ص 124 .

( 2 ) ==== : الدكتور يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ص 35 .

( + ) انظر التشكيلة الكاملة لاول حكومة مؤقتة في الملحق الخاص

بذلك والمرفق في نهاية هذا البحث .

وقد أعلن تأليف الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية دفعا جديدا على الصعيد السياسي والدبلوماسي  
 ازسفتادغاءاتالسلطاتالاستعماريةالفرنسيةحولالصفةالتمثيليةلجبهةالتحرير، خاصةوار  
 الحكوماتالمصريةوالافريقيةوالاشتراكيةقدسارعتلالاعترافبالحكومةالمؤقتةللجمهوريةالجزائرية.  
 وبعد سنة من الاعلان عن تشكيل الحكومة اعيد تشكيل الحكومة في اجتماع المجلس الوطني للثورة  
 الجزائرية في دورتها الثالثة بالبر (ليبيا) من 16/12/1959 الى 18/01/1960، حيث  
 بقي فرحات عباس رئيسا للوزراء، وشريم بلقاسم نائبا للرئيس الوزراء ووزيرا للشؤون الخارجية  
 بدل الحربية، كما بقي بن بيلز نائبا لرئيس الوزراء وزمزمزوف الأريسة المعتقلون وزراء الدولة.  
 وتقلص عدد الوزراء من 19 وزيرا في التشكيله الأولى الى 12 وزيرا فقط كما اشرفنا انفا.  
 واذ كان فرحات عباس قد تولى رئاسة الحكومة منذ تشكيلها مرتين متتاليتين  
 فان نمو التيار الممارسه (اليسار والوسط) داخل المجلس الوطني للثورة  
 قد عزله ونصبونصب "يوسف بن خدة" مكانه سنة 1961. (1)  
 وقد فسرت اسباب ابعاد "عباس" من رئاسة الحكومة بأ ن نمم له ان مساهله  
 في مفاوضاته مع السلطات الفرنسية، فتمت دعوة المجلس ليركز بحثه (في الموضوع  
 من جميع جوانبه وانتهى الى اقرار خذ الرجعة على الأعداء، فأعاد تشكيل الحكومة  
 المؤقتة بعد ان ابعاد منها من كان يعتبرهم العدو عناصر مساهله واسند  
 رئاستها الى مسؤول آخر ليشرح انفرنسيين بتغيير الموقف) (2)  
 ولنا ان نتساءل عن ابعاد "عباس" من رئاسة الحكومة وتبريره بئس خدة بن يوسف هل  
 ان ذلك يعود الى اختيارات ايدولوجية؟ لا اعتقد ان لذلك السبب قد تم التعديل  
 فيوسف بن خدة لم يكن مصنفا ضمن اليسار في الجبهة، كما ان مسألة اليسار  
 واليمين لم تكن تخصص باهتمام كبير في اوساط القيادات، الا ان المؤكد هو  
 ان الأفق التي بدأ تتضح في مجال السلم جعلت التنافس يشتد بين مختلف  
 الأشخاص والتلميحات المبنية لجبهة التحرير، ولما كان نفوذ الجيس قويافي  
 المجلس الوطني، فكان لا بد من ابعاد "عباس" والاتيان بمن هو اقل  
 خطورا منه، وكان الهديل هو "يوسف بن خدة" الذي بقي على رأس  
 الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى استرجاع الاستقلال، اين اهتم عددون  
 بلهم مقبل ومة اتمسكا شديدا بالبقاء في السلطة وهو ما منتظر له بالتفص  
 بالتفصيل عند حديثنا عن اسراف الأزمه السياسية التي عاشتها الجزائر غداة  
 الاستقلال مباشرة.

(1) انظر: لطفى الخولي عن الثورة وفي الثورة وبالثورة، مرجع سابق ع 33.

(2) ===== : د يحي بو عزيز، مرجع سابق ع 363.



### ج - انشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

ماكاد سنة 1956 تحل حتى كانت (ج تو) قد قطعت خطوات هامة في محاولة لتنظيم العمال الجزائريين في منظمة ولنية تكون سندا للجبهة وامتداد طبيعي لها في عالم الشغل ( في اوساط العمال الجزائريين على الخصوص ) ، وهكذا ففي 24/02/1956 تم الاعلان عن انشاء ( ايجي ) وكان منسور الجبهة بالنسبة للمسألة النقابية ( ) يقوم على اساس مفهوم سياسي شامل دخل بعنوة على المسور السياسي ( ( 1 ) ) وهكذا فقد كان لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين اكثر من سبب ، ويحمل اكثر من دلالة ، فهو قد جاء كرد على موقف الحركات والنقابات العمالية الفرنسية من مطالب الجبهة واهدافها واسلوبها ، ففي الوقت الذي ( ) كان العمال الجزائريون المضطربون كأعضاء في نقابات مرتبطة بالنقابات الفرنسية ( ( 2 ) ) يتعاملون مع الجبهة ويساندونها . . كانت النقابات الفرنسية التي يسيطر عليها الشيوعيون تعتقد ان ( ) التحرير الوطني الجزائري مستحيل الوقوع قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا . وهذه الايديولوجية التي تنكر الحقيقة هي من آثار نظريات الخلية الفرنسية الاصلية العمالية التي تدعو الى سياسة الازماج السلمي والانتهازي ( ( 3 ) ) ولم يكن موقف بقية النقابات الفرنسية من مسألة الاستقلال الوطني للجزائر يقل عن موقف الخلية الفرنسية الاصلية العمالية حيث ان ( ) جامعة الشغل العامة الخاضعة للتأثير الشيوعي هي في مثل موقف الحزب الشيوعي ( ) فهي كانت كما تصيف وثائق مؤتمر الصومام ( ) تدور وتدور في الفراغ دون ان تستطيع ان تصدر او تنفذ امرا ( ) كما ان ( ) الجمود الذي عم حركة العمال المنظمة واثقله موقف نقابات " القوة العاملة " و " الجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين " ليس وليد ضعف في عزيمة عمال المدن ولكنه ناجم عن جمود الاركان النقابية للاتحادية العامة للنقابات الجزائرية التي تتلصق وهي مكتوفة الايدي او امر باريس ( ( 4 ) )

هكذا حلل مؤتمر الصومام موقف مختلف النقابات الفرنسية من الثورة التحريرية معتبرا ان للاتحاد العام للعمال الجزائريين دورا اساسيا في تجنيد العمال الجزائريين للمساهمة في النضال الوطني من اجل الاستقلال .

وكان نجاح الاتحاد العام في ذلك واعضا بما انضم تحت لوائه من عمال في فترة قصيرة مما مكنه من تبني قضايا العمال الجزائريين واصبح بذلك احد المنظمات التي ساهمت

( 1 ) Med ALREI : OP. CIT PAGE 141

( 2 ) انظر جوان جلميسي مرجع سابق ص 157

( 3 ) وثائق مؤتمر الصومام

( 4 ) نفس المصدر

في تجنيد الجماهير وراء جبهة التحرير في مواجهة العدو الفرنسي .  
وما كان يحل شهر يوليو (جويلية) 1956 ، حتى انضم اعج الى الاتحاد الدولي  
للنقابات الحرة واصبح عضوا فيه . (1)  
كما " انشأ علاقات وثيقة على النقابات الاقوى منه والاكثر تنظيما في تونس  
ومراكش " (2)

ويبقى ان نقول بان للاتحاد العام للعمال الجزائريين شهداء من اجل  
القضية الوطنية ، فقد عانوا من شدة اجراءات القمع والتنكيل الفرنسية  
واستشهد العديد منهم .

د ( الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين :

=====

اولت جبهة التحرير القطاع الطلابي اهتماما خاصا باعتبار ان الطالب باماكناته السياسية  
والفكرية يمثل سندا قويا للثورة ، فكان ان اعلن عن تأسيس " الاتحاد العام للطلبة المسلمين  
الجزائريين " بفرنسا في شهر جويلية 1955 ( حين انعقد مؤتمر الطلبة في باريس  
الذي ضم 2000 طالبا جزائريا بدرسون في مختلف القارات ، ومن بينهم 500 طالب  
كانوا بدرسون بالجزائر ) (3)  
وقد اعلن الطلبة في مؤتمرهم هذا انهم مجندون وراء جبهة وجيش التحرير الوطني ،  
والتحق الكثير منهم بالثورة عام 1956 على الخصوص في الميدان الصحي والادبي .  
وفي يوم 20 مارس 1956 عقد اتحاد الطلبة مؤتمرا اعلن فيه ( ان كفاح  
الشعب الجزائري هو كفاح عادل وشرعي ويساير تاريخ الثورة ) (4)  
وكان الطلبة الجزائريون قبل ذلك المؤتمر قد نظموا بفرنسا مظاهرات في قلب  
باريس رافعين العلم الجزائري . ولم يكف ذلك حتى شهر سبتمبر 1956 حتى  
اعترف ( المؤتمر السادس العالمي للطلاب بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين  
( كما اتحاد وطني ) ) (5)  
وقد اعطى ذلك الاعتراف لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين سدا حاجدا يدامكته

(1) انظر : د يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ص 313 .

(2) ===== : جليسيبي مرجع سابق ص 157 .

(3) ===== : حديث السيد " ايت شملال " عضو اللجنة المركزية للحزب ، الذي ادلى به  
لمجلة " المجاهد الاسبوعي " الصادرة يوم 22/05/1981 ع 1085 .

(4) ===== : العماد مصطفى غلاس : الثورة الجزائرية ، دار الشورى ببيروت ط 1 سنة 1982  
ص 190

(5) ===== : نفس المصدر ص 191 .

من ان يلعب دورا سياسيا على مستوى المنظمات والاتحادات الطلابية العالمية الى جانب مساعداته للشورة في الميدانين السياسي والاداري والصحي .  
وقد تم عرض الاتحاد العام للطلبة السلميين الجزائريين ، نتيجة نشاطاته ، التي استفزازات البوليس الفرنسي الذي عذب واقتال العديد من اعضاءه ولمواجهة تلك الاستفزازات ، فقد دعا الاتحاد الطلبة الجزائريين الى شن اضراب عام يوم 19/05/1956 ، والالتحاق بسفوف الشورة ، ومما جاء في بيانها بهذه المناسبة مايلي على الخصوص:

(( ان السويفية التي نحن عليها لاترسي عمائنا ان واجبنا لأرادا مهام عاجلة .  
واجبنا يننا دينا الى التضحية المتواصلة الى جانب الذين يكافحون ويستشهدون احارارا مجا بهين العدو .  
اننا نقور الاضراب التام وبصفة عاجلة . ونقرر مقاطعة الدروس والامتحانات التي امد غير مسميين .  
ويجب مباحة مقاعد الدرا سنة (الجامعة) للالتحاق بسفوف جيش التحرير .

● يجب الالتحاق جما عا بجيش التحرير وجبهة التحرير الوطني  
الجزائر 19 ايار (مايو) 1956 )) (1)

ولعمله من البديهي القول ان تدعيم جبهة التحرير للطلبة الجزائريين كانت له نتائج ايجابية تثلت خاصة في تزويد الشورة باغارات شابة وكفاة كان لها دورها التميز في الشورة التحريرية .

هـ - ميلاد اتحادية فرنسية لجبهة التحرير الوطني:  
ادرك قادة جبهة التحرير انه حتى يكون للشورة اثرها على مواطني ومسالح العدو وان يكون لها بعدا عمقا فانه لابد من ضرب العدو في عقوداره ، لارائه من جهة ، ولاشعار الرأي العام الفرنسي من جهة اخرى بمطالب الجبهة من اجل ذلك فقد عملت الجبهة منذ اندلاع الشورة على تدعيم المهاجرين الجزائريين في الخارج ، وفي فرنسا خاصا حيث كان يقدر عددهم بـ 50000 جزائري ، ولتعبئة اولئك المهاجرين وراء الجبهة ، فان ( المهمة الاساسية التي

اسندت لمعضلي جبهة التحرير الوطني في فرنسا خلال شهر نوفمبر 1954 تتحل في تنظيم وتأسيس الجبهة الجزائرية ( ( 1 ) )  
 ونتيجة للصراعات السياسية والمحاولات الانشقاقية التي كانت ماتزاج قائمة فان ( ( المحاولات الأولى لمعضلي جبهة التحرير بفرنسا خلال فصل الربيع من عام 1955 لم تعكس النتائج المرجوة لأن الشرخنة الفونسيية تمكنت من اكتشاف التنظيم الجبهوي يوم 26 ماي 1955 والقت القبض على بعض القادة ) ) ( 2 )  
 ولم يثن ذلك الجبهة عن الاستمرار في العمل في وسط العمال المهاجرين لما يضلون من قوة مؤثرة في الحياة الاقتصادية بفرنسا من جهة ، وفي تمويل الثورة داخل البلاد من جهة أخرى ، فتم تنظيم قيادة جماعية لفيدارلية فرنسا حيث قسمت الى أربعة أقسام :  
 ( ( الشمال ، الضفة الشمالية لباريس ، الضفة اليمينية لباريس ، الشرق والجنوب ) ) ( 3 )  
 وقد واجهت الجبهة صعوبة كبيرة في تنظيم العمال المهاجرين نتيجة نهور مصالي الحاج "زعيم" الحركة الوطنية الجزائرية" ابتداء من ديسمبر 1954 فكان من شأن ذلك ان يشتت المهاجرين بين مناصرة "مصالي" وحركته ، او الاستجابة لندعو الجبهة ، وهكذا فقد وقعت ( ( في سنة 1955 وسنة 1957 معارك مريبة بين انصارهما "انصار الجبهة وانصار مصالي" من العمال الجزائريين في فرنسا ، فلم يكن تأييد العمال الجزائريين في فرنسا للثورة تأييدا ماليا ووطنيا هو ما تعرض للخطر وحده ، بل مبدأ الوحدة ايضا ) ) ( 4 )  
 ومن الثابت تاريخيا ان تأشير مصالي الحاج في العمال الجزائريين بفرنسا كان تأشيريا واضحا ، وهو ما جعل مؤتمر الصومام ينه الى خطورة ذلك بقوله ( ( انها لم تحتفل بهيكل اساسي الا في فرنسا - يعني الحركة الوطنية - لوجود مصالي بها وهو في الظني ولجهل الجزائريين بفرنسا للحقيقة الجزائرية جهلا تاما ) ) مما ساعد مصالي "اصدار الاوامر وارسال الاوسال والرجان من فرنسا الى الجزائر لتدليم افواج مسلحة ومناطق منسقة للقيام بعمليات الاستفزاز والتحدي لجيش وجبهة التحرير الوطني ، كل ذلك كان يتم تحت قناع "مقاومة العدو" .  
 ولمواجهة ذلك الوضع فقد اوصى مؤتمر الصومام بضرورة ( ( تدليم الهجرة الجزائرية في فرنسا ) ) باعتبار العمال المهاجرين الجزائريين يمثلون ( ( رأس مال ثمين بالنسبة الى عدد هم وظابعمهم

( 1 ) انظر : عرن كتاب : حاملو حقايب جبهة التحرير الوطني ، مقالة السيد "حسن السعيد" ، المجاهد الاُسبوعي الصادر بتاريخ 1979/11/23 العدد 1007 .

( 2 ) نفس المصدر

( 3 ) نفس المصدر

( 4 ) انظر : جوان جلمسبي مرجع سابق ص 144 .

الذي يمتازون به من الفتوة وحب الكفاح وقوتهم السياسية ) وان ( مهمة جبهة التحرير في تعبئة هذه القون كلها كبيرة الخطورة لاسيما وانها تستلزم في نفع الحيين كفاحا شديدا لاهوادة فيه لاستئصال شأفة النزعة المصالية )  
وهكذا فبعد مدة قصيرة من انعقاد مؤتمر الصومام اخذ تأطير العمال الجزائريين بفرنسا اشواغا كبيرا من حيث التذليل من حيث الفعالية حيث انه ( في عام 1957 انتهت عملية تأطير الجزائريين بفرنسا بفضل التذليل المحكم والتمثل في لهور ، ولايات هي :

- باريس

- ضواحي باريس

- الشمال

- مارسيليا

- الشرق

- لليون

وتحتها المناطق الكبرى او العمالات وتنقسم العمالة الى مناطق وكل منطقة تضم مجموعة من النواحي التي تتكون من الأخرى من مجموعة من الأقسام وتحتها الفروع وفي القاعدة نجد الخلايا ( (1)

واذا كان لا بد من معرفة ما قدمته اتحادية فرنسا للثورة الجزائرية فانه يكفي الاشارة الى ما تميز به نشاط اعضاءها الذين احتلوا مراكز متقدمة في قيادات جبهة التحرير الوطني بفضل ما كانوا يتمتعون به من قدرات تدميمية وفكرية وتجربة نضالية اعطت الثورة دعما ونفسا جيداً . اذ لم تكند تحل سنة 1958 حتى كانت اتحادية فرنسا قد اصححت ذات ( (تذليل سياسي وعسكري مكن الثورة الجزائرية من غرس المواقع الاستراتيجية الاقتصادية منها والعسكرية) (2) في ارض فرنسا.

و (الاتحاد العام للتجار الجزائريين :

اولتج توفئة التجار لباقي الفئات اهتماما لما لها من دور في تموين الثورة فانشات لهذا الغرض "الاتحاد العام للتجار الجزائريين" وعند انعقاد مؤتمر الصومام اكد على انه ( من واجب جبهة التحرير ان تساعد هذه الضلعة النقابية على التطور والتوسع بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة ) وقد حددت وثائق الصومام تلك الظروف فيما يلي : (1) مكافحة الصرايب . (2) مكافحة كبار التجار الاستعماريين الذين يمدون الحرب الاستعمارية بموازرة نشيطة .

(1) اذ : عرض كتاب حاملو حقائب جبهة التحرير مرجع سابق .

(2) نفس المصدر .

## تناقضات وصراعات مختلف تنظيمات جبهة التحرير الوطني

من 1954 — 1962

كان المطابع المميز للتدليعات التي انشئت خلال سنوات الثورة انها تنظيمات مؤقتة، يعاد النظر فيها بعد استرجاع الاستقلال ، مما جعل تلك التدليعات عرضة للصراعات والخلافات كما ظهرت في الأفرق بؤادر السلام ، يزداد تنافسها وتشتد حدة النزاعات والتناقضات بينها بحكم تنافسها على قطف ثمرة الثورة واحتلال الصدارة في تسيير كفة الحكم في ليل الاستقلال .

ومما زاد من تناقضات ونزاعات تدليعات جبهة التحرير ذلك التشتت وضعف الاتصال الذي فرضته ظروف الحرب عليها مما نتج عنه ما عرف في تاريخ الثورة الجزائرية بجماعة "الداخل" وجماعة "الخارج" ، وجيش "الخارج" وجيش "الداخل" .

وقد كانت جماعة الداخل مشكلة في تدليعات الثورة في الداخل : الولايات المت ومننا ضلبي جبهة التحرير الوطني المدنيين .

اما جماعة الخارج فهي تتمثل في : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، واتحاديات جبهة التحرير الوطني في كل من ( فونسا ، تونس ، المغرب ) وجيش الحدود الشرقية والغربية .

وقد تفرع عن هذا الخلاف خلاف آخر حول ( من يقود ؟ ) ايما بين ما يسمى بالمدنيين (1) (المعنيين عن ساحة القتال وبين العسكريين الذين يمارسون حرب التحرير عاليا ) ويعود الخلاف احساسا الى ما عرفته العلاقات من تأزم بين الحكومة المؤقتة من جهة وقيادة الجيش من جهة اخرى ، فقد لملت الاتهامات المتبادلة مكتومة الى ان

(1) انظر : لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة وبالثورة ، مرجع سابق ص 34 .

انفجرت في أواخر عام 1959 حيث أقيمت "اللجنة العسكرية الثلاثية" عند انعقاد المجلس الوطني للشورة الجزائرية (دورة ديسمبر 59-جانفي 1960) والذي جاء انعقاده بعد مناقشات واسعة بين المقداء العشرة كما رأينا . (1)

وخلال ذلك الاجتماع للمجلس الوطني تم تشكيل قيادة جديدة للجيش تتكون من ثلاثة أعضاء ( منجلي ، بومدين ، قايد احمد ) .

ومنذ ذلك الاجتماع اشتدت حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش التي كانت تتهم الحكومة الحكومة بالتبذير ، وبأنها تستعمل الجيش لتصفية المناصر التي تختلف معها في صفوف الشورة ، وفي هذا الشأن يذكر العماد مصطفى طلاس أن الجيش كان يتهم الحكومة المؤقتة ( ) بأنها لا تعتمد على الوفاء باحتياجات الجيش وتلبية متطلباته وأنها تحاول استخدامه للتخلص من خصومها ومعارضيه . (2)

وفي صائفة 1961 بلغت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش أشدها ، عندما أقدمت هيئة الأركان العامة للجيش على تقديم استقالتها للحكومة المؤقتة يوم 15 جويلية 1961 محتجة على السياسة التونسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . (3) وقد كان السبب المباشر لتلك الاستقالة هو حادث الطائرة الفرنسية التي اسقطها جيش التحرير وأسرقائها في الحدود التونسية - الجزائرية .

وكان ( ) أن طالبت الحكومة التونسية بتسليم هذا الطيار الفرنسي لها بدعوى أنه أسرف في التراب التونسي . ورأى جيش التحرير أنه أسير حرب ، فرفض تسليمه للسلطات التونسية التي قطعت الماء والكهرباء على جيش التحرير الوطني وحاصرته بفرق الحرس الوطني التونسي مما تسبب في خلق أزمة خطيرة بين الجيش التونسي وجيش التحرير الوطني . (4)

وقد تدخلت الحكومة المؤقتة في القضية وكان رأيها أن من حق الحكومة التونسية أن تستلم الأسير وهو ماتم بالفعل ، ورأت قيادة الجيش في ذلك الموقف من الحكومة اهانة لها فقدت

(1) كان كريم بلقاسم قد شكل في أواخر 1955 لجنة ثلاثية لقيادة عليا للجيش عمت (كريم بلقاسم ، بن طوبال ، بوضوف) ولم تكن العلاقة بين هذه القيادة والسجناء الأربعة على مايرام ، السجناء هم ( بن بيلا ، خيضر ، بوعياف ، آيت أحمد ) . كما أن العلاقة بين قيادة الجيش في الخارج وفي مقدمتهم بومدين ، لم تكن على مايرام مع اللجنة الثلاثية ، وهو ما أدى إلى تلك المناقشات والخلافات .

(2) أنظر : العماد مصطفى طلاس مرجع سابق 272 (3) MEHARRI, p. 272

(4) أنظر : نص حديث بن بيلا للمجاهد بتاريخ 07/08/1962 .

1. نجتنا لتها لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ( ) فضاغ جيش الحدود اجتمعوا في مؤتمر هام وطالهاوا بمرجوع اعضاء القيادة العامة وادانوا موقف الحكومة ) ( 1 )

وكان ذلك الموقف من الضباط تجاهه قاد تسهم يكشف عن المكانة التي كانت قيادة الجيش تحتلها لدى الضباط ، فهيمئة الأركان العامة للجيش اعطيت لبومدين بصفته رئيسا لها مكانا متميزا في الجيش الذي كان تحت قيادته والذي تميز في السنوات الأخيرة من الثورة بدقة التنظيم لما بذله بومدين واعوانه من جهد في تنظيمه والسعي الي توحيد . ولم يقبل فرحات عباس الذي كان رئيسا للحكومة الموقفة آنذاك - بعد فترة لا تقل عن شهر ابعده من منصبه - استقالة هيئة الأركان العامة لتجنب تعدد النزاع على الساحة العامة . ( 2 )

وهذه " احمد بن بلة " التي القول بان الحكومة الموقفة قد ارادت ان تحل الأزمة التي نشبت لها مع القيادة العامة ( ) بتعيين الكومندان موسى الذي ذهب الى الحدود المغربية على أمل السيطرة على فرق جيش التحرير الموجودة هناك . لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد خيبة الهجومات التي نالها الكومندان موسى على مراكز جيش التحرير وثكناته في بوبكر والدار البيضاء ) ) وبضيف انه بسبب هذه الحوادث ( ) ازادت القضية تعقيدا وخطورة في الوقت الذي كانت مفا وعات ايفيان الأولي لم تنقطع ، مما دعا كلا من الحكومة الموقفة والقيادة العامة للجيش ومكتب المجلس الوطني للثورة الى اعلامنا بالقضية في السجن والتي ملنا لبتنا بالتدخل فيها حتى لا تتطور تطورا فاجعا . وفعلا تدخلنا لدى الجانبيين حتى تقف الأزمة عند هذا الحد ، وحتى لا يستغلها العدو في الوقت الذي كانت المفاوضات جارية معه ) ( 3 )

وهكذا كما دت تمضي مدة شهر عن تلك الأزمه حتى دعي المجلس الوطني للثورة لمقعد دورة ، حيث تم ابعاد " فرحات عباس " من رئاسة الحكومة

( 1 ) نفس المصدر

( 2 ) M-d TEGUIA :l'Algérie en Guerre : BP CIT Page 565.

( 3 ) حديث بن بلة للمجاهد الصادرة بتاريخ 1962/08/07



وتولي "بن يوسف بن خدة" لرئاسة الحكومة.

ولم يكن ذلك التعمير قد وضع حدا للخلافات الناشئة بين الحكومة الموقتة وقيادة الجيش، وهو ما اثبتته الأحداث التي تلت الاعلان عن وقف اطلاق النار في 19/03/1962 مهاشرة.

وبما اننا سنتناون بالتفصيل تطورات الأحداث فيما بعد الاستقلال في الفصل الاون فان ما يمكن ان نخلصه بشأن تلك الصراعات التي عرفتتها تنظيمات جبهة التحرير الوطني خلال سنوات الثورة، يمكن حصره في النقاط التالية:

— اقدم كريم بلسقا سم في اواخر سنة 1955 على تكوين لجنة ثلاثية لقيادة الثورة، ووقف اعضاء البعثة الخارجية منذ البداية موقف المعارض على اساس انهم كانوا يرون ان "كريم بلسقا سم" يريد ان يكون زعيما عسكريا للثورة، وهو ما جعل اعضاء البعثة المسجونين ( بن بلة، بوعياف، حسين ايت احمد، خيصر ) يندسرون له على انه منافس خلسر، وما زاد في اعمام موقف كريم هو سوء العلاق بينه وبين قيادة جيش الحدود الشرقية، والحدود الغربية، فكان تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية له هيئة الاركان العامة للجيش" يعني الحد من نفوذ كريم بلسقا سم.

— كانت آراء الزعماء الخمس الموجودين بالسجن، مع مرور الزمن وتوالي الأحداث تتباعد حول ما يجب ان تكون عليه الجزائر بعد الاستقلال وخصا صة حول الدور الذي يجب ان يسند لكل منظمة من منظمات جبهة التحرير من الجيش الى الحكومة الموقتة.

— اثبتت الأحداث ان تنظيمات جبهة التحرير ان التزمت بتطبيق ماقرته في مختلف دورات المجلس الوطني، فأنها كشيها ما، ارتكبت تجاوزات مخللة بالقواعد المتفق عليها في طرح القضايا وحسها، ونتيجة لتلك التجاوزات فان فعالية المجلس الوطني وسلطته قد بدأت تفقد في الدورات الأخيرة ما عرف من عفات الانضباط والالتزام برأي الأغلبية في تجارب الجبهة في السنوات الأولى للثورة.

— كان تأشير قيادة الجيش تأشيراً واضحاً في مختلف القضايا التي طرحتها الجبهة او طرحتها هي على الأخرى التي تعاملت معها، ويعود ذلك الى ما أصبح عليه الجيش من قوة عارضة لا يمكن الالتزام بشي دون اخذ رأيها، ومن قوة ذلك الجيش استمد يومدين مكانته كزعيم فعلي لتأثير فيما حوله.

هذه بعض الأسباب والخلفيات لما يسمى بالأزمة السياسية في جزائر سنة 1962 وهو ما سنتناولوه، وانعكاسات تلك الأسباب وما ترتب عنها من صراع، ودور كس ذلك في تعطيل عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي كما سنرى في الفصل الموالي.

## الجزء الأول

انعكاسات الصراع على السلطة

على التطور السياسي للحزب

كان للأزمات السياسية التي عرفتتها السلطة في الجزائر منذ 1962 أثرها الواضح على الوجود السياسي للحزب في المجتمع.

فإذا كانت الجزائر غداة استرجاع الاستقلال قد اختارت نظام الحزب الواحد، فإن تجربة الجزائر في هذا الميدان قد أعاقها الكثير من السلبيات الناجمة أساسا عن استمرار النزاع والتنافس على السلطة بين مختلف الأطراف المكونة لقيادة جبهة التحرير، ثم حزب جبهة التحرير.

إن الدارس لمرحلة ما بعد الاستقلال إلى انعقاد مؤتمر الحزب في جانفي 1979، يجد أن الأزمة التي عرفتها جبهة التحرير الوطني غداة استرجاع الاستقلال لم تنتهي بـ"سيطرة" طرف من الأطراف على مقاليد السلطة في البلاد... فالخلافات والتناقضات ظلت قائمة... ولم تكن أزمة 19 جوان 1965 إلا تعبيرا عن استمرار تلك التناقضات، بل إن الأحداث التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال إلى مؤتمر 1979، قد دلت دلالة واضحة على أن ما كان يلهم من تحالف واتفاق بين بعض القوى والأطراف في القمة لم يكن في الحقيقة ائتلافيا طرفيا فرضته معاديات وخلفيات معينة.

وبما أن حزب جبهة التحرير الوطني كان - كما تقول مختلف الوثائق الرسمية - منذ الاستقلال ملهم الثورة وقائدها لبناء الاشتراكية، أي أنه عاحب السلطة، فإننا سنتناول في هذا القسم مختلف المراحل السياسية التي مر بها الحزب ومدى مشاركته الفعلية في السلطة. ونظرا لما أصبح عليه الحزب منذ صدور الميثاق الوطني، وعقد المؤتمر الرابع خاصة، من وجود وممارسة حقيقية للسلطة، فإننا ارتأينا التطور السياسي للحزب من خلال الصراعات السياسية التي دارت بين مختلف العناصر المكونة للقيادة المركزية وانعكاسات تلك الصراعات على الحزب ووجوده السياسي. وذلك من خلال الفصلين التاليين:

— الفصل الأول: انعكاسات الصراع السياسي على بناء الحزب بناء حقيقيا.

— الفصل الثاني: موقع الحزب في الصراعات السياسية قبل اقرار الميثاق الوطني.

**التمهيد**

=====

انتمكسات الصراع السياسي

على بناء الحزب بناءاً حقيقياً

\_\_\_\_\_

وجدت الجزائر نفسها غداة استرجاع الاستقلال  
امام وضعية اقتصادية - اجتماعية - سياسية معقدة.  
وقد كان للوضع الممالم الذي تميزت به تلك المرحلة من  
تاريخ الجزائر اثره الواضح فيما عرفته الجزائر من  
احداث سياسية فيما بعد .

وحتى يتسنى لنا فهم ذلك ، فاننا سنحاول ، في هذا  
الفصل ، تناول مختلف الجوانب المميزة لتلك المرحلة  
التي فيها عملية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب  
سياسي مكانة خاصة . ولم تكن تلك العملية  
تجني بممزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية  
التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك ، فما هي مميزات تلك  
الظروف ؟ وما انمكننا ساءلونا ان نحول على عملية تحويل  
الجبهة الى حزب سياسي ؟  
هذا ما سنحاول الاجابة عليه في هذا الفصل .

أزمة 1962 : او انفجار تناقلات جبهة التحرير الوطني .

كان للأزمة السياسية التي عرفت بها جبهة التحرير الوطني اثر وقف القتال مباشرة، أثرها الواضح على عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي .  
ونظرا لما كان عليه الوضع العام ( اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ) للجزائر بمقد أن وجدت نفسها في مواجهة مخلفات الحرب المدمرة ، فأننا سنحاول اعطاء صورة موجزة عن الوضعية الاجتماعية - الاقتصادية - الادارية الخ . . ، التي كانت عليها الجزائر غداة 1962 ، الى جانب الأزمة السياسية داخل ج . ت . و .  
وهدفنا من ذلك معرفة الظروف العمامة التي كان الصراع والتنافس على

السلطة يجري في لها .

وقد رأينا تناول ذلك من خلال المطالب التالية :

— الوضع الاقتصادي — الاجتماعي للجزائر غداة 1962 .

— أزمة 1962 : مرحلة ما قبل الاستفتاء .

— مسار الأزمة بمقد الاستفتاء .

### الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر غداة 1962

بما لرغم من ان الجزائر كانت في ذلر الاستعمار الفرنسي جزءا لا يتجزء من التراب الفرنسي فان المرحلة الزمنية الطويلة للوجود الاستيطاني للأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة ، يفتقران لصاحبها بناء مؤسسات اقتصادية اجتماعية ثقافية .  
الا ان الواقع ذلك لم يتم الا بالقدر الذي يلبي حاجيات المستوطنين ، ولم تكن هناك قاعدة مادية في مستوى مجموع سكان الجزائر ، فالبنس الاقتصادية - الاجتماعية التي وجدت اساسا لتلبية حاجيات ورفاه مليون من المستوطنين الأوربيين ، واستفدل عشرة ملايين من الجزائريين .  
وفي محاولة من السلطات الفرنسية لاجها من الثورة حاولت في السنوات الأخيرة من الثورة التحريرية اقامة بعض المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لتحسين وضعية الجزائريين وهو ما عرف بمشروع " قسنطينة " .

ولعله من المبالغة القول ان الجزائر كانت سنة 1962 خرابا في خراب ، خاصة من الناحية العمرانية ، فالمدن الجزائرية سواء التي كان تواجد المستوطنين فيها كثيرا او قليلا ، كانت تحتوي على مجموعات سكنية ومرافق حياة ، وان كانت تختلف من منطقة الى أخرى .  
الا ان هذا القول لا يقلل ولا يخفي علينا الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر غداة استرجاعها لاستقلالها ، فقد وجدت الجزائر نفسها امام وضعية تتميز بغياب الأمن وانتشار البطالة ونفسى الأمية وتفاقم الأزمات الاجتماعية من جهة ، كما كان انتشار الفوضى والاعطراب الى جانب تداعي وتضدع الهيئات والمؤسسات الموروثة من اللواهر المميزة لجزائر 1962 من جهة اخرى .

ومما زاد من حدة ذلك الوضع أنه بمجرد الاعدن عن وقف القتال ثم اعدن الاستقلال بادرت جماعات المستوطنين تهاجر (تهرب) اذ سجل ( هروب العناصر الفنية وروؤوس الأموال الفرنسية ، وفراغ في القطاعين الزراعي والصناعي ، وبطالة شملت حوالي مليون بخلاف من كانوا يعانون من البطالة المقنعة او الموسمية ) ( 1 )  
ولم تكن الوضعية العامة تسمح آنذاك (بمواجهة تملك الوضعية الاجتماعية الاقتصادية الاضية النفسية التي كان عليها الشعب الجزائري ، فكلم من اسرة جزائرية مشردة ؟ وكلم من ارملة ويتيم خلفتها الحرب ؟ ولم من متسنى ودوار أوقرية احقرت بكاملها وشرد سنا نسها او اعد مواجعا ، او وضعا في محتشدات ممزولة ؟

( 1 ) اندلسر جليسيبي : ثورة الجزائر ، فصل الطريق الى الاستقلال الذي اعاقه

وقد كانت مخلفات الحرب واضحة،<sup>1/91/</sup> طرحت نفسها لمشاكل لا بد من ايجاد حلول لها ، ومما زاد من خطورة المشاكل المعجز الذي كان عليه القطاع الزراعي الذي يمثل أهم مصدر عيش لغالبية الشعب الجزائري ، وعلى العموم فان مخلفات الحرب التي فرضت نفسها لمشاكل حادة تشكلت في تمزق المجتمع الجزائري ، ولعل هذه الاحصائيات قليلة باعطاء صورة<sup>(1)</sup> :

الوضعية بالأرقام	القيمة الوصفية
300،000 طفل	يتامى من بينهم حوالي 30،000 يتيم من الأيتام وليس هناك من يكفلهم.
3000،000	ثلاثة ملايين من الموالجين الذين هدمت واحرقت قراهم وجمعوا في محتشدات.
500،000	نصف مليون من المعتقلين او المنفيين .
700،000	مهاجرين (فارين) من القرى نحو المدن ونحو أوروبا .
300،000	لاجئين من الذين قصدوا المغرب وتونس.

ان ما يمكن استخلاصه من هذه الاحصائيات هو ان هناك قرابة خمسة ملايين (4،800،000) مواطن جزائري لنا نوا في انتظار حلول واجراءات عاجلة لضمان استقرارهم .  
وقد زاد من حدة تلك الوضعية الخبيثة ، النزوح الجماعي للمستوطنين بهدف تفريخ البلاد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية واحداث حالة فوضى عامة تلتهر الدولة الجزائرية امام الرأي العام العالمي بملتهر عاجز عن تسيير امور البلاد وهو ما يساعد في نظرمخطتي الاستعمار على تحقيق "عودة الأسياد الموعودة"<sup>(2)</sup> .  
والى جانب تلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، وهجرة الأوربيين الجماعية واخلاء الادارة الجزائرية كانت الملايين من الجزائريين الذين تعرضوا لخلل سنوات الحرب

(1) نقلنا هذه الاحصائيات من : المسيرة مرجع سابق ص 123

(2) نفس المصدر ص 124 .



التحريرية للقنابل والتعذيب مصابين بنقائص بدنية خطيرة مما ادب الى ارتفاع نسبة الامراض ارتفاعا خطيرا فكم من جزائري كان يعاني من الصدمات النفسية والعقلية نتيجة الممارسات الاجرامية للجيش الفرنسي في الجزائر . (1)

وعلى الصعيد المالي فان الوضعية لم تكن بأحسن حال حيث ان الجزائر كانت تعيش وضعاً مالياً تميز بالمعجز الناتج عن تزيف رؤوس الأموال ، ، ، ان صاحب خروج الأوربيين انخفاص في الودائع لدى البنوك والحسابات البريدية قدر بـ 110 مليون فرنك قديم بالاضافة الى 20 مليون فرنك قديم هي قيمة الديون التي تتركها الأوربيون ونتيجة لانخفاض قيمة النقود المتداولة حصل جمود في الحركة التجارية ، وعجز المؤسسات الجزائرية عن تفاديها حاليات التجهيز . (2)

قدرت نسبة المعجز حسب القطاعات كما يلي :

القطاع	قيمة المعجز
الزراعي	60 مليار فرنك قديم
الصناعي	50
التجاري	30

واذا كان المعجز في القطاع الفلاحي قد بلغت قيمته 60 مليار فرنك قديم ، فقد كان بالنسبة للاقتصاد الجزائري يمثل شريان حقيقي ، اذ ان نسبة الاستخدام كانت تصل 70٪ في الزراعة من مجموع سكان البلاد ، ولكنه كان لا يعطي سوى 40٪ من الانتاج القومي و22٪ من الدخل القومي (3)

### التقييم كليل الادارية:

واجهت الجزائر مشاكل معقدة في ميدان الادارة الموروثة التي لم تكن قادرة على استيعاب المشاكن المطروحة ومواجهتها .

واذا كانت الجزائر قد وجدت نفسها غداة 1962 في حاجة ماسة الى اطار ادارية كفاة ، بل وحتى الاعوان الضروريين للسير الطبيعي للجهاز الاداري ، فان ذلك لم يكن الانتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجتها الادارة الاستعمارية والقائمة على حومان ابناء الشعب الجزائري من فرص التعليم والتكوين .

(1) ميشالو الجزائر 1964 ص 97 مرجع سابق

(2) نظير المسيرة ، مرجع سابق ص 125 .

(3) نفس المصدر ص 124

وقد اتضحت نتائج تلك السياسة فيما آلت اليه الادارة من سبلن بعد الهجرة الجماعية للفنيين والاداريين الاوربيين الذين كانوا يحتكرون الادارة لانفسهم وابناءهم في الوقت الذي كان الجزائري محروما فيه من فرص التعليم والتوظيف، ومنذ انقضاء نهائية جوان من عام 1962 غادر الجزائر حوالي 560000 فرنسسي في اتجاه فرنسا من بينهم ما يزيد عن 100,000 يهودي، وقد كان معظمهم يحتل مناصبا اداريا، مما جعل هجرتهم ذات اثر كبير على سير الادارة الجزائرية التي تفككت وتعطلت بشكل شبه تام، اذ كان الاوربيون يمثلون 82% في الادارة. اما الجزائريون حسب احصائيات 1959 فانهم كانوا يمثلون مايلي: (1)

2,5% في الصنف "ب" 13,85% في الصنف "ج" ، 19,4% في الصنف "ج"

و 59,7% في الصنف "د" (1)

وهو مما جعل لمفادرة 70% من المولفين الاوربيين لعناصيرهم في الادارة الجزائرية اثره على قدرة النشاط الصناعي ولا لتجدد حيث انخفضت القدرة الانتاجية في سنة 1962 من 80% الى 90% بالمقارنة عمالات عليه في سنة 1954. (2) وما زاد من حدة الوضع وخطورته ان "اتفاقيات ايفيان" قد احتوت في كثير من فصولها على ما يكرس التبعية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما اسسته بالضمانات : كضمان افضلية الحقوق المكتسبة لسداد شخص الطبعيين والاعتباريين من الفرنسيين ، دخول الجزائر في منطقة الفرنك ، اعطاء المستوطنين مكانة محلولة في كثير من مجالات الحياة... و امام هذا الوضع ، فان المجلس الوطني للشورة الجزائرية عند اجتماعه في طرابلس ملي - جوان 1962 ، قد نبه الى ما ينتظر الحضومة الجزائرية المقبلة من سوء وفيات جسام ان نمر على انه يجب ( علاج هذه الحالة بدون تأخير ، بايجاد الحلول : العمل للبالغين وتعليم الاطفال وتدريب مقاومة الجوع والمرض وارجاع لعم الحياة باعادة بناء ماتحطم على نطاق واسع ، تروا محتل عسكريا وسلم مهددة بلا انقطاع من طرف المستعمرين المتعنتين وادارة معادية تتجه الى التعطيل المنظم واقتصاد فوضوي )) (3)

(1) M. HAKKI, pp. 323

(2) ILIDIM pp. 323-324

(3) انظر فصل الجزائر على ابواب الاستقلال من برنامج طرابلس 1962

(\*) يمثل صنف "ب" المناصب المركزية (دوائر) ، والصنف "ج" المستخدم من المواطنين وصنفي "ج" و "د" فئة المولفين المنفذين .

الموضع السياسي غداة الاستقلال : ( أزمة 1962 )

انفجرت تفتتات جبهة التحرير الوطني اثر وقفا طلاق النار مباشرة ، وبدأ يظهر في العلن ما كان يدور في السر من صراعات وخلافات بين مختلف التدييمات المكونة لج . ت . و . من جهة ، وبين قادة التنظيم الواحد من جهة اخرى .

ونفسر المالاً أحداث التي عرفتها الجزائر غداة الاستقلالها والتي عرفت بأزمة 1962 من انعكاسات على عملية تحويل الجبهة - فيما بعد - الى حزب سياسي طبقاً لما أقره برنامج طرابلس 1962 فاننا نرى تناول تلك الأحداث كما يلي :

- مسو حله ما قبل الاستفتاء :

لم يكن الأوربيون يتصورون ابداً امكانية استقلال الجزائر (الجزائر الفرنسية) ولهذا فان " منظمة الجيش السري " قد صاعقت بعد ابرام اتفاقيات ايفيان ، من نشاطاتها في محاولة منها للحيلولة دون استتباب الأ من و اقرار السلام . مستهدفة بذلك نقض اتفاقيات ايفيان التي اعلن عن الشروع في تطبيقها ابتداءً من 19 مارس 1962 . وبالرغم من التحفظات التي كانت لدى بعض قادة جبهة وجيش التحرير الوطني بشأن ماتضمنته اتفاقيات ايفيان من بنود وضمانات لفرنسا والمستوطنين ، بالشكل الذي جعلتها تتنافى والأهداف الأساسية للثورة الجزائرية ، ، بالرغم من ذلك فان الالتزام - الضمني - بها من طرف الجزائريين كان بالاجماع بحيث لم يعلن أي تنظيم - علنياً - عن رفضه لتطبيق اتفاقيات ايفيان .

واذا كان هذا هو موقف الجزائريين من اتفاقيات ايفيان ، فان المتطرفين في الجيش الفرنسي والمستوطنين والأوربيين لم يرضوا بما نصت عليه اتفاقيات ايفيان ، فلجأوا الى منظمة الجيش السري في محاولة منهم للحيلولة دون تطبيق ماتضمنته الاتفاقيات خاصة المتعلقة منها بتسفير المصير .

وقد قامت عناصر منظمة الجيش السري بتدليم عمليات القتل والقتل في اوساط الشعب الجزائري ساعدها في ذلك انصارها من المعمرين الذين رأوا في اتفاقيات ايفيان " هزيمة ساحقة واهانة لم يسبق لها مثيل " ( 1 )

( 1 ) حسب تعبير برنامج طرابلس " فصل الجزائر على ابواب الاستقلال " ص 62 من النصوص

ولم تنطلق استفزازات مذلعة الجيش السني عن جبهة التحرير الوطني التي ادركت ما تستهدفه تلك الاعمال والاستفزازات الاجرامية ضد المدنيين الجزائريين لاثارتهم وجعلهم يوردون على اعمالها بالمثل، وتكون بذلك اتفاقيات ايفيان التي تنص على احلال السلام قد نقضت من الطرفين . وهو ما كانت تسمى الي تحقيقه مذلعة الجيش السني .

فكان ان وجهت جبهة وجيش التحرير الوطني اوامر صارمة بتجنب الوقوع في الاستفزازات، التي كانت مذلعة الجيش السني تستهدف من ورائها قيام الجماهير الجزائرية بالرد بالمثل على الاوربيين، وهو ما يمضي حجة للجيش والحكومة للتدخل ضد الجزائريين الجزائريين . ( 1 )

وقد كان لموقف الشعب الجزائري، الذي استجاب لدعوة الجبهة، رغم ما لحقته به مذلعة الجيش السني، من اغتصاب غير بشرية ومادية، ان يحفظ خطتها الهادفة الى نسف اتفاقيات السلام في الجزائر و ( اقامة نظام فاشي بفرنسا واشمال نار الحرب من جديد بالجزائر ) ( 2 )

في ليل تلك الاوضاع كانت الجزائر تتقدم نحو اجراء الاستفتاء واسترجاع الاستقلال بقيادة جبهة التحرير الوطني التي كان يتجازبها اتجاهين رئيسيين :

- 1 ) اتجاه الحكومة المؤقتة وانصارها في الداخل والخارج .
  - 2 ) اتجاه القيادة المأمة للجيش وانصارها في الداخل والخارج . ( x )
- اولا : اتجاه الحكومة المؤقتة :

حدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خستتها لتلك المرحلة في ثلاثة

== الاساسية لجبهة التحرير الوطني ( 1954 - 1962 ) نشر وزارة الاعلام والثقافة الجزائر 1979  
 ( 1 ) MCHAMLOU TIBIWA 94 25 572

( x ) هناك من يرى ان الاتجاهات التي كانت موجودة داخل ج.ت.و. و غداة الأزمة يمكن تقسيمها الى ( ا ) اتجاهات المناضلين ( الصاجين والمعتقلين ) لهم وجهة نظر في كيفية تسيير الجزائر بعد استرجاع الاستقلال . ( 2 ) المجاهدون والمناضلون داخل الوطن

( 3 ) القاعدة الشرقية قادتها كانت لهم وجهة نظر بالنسبة للحكم في الجزائر . لكن الاغلبية من المجاهدين والمناضلين نادوا بالحزب الواحد . والثورة الواحدة . ( ) هذا ما قاله " محمد عباد " عضوا للجنة المركزية ورئيس قسم التنظيم بالحزب في لقاءنا معه بتاريخ 16 / 01 / 1983 .

محاور ( اهداف ) كمايلي :

- ( 1 ) العمل على احترام اتفاقيات ايفيان .
  - ( 2 ) المحافظة على الاحتكار السياسي لجبهة التحرير على المجموعة الاسلامية .
  - ( 3 ) الحيلولة دون دعوة المجلس الوطني للشورة الجزائرية للاجتماع لتجنب الحديث عن مستقبل البيلاد ( 1 )
- وكانت استراتيجية الحكومة المؤقتة قائمة على ان الدور الاساسي للولايات ، باعتبارها قاعدة الجبهة ، يتمثل في السهر والحرس على ان يوذي تقرير المصير الى تحويل السلطة الى جبهة التحرير الوطني . ( 2 )
- واذا كانت هذه هي اهداف الحكومة المؤقتة واستراتيجيتها فانها في الواقع لم تكن تتمتع بالانسجام والتكامل والتفاهم في تشكيلاتها ، بما يمكنها من التمسك بما تقرره ، فقد كانت تميل تصدعا في تركيبها ، حيث ان الخلافات بين اعضائها الاربعة " الزعماء الاربعة " الذين انقسموا الى فريقين : ( 1 ) فريق يضم بن بلة احمد وخيصر محمد ، ( 2 ) فريق يضم محمد بوضياف وحسين احمد . كانت خلافات واضحة . ( 3 )
- في ليل تلك الانقسامات داخل الحكومة المؤقتة دعي اعضاؤها في 22 مارس 1962 للاجتماع في الرباط ( بالمغرب ) وتناقشت في خلافاتها مع القيادة العامة للجيش ، وفي ذلك الاجتماع اقتراح " بن بيللا " دعوة المجلس الوطني للشورة الجزائرية للاجتماع ، فطلب منه " بن بوهال " باسم الالغلبية في الحكومة سحب اقتراحه القاضي بدعوة المجلس الوطني للشورة الجزائرية للاجتماع . ( 4 )
- عندها رأى " بن بيللا " انه لا بد من سلوك طريق آخر غير طريق الحكومة المؤقتة وكان ان وجد في قيادة جيش التحرير ما يدعم موقفه ، فاما كانت تمثل قيادة انجيش في الصراع الذي كان دائرا انذاك لياترى ؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال تناولنا لما كانت تطرحه القيادة العامة لجيش التحرير والدور الذي لعبته في حسم الصراع .

( 1 ) Med H RBI : OP.CIT. Page 324.

( 2 ) IBID. Page 325.

( 4 ) IBID. Page 327.

( 3 ) انظر : جليسي ، مرجع سابق ص 243

## ثانياً : اتجاه القيادة العامة للجيش .

كانت استراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة على ان للجيش سابقة على المذلمات السياسية ، فقد جاء في أ موجهة للضباط و صباغ الصنف و كل المجاهد المجاهدين بمناسبة وقف اطلاق النار ، و ما يجب القيام به في المرحلة الجديدة . جاء في الأمر المذكور ما يلي على الخصوص : ( ان نتائج هذه المرحلة الثانية ستتوقف علينا نحن فقط ، ونحن ما سنكون عليه ، اما يقين وشورين حقيقيين ، او لا مبالين وغير مسؤولين . ) و ( ان المعركة مازالت مستمرة ، وستكون اكثر ضراوة و أكثر تعقيداً و أكثر دقة ، و ذلك اكثر من أي وقت مضى . ) ( 1 )

وقد كانت القيادة العامة للجيش لا تعترف بالهيئات (( الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزاءية ، والمجلس الوطني للشورة الجزائرية )) ( 2 ) ولما لم يكن جيش التحرير الوطني مثلما عند وقف اطلاق النار ، بالشكل الذي يسمح له بالانفراد بالسلطة ، فقد كان لابد من التقرب من العناصر المدنية ( السياسية ) التي باحتوائها والاتفاق معها يمكن كشور شوكة الحكومة المؤقتة .

وقد كان لاتجاه القيادة العامة للجيش برنامج سياسي يقوم على المحاور الأساسية التالية :

( ( الاصلاح الزراعي ، تصنيع البلاد ، التوزيع العادل لانتاج والشروات . ) ) ( 3 )

وبما ان هيئة الأركان العامة للجيش كانت ترى ان " المجلس الوطني للشورة الجزائرية تنظيم تجاوزته الأحداث فقد اقترحت على الحكومة المؤقتة لحل الخلافات القائمة بينهما دعوة الاطارات العسكرية والسياسية لعقد ندوة " ندوة لاطارات " يتم خلالها حسم الخلافات القائمة . ولم تستجب الحكومة لتلك الدعوة . مما زاد في تشدد يومدين في موقفه من العديد من اعضاء الحكومة المؤقتة الذين كان يأخذ عليهم ظموحاتهم سائهم . ( 4 )

( 1 ) امريوي من قيادة الأركان العامة 19 مارس 1962 النصوص الأساسية لجمهورية . و مرجع سابق ص 155

( 2 ) Meil MARBI : OP. CIT. Page 325.

( 3 ) IBID. Page 325

( 4 ) انظر : هول بالطا : استراتيجية يومدين ، تعريبد . ا . خليل ، د . فؤاد شاهين دار للقدس بيروت - الطبعة الأولى ص 09 .

تحالف بين بيللا مع قيادة الجيش:

في الوقت الذي كان الخلاف على أشده بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش، اتخذ بن بيللا موقفاً وسطاً بين الطرفين مع ميل واضح لمواقف قيادة الجيش، ففي الوقت الذي كان رأيته في الحكومة المؤقتة أنها حكومة منهاره، وهويختلف معها في كثير من القضايا كان يرى: ضرورة تجميع كل القوى الحية لجهة التحرير الوطني ورفض كل اجراء عنف من طرف الجيش. (1)

وقد كان تقرب بن بيللا من قيادة الجيش يزداد مع مرور الأيام اذ كان يرى ان ( الحكومة المؤقتة حذرة من جيش التحرير الوطني بسبب ما كانت تعتقد أنها تعرفه من بعض الاتجاهات التقدمية في قيادة أركانها، وحتى قبل الاستفتاء فقد بدأت تسقط في الولايات رسلها الذين كانوا مكلفين اما بأخذ قيادتها واما بتحريضها على جيش التحرير الوطني باقناعها بأنه عندما يدخل جيش التحرير الى الجزائر سينفذ حلمه بانقلاب عسكري بقصد تصفية الولايات واقامة نظام عسكري. (2)

ولما كانت الحكومة المؤقتة قد رفضت دعوة بن بيللا لعقد اجتماع للمجلس الوطني للشورة الجزائرية، فقد شرع بن بيللا في التعبير عن موقفه من القضايا المطروحة علانية محاولاً كسب قيادة الجيش في الداخل وقيادة الجيش في الخارج، اذ نادى بن بيللا باحترام رأي محاربي الداخل، واعتبار جيش التحرير كعامل اساسي لحماية الثورة. (3) وقد وجد هذا الموقف من بن بيللا دعماً وساندة من طرف القيادة العامة للجيش التي اعطته فرصة لمقاومة سياسة الحكومة المؤقتة، ففي الوقت الذي استدعي فيه مجلس الوزراء يوم 19/04/1962 لعقد اجتماع لدراسة قضايا التحول، كان بن بيللا يقوم بزيارة جيش التحرير الوطني في الحدود الجزائرية-التونسية. (4)

(1) IBID. Page 325 et 326

(2) أنظر: مذكرات: أحمد بن بلة، روبر ميرل، توجمة العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، أوت (أغسطس) 1979 ص 137.

(3) IBID. Page 326

(4) IBID. Page 327 et 329

وإذا كان بن بيللا قد أخذ من جيش الخارج حليفا له ، فإن الحكومة المؤقتة قد استطاعت ان تضمن مساندة قادة ~~بعض~~ الولايات لخطتها في مواجهة بن بيللا والقيادة العامة لجيش التحرير.

نجاح الدعوة الي انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية: بدأت في اواخر شهر أفريل 1962  
بمبدأت دعوة المجلس الوطني للاجتماع تجددت تأييد لها فكان ان الهداها كل من "بيطاط" و "محمد خيضر" عضوا الحكومة المؤقتة، وقررت ايت أحمد مساندة الاقتراح الداعي الي انعقاد المجلس لانقاذ الوحدة. (1) وكان ذلك قد اعطى دعاهن بيللا الداعي الي عقد اجتماع للمجلس ان بدأت الدعوة تجددت من يؤيدها وكسب بذلك بن بيللا الاغلبية المؤيدة لانعقاد المجلس.

وقد تقرران يكون الاجتماع بطنابلس يوم 27 ماي 1962، وتشكلت لجنة مشتركة لاعداد مشروع برنامج. (2)

وقد اجتمعت اللجنة المذكورة ، في مدينة الحمامات بتونس، واعدت الوثائق التالية:  
- تحديد غيصة الثورة الجزائرية.

- وضع مشروع برنامج للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ورسم خطوط السياسة الخارجية.

- بناء الحزب. (3)

---

(1) Med HARBİ : OP. CIT. Page 330

(2) تكونت اللجنة من : عضوين من الحكومة : بن بلة ويزيد محمد . وعضوا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية : بن يحيى ، الأ شرف ، رضامالك مدير المجاهد ، محمد حويبي مسؤول الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، عبدالمالك تمام عضو قديم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية . ( نفس المصدر ص 330 )

3) Med HARBİ P. 330 & 331 OP. CIT.



واثناء افتتاح اشغال المجلس الوطني للشورة الجزائرية لوجدان مسألة الاشتراكية قد اثار نقاشا بين الحاضرين ، اذ تباينت الآراء حول طبيعته الاشتراكية التي يجبان تنهجها الجزائري في مرحلة البناء ، فمن قائل انها شيئا لا يختلف عن الشيوعية ، و فريوق آخر كان يرى أن تطبيق " الاشتراكية الاسلامية " هو المطلوب ولا حاجة تدعو الى اكثر من تطبيق تعما ليم الاسلام ، وهناك فريوق ثالث كان يريد تطبيقا متطرفا لا اشتراكية .  
العلمية على اساس الاشتراكية واحدة . ( x )

ورغم هذا التباين في الآراء ونتيجة له فقد اتفق المجتمعون وبالا جماع على مبدأ تأسيم الشركات ، ومبدأ الحد الأعلى لدخل للفرد . ( 1 )  
اماً بشأن ما يتصل بالحزب فقد سجل المقررون بأن جبهة التحرير الوطني غير مؤهلة لعافيتها من نقائص ، لضمان استمرارية الثورة واعتبروا اصلاً حها عروبي ، كما اعترض البعض على الاقتراح القاضي بأن يتولى الامم العام للحزب رئاسة الحكومة ، على اساس ان الجمع بين المنصبين يمكن ان يؤدي الى الدكتاتورية والفردية في السلطنة . ( 2 )  
وبعد وان المسائل المذهبية قد احتلت مكانا ثانويا في الصراع الذي كان قائما بين مختلف الأطراف بالرغم من اصرار البعض على انه يشل هذا الاتجاه اذاك . ( \* )  
ونتيجة لذلك فان " مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية " قد صادق عليه المؤتمرين بالا جماع ويعود ذلك الى انه ( لالان المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين ، بل لأن الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون باليون العميد بين الصادق على ضهيج وبين تطبيقه . ) ( 3 )

( x ) ان هذا النقاش ما زالت حتى اليوم تعيشه مختلف الهياكل والهيئات الحزبية ، بالرغم من مرور ما يزيد عن 20 سنة عن ذلك ، فغياب وحدة التصور والموقف الايديولوجي ، من القضايا التي تسلح ما زال يشل احد النقائص البارزة في تركيب حزب ج . ت . و . اليوم .  
( 2 ) انطسو : جليسي ، مرجع سابق ص 245 .

( 2 ) Med HARBI : OP.CIT. Page 331 .

( 3 ) انطسو : مذكرات احمد بن بيللا ، مرجع سابق ص 135

( \* ) في لقاء لنامع السيد : حسين ساسي ، عضو اللجنة المركزية للحزب سنة 1964 وعضو المجلس الشعبي الوطني ( 1977 - 1982 ) يقول : " لقد كان الخلا فالبارز من الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش خلا فاعا ثديا هل نأخذ بالنظام الاشتراكي او الليبرالي ، لسكن عندنا نجد =

لكن الموقف كان يختلف عندما تتعلق الأمر بضرورة التوصل الى صيغة لترشيح اعضاء  
لمكتب سياسي يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجهة التحرير الوطني .

وبعد مناقشات حادة توصل المجتمعون الى تكوين لجنة من اعضاء المجلس الوطني  
للاتصال بالاعضاء المشاركين في الاجتماع لاتفاق على قائمة المرشحين لعضوية المكتب  
السياسي ، وقد اسفرت الاتصالات على ترشيح المجلس لكل من : ( 1 ) احمد بن بيللا

( 2 ) محمد خيضر ( 3 ) رابح بهيظ ( 4 ) ايت احمد ( 5 ) محمد بوضياف ( 6 ) بن علا الحاج  
( 7 ) محمدي السعيد . ( 1 )

ويهدو واصحا من خلال قائمة اعضاء المكتب السياسي ان القيادة العامة للجيش قد استطاعت  
اقضاء خصومها من اعضاء الحكومة المؤقتة ، كما يستنتج من القائمة المذكورة مايلي :

- ضم المكتب السياسي الاعضاء الاحياء من لجنة التسعة ( 8 ) باستثناء كريم بلقاسم  
الذي لم يفز بعضوية المكتب السياسي ، وهو كما نعرف كان على خلاف حاد مع القيادة  
العامة للجيش منذ مؤتمر ( دورة ) المجلس الوطني في ديسمبر 1959 - جانفي 1960  
- تمثل القائمة هزيمة للحكومة المؤقتة التي لم يحضى حتى رئيسها بعضوية المكتب  
السياسي .

وقد كانت الردود الاولى عن هذه التشكيلة للمكتب السياسي ، التي عرضت للمجلس الوطني  
للمصادقة ، قد تشلت في مايلي :

- صادق المجلس على قائمة اعضاء المكتب السياسي بـ 33 صوتا بنعم ، مقابل 31 صوتا بلا واتناع  
كريم بلقاسم . ( 2 )

- رفض كل من ايت احمد وبوضياف المشاركة في المكتب السياسي .  
- فادرين خدة في ليلة السادس جوان طرابلس دون ان يخبر لا مكتب المجلس الوطني للثورة  
الجزائرية ولا زملائه اعضاء الحكومة المؤقتة الذين لحق الكثير منهم به .

== هاس فرحات المعروف بليبرالته في صفين بلة خيضر ، بهيظ ، بعض ولايات الداخل : الاولى ،

الخامسة ، السادسة ، ظليانهم نجد في الطرف الثاني الحكومة المؤقتة وجانبها الولايات  
الرابعة ، الثالثة ، وقسم من الثانية ، كانوا يقولون بأن الصراع على السلطة وليس صراعا مذهبيا  
وقد كان في هذا الصنف هو هياكل المعروف بتقدميته . وهو ان ذلك على شيء انما يدن  
على ان الصراع لم يكن الا صراعا على السلطة .

( 1 ) انلسو : لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة والثورة ، مرجع سابق ، ص 37

وفي هذا الشأن يقول بن بيللا ( . . ) لكن الأُمُور ساءت عند طابات واضحا ان اصوات المؤتمرين ستنتخب مكتبها سياسيا لا يوجد فيه أي عسومين الحكومة المؤقتة . وتذرع هؤلاء بشجار نشب بين بعض المؤتمرين ليعلموا انسحابهم من المؤتمر واعتبروه لاغيا . ( ( 1 ) )

وان كللتقاومة المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني قد صدق عليها بأغلبية بسيطة ، فان استمرار المجلس في اشغاله لم يكن ممكنا لعاترتب عن مفادرة رئيس الحكومة المؤقتة للاجتماع والتحاق العديد من اعضاء الحكومة به ، بل حتى بعض اعضاء المجلس تبعوا بن خدة ، فكان لذلك انعكاساته ، اذ انه لما عرض محضر لادانة بن خدة لم يحضى بموافقة الكثير من اعضاء المجلس الذين لم يوقعوا عنه ، وكان ان انقسم المجتمعون بين مؤيد للادانة ومعارض لها .

الاعضاء الموقصون على المحصر :

- |                                 |                                     |
|---------------------------------|-------------------------------------|
| ( 1 ) مجلس الولاية الأولى ولي : | ( 2 ) مجلس الولاية الثانية :        |
| =====                           | =====                               |
| - الطاهر الزهيري                | - عثمان ...                         |
| - محمد الصالح يحيوي             | - بوكري ...                         |
| - عمار مداح                     | - عبد الوهاب ...                    |
| - اسماعيل محفوظ مصطفي           | - ناصر ...                          |
| - بن نبي ...                    | ( 3 ) مجلس الولاية الثالثة :        |
|                                 | =====                               |
|                                 | - العقيد السعيد باسمه باسم العقيد   |
|                                 | اكلي محمد ولد الحاج والرواد الطيب ، |
|                                 | حمي احسن ومحمد واعلي .              |

( 6 ) مجلس الولاية السادسة :  
=====

- محمد شمباني

- محمد روبنة

- سليمان سليمان

- شريف خير الدين

- عمار صخري .

القبيلة " العامة للجبيبي :  
=====

علي منجلي ، سليمان ، بومدين .

اعضاء المجلس الوطني للشورة الجزائرية  
=====

- محمد بن بلعة

- بومنجل

- فرحات عباس

- بن علا الحاج .

- خيضر

- بالنسبة لبيطاغ ووكالة : خيضر

- فرانسيس

- المقيد ناصر

اعضاء المجلس الوطني الذين لم يوقعوا المحضر عذبت خدة :

الوزراء : بن طوبال ، بوصوف ، بوضياف ، كويم ، يزيد ، بن خدة ، دحلب ، ايت احمد .

مكتب المجلس الوطني : بن يحيى محمد ، علي كافي ، بوداود .

اتحادية فرنسا : بوعزيز ، سويبي ، المدلاني ، هارون ،

اتحادية تونس : غريوش .

اتحادية المغرب : بن سالم .

الولاية الثانية : المقيد صالح بونيدر ، الواد : بودربالة وكحل الراس .

منطقة اقليم الجزائر : الرواد : عز الدين ، وعمر الصديق .

اعضاء آخرون من المجلس الوطني : المقيد دهيلس ، واعمران ، بن عودة ، الحاج لخضر ، الرائد قاسي

وقد اثبت في المحضر ان التوقيعات كانت شخصية ا ( عن طريق الوكالة ) . ( 1 )

— لجنة الولايات :

في محاولة من قادة بعض ولايات الداخل للوقوف في وجه "قيادة الأركان العامة للجيش" سمعت الولايات التالية : الثانية والثالثة والرابعة للقيام باتصالات ولقاءات خلال النصف الثاني من شهور جوان 1962 بقصد الدعوة لعقد اجتماع تنسيقي بين الولايات .

ويبدو ان الدعوة لم تجد صداها لدى قادة الولايات المدعوة ، اذ أن الاجتماع قد عقد بتاريخ 24 و 25 جوان 1962 بـ "الزمرة" وضم مندوبو الولايات الداعمة للاجتماع ، ولم يلب الدعوة قادة الولايات : الأولى والخاصة والسادسة .

كما حضر ممثلون عن منطقتي الجزائر ذلك الاجتماع ، الى جانب ممثلي اتحادية فرنسا لجهة التحرير الوطني ، ووجه كل من "كريم بلقاسم" و"محمد بوسيف" رسالة سائدة للجنة الولايات .

وقد كانت هذه اللجنة ترى ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد فشل في اجتماعه الأخير ولا بد من دراسة الوضعية المترتبة عن ذلك ، وأن اللجنة ترى أنه ، بعد دراسة الوضعية الناتجة عن فشل المجلس ، فان المندوبين في الندوة يتأسفون لضعف ( سلطة الحكومة ) و ( الفراغ السياسي ) و ( تمرد قيادة الأركان العامة - السابقة ) ، ولهذا الأسباب يقررون : عدم التصرف منفصلين ، ولذلك فقد انشأوا ( لجنة تنسيق بين الولايات ) مهتمها ( تحضير قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي ، ضبط شروط التسيير والمشاركة في مؤتمر وطني ، تسليم ارماع وحدات جيش التحرير الوطني المرابط في الحدود في الولايات ( الست ) ، وادخال الأسلحة المكسدة في الخزان ) ، ولمواجهة "دسائس القيادة العامة للجيش" ، اعلنت اللجنة ( حالة الطوارئ في مجموع التراب الوطني ، حتى توضع كل المؤسسات النهائية للوطن ) (1) وقد وجهت اللجنة نداء الى الولايات : الأولى والخاصة والسادسة للاتحاق بها .

أما بشأن موقفها من الحكومة المؤقتة فقد اعلنت ( نحن نرفض تثبيت الانقسام مهما كان في الظروف الراهنة ولن نتخذ أي موقف مع هذا أو ذاك من الوزراء ، فبالنسبة لنا ، اما ان تكون موجودة أو أننا لن نعتبرها بأي رقابة ) (2)

ويبدو ان عدم استجابة الولايات : الا ولى والخامسة والسادسة ، وجزء من الولاية الثانية ، لهذه الدعوة ، كان له انعكاسات تضللت أساسا في عدم قدرة الأطراف المشاركة في الندوة المذكورة " لاجتماع الولايات " في توحيد موقف المقاتلين في الداخل ، مما كان يجبري من صراعات على السلطة .

ومن جهة أخرى فان ذلك الاجتماع التنسيقي بين بعض الولايات فقط ، زاد من تعميق هوة الخلافات التي كانت بين قيادات الداخل وموقف كل منها مما جرى في المؤتمر (اجتماع المجلس الوطني للشورة الجزائرية - طرابلس 1962 .)

وقد اعطى ذلك الانقسام بين ولايات الداخل لكل طرف من الأطراف المتصارعة حلفاء ومؤيديين وهو ما دلت عليه صراعات ما بعد الاستفتاء وعلان استقلال الجزائر .

وقبل الانتقال الى معرفة مسار الازمة بعد اعلان استقلال الجزائر ، فانه لابد من معرفة ان اعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا قد قاوموا اجتماعات المجلس الوطني في مؤتمر طرابلس قد تحولوا اثر اعلان نتيجة الاستفتاء ، ماؤثرة ، من تونس الى الجزائر ، وقبل ذلك كان بن خدة بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة قد اقدم يوم 30 جوان 1962 على اتخاذ قرار يقضي باقالة "قيادة جيش التحرير" التي كان على رأسها يومئذيين متبها هذا الاخير بمحاولة اقتصاب ( السلطة الشرعية من الحكومة وفرض دكتاتورية عسكرية . ) ( 1 ) وقد اعتبرت قيادة الجيش هذا القرار بمثابة تحد جديد لها من طرف الحكومة التي كانت على خلاف دائم معها .

اما بن بيللا فقد وجد في هذا القرار ما يدعّم تحالفه مع قيادة الجيش ، اذا اعلن ساندته من جديد للقيادة العامة للجيش ضد الحكومة المؤقتة التي هو احد اعضائها واعلن رفضه لما جاء به القرار . وبذلك بدأت مرحلة جديدة فيط بمصرف بأزمة 1962 وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي .

بحم مسار الأمانة بعد الاستفتاء:

=====

جرت عملية الاستفتاء وأعلن ديغول شخصيا يوم 03 جويلية 1962 عن استقلال الجزائر بقوله: ( ان رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن ان فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر

الجزائرية ) ( 1 )

وفي هذا الوقت كانت الأمانة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقيادة الأركان العامة للجيش المتحالفة مع بن بيللا قد عرفت تطورات خطيرة أصبح معها شبح الحرب الأهلية يخيم على البلاد ، از أعلن مندوبو الجيش الموجودون بالمغرب من جهتهم عن أمان جميع الهيئات الموجودة فيه تحت سلطة جيش التحرير .

كما أعلنوا عن عدم اعترافهم بالحكومة المؤقتة لخروجها عن المجلس الوطني للشورة

الجزائرية . ( 2 )

وتحرك اثر ذلك الجيش المرابط بالحدود الشرقية والغربية ليدخل الجزائر في وقت واحد معتمدا على الولايات المؤيدة له . اذ ان ( الأمانة الحساسة جدا بدأت عند دخول الجيش من تونس والمغرب الى الولايات المؤيدة له . . ولما احتدم الصراع وتحول الى قتال كانت الصحافة الأجنبية تتكلم عن الخلاف بين الولايات ، لأن جيش الخارج كان قد توزع

على الولايات بقيادة عباؤها . ) ( 3 )

وقد كان لدخول الجيش وعدم قدرة الحكومة المؤقتة على مواجهته ان أعلن كريم بلقاسم \* ومحمد بوعياف تحصنهما في الولاية الثالثة " منطقة القبائل " وشكلا

( 1 ) الفصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ( 1954 - 1962 ) ، ملحق بتصريحات أعضاء

الحكومة الفرنسية ، مرجع سابق ص 159 .

( 2 ) انسلو : جليسي ، مرجع سابق ص 246 .

( 3 ) هذا ما صرح لنا به الأناخ : حسيك ساسي عند لقائنا به بتاريخ ( جانفي 1983 ) وهو كان ضابطا في جيش التحرير الولاية 1 المنطقة 3 ، ثم الولاية 6 من 58-1962 ، وبعد الاستقلال

عضو اللجنة المركزية ( 1964 ) وعضو المجلس الشعبي الوطني 1977 - 1982 .

لجنة "الدفء عن الثورة" ، وأعلن عزمهما على مواجبة جيش التحرير بالقوة لأنه يحاول ان يفرض ( ( دكتا تورية بسد بيللا العسكرية على الجزائر. ) ( 1 )  
أما الحكومة المؤقتة التي كانت تعتمد على القوات المحلية وخاصة الولاية الرابعة  
والولاية الثالثة وقسم من الولاية الثانية ، فقد نهرا ن هذه الولايات  
غير قيادة على وقف زحف جيش الخارج الذي بدأت وحداته تدخل التراب الجزائري  
وأعلن بسومدين في برقية من بسوسمارة إلى كل الوحدات العسكرية انه يضع  
استعمال فكرة (تسمية) الولايات ، فالجيش موحد تحت اسم "جيش التحرير الوطني" . ( 2 )  
ولما كان بن بيللا قد تمكن من دخول تلمسان بفضل تقدم الجيش العرايط على الحدود  
الجزائرية المغربية ، فقد دعا مثلي الولايات إلى الحضور إلى تلمسان للتشاور والاتصال  
من اجل عقد اجتماع ، كان قد حدد جدول اعماله كمايلي :

— انشاء قيادة موحدة .

— مكتب سياسي .

واستدعت الولايات لذلك الاجتماع ، فاستجبت لبقادتها للدعوة ، وقد سادت الاجتماعات  
تميزت بـ " حوار الطرشان " ، فالولاية الثالثة وافقت على المكتب السياسي الذي قدم بطوابلس  
بشروط ان كوريم بلقاسم يموى محمدي السعيد ، اما مجلس الولاية الرابعة فكان يرى انه  
يجب تكوين مكتب سياسي يضم " قادة الولايات " ومهمته تتمثل في الدعوة إلى المؤتمر .  
وفي يوم 21 جويلية 1962 غلب العقدا : الطاهر الزبيري ، عثمان ، وشعباني ، مدة للتفكير  
واستشارة ساعديهم ثم يعودون إلى تلمسان للتعبير عن موقفهم من الاقتراحات المقدمة . ( 3 )  
الا انه في اليوم الموالي ( 1962/07/22 ) أعلن بن بيللا من تلمسان عن طريق الراديو  
عن قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة الحائزين ( ( على ثقة المجلس الوطني

( 1 ) أنسور لطفي الخولي مرجع سابق ص 39 ، وكذا رجاء النقاش شوق الفجر ، نزار الأوب  
الطبعة الأولى ، افريل 1964 ص 79 .  
( 2 ) لقاء مع حسين ساسي .



كسلطة وطنية شرعية) . وقد جاء في نداء بن بيللا باسم المكتب السياسي ، ما يلي  
على الخصوص:

قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة بضمان قيادة البلاد وإعادة تكييف جيش التحرير  
الوطني وجبهة التحرير الوطني .

— بناء الدولة وتحضير المؤتمر الذي سيمقد في نهاية سنة 1962 .

— دعوة المواطنين الجزائريين ، وكل الشعب الجزائري بدون استثناء للتجند حول  
القيادة السياسية من اجل :

— توطيد استقلال الجزائر .

— قيام دولة عصرية وديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية البوليسية . ( 1 )

— الضمان لكل المواطنين : الحرية الفردية وحرية التعبير ، والمعادلة الاجتماعية .

— تفويت الفرصة على المبرالية الجديدة وأرناؤها الذين يستغلون حماس الانتصار لتحقيق

افراضهم . ( 1 )

ولم يكن هذا الاعتلاق كافيا للخروج من الأزمة ، فكان لابد من التحرك ، فبادرت  
الولاية الرابعة بدفع قواتها لاحتلال العاصمة واعلانها مدينة مفتوحة للأطراف المتنازعة  
تلاقى فيها لحل الأزمة ( أزمة السلطة ) . ( 2 )

وقد تمكن المكتب السياسي بذلك من الدخول الى العاصمة يوم 2 أوت 1962 ، في حين  
استسلمت الحكومة المؤقتة في 3 أوت 1962 ، واصبحت بذلك السلطة في يد المكتب  
السياسي لجبهة التحرير الوطني . ( 3 )

وفي هذا الوقت كان " ايت احمد " عضو المكتب السياسي ، قد رفض العمل مع سلطة المكتب  
السياسي ، وآثر الانسحاب والاقامة بباريس ، اما محمد بوضياف عضو المكتب السياسي ايضا  
فقد كان مختفيا الى ان اعتقل يوم 30 يوليو حيث قبل " العمل في المكتب السياسي بشرط

ان تنشأ ادارة فوجدة الواجبات وان تتفق قوات الجزائر وتلسان . ( 4 )

( 1 ) انظر: بيان المكتب السياسي لج . ت . و من تلسان بتاريخ 22/07/1962 نسخة فرنسية .

( 2 ) انظر: لسلفي الخولي ، مرجع سابق ص 40

( 3 ) انظر : احمد حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ص 404 .

( 4 ) نفس المصدر ص 404 .

ولم يمكن استسلام الحكومة المؤقتة قد وضع حد للصراع والتنافس على السلطة ، ففي  
اواخر أوت 1962 اقدم المكتب السياسي على اتخاذ قرار يهدف الى توحيد الجيش  
بدمج قوات الولايات العسكرية الست مع جيش الحدود الشرقية والغربية في جيش واحد لتكوين  
" الجيش الوطني الشعبي " الموحد .

وكان من شأن هذا القرار في تلك الظروف ان يثير ردود فعل ، فكان ان تحدثا الولايتين :  
الشالشة والرابعة القرار رافضين له ، مما أدى الى اندلاع شرارات تنذر بالخراب لولا  
تدخل سكان العاصمة الذين هبوا للتوسط بين المقاتلين وأقاموا من اجسادهم الحية  
حواجز بين القوتين المتقاتلتين ، مرددين شعار واحد " سبع سنين بركات " اي يكفينا  
حرب وشهدا " السبع سنوات . ( x )

( x ) وفي هذا الشأن يقول " الطاهر لمجل " عضو اللجنة المركزية 1979 ، ومناضل قديم  
في صفوف الحركة الوطنية ( حزب الشعب ) وعصو جيشوت . و . ، عند لقائنا بمبتاريخ  
16/01/1983 ، يقول : ( ان اقرار الاستقرار كان من صنع الشعب ، فكل العناصر  
التي تصارعت على السلطة لم يحاربها الشعب او يناز الى هذه الجهة او تلك من " المجاهد  
" المجاهدين " ، ان جحافل الجماهير التي خرجت منادية بسبع سنوات بركات ، كان  
لندائها ذات اكثر من بعد . الا القول بأنها كانت ومع هذه الجهة عدتلك فهو غير  
صحيح . . . )

( y ) اما بن بيللا فيقول بشأن خلفيات ذلك التصادم : ( انه : ما ان وصل المكتب السياسي  
بأعضائه الخمسة الى العاصمة حتى وجدوا انفسهم انصح القبول " ، سجناء في عالم  
لاسلطان لهم عليه . ولم تكن لهم الا سلطة اسمية . اما السلطة الحقيقية فقد كانت بيد  
الولاية الرابعة ، التي حولت نفسها الى جهاز دولة وكانت تتصرف في القوة المسلحة وفي  
الاذاعة وفي بعض اجهزة الادارة . ) ويضيف قوله : ( وكان لا بد من انهاء هذا الفوضى  
وقد طلبت بالحاح من الولاية الرابعة ان تجلو عن العاصمة وان تسلم لنا ادوات السلطة  
فرفضت . ونشر المكتب السياسي بلاغا ندد بموقفها وردت هي ببلاغهاجم مواقفا ، واستمرت حرب  
البلاغات بضعة ايام . ولكنفكان من الواضح ان الوضعية كالمادات تدهورت اكثر وعندئذ قرر  
المكتب السياسي دعوة جيش التحرير ليحذف على العاصمة قومي عيد الولاية الرابعة الى الصواب .  
ولكنها من سوء الحظ لم تتخل عن مواقفها فورا . فكان الصدام والوقواق الدم . ) مذكرات بن بيللا  
مرجع سابق ص 143

وكان ان دخل بومدين الى العاصمة على رأس 4000 جندي من القوات الموالية للمكتب

السياسي . (1)

وهكذا بدأت الأزمة تنفجر لصالح المكتب السياسي المدعم بقوات الجيش التي على رأسها بومدين ، وساد بين المتخاصمين مع بداية سبتمبر 1962 جو من الحوار المشوب بالتحفظ وعدم الثقة ، انتم في يوم 11 سبتمبر 1962 ( ) اتفاق بين بن بيللا والولاية الرابعة من اجل وقف إطلاق النار ، ثم مع الولاية الثالثة لضمان عدم دخولها الى جانب الولاية الرابعة . (2)

وتم بذلك القضاء على المقاومة العسكرية لاتجاه المكتب السياسي. وما كاد يحل الأسبوع الثالث من سبتمبر حتى اجريت انتخابات المجلس التأسيسي 1962/09/20 وبعد ذلك بأسبوع واحد تشكلت أول حكومة جزائرية في ظل الاستقلال ، تولى فيها بن بيللا رئاسة الوزراء بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوتا ، وعين بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش . (3)

ولم يكن قلم المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة من شأنهما ان يقضيا على الخلافات التي كانت قائمة ، فالمعارضة لاتجاه المكتب السياسي ولبن بيللا شخصيا بقيت مستمرة. كما ان ممارسة السلطة بعد الفوز بها بين الأطراف المتحالفة لم يكن بالأمر السهل ، وفي المطالب الموالية مايوضح لنا المصير الذي آلت اليه تلك التحالفات التي اقتضتها ظروف محددة وخاصة ، فما مصير ذلك التحالف وماهي نتائجه وانعكاساته على عملية تمحيب جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي ؟

(1) ذكر الكوندان حسان عضو مجلس الولاية الرابعة ، اثناء مناقشة المجلس التأسيسي للسياسة العامة في ديسمبر 1962 ، ان الجيش الخارج كان يتكون من ( 35000 ) جندي

جندي ( ) جريدة الشعب العدد 02 الصادر بتاريخ 12/12/1962 .

(2) MICHAEL TEGLIA p. 594

(3) انظر : لطفي الخولي : مرجع سابق ، ص 40 ، وكذا : احمد حمرون ، عبد الناصر

والعرب ، مرجع سابق ص 405 .

## المبحث الثاني : =====

تحويل الجبهة الى حزب سياسي : بين المبدأ والتطبيق .

عرفت عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي صراعات وخلافات بين المشرفين على العملية .

فازا كان مؤتمر طرابلس - جوان 1962 - قد اقر مبدأ تحويل الجبهة الى حزب سيليبي ، فان عملية التحويل هذه قد كانت مناسبة لتكشف عن تناقضات اعضاء المكتب السياسي الذين كانوا غداة الأزمة يطهرون الانسجام . كما ان هذه العملية قد كانت سببا في خلق معارضيين جدد للسلطة القائمة يومئذ ، وذلك لما عرفتته العملية من ابتعاد عن الأهداف القتلىرة منها . ونظروا لما تميزت به العملية من نزاع بين الذين كانوا متحالفين ابان الأزمة وانعكاسات ذلك النزاع على العملية في حد ذاتها ، فاننا اخترنا تناول مختلف جوانبها من خلال المطالب التالية :

- تحويل الجبهة الى حزب يبين اعضاء الخصوم والانفراد بالسلطة .

- تحويها الجبهة الى حزب : بين الغاية والوسيلة .

- تناقضات اعضاء المكتب السياسي والوجه الآخر للأزمة .

تحويل الجبهة الى حزب : بين اقضاء الخصوم والانفراد بالسلطة .

في خريف 1962 كلف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني كل من خيضر وبيطاط، وهما على التوالي الأمين العام للحزب ، وعضو المكتب السياسي نائبرئيس مجلس الوزراء .  
وما كادت العملية تنطلق حتى بدأ يتضح جليا أن هناك خلافا بين خيضر محمد وبن بيللا عضو المكتب السياسي ورئيس الحكومة، حول ما يجب أن يكون عليه بناء الحزب .  
فقد كان خيضر يرى فيما يتعلق بتركيبة الحزب أنه يجب فتح الباب أمام الراقبين من المجاهدين لانخراط في الحزب ، في حين كان بن بيللا يرى بأن خيضر يفلق أبواب الحزب في وجه العناصر التقدمية ويمنح العضوية دون قيد أو شرط للعناصر المحاقلة متبنيا الدعوة التي " الاشتراكية الاسلامية " كبديل عن " الاشتراكية الستوردة " ( x )  
ويبدو أن الصراع بين كسل من بن بيللا وخيضر قد بدأ يأخذ منحى آخر يختلف الذي حد ما عن الصراع الذي كان قائما قبل الانتخابات التأسيسية وتشكيل الحكومة ، إذ أخذ خيضر يهاجم سياسة الحكومة مطالبا اها بالمدول " عن الاجراءات التي اتخذتها في العيادين الفلاحية والاقتصادية وفي علاقاتها فيما يتعلق بالتعاون مع فرنسا . ( 1 )  
وقد كانت سنة 1963 قد عرفت محاولات تهدف الى خلق " تط نق جزائري فرنسي " ، وهو ما لم يجد حماسا له من كثير من الشخصيات والمؤسسات الجزائرية ، إذ كان ان ( ( شاهد الناس في الجزائر العاصمة بطاقة بريدية تمثل على الطريقة الكوبية ، علمين متعانقين جزائري وفرنسي ، مع شعار : " 1963 ، عام التعاون ) ) . وكان من شأن هذا الاتجاه أن يجد معارضة حيث " باتت صحيفة - الجزائر الجمهورية " التي لم تكن تبدي أي ( 2 )  
حماسة تجاه الموقف معرضة ، بين أسبوع وآخر للافاء شأنها شأن " الثورة الافريقية تماما )

( 1 ) أنظر : لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة . . . مرجع سابق ص 41 الى 43 .

( 2 ) أنظر : جيرار شاليان : مصاعب الاشتراكية في الجزائر ، ترجمة جورج الطرابيشي

( x ) يقال ان خيضر كان يتخذ كمششار له أحمد قنادة الاخوان المسلمين وهو الدكتور : توفيق الشاوي ، اشتاز القانون المصري ، وتحت تأثير هذا المستشار كان خيضر يتخذ تلك المواقف . أما بن بيللا فان المعروف انه كان قد احاط بنفسه بمستشارين يساريين " تسروتسكيين " خاصة .

في تلك الخلافات والتناقضات شرع محمد خيضر رفقة بهيظاط رابح في عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي .

وما كادت تمضي فترة ثلاثة اشهر حتى بدأ الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر الحزب وكان خيضر اول الداعين للمؤتمر معلنا عن ان الحزب قد استكمل بنائه التنظيمي على المستوى الوطني على الشكل التالي : تقسيم الجزائر الى خمسة عشرة اتحادية (محافظة) تضم ثمانية عشرة دائرة ، ووصل عدد المناضلين الى 135 الفناضل و120 الف مشترك موزعين على 10500 خلية بالنسبة للمناضلين و 8500 خلية بالنسبة للمشاركين . اما عدد القسامات فيبلغ 1310 قسمة . ( 1 )

واذا كان لنا من ملاحظة ، فان ما يمكن قوله على هذه الأرقام التي اعتبرت يومئذ دليلا على السمعة والمكانة التي يحظى بها الحزب لدى الشعب الجزائري ، انها لم تكن في الحقيقة الا تمهيرا عما كان يدور من تنافس وصراع بين خيضر وبين بيللا على من يتحكم في التنظيم الجديد للحزب كطية للوصول الى السلطة والتخلص من المنافسين ، فخيضر كان واعيا استراتيجيته على اساس تكوين حزب يضم اكبر عدد من العوامين لمطابقة المكتب السياسي والحكومة بغية السيطرة على الأمور ، في حين كان بن بيللا لا يريد ان يكون الحزب بعيدا عن نفوذه وسلطته ، لذا فهو يرى ان الحزب لا يتم الانخراط فيه الا وفق مقاييس مضبوطة ( ) يجب ان توضع المقاييس لاختيار المناضلين الذين لن يعدوا بالعلايين لكن بهضع مئات من الآلاف على الاكثر ( ) مستشهدا بمثال من الاتحاد السوفييتي : ( ) فالحزب الشيوعي السوفييتي مثلا لا يضم سوى بضعة ملايين من مجموع مائتي ( 200 مليون ) من السكان ( ) ( 2 )

وبهذا البعض الى القول بان محمد خيضر كان يرى بناء حزب جماهيري في حين بن بيللا كان يريد حزبا طلائعيا ، وان هذا هو الصراع الذي كان وراء عجز الحزب عن لعب دوره فقد ( ) جرى ارجاع عجز الحزب عن لعب دور مهم بعد الاستقلال الى تصورين متنافسين لهنية

( 1 ) انظر : جريدة الشعب العدد : 24 الصادر بتاريخ 1963/01/07

( 2 ) راجع : المجاهد الأسبوعي ، تصريح بن بيللا ، في العدد الصادر بتاريخ 1962/06/24

الحزب اعتنقهما محمد خيصر الأمين العام للمكتب السياسي ورايح بيطاط احد كوادر الحزب  
— من ناحية — ومن بيللا من ناحية أخرى . أولهما كان يؤيد خلق حزب جما هسي  
في حين كان الأخرى يدعو الى حزب غلائي ، ( حزب مناعلين ) ولمسحزب عصابة  
سياسية ، اقلية سياسية ( ( 1 )

الا ان الحقيقة كما اراها ، هي ان الصراع كان قائما اساسا بين بن بيللا الراغب في توطيد مكانه  
في الحزب والدولة ، وخيضر الذي كان يرى ان الحزب هو وسيلته لا حتلال المكان الأول  
في السلطة . وهو ما كانت انعكاساته واضحة على بناء الحزب ، فقد كان حزبا معينا  
من فوق ، يعتمد على الأعيان المحليين ، اكثر مما يعتمد على المناضلين الخارجين من  
البروليتاريا والطبقة الفلاحية . ( 2 )

ولما كان الخلاف داخل المكتب السياسي يزداد حدة بشأن ما يجب ان يكون عليه الحزب  
من حيث تركيبته وعلاقته به باقي المؤسسات والمنظمات الوطنية ، فقد كان خيضر يري في دعوة  
مؤتمر الحزب سبيل لحل الكثير من المشكلات .

وهكذا ففي حديث لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 1963/01/23 ، اعلن خيضر  
ان مؤتمر الحزب : ( سينعقد خلال شهر مارس المقبل ، ولكن قبل عقد هذا المؤتمر  
لا بد من تركيز الحزب . ) ( 3 )

وبشأن توسيع المكتب السياسي وهي الفكرة التي كانت مطروحة بعد مؤتمر طرابلس  
صح خيضر بقوله : ( فيما يخص توسيع المكتب السياسي فذلك يعود الى المؤتمر  
المقبل وحده كما ينص على ذلك برنامج طرابلس . ) ( 4 )

ولم يكن الخلاف في الحقيقة داخل المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني حول توسيع  
المكتب السياسي ابقاءه على ما هو عليه ، بل حول عدة قضايا لم تكن تخضع باجماع

اعضاء المكتب السياسي ، وتمثل فيما يلي :

- التركيبة التي يجب ان يكون عليها الحزب
- شروط انعقاد المؤتمر .
- علاقة الحزب به باقي المؤسسات والمنظمات .

( 1 ) انظر : مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية  
ببيروت 1980 ص 162 .

( 2 ) انظر : جيار شاليان ، مصاعب الاشتراكية في الجزائر ، مرجع سابق ص 43

( 3 ) جريدة الشعب العدد 39 الصادر بتاريخ 1963/01/24 . ( 4 ) نفس المصدر .

وبما أننا سنتناول علاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية في مباحث مستقلة في القسم الثاني من بحثنا هذا . فإننا نقتصر هنا على النقطتين الأولى والثانية . فبالنسبة لنقطة الخلاف حول التوكيد التي يجب أن يكون عليها الحزب، فإن خير كان يرى ضرورة التفاف " مناغلي الثورة القداماء " حول الحزب لتدعيمه . (1) في حين أن بن بيللا كان يرى في حرص خير على ضرورة ضم الحزب لا كبر عدد من المناضلين (حوالي 300 الف مناغل) هيضلا موجهاً ضده - أي ضد بن بيللا - في تنافسهما على منصب رئاسة الجمهورية وأمانة الحزب ( منصب الأمين العام ) .

أما نقطة الخلاف الثانية ( مؤتمر الحزب ) فقد كان خير يرى ضرورة الدعوة الى عقد برتد مؤتمر الحزب للخروج من الوضعية المؤقتة للمكتب السياسي ومعالجة المشاكل المعلقة في العديد من الجوانب التنظيمية والسياسية، في حين كان بن بيللا يعارض تلك الدعوة على أساس أن الشروط الضرورية لانعقاد مؤتمر الحزب غير متوفرة . . . .

ويبدو أن خير قد أصبح يعلن صراحة عن الخلاف الجاري داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير ، ففي اجابة له عن سؤال صحفي حول تاريخ انعقاد المؤتمر ، قال : ( اني لا أتصور مرة أخرى فقد سبق لي أن حدثت التاريخ مرتين . فأخلفت في كل مرة ، وقد حان الوقت الآن لينعقد بأقصى سرعة فالشروط الضرورية قد تجمعت وسوف لا يتأخر كثيراً . ) (2) واذا كان خير قد صرح بهذا في أواخر مارس 1963 فإن بن بيللا بعد ذلك بهضعة أيام قد صرح بقوله : ( يقولون بأن بسد بيللا غير متفق مع خير ، وأنا أقول بأنه لم يحصل بيننا مشاكل أبداً . ) (3)

وكانت آخر محاولته من خير لتحقيق دعوته لعقد مؤتمر الحزب ، أن اقدم في بداية أبريل 1963 على الدعوة الى عقد ندوة لاجراءات الحزب (x) وذلك لدراسة النقاط التالية :

- دراسة الوضعية العامة للبلاد .
- دراسة الهيكل التنظيمي للحزب .
- دراسة قضايا التوجيه .
- ضبط الاتفاقيات المستقبلية للمؤتمر المقبل لجبهة التحرير الوطني . (4)

(1) Le monde du 19/4/1963 N° 5678 P. 1

(2) انظر: تصريح خير كما نقلتها المجاهد الأسبوعي عن " جون أفريك " يوم 28/03/1963 ع115

(3) Le Monde du 4/04/1963 N° 5665 P.4

(4) Le monde du 6/04/1963 N°5667 P.4

(x) كانت تلك الندوة قد تقورت من طرف المكتب السياسي يوم 12/3/1963 .



واذا كانت الندوة قد عقدت من 4 الى 6 افريل 1963 بالجزائر العاصمة ، فان بن بيللا لم يشارك فيها ، اذ كان يومئذ يقوم بزيارات داخل البلاد - في الشرق الجزائري - ، في حين شارك كل من بيطاط ومحمدي السعيد وبن علا الحاج أعضاء المكتب السياسي ، في تلك الندوة التي تلتها اشاعات روجت حولها ، ومفادها أن الندوة قد فشلت . . .

وفي محاولة من خيضر للرد على تلك الأشاعات فقد عقد ندوة صحفية جاء فيها على الخصوص قوله : ( ) لقد كانت اعمال هذا المؤتمر ايجابية لكن استيعاب جميع المشاكل التي تواجه حزبا هو في طريق انشائه ليس بالشئ البسيط . ) وقد حاول خيضر اعطاء الندوة المذكورة طابعا مميزا بقوله : ( . . . ونحن اذا قارنا مثلا بين مؤتمر غرابلس ومؤتمر الاطارات نلاحظ بلا شك أن هناك بونا شاسعا . فقد أنشئت خلال هذا المؤتمر أربع لجان : لدراسة مشاكل المكتب ولجنة لدراسة الحالة الدلامية والتوصيات ولجنة ثالثة كلفت بشؤون المنظمات الوطنية ولجنة رابعة كلفت بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . )

وعن مؤتمر الحزب ذكر خيضر أن هناك اقتراحا ( ) من بين ستين اقتراحا قدمت للمكتب السياسي ينص على ضرورة عقد مؤتمر الحزب قبل انتهاء المرحلة التأسيسية أعني قبل انتهاء مهمة النواب حتى يتمكن مسؤولوا الشعب من الاطلاع على الدستور . )

وقد كان تأكيده خيضر على هذا الاقتراح يدل على حقيقة الخلاف بين بن بيللا وخيضر ، اذ أن انتخابات رئيس الجمهورية كان من المقرر أن تجرى بعد انتهاء الفترة التأسيسية والمصادقة على الدستور . وكان رأي خيضر أن يعقد مؤتمر الحزب ثم يوضع دستور ويمارس على المجلس للمصادقة عليه .

كما جاء في ندوة خيضر الصحفية قوله : ( ) ان اطارات الحزب تلح كثيرا على ان تنب هذا المؤتمر يخسر في المستقبل من فترته المؤقتة لكي تكون لهم الكلمة في توجيه مصير البلاد . )

وكان ذلك القول يعني أن المكتب السياسي مكتبا مؤقتا ، ومشاركته في تسيير شؤون البلاد ليست بالصستوى الذي يرضي خيضر ، وهو ما جعله يدعو المناضلين القداماء لانخراط في الحزب وتدعيمه ، اذ جاء في حديثه عن شروط المشاركة في المؤتمر قوله : ( ) ان العادة تقضي أن لا يشارك في المؤتمر الا الأعضاء المناهضين في الحزب . وبما أن جميع اطارات الوطنية غير داخلية في الحزب فمن غير العدالة أن ينعقد مؤتمر دونهم . ولهذا فان المؤتمر القادم سوف لا يكون مؤتمرا للجبهة فحسب وانما مؤتمر الجميع

مسؤولي الثورة أينما كانوا وذلك اذ كنا نريد الوصول الى تدعيم جميع القوى . ) ( 1 )

( 1 ) لمزيد من التفاصيل راجع جريدة الشعب العدد 103 الصادر بتاريخ : 11/03/1963 .

وقد عرفت الأيام المواتية لذلك التصريح (الندوة الصحفية) تطورات جديدة في خلافات  
خيضر مع بن بيللا داخل المكتب السياسي ،  
وكان لابد من أن يحسم خلافاً أمين العام للمكتب السياسي مع رئيس الحكومة وعضو المكتب  
السياسي، فاشتر اجتماع المكتب السياسي يوم 16 أفريل 1963 أعلن خيضر في بلاغ وزعه  
على الصحافة، استقالته من منصب الأمين العام للمكتب السياسي ، ان جاء في بلاغ محمد خيضر  
مايلي : ( بسبب اختلافات أساسية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي ، وخاصة  
فيما يتصل بتحضير وعقد مؤتمر وطني لجبهة التحرير الوطني قبل انقضاء فترة المجلس  
الحالي . ) زلت هو السبب الأساسي الذي حدره خيضر لاستقالته . ( 1 )  
وقد تحقق لبن بيللا ما كان ينتظره ان أعلن المكتب السياسي في بيان له عن تعيين  
بن بيللا كأمين عام للحزب . وجاء في البيان مايلي : ( بما أن الأخ خيضر قد تخلى من منصبه  
كأمين عام للحزب ، فقد أجمع المكتب السياسي يوم 17 أفريل وعين الأخ أحمد بن بيللا  
لكي يتولى نفس المهمات التي كان يشغلها أمين عام الحزب . ) ( 2 )  
وقد كان سبب استقالة خيضر عدم حصوله على موافقة المكتب السياسي لعقد مؤتمر الجبهة  
وهو ما صرح به خيضر بعد استقالته ، ان جاء في تصريح له لصحيفة " لوموند " مايلي : ( ليس الأء  
الأعضاء الأربعة الآخرون للمكتب السياسي هم الذين أجبروني على الاستقالة من منصب السكرتير العام  
للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني . ) صيغاً قوله ( لقد أخذت وحدي عذا القرار لتجنب  
مواجهة خطيرة حتى نجنب بلانا خطر صاعقة . لقد طس مشكل لم يكن موقفي منه  
مختلفاً عن موقف ندوة الأملارات التي عقدت مؤخراً بابين عنون . ان هذا الملتقى اهدى رغبته  
الجماعية في عقد مؤتمر - قبل انتهاء فترة المجلس الحالي - لحزب جبهة التحرير الوطني ، مؤتمر  
يشارك فيه جميع المناسليين . ) ( 3 )

وقد كان لاستقالة خيضر انعكاساتها الجديدة ( x ) ، اذ تم بعد ذلك بعدة ايام تعويض  
رابح بيطاط بابين علا الحاج ، حيث صدر بياناً باسم المكتب السياسي جاء فيه انه قد ( اجتمع  
المكتب السياسي يوم 1963/05/09 ، وفي هذا الاجتماع تم تعيين الأخ بن علا الحاج مسؤولاً عن الحزب  
بدلاً من الأخ رابح بيطاط . ) ( 4 ) دون أن يشير البيان بأية اشارة لاسباب ذلك التعويض

( 1 ) Le monde du 19/4/1963 N° 5678 P. 1

( 2 ) انظر نص البيان بجريدة الشعب العدد 109 الصادر بتاريخ 18/04/1963 .

( 3 ) Le monde du 21-22-Avril 1963 N°5680 F.11

( 4 ) انظر نص البيان بجريدة الشعب العدد 127 الصادر بتاريخ 10-05-1963 .

( x ) تم في الثامن عشر أفريل اقالة وزير الاعلام من منصبه ، وفي التاسع ماي عوض بيطاط =

ودون أن يذكر ما اذا كان راجح بيطاط قد أقبل أو استقال من مهامه .

ان ما حدث لانجدله الا تفسيرا واحدا وهو أن بن بيللا كان يعمل على ابعاد الواحد تلو

الآخر من الذين كان لهم دورا تاريخيا في تعجير الثورة ، حتى ينفر دبالقاء كرمز للزعيم "التاريخي" في ندرجيل الاستقلال ، از أنه : ( بعد استقالة خيصر صاحب النفوذ

بصفة نهائية من منصبه كأمين عام لجبهة التحرير الوطني . . . ففي شهر جوان ( 1963 ) بوض

بوضيا فأحد التسعة التاريخيين لسنة 1954 أوقف بأمر من بن بيللا ، وفي الشهر الموالي

ثالث رفقاء بن بيللا ، آيت أحمد ، أعلن عن انتقاله للمعارضة ومحااربة بن بيللا معلنا قوله :

" هل نحن في وطن ديفالسيي أو في الجزائر . " ( ( 1 )

وهكذا فما كان يحد شهر ملي من سنة 1963 حتى كان بن بيللا قد تخلص من

مافسيه الاتيين من لجنة التسعة التاريخيين ، ليبقى وحده مشطورا شيئا ( ( فشيئا نحو

اشتراكية مجردة ، في اتجاه استبدادي يقوم على "عبارة الشخصية" الضبودة في جبهة

التحرير الوطني . ( ( 2 )

وكانت استقالة خيصر قد جعلت الحملة ضد بن بيللا تشتد من طرف انصار خيصر . وكان

الذين لهم موقفا معارضا لبن بيللا ، الذي أعلن في محاولة منه لمجابهة الانتقادات أنه ( يجب

أن نوّس حزبيا ثوريا اشتراكيا يضم كل المناضلين يجب أن نقول هذا لنضجدا لهذه الحملة من

الانتقادات . ( ( 3 )

وحتى يلجم افواه المعارضة في الحزب والدولة ، فقد أعلن أن ( هناك اشخاص ينقدون الحزب

وأذكروهم بأنني سكرتير للحزب قبل أن أكون رئيس حكومة . ) ( 4 )

وقد اعتبر خيصر بعد استقالته ، أنه لان مترددا في اتجاهه الاشتراكي ويتخذ مواقف معادية

للحكومة متبها اياها بأنها تسير في اتجاه الحادي معاد للدين ، وتنفر باتخاذ اجراءات لا يوافق

عليها الحزب . ( 5 ) كما قيل عنه أنه كان يعارض ويحمل عند ما اتفق عليه عند عند تكليف من طرف

المكتب السياسي بالشروع في تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي يضم العناصر

( 1 ) ALISTAN HORNE, ALBIN MICHEL: Histoire de la guerre, D-ALGERIE, Traduit de l'anglais par Yves du guerny en collaboration avec PHILLIPE BOURDUL imprimerie Aubin D-L, 2e Trimestre 1980 P.559.

( 3 ) أنظر بجريدة الشعب العدد 159 الصادر بتاريخ 17 جوان 1963 . P.559. ( 2 ) IBID.

( 4 ) نفس المصدر . ( 5 ) لطفي الخولي : مرجع سابق : ع 43 .

== باين علا الحاج الذي سيصبح بعد أربعة أشهر رئيسا للمجلس الوطني ، كما عرفت ادارتي جريدتي ( الثورة الافريقية ) و ( الشعب ) تعديلا على أساس أنهما ادارتين مواليتين لخيصر .

الظلمية صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء الوطن على أسس تتجه به نحو الاشتراكية بصرف النظر عن المواقف الشخصية والحزبية خلال "أزمات الصراع السياسية" . ( 1 )

ولما كانت قرارات مارس 1963 المتعلقة بالتسيير الذاتي في القطاع الفلاحي مازال محل اهتمام من قبل الرأي العام الشعبي والرسمي ، فان بن بيللا عرف كيف يستعملها كحدث سياسي - اقتصادي هام في صراعه مع خيروروكس من يعارضه، فأعلن في خطاب له قوله : ( ان السياسة التي أؤمن بها هي توزيع الأراضي على الفلاحين . . . فهناك مليون فلاح جزائري لا يجدون ما يكفونهم لذلك يجب ان يتم توزيع الأراضي على أساس اشتراكي . . . ويجب أن يقوم حزب من العناصر السلمية يستطيع أن يقود البلاد ويسيطر عليها . ) ( 2 )

أما خيروروكس فانه كان قد رد على كل مانسب اليه ، بعد أن أعلن أن بن بيللا لم يعين بقرار من المكتب السياسي لمنصب سكرتير عام ، اذ جاء في بيان صحفي صلبه خيروروكس لعدوب "لوموند" بالجزائر : ( ان بن بيللا لم يتم تعيينه بصفته السكرتير العام للمكتب السياسي بقرار من طرف جميع أعضاء هذه الهيئة ، اذ لم يحضر بيضاغ ولا أنا في الاجتماع الذي عنده لهذا المنصب . ) وعن مانسب الي خيروروكس انه يرد بقوله : ( ينسب لي الكثير من الصفات فبالنسبة لدعاة التعاون يقدمونني كـ "الذي يمنع الرقص الدائري" ويقدمونني للشيوعيين على أنني "أخ مسلم" متزمت ، وأمام المصريين بصفتي الرجل الذي يسد الطريق أمام "تصير" الجزائر وأمام الغرب باعتباري شيوعيا . ) ( ويضيفونني على أنني ( الرجل الذي يريد السلطة التي عند بن بيللا او أنني ممثل الرجعية والبرجوازية . . ) ) والحقيقة فأنالست ( الرجل مفتحا ، ديمقراطيا في عمقي . لسي ارائي وأحب بلادي ، ولقد عرفت عن غذا بوضوح وأنا فخور بكل هذا . ) (

وعن ما رد بان خيروروكس لوجود الجيش في الحياة السياسية ، يقول ( لقد زعموا أنني أعارض الجيش الجيش ، ولو كان ذلك صحيحا هل كنت أتربك أن تحتفي الحكومة ، المجلس ، الإدارة ، مستويات الحزب الحزب نفسها على عسكريين . ) ( 3 )

ان ما يستخلص من قول بن بيللا عن خيروروكس هذا الأخير هو أن الصراع بينهما يمكن ، كما قد يبدو صراعا ايديولوجيا . فاصل الصراع ، في نظري ، هو التنافس على من يحكم . . .

( 1 ) نفس المصدر ص 42 .

( 2 ) رجاء النقاش ، ثورة الفقراء ، مرجع سابق ص 74 .

( 3 ) Le monde du 21-22 Avril 1963 N° 5680 P.11

عملية تحويل الجبهة كوسيلة لتركيز السلطات في يد الأمين العام .

أصبح المكتب السياسي بأعضائه الثلاثة شيعد استقالة خيضر أمينه العام وبيطاط عضو المكتب السياسي ، لا يمثل سلطة فعلية لجبهة التحرير ، اذ كان واضحا منذ أن أصبح بن بيللا أمينا عاما للمكتب السياسي أنه سيرأى بن بيللا - في اتجاه يجعل من الحزب وسيلة لتركيز السلطات في يده .  
فبعد مدة قصيرة من وجود بن بيللا على رأس المكتب السياسي دعا الى تقليص عدد الأعضاء في الحزب وذلك ( حتى لا تتمزق الجبهة وحتى لا تمجزع عن القيام بمهامها ودورها القيادي الصعب والخطير مما . ) ( 1 )

وقد كان بن بيللا بقوله ذلك يعبر عن رغبته في التخلص من العناصر المعارضة لشخصه والموجودة داخل الحزب، كما شي موجودة خارجه، والتي كانت تأخذ عليه أنه يسمى السي فرني سلطته الفردية وتفريغ الحزب من المناضلين الثوريين ، تحت شعار " بناء حزبي قوي وعليم .  
وقد تجلى ذلك بوسوح فيما كان بن عللا الحاج يقوم به تحت شعار " اعادة تنظيم الحزب " وفقما للتدابير التالية :

— تقليص عدد المنتسبين للحزب .

— ابعاد (العناصر الغير المرغوب فيها) من الحزب .

— تجنيد قواعد الحزب لللتفاف حول بن بيللا .

ولتحقيق ذلك فقد تم تنظيم وعقد ندوات وتجمعات لا طارات الحزب ومناضليه، خاصة في الجزائر العاصمة، ، كانت الناية من تلك التجمعات والتظاهرات الغفيرة ، محاصرة المعارضة وتألبي الرأي العام الشعبي ضد كل مناهس لسياسة الأمين العام للمكتب السياسي . حيث لم تكن الغاية من تلك الندوات التي تجمع ما بين 2000 و3000 شخص، النهوض بالحزب واعطائه هيكل تنظيمية كما كان يقال ، بقدر ما كانت مهرجانات لاعلان التأييد والمساندة لبن بيللا .

وكما دته فقد عرف بن بيللا كيف يستغل حلول عهد الاستقلال ، اذ تم الاحتفال بتلك المناسبة المناسبة " 7 جويلية 1963 " تحت الشعارات التالية : " يوم جبهة التحرير الوطني هو يوم الحرية والاشتراكية " و " صفا واسدا وراء حزب جبهة التحرير الوطني " و " حزب واحد هو جبهة التحرير "

و " لتحيا جبهة التحرير الوطني رمز الوحدة التي حققت الانتصار " . ( 1 )

ويبدو أن بن بيللا بعد تخلصه من محمد خيضر ، وتوليه لمنصب الأُمَم العام للمكتب السياسي ( x ) الى جانب رئاسته للحكومة قد أصبح مالكا لزام الأُمَم في الحزب والدولة ، وهو ما كان يعمد من أجله ، إذ أن وضعه ذاك يتيح له :  
- ابعاد كس من يشك في ولائه له ، او تثبت معارضة له .

- ضمان ترشيحه لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء الفترة التأسيسية واقرار الدستور .

.. وهكذا فما كان يحمد شهر أوت من سنة 1963 واقتراب موعد وضع الدستور حتى كان بن بيللا قد أبعده منافسيه الواحد تلو الآخر من مواقع التأثير والتوجيه ، وتحولت بذلك عملية تنظيم الجبهة وتحويلها الى حزب سياسي عن الهدف الذي كان منتظرا منها ، إذ احتلت مسألة اعداد الدستور مكان الصدارة في الاهتمام وتركزت المناقشات السياسية حول كيفية وضع الدستور بدل أن تتركز عن عقد مؤتمر الحزب .

وذلك بالسرفم من أنه كان هناك رأي يقول بأنه ( قبل الاقتراع على دستور بن بيللي عقد مؤتمر لصياغة عقيدة ، برنامج ، وللبحث عن نخب جديدة تتولى مسؤولياتها في الإدراك الشامل للوضع . ان السلطة القوية تهدر بأن تصبح تعسفية في وجه حزب

غير منظم وجمعية ولنية أنحصر دورها ليصبح دورا صغيرا . ) ( 2 )

ويبدو أن الشروع في مناقشة الدستور قد أنسى المكلفين بتحويل الجبهة الى حزب سياسي هـذِهِ السَمَهَمَه

( 1 ) أنلر : جريدة الشعب العدد 175 الصادر بتاريخ 1963/07/05

( 2 ) أنلر : مغنية الأزرق ، مرجع سابق ص 162 .

سياسي هذه المهمة ، مما جعل الرأي القائل بصحز الحزب ينتشر بين انصاره وخصومه على السواء ، فهناك من كان يرى بأن ( ( الحزب ليس مهنيا بالصورة الكافية ، هذا صحيح ، ولكنه ولهذا بالتحديد ليس في مركز يؤهل لمعقد مؤتمر مثل اقرار الدستور . ) ( 1 ) وكان أول رد على تولي الحزب لوضع الدستور قد جاء من رئيس المجلس التأسيسي السيد " فرحات عباس " الذي احتج على الأسلوب المتبع في وضع الدستور ، اذ يذكر الأستاذ " صلاح العقاد ، ان عباس ( ( استشاط غضبا من الطريقة التي اتبعها بن هلال لطرح الدستور للاستفتاء ، فبدل أن يناقش مناقشة فاحصة في أروقة الجمعية التأسيسية قدم الى مؤتمر كبير لأعضاء جبهة التحرير الوطني في احدى القاعات المماثمة طلبت الحكومة المصادقة عليه برفع الأيدي ، وعلى اثر ذلك قرر فرحات عباس الانزول " عن الحياة السياسية . ) ( 2 )

وكان ذلك هو السبب المباشر لاستقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس بتاريخ 14 أوت 1963 احتجاجا على الأسلوب الذي تم وضع الدستور به والكيفية التي عرض بها عن المجلس . ( x )

ولم تنكر الحكومة ولا المكتب السياسي هذا السبب لاستقالة فرحات عباس ، فقد صرح " مولود بهلوان " وزير الأبناء في ندوة صحفية قوله : ( ( ان السيد عباس قد يكون غير موافق على الاجراء الذي اتبع لوضع صيغة الدستور . . . وكانت الصيغة هي مناقشة الطرائق . و

لمشروع الدستور الذي غببته هي نفسها . ) ( 3 ) اما المكتب السياسي فقد اعلن على لسان " بن علة الحاج " مسؤول الحزب عن فصل فرحات عباس من عضوية جبهة التحرير الوطني ، مؤكدا بأن جبهة التحرير هي وحدها صاحبة الحق في تحديد التوجيه الاشتراكي في البلاد .

- ( 1 ) نفس المصدر ص 162 ، مع ملاحظة ان هذا القول نسب لـ " علي منجلي " .
  - ( 2 ) صلاح العقاد ، مرجع سابق ص 440 .
  - ( 3 ) لعزيد من التفاصيل راجع تفاصيل الندوة بجريدة الشعب 15 / 08 / 1963 العدد 210 .
- ( x ) يقول " بلعيا لعبد الرحمن " في لقاءه مع الصحفيين الجزائريين - جانفي 1983 - " ان الحزب

قد مارس تعسفا ضد المجلس عند اعداد الدستور ، ان كانت هناك مادة في الدستور المعهد تعدد الفترة التأسيسية بسنة . وفي هذا الشأن يقول " السيد محمد عباد " أثناء مناقشة الفترة الفاصلة بين المجلد

وبشأن من وضع الدستور الحزب ام الحكومة ؟ وهل ستحتوم سيادة المجلس؟  
قال بھن قنسللا : ( ( الجبهة هي التي وضعت الدستور وستقدمه الى المجلس  
وهو سوف يعرف بها جها ته . ) ) ( 1 )  
ويهدوان الجوكان مھيئا لاقرار الدستور الممد ، اذكان الحزب قدنلم في  
مختلف انحاء البلاد عدة تجمعات ومھرجانات لمروع مشروع الدستور على الجما  
الجما هير قبل عرضه على المجلس التأسيسي الذي ناقشه وصادق عليه يوم  
1963/08/28 بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوتا وامتناع 8 لمولبعن التصويت . ( 2 )  
وقد اصبح بن بھلا بذلك يحضى بمكانة متميزة داخل المجلس والمكتب السياسي والحكومة  
مما مكنه من ان يضمن اقلية مريحة في المجلس التأسيسي ، وترشيحه لرئاسة الجمهورية  
من طرف الحزب .

وبما ان الدستور المصادق عليه من طرف المجلس قد نص في المادة 39 منه بشأن السلطة  
التنفيذية على مايلي : ( ( تودع السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الذي يحصل لقب رئيس  
الجمهورية ، وهو ينتخب لمدة خمس سنوات على طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد  
تعيينه من طرف الحزب ) ) ( 3 ) فقد لجأ بن بھلا الى دعوة اطارات الحزب  
يوم 1963/09/10 لمقعد ( مؤتمر ) لترشيح رئيس الجمهورية ، وكان ان تم لبھن بھلا  
ماكان يخطط له ، اذرشح من طرف اطارات الحزب المجتمعين ، لعضيرئيس  
الجمهورية .

واعلن بن بھلا اثر هذا الترشيح ان : ( ( لقب رئيس الجمهورية في نظري ليس اكثر من لقب  
مناضل في جبهة التحرير ) ) ( 4 ) ملهبوا موقفه السياسي بصفته امينا عاما للحزب ومرشحا

---

( 1 ) انظر تصريح " بن علا الحاج " ، جريدة الشعب العدد 212 الصادر بتاريخ 17 اوت  
1963 .

( 2 ) انظر: جريدة الشعب العدد 222 الصادر بتاريخ 29/08/1963 .

( 3 ) دستور 1963 ج . ت . ر .

( 4 ) انظر: تصريح بن بھلا المنشور في جريدة الشعب العدد 234 الصادر بتاريخ  
11 سبتمبر 1963 .

= التأسيسي والمجلس الوطني طرح فكرة تمديد فترة انتخاب المجلس التأسيسي لمدة سنة اخرى وفرض  
فترحاتها من هذا الفكرة ، وادى الخلاف حول هذه النقطة الى اقتراحها من على الاستقالة ولم  
يلبهر اسمه في قائمة المرشحين لعضوية المجلس .



لرئاسة الجمهورية ، من التيارات السياسية والعناصر المعارضة بقوله : ( لانؤمن بسياسة الارهاب كنهج للحكم ولكننا سندافع عن الثورة بشرف . )  
اما بسومدين فقد اعلن بهذه المناسبة ان : ( مناغلو الجبهة اختاروا قيادة بن بلة لانه الرجل الجدير بهذا المنصب ) . ( 1 )

وقد احتلت جبهة التحرير بعد المصادقة على الدستور مكانة دستورية خاصة ، اذ جاء في دستور 1963 بشأن جبهة التحرير ومهامها ما يلي على الخصوص:

- نصت المادة 23 على ان جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد .

- كما نصت المادة 24 : ===== تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة .

وقد حثت جبهة التحرير مكانة خاصة في الدستور ، الا ان مسألة بناء الحزب واعطائه السند القانوني في الدستور ، بعد ان بدأت تتبلور معالم اجهزة الدولة وتضح قوتها قد كان لها انعكاسها على تنظيم الحزب واسناده الدور الذي حدده له الدستور اذ بان اقامة مؤسسات الحكومة قبل تمزيق الحزب عاقت تنفيذ هذه المهام . ( 2 )

وقد كان بن بيللا قد ارجأ - على ما يبدو - مسألة بناء الحزب الى ان يثبت مكانه في هذا الاخير والحكومة والمجلس ، اذ عين بن علا الحاج رئيسا للمجلس الوطني خلفا لفرحات عباس ، وبذلك اصبح قويا امام المجلس اذ انه ( عندما بدأت الجمعية الدستورية تناقش صلاحيات الرئيس الجديد وكيفية اختياره لحكومته والسلطات التي ستفتح لها كان بن بيللا يحصل في هذه المواجهة سلاحا للمجربة الحزب الواحد الذي فوضه ، وبه تمكن من اسكات المعارضة عندما اعلن على الملأ ان الجمعية لا يجب ان تحل محل الحزب بحجة ضاقت السياسة العامة . ) ( 3 )

وفي شهر سبتمبر اعلن بن بيللا عن تشكيل الحكومة الجديدة التي احتل فيها منصب رئيس الجمهورية ، ورئيس الحكومة ، وسومدين النائب الاول لرئيس الحكومة ووزير الدفاع . ( 4 )

( 1 ) انظر : جريدة الشعب العدد 234 الصادر بتاريخ 11/09/1963 .

( 2 ) انظر : مفنية الازرق ، مرجع سابق ص 162 .

( 3 ) انظر : السياسة الدولية العدد 64 السنة 17 المجلد 17 افريل 1981 .

( 4 ) للاطلاع على قائمة اعضاء الحكومة راجع المجاهد الاسبوعي العدد 176 الصادر بتاريخ 19/09/63 .

### تناقضات أعضاء المكتب السياسي والوجه الآخر لآزمة .

لم تسمح الآزمة السياسية التي عرفتها جبهة التحرير الوطني بين مختلف تشكيلاتها نتيجة التنافس على السلطة بعد إبرام اتفاقيات إيفيان مباشرة ، كما رأينا عند حديثنا عن الأزمات، الآزمة التي لم يتمخض عنها حل نهائي للنزاع بين الأطراف المتنازعة . وقد كان للتنافس الحاد بين الأطراف المتصارعة اثره في عدم تحديد المواقف السياسية والتصورات الايديولوجية بشكل واضح لكل لحرف ، من النهج الذي يجب أن تسلكه الجزائر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولم تكن تلك التحالفات التي قامت اثناء الآزمة ، في الحقيقة ، سوى تحالفات فرضتها لمهبة التنافس بين أعضاء المنظمة الواحدة من جهة وبين العناصر القيادية في المنظمات المشكلية لجبهة التحرير الوطني في علاقاتها ببعضها البعض .

وبما أن المضمون الاجتماعي والفكري للشورة الجزائرية لم يطرح بصفة جديدة طيلة سنوات الحرب التحريرية ، فان "برنامج العمل" قد وضع في لسروف تميزت بالصراع الحاد بين مختلف أطراف الآزمة ، فان الاحتكام اليه في سنة 1962 فيما يتصل بالاختيارات الأساسية التي يجب أن تتبعها السلطة القائمة آنذاك لم يكن يرضي كل الأطراف . وهكذا فانه بعد انتخابات المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة ، كان واضحا من خلال قائمة ( تشكيلية ) الحكومة أنها احتوت على عناصر من مختلف التشكيلات السياسية التي كانت سائدة في الجزائر قبل اعلان الشورة ، مع اقضاء العناصر ( أعضاء الحكومة المؤقتة ) الضالطة لاتجاه المكتب السياسي .

ولمصرفة تشكيلية الحكومة - أول حكومة في لال الاستقلال - وانتماءاتها السياسية ، فاننا نورد القائمة هنا حسب ما جاء في كتاب " ج . ت . و . و بين السراب والحقيقة " لمحمد حربي .

قائمة أعضاء الحكومة التي تشكلت في 1962/09/26

( 1 ) وزراء مقترحون من قبل قيادة الأركان العامة للجيش وهم :

— المقييد بومدين : وزيراً للدفاع .  
— الضابط مدغني أحمد : وزيراً للداخلية .

( x ) كنا قد رأينا أنه خلال الآزمة كانت هناك أصوات تدعو الى عقد اجتماع للمجلس الوطني بعد اجتماع طرابلس ، وأخسى ترفض الاعتراف بما أسفر عنه مؤتمر طرابلس ، وآخرون ينادون بحضوره عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كتل الحارات .

- الضابط عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة والسياحة .

- الضابط موسى حساني وزيرا للبريد والمواصلات .

- الضابط محمد الصغير النقاش وزيرا للصحة .

( 2 ) وزراء مقترحون من قبل بن بيللا :

- محمد خميسمتي وزيرا للخارجية .

- بشيرا بومعزة وزيرا للعمم والشؤون الاجتماعية .

كما ضمت الحكومة عضوين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهما :

- احمد فرانسيس وزيرا للمالية .

- احمد بوضجل وزيرا للتعمير والاشغال العمومية والنقل .

وزيرا مؤيدا من طرف العقيد الطاهر الزبيري وهو :

- لعروسي خليفة وزيرا للصناعة والطاقة .

وزيرا مؤيدا من طرف العقيد شهباني وهو :

- محمد خبزي وزيرا للتجارة .

اما جمعية العلماء فقد مثلت بوزير هو :

- تسوفيق المدني وزيرا للشؤون الدينية .

كما ضمت الحكومة عضوين اقترحا من قبل خيضر وبيطاط وهما :

- عمار بن التومي وزيرا للمداينة .

- محمد الحاج حمو وزيرا للاعلام .

اما اتحادية الجزائر فقد مثلت بعضوين هما :

- عمار وزقان وزيرا للفلاحة والاصلاح الزراعي .

- عبد الرحمان بن حميدة وزيرا للتربية الوطنية .

كما ضمت الحكومة ثلاثة اعضاء من المكتب السياسي وهم :

- احمد بن بيللا رئيسا لمجلس الوزراء .

- رابح بيطاء نائبا للرئيس .

- محمدي السعيد وزيرا لقدماء المجاهدين . ( 1 )

وإذا كان قد أعلن عن تشكيل الحكومة بعد انتخابات المجلس التأسيسي كما رأينا ، فإن المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني كان مايزال يعاني من صراعات بين أعضائه ، إذ لم يتم حسم الخلافات التي كانت قائمة بين مختلف أطرافه ، أو كما في أول رد من محمد بوصياف عن خلافات المكتب السياسي ، بأعلا منه (أي بوصياف) عن تأسيس حزب معارض لسلطة بن بيللا ، ففي 20/09/1962 أعلن بوصياف عن تأسيس " حزب الثورة الاشتراكية " (1)

وقد شاع أن بوصياف كان يمثل اليسار في جبهة التحرير الوطني ، وأن معارضته للمكتب السياسي وشخصية بن بيللا بالذات ، تمثل موقفا لليسار من السلطة الدكتاتورية لبن بيللا . إذ أنه بعد انتخابات المجلس الوطني " التأسيسي " وتشكيل أول حكومة ، أعلن بوصياف انسحابه من المكتب السياسي واستقالته من عضوية المجلس التأسيسي (2) وكان واضحا أن بوصياف تمسك بموقفه الداعي لمقعد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ومناقشة قضية المكتب السياسي ، ولما كان واضحا أن المكتب السياسي لجهة التحرير بزعامة بن بيللا المدعوم من بومدين لا يريد الالتواء بالاتفاق الذي تم خلال الأزمة بين مختلف التيارات السياسية ، فإن بوصياف قد لجأ إلى إعلان معارضته كما رأينا . (x)

(2) انظر رجاء النقاش : ثورة الفقراء ، مرجع سابق ص 65 . 373. (1) I l i i i M . 2 .

(x) كان نص الاتفاق الذي حصل بين الأطراف الأزمة في أوائل أوتينص على مايلي :

(ب) تحديد تاريخ 27 أوت كآخر أجل لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي .

— عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد مرور اسبوع على الانتخابات التأسيسية وستكون مهمة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ضبط الوضعية والذفر في قضية المكتب السياسي

— وقد كانت هذه المحادثات قد جمعت كل من : محمد خيضر ، محمد بوصياف ، كريم بلقاسم ، الكولونيل محند والحاج ، وساهم فيها رابع بيطاط في الأخير . ( ) (لمزيد من تفاصيل الاتفاق راجع المجاهد الأسبوعي العدد 128 الصادر بتاريخ 7 أوت 1962 .

ومما يؤكد ذلك الاتجاه - المتصل - من الاتفاق المذكور حتى قبل اجراء الانتخابات التأسيسية ما ذهبت اليه صحيفة "المجاهد" بشأن ما ينتظر من المجلس التأسيسي اذ كتبت تقول :

- ان المجلس التأسيسي يكتسي اهمية كبرى للأسباب التالية :

- ( 1 ) سيضع حدا لفترة الفوضى والاضطراب التي استمرت اكثر مما يجب وهووفر للبلاد عهدا من الاستقرار والأمن والهدوء ويمكنها من الانطلاق في طريق البناء والتشييد .
- ( 2 ) ان للمجلس التأسيسي المثل لارادة الشعب سيشكل حكومة دائمة تتنوع بالصفة التشريعية والقانونية .

- ( 3 ) ان هذه المهام المعلقة هي التي سينصب عليها تفكير النواب في المجلس الوطني ( 1 ) وقد طرح بوضياف رأيه، بعد ذلك، في ان تكون للهيئات الشعبية السلطة العليا في مختلف القطاعات، وكان رأيه في جبهة التحرير الوطني بقيادة المكتب السياسي وعلى رأسه بن بيللا وخيضر، انها ( ) اصبحت مجرد فئة من الفئات السياسية وبسببها جماعة تلمسان . ) ( 2 )

وقد استمر " محمد بوضياف " ليلة احدى عشرة شهرا معلنا معارضته العلنية للمكتب السياسي لجبهة التحرير ، ولشخص بن بيللا خاصة، التي ان انتهى الأمر ببن بيللا التي الاقدام عن اعلانه عن حل " حزب الثورة الاشتراكية " وتوقيف قائده " بوضياف " في حزيران ( جوان ) 1963 . ( 3 )

وقد جاء توقيف بوضياف في فترة تميزت بتخلص بن بيللا تدريجيا من شركائه الرئيسيين وخصومه في السلطة ، اذ كان قد تخلص قبل توقيف بوضياف بحوالي شهر من خيضر محمد الأمين العام للحزب - نذاك وراح يبطا عضوا المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني كطيار ~~في~~ عند حديثنا عن سير عملية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي .

( 1 ) انظر المجاهد الأسبوعي الصادرة يوم 22/09/1962 العدد 130 .

( 2 ) انظر: صلاح المقاد، المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث واطراف المعاصرة مكتبة - الأنجلو المصرية 1980 ص 439 .

( 3 ) انظر : سمير امين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل قى داغر ، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر الطبعة 2 1981 ص 239 .

وعلى الطسرف الاخر من اعضاء المكتب السياسي لجهة التحرير المعارضين لسلطة  
بن بيللا ، كان ايت احمد ايت احمد الذي عاد من فرنسا الى الجزائر لمجلس  
معارضته لمن بيللا شخصيا مهما اياه بالدكتاتورية والخيانة معلنا عن تأسيسه  
لحزب سياسي معارض " جبهة القوى الاشتراكية " .  
وقد ارتبط ايت احمد منذ البداية بالمقيد " محند والحاج " قائد الناحية السابعة- تين وزو  
الذي كان قد اعلن تمرد المسكري عن السلطة المركزية معلنا الحرب ضدها .  
وكان ايت احمد والمقيد محند والحاج قد اعلنا ( ) معارضتهم لتركيز السلطة في يد بن  
بيللا . ومقاومتهم لتفضيل جيش الخارج عن جيش الداخلة . ( 1 )  
وهكذا فان ايت احمد قد حاول ان يجد دعما عسكريا لمعارضته ان ( ) ايت احمد  
تجبا وز المعارضة السياسية الى العصيان المسكري حين ارتبط بمحمد ولد الحاج احد  
قادة الولايات الست واطن الثورة في بلاد القبائل . ( 2 )  
وكان رد بن بيللا على ذلك التحالف ان جرد محند ولد الحاج من جميع سلطاته العسكرية  
واتهام حسين ايت احمد بالتاجرة بقضية ارامس وابناء الشهداء لمطية للوصول الى اهدافه  
اهدافه . ( 3 )  
الا ان بن بيللا كان يعطي تفسيرات مختلفة ومثاقفة لهداف التي تدفع  
ايت احمد لمعارضته ، فمرة يقول انه يطمح للزعامة ، وأخرى يقول انه لا يرغب الا في  
منصب وزاري ، وتارة كان بن بيللا يصح ان معارضة ايت احمد هدفها الاساسي الاطاحة  
بالنظام ، وأنه رجل مفاسر له موافق عدائية ضد الوحدة الوطنية .  
واذا كان بن بيللا قد اصدر يوم 1963/09/29 قرارا بمنز محند والحاج من مهامه  
وجرده من جميع سلطاته العسكرية . ( 4 ) فان لذلك القرار صلة بما اصبح يشله  
تحالف محند والحاج مع ايت احمد فقد اعلن بن بيللا في نفس اليوم في خطاب  
موجه الى الشعب - عن طريق الاذاعة والتلفزيون مايلي : ( ) اسمحوا لي اليوم

- 
- ( 1 ) انلسو : احمد حمروش : عهد الناصو والعرب ، مرجع سابق ص 407 .  
( 2 ) انلسو : صلاح العقاد : المغرب العربي . . مرجع سابق ص 439 .  
( 3 ) انلسو : نفس المصدر ص 439 .  
( 4 ) انلسو : نص القرار بجريدة الشعب الصادرة بتاريخ 1963/09/30 العدد 251

ان اتحدث اليكم على سائفة خطيرة وهي الموقف الذي اتخذته الكولونيل محمد ولد الحاج اليوم في تينزي وزو في اجتماع اقيم بمحضر جنود مسلحين صن فيه بأنه صاحب الضلعة التي اسماها بجهة القوى الاشتراكية التي هي ضد الحكم السائد في البلاد . ( 1 )

ويهموا ان بن بيللا تحامل بقوله هذا على محند ولد الحاج الذي كان متحدا فعلا ، لكنه بالرغم من تحالفه مع ايت احمد لم يكن يهدى الى ما لان يهدى اليه ايت احمد ، ولم تكن خلفية كل واحد منهما نفس الخلفية ، ف ايت احمد كانت العداوة بينه وبين بن بيللا تصود اساسا الى ما كان يجري في كواليس الثورة من صراعات بين مختلف اطراف جبهة التحرير الوطني . بينما محند ولد الحاج تجبل موقفه الواضح في الصراع الذي اشتد اثر اتفاقيات ايفيان بين ما يعرف بـ " الخان " و " الداخيل " في الثورة الجزائرية .

وقبل اثبتت الاحداث اللاحقة ان مواقف محند ولد الحاج من الصراع الذي كان دائرا تختلف عن مواقف ايت احمد ، اذ كشف الخلاف الذي نشب على الحدود بين الجزائر والمغرب موقف كل من الرجلين ، فسرعان ما تحول<sup>(x)</sup> محند ولد الحاج ووقف الى جانب الحكومة في غمرة الحماس الذي ترتب على النزاع ، في حين بقي " حسين ايت احمد " متوليا زعامة المعارضة كرجل سياسي . ( 2 )

وقد كان لهذا الموقف من محند ولد الحان اثره على معارضة " حسين ايت احمد " لسلطة بن بيللا ، اذ انه لم يدم طويلا حتى قهر عليه في اكتوبر 1964 ، وأصدر بن بيللا بيانا بهذا الشأن جاء فيه على الخصوص : ( لقد زعم هذا الخائن متكهننا بانهيار النظام في آخر الصيف ، لكن العالم يجمع يشهد انهيار آخر اكثر روعة هو انهيار اعداء الثورة . ) ( 3 )

( 1 ) نفس المصدر .

( 2 ) اناسر : صلاح المقار ، مرجع سابق ص 439 .

( 3 ) اناسر : جريدة الشعب العدد 570 الصادر بتاريخ 19/10/1964 .

( x ) يقول فضال احمد " الكوندان حميمي " : " بعد تمرد محند ولد الحاج وقيام النزاع المغربي

الجزائري ، جمع بن بيللا 17 قاضيا من القبائل ( نواب في المجلس ) وطلب منهم اصدار

تصريح ضد محند والحاج ، فأجابهم " واعمران " اننا نريد ان نطفي النار لان نزيدها

شرارة فرد عليه بن بيللا قائلا : انني اعطيتكم الضوء الأخضر للقها بذلك ، فتم ائرز لك تشكيل وفد =

ولم تقتصر اذاعة لمصوح " آيت احمد " على ما وصفه به بن بيللا ، فيها هو يومدين يقول في سنة 1966 عند حديثه عن صراعات ما قبل 19 جوان 1965 ، ان ( ( هناك زعيم آخر كذلك من أجل الطموح الشخصي ذهب الى قريته وحاول اقام بنوع من التمرد . . هذا الشخص لم يعجب في الثورة . . . عاش بمعيدا عنها في الخان وبقي يحمل نفراً أفكار الاستعمار . ) ( 1 ) ان ما يمكننا استنتاجه من خلال ما سبق ذكره بشأن الصراعات التي لانت دائرة بين اعضاء المكتب السياسي ، ان الرد الرسمي على محاولات التمرد العسكري والاختلاف السياسي لم يكن يتم من قبل الحزب ولا باسمه ، بالرغم من ان بن بيللا كان حاضراً في الحزب في وجه معارضييه . ومن جهة اخرى فان القاعدة الحزبية بقيت دائما بمعيدة عما يجري في قمة النظام من صراعات تقراً اخبارها وتسممها على غرار باق الموانئين دون ان يكون لها رأي فيما جرى او يجري في الهيئات المركزية للحزب . ولذلك خلفيات تاريخية نجد جذورها في تاريخ الحركة الوطنية " صراع القيادات بمعيدا عن القاعدة " وهو ما سنعالج له بشيء من التفصيل في مطلب آخر .

---

( 1 ) انظر : خطاب يومدين هواري في ندوة الاطارات لسولاية الجزائر سنة 1966 ، النشرة الداخلية للحزب ، اصدار الأمانة التنفيذية ، عدد خاص 19 جوان 1966 .  
== من ثلاثة نواب ذهبوا الى محند ولد الحاج وآيت احمد ، لكن هذا الأخير رفض سماع دعوة بن بيللا التي حملها الوفد ، في حين استجاب محند ولد الحاج والتحق بالجبهة القومية بجهته ، وبذلك بقي آيت احمد ومعه عدد قليل من العناصر له " هذا مقالنا لنا السيد حمي عند لقائنا به في جانفي 1983 .



المبحث الثالث: الدعوة لعقد مؤتمر الجبهة : اهدافها وخلفياتها .

كانت مسألة عقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني اثر الازمة السياسية التي طاعتها الجزائر فداة 1962 ، مطلب لكل الفاضلين والمجاهدين ، الذين كانوا يرون ان حسم النزاع يجيب ان يكون حسما ( شرعيا ) وملزما لكل تنظيمات جبهة التحرير الوطني الذين يشاركون في تحديد ورسم آفاق المستقبل .

وكنا قد عرفنا ان الدعوة لعقد المؤتمر كانت تجد لدى محمد خيضر بصفتها امينا عاما للمكتب السياسي تجاوبا كبيرا ، عبر عنه وتبناه - اي الموقف الداعي لعقد مؤتمر الجبهة - وهو على رأس المكتب السياسي .

ولم يكن بين بيللا حينئذ موافقا على عقد مؤتمر الحزب ، مما أدى بخيضر الى الاستقالة ، ويبدو ان هناك تغييرا في موقف بيللا من الدعوة للمؤتمر لان عقاد ، تنبى كما هي خلفيات ذلك التفسير ؟ وما هي دوافع تحمير بيللا لعقد مؤتمر الجبهة ؟

هذا ما سنحاول الاجابة على بعض جوانبه - التي تمكننا من معرفتها - وذلك وفقا للمطالب التالية :

- المطلب الاول : الموقف الجديد من الدعوة لعقد المؤتمر .

- المطلب الثاني : سير عملية التحضير للمؤتمر .

- المطلب الثالث : سير اشغال المؤتمر .

المصطلح الأول : الموقف الجديد من الدعوة لعقد مؤتمر الجبهة  
 كان الحديث عن مؤتمر الحزب قديماً بدأ يأخذ منحى آخر بعد انتخاب بن بلة  
 كرئيس للجمهورية وتشكيله للحكومة بوفاسته ، انزلا حدان بن بلة الذي كان من  
 اشد المعارضين لدعوة " محمد خير" بضرورة عقد المؤتمر الوطني ، اصبح من دعاة  
 انعقاد المؤتمر ، بل من اشد التحسين لانعقاد المؤتمر . ويبدو ان وراء ذلك التحول  
 تكمن عدة اسباب واهداف كان بن بلة يرى ضرورة انجازها .

ويذهب البعض الى القول بأن بن بلة كان واقفاً بين نازعين اما ( ( اعتماد على الجيش  
 وتقويته ، وفي هذه الحالة قد يصبح اسير له ، او توحيد فئات المعارضة السياسية في  
 جبهة التحرير الوطني ، وكان امين على هذا الحل الذي يخفف من خضوعه للجيش ولكنه  
 قد يعجل في نفس الوقت بتدخله اذا لاحظ السوء ولون في الجيش بأن المعارضة ستندثر ( ( 1 )  
 ان ما يمكننا فهمه من هذا القول هو ان بن بلة كان يرى في جمع المعارضة واحتوائها  
 ما يضمن له مواجهة تنامي وازدياد نفوذ دور الجيش في الحياة السياسية ، الذي اصبح  
 دورا واضحا ومؤثرا .

ومن هنا يمكننا فهم بعض النداءات والدعوات التي كان بن بلة في نهاية سنة 1963  
 وخلال الربيع الأول من سنة 1964 ، يتوجه بها الى المجاهدين داعيا اليهم الى الالتفاف  
 حول جبهة التحرير الوطني ، رافعا شعار: " دعوة كل الشوريين لانضمام للجبهة " . ( x )  
 وهكذا فانه يمكننا حصر اهداف بن بلة من الدعوة لانعقاد المؤتمر فيما يلي :

- الحد من نفوذ الجيش (قيادة الجيش على الخصوص)
- تصفية المعارضة باغرائها بالمشاركة في المؤتمر وقبول نتائجه .
- تثبيت مكانته كأمين عام للحزب منتخب من طرف المؤتمر
- ابعاد العناصر المدعومة من طرف وزير الدفاع ( شواثري بومدين ) والموجودة  
 بالحكومة .
- وختمت تصرف ما اذا كانت تشمل تلك الاهداف في استراتيجية بن بلة فاننا بدنا

( 1 ) انظر : د . صلاح المقار ، المغرب العربي في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ،  
 مرجع سابق ص 44 .  
 ( x ) ان مقاييس المشاركة في المؤتمر تكشفنا عن . . . صحة ذلك القول ، وهو ما سيؤكد =

من معرفة ما تعهزت به عملية تحضير المؤتمر وما تخللها من تصريحات لمن  
بلمة وبعض وزراءه بشأن المقاييس ( الشروط ) الواجب توافرها في الندوة من المؤتمر من  
جهة، وما ينتظر من المؤتمر من جهة أخرى .  
- لجنة تحضير المؤتمر :

في أوائل شهر نوفمبر أعلن المكتب السياسي عن تشكيل لجنة لتحضير مؤتمر  
جبهة التحرير الوطني .

وكان أول اجتماع للجنة تحضير المؤتمر يوم 17 نوفمبر 1963 ، وقبل ذلك بهضمة أيام  
كان بن بيللا قد أعلن في تصريح لمجلة "الثورة" الأفريقية بشأن الدور الذي يمس أن  
الحزب يقوم به في تلك الفترة بقوله : ( ان القضية الراهنة بالنسبة لنا هي ابراز العناصر  
وارساء دعائم زحفنا الى الأمام وانطلاقنا الثورية على اسم أكثر مائة، وفي هذا الاتجاه فان  
اهم المقضيات هي الاعداد للمؤتمر المقبل للحزب . ) ( 1 )

ان ما يمكننا استخلاصه من هذا القول ان المؤتمر بالنسبة لمن بيللا قد أصبح من الأنشطة  
الاساسية ، بعد ان كان موضوع انعقاده يشير الكثير من الجدول بين بن بيللا من جهة  
وكسل من ايت احمد وبوعياف محمد عم محمد خيسو ، وغيرهم من أعضاء المجلس الوطني  
لثورة الجزائرية الهذيين اللوا يدعون لمقد مؤتمر وطني للبت في مختلف القضايا المطروحة .  
ويهدوا ان تحمس بن بيللا لمقد مؤتمر الحزب كذا بالنسبة الى يمثل فرسة للدعاية  
"للاجازات" التي تحققت في ليل وجوده خلال فترة قصيرة على رأس السلطة في البلاد ،  
الى جانب ما كان ينتظر منه من التخلي عن صلاحيات واسعة تمكنه من التحكم أكثر  
في زمام الأمور خاصة وان المحيطين به أصبحوا محل شكه في اخلاصهم ووفائهم له ، شأن  
ان صرح بشأن ما ينتظر من المؤتمر بقوله ان المؤتمر ( ) سيمكنا من تعميق نظريتنا وتطبيقاتنا  
العملية تبعا لما نفكر القيام به وتبعا للمشاكل التي اثيرت والانجازات التي حققها وسيمال

المؤتمر مسألة أخرى وهي مسألة الأوضاع التي تمكننا من ضمان فعالية جميع الصاعي النضالية . ) ( 2 )

( 1 ) انظر نص الحديث كما نقلته جريدة الشعب في العدد 287 الصادر بتاريخ 09/11/1963 .  
( 2 ) نفس المصدر ( نفس الحديث في نفس العدد )

== لنا عندما نعرف بان أعضاء الحكومة الموقرة وأعضاء المجلس الوطني كان لهم حق المشاركة في المؤتمر .

وقد فت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على اعداد " ميثاق عمل " جديد ملخص تجربة سنتين من الاستقلال وممارسة السلطة ، وعلى اساس الخطوط الواردة في برنامج سوابلنا، وقصدت اتبعت اللجنة التحضيرية الاسلوب التالي في عملها :

— انقسام اللجنة الى لجنتين ( قسمين ) :

( ا ) قسم كلف بدراسة المشاكل السياسية والذلامية . ( ب ) وقسم ائدت اليه دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وقرر انقسمان الاجتماع يومها للاسراع في اعداد النصوص . ( 1 )

اما عن اعضاء اللجنة التحضيرية واتجاهها تهم السياسية ( x ) فقد كان دور العناصر (( اليسارية )) واضحا وهو ما يتجلى لنا واضحا في ميثاق الجزائر ( من حيث اللغة السياسية المستعملة ومنهج تحليل المجتمع الخ . . ) وفي هذا الشأن يقول دصلاح العقاد : (( لقد لعبت ستة من اليساريين من بينهم محمد حربي وهيئة تحرير مجلة الثورة الافريقية دورا رئيسيا في صياغة الميثاق الذي طس على المؤتمر . )) ( 2 )

---

( 1 ) انظر نص تصريح " بن علا الحاج " للصحافة الوطنية ، الذي استمرغ فيه المراحل والخطوات التي قطعتها اللجنة التحضيرية ، جريدة الشعب : 1963/3/10 العدد 390

( 2 ) انظر : دصلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وابعاعه المعاصرة مرجع سابق ص 44 .

( x ) لم نتمكن من الحصول عن قائمة اعضاء اللجنة ، الا ان ما هو كده لنا العديد من المناضلين ان العناصر ( اليسارية ) التي كانت حول بن بيللا قد لعبت دورا رئيسيا في اعداد وثائق المؤتمر ، وذلك لما تتميز به تلك العناصر من قدرات فكرية وثقافية لم تكن غالبية المناضلين في الحزب ( سواء في القاعدة او في القمة ) تتوفر عليه ، وهكذا ( ) فانه بالنسبة لمؤتمر 1964 من حيث دراسة النصوص واثرائها فان القاعدة الحزبية قد شاركت في ذلك مشاركة ايجابية ، الا انه كان واضحا ان العناصر اليسارية قد تركت بصماتها في الميثاق . ) وذلك حسب ما قاله لنا السيد " عبد العزيز عدنان " في لقاء لنا معه .

## المطليبي الثاني : سهر عملية التحضير للمؤتمر .

سهر عملية التحضير للمؤتمر :

عرفت عملية تحضير المؤتمر الكثير من التجاذب بين مختلف الاتجاهات التي كانت سائدة يومئذ ، ولتهرت من جديد بعض الظروف التي كانت ايمان الأئمة ، فحول ماهية الحزب كان الخلاف قد لهد من جديد ، اذ ان الرأيين البارزين أكثر كانا يتمحوران حول : الحزب الطلائعي ، والحزب الجماهيري .

وهو صراع بين كيانين كان سائدا كما هو معروف منذ الأيام الأولى لانطلاق عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي باشراف كل من بيطلد ومحمد خيمر ،

ويهدوان الرأي الذي كان قد سيطر على التحضيرات هو الرأي القائل بضرورة خلق حزب طلائعي وتذليل الجماهير في الضلعات الجماهيرية التي تكونت تحت اشراف الحزب . ( 1 )

وقد ساعد على نجاح عملية تحضير المؤتمر ما اهدته مختلف التنظيمات والشخصيات السياسية من رغبة في عقد المؤتمر الوطني للجبهة للبت فيما كان مازال مطروحا من مشاكل ان ( ) كانت هذه التلميحات قد جعلت بعقد المؤتمر ، فكس الأعراف التي اقصيت من السلطة اثناء الأئمة ، كانت تطالب بعقد مؤتمر ومعالجة المشاكل واقرار برنامج موحد للشورة . ( 2 )

وكان ان عقدت خلال الفصل الأول ( الثلاثي الأول ) من سنة 1964 مؤتمرات تمهيدية نوقشت فيها مختلف الوثائق التي اعدت للمؤتمر ، الا ان السئلة التي كانت محل نقاش واسع بين مؤيد ومعارض هي تلك النقطة التنظيمية المتعلقة بشروط المشاركة في المؤتمر ان طرحت الأئلة التالية : هل يحق لغير المنتمين لحزب جبهة التحرير ان يشاركوا في المؤتمر ؟ وهل يجوز ان يمنح قطاع التسيير الذاتي نسبة خاصة بحاله للمشاركة في المؤتمر ؟

وحسب ، حسين ساسي ، فان نقطة الخلاف التي لم يكن بمقدور من راضيا عنها ، هي اصوار " بن هيللا " على تمثيل التسيير الذاتي بواسطة عماله في المؤتمر ، وقد استطاع فوضي ذلك ، وشارك مندوبون عن قطاع التسيير الذاتي في المؤتمر .

( 1 ) حسين ساسي : في لقاء لنا معه خلال شهر جانفي 1983 .  
( 2 ) حسين ساسي .

أما عن مقاييس المشاركة ، واشتراط العضوية في الحزب وعدمه ، فقد أجاب بن طلال  
الحاج رئيس المجلس الوطني وعضو المكتب السياسي والكلف بتدليم الحزب ، في ندوة صحفية  
قبل أكثر من شهر عن انعقاد المؤتمر ، عن شروط المشاركة في المؤتمر ، التي حذر  
كما يلي :

( 1 ) يجب أولا وقبل كل شيء الانتماء الى جبهة التحرير الوطني او المطالبة بذلك هذه  
نقطة يجب ذكرها بكل صراحة .

( 2 ) لا يستطيع الانتماء الى جبهة التحرير الوطني والمشاركة في المؤتمر الا من ساهم فعليا  
في حروب التحرير الوطني وتمعنا بشقة الجماهير .

( 3 ) وان هذه المقاييس تؤكد اشتراط اعضاء المكتب السياسي وأعضاء المجلس الوطني  
للشورى الجزائرية ، واءعاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأعضاء  
لجنة تحضير المؤتمر ومندوبو فيدراليات الحزب وخلايا مؤسسات القطاعات  
المسييرة ذاتيا سواء كانت فلاحية او صناعية وأعضاء المجلس الوطني ومضلو الجيس  
الوطني الشعبي ومندوبو المنظمات الوطنية .

ومن جهة أخرى ستمعين اللجنة التحضيرية لجنة فرعية من بين اعضائها لاجراء  
احضاء لسكن الاطارات التي لاتد نسل في الأقسام المذكورة سابقا ، ولكنها تدخل  
ضمن المقاييس المحددة اعلاه ، وان هؤلاء العناصر سيشتركون ايضا في اعطاء المؤتمر

ويهدو جلسيا من خلال الشروط التي وضعت للمشاركة في المؤتمر ان بن بيلال كان يريد  
ان يجمع المؤتمر عددا كبيرا من العناصر والمؤيدين له من جهة ، ومن جهة  
اخرى فان اعطاء اعضاء الحكومة المؤقتة حق المشاركة في المؤتمر ( بعد ان حضره  
بالطريقة التي تجملته يتصدى لكل معارضة له داخل المؤتمر ) كان يستهدف من  
ورائه استمالة بعضهم الى جانبه ، والاقصاء النهائي للبعض الآخر ، متملا في ذلك  
دعوتهم الى المؤتمر حتى يتجنب نقدهم وتصريحاتهم المعارضة لسلطته قبل المؤتمر  
على الأقل . ويهدو ان بن بيلال قد نجح في ذلك حيث استجاب بمضى اعضاء الحكومة  
المؤقتة للمشاركة في المؤتمر ، وخرجوا منه دون ان يكونوا في اللجنة المركزية

كأعضاء ، ولا هم مقتنعون بما أسفر عليه المؤتمر من نتائج ، خاصة فيما يتعلق بتركيبة اللجنة المركزية كقيادة منبثقة عن المؤتمر .

وإذا كان بن هيللا قد استطاع أن يحقق بعض الأهداف التي كان ينتظرها من المؤتمر ، فإن الهدف الأساسي الذي كان يسعى إلى تحقيقه داخل المؤتمر وهو " الحد من نفوذ قيادة الجيش " . لم يتمكن بن هيللا من تحقيقه ، بل العكس هو الذي حصل ، إذ ظهر " يومدين " خلال المؤتمر قويا ، ستمد تلك القوة من الدعم والتأييد الذي أظهره مندوبو الجيش في المؤتمر ، لكل موقف اتخذته يومدين داخل المؤتمر ، بالرغم من بعض المواقف التي وقفها شعباني من بعض القضايا التي لم يكن يومدين يشا عسره الرأي فيها .

ونظرا لأهمية ذلك المؤتمر ولما جرى فيه ، فإننا سنخصص المطلب الموالي لتناول بعض وقائع المؤتمر بشيء من التفصيل .

## سير اشغال المؤتمر.

انمقد المؤتمر بقاعة " افريقيا " بمدينة الجزائر العاصمة، يوم 16 من شهر  
نوفمبر 1964 ، تحت شعار ( ( لاثورة بالتفويض الكلي بالشعب والكس من اجل الشعب )

وكان عدد المشاركين في المؤتمر 1900 مندوب.

وقد كان اول التكلمين في المؤتمر " احمد بن بيللا " بصفتة امينا عاما للحزب ، الذي افتتح

المؤتمر بقوله : ( ( ان المكتب السياسي يسلم لكم سلطاته ويقترح عليكم ، لتقليم الاشغال

مكتبا بسير المؤتمر الى ان يتم انتخاب اللجنة المركزية ، ونقتض عليكم الاخر فالآتية

اسماؤهم :

الرئيس : البشير بومعزة .

نائب الرئيس : اسويح الهواربي و ممرزوي محمد السعيد .

كتاب : جرمان ، وزقان ، بن حمودة ، بويكر قاسي . ( ( 1 )

وحسب محاصر جلسات المؤتمر فان الموافقة على المكتب المقترح قد تمتها لاجماع .

وبعد كلمة بن بيللا الموجزة ، تقدم رئيس مكتب المؤتمر " بشير بومعزة " باقتراح لجنة

اثبات التفويضات " المصوية " قائلا : ( ( كما هو الشأن في كل المؤتمرات والندوات يتمين

بعد انتخاب المكتب تمهين لجنة للتأكد من التفويضات ونقتض عليكم الاسماء

التالمة :

- الدراجي الأخضر .

- شهبانة محمد .

- فتال مصطفى .

- مفروس ؟

- محمود قنزة . ( ( 2 )

ولم يسجل في محضر المؤتمر اي اعتراض على تشكيله اعضاء لجنة اثبات العضوية

بل ما اثبت في محاضر المؤتمر ان القائمة قد صودق عليها بالاجماع .

( 1 ) اقلطو : النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر ، الجزء الرابع ، منشورات ج . ت . و 1964

( 2 ) نفس المصدر .



وقد تم اشر ذلك عرض القانون الداخلي للمؤتمر على المؤتمرين الذين صادقوا عليه .  
وكثيرين يحتوي على 16 مادة ، حددت شروط وكيفية سير أعمال المؤتمر ، اذ جاء فيه  
بشأن التدخلات ، مايلي :

العادة : ( 7 ) يستطيع اخذ الكلمة :

( ا ) أعضاء المكتب السياسي .

( ب ) مقررو الاتحاديات .

( ج ) مقررو والضلعات الوطنية . ( الجماهيرية ) .

العادة : ( 8 ) يسمح لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ومسؤولي الولايات  
السابقة ، وكذلك أعضاء الحكومة بالتدخل أثناء الجلسات العامة وذلك حول  
المواضيع التي لها علاقة بمسؤوليات تسييرهم . وفيما يخص البرنامج المقترح على المؤتمر  
ينبغي ان يتدخلوا في نطاق اتحاديتهم .

كما حدد القانون الداخلي للمؤتمر مهام وكيفية عمل اللجان الثلاث التي تشكلت في المؤتمر  
وهي :

لجنة تحقيق التفويضات ( لجنة اثبات العضوية )

اللجنة السياسية والنظامية .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية . ( 1 )

وقد تم تشكيل هذه اللجان باستشارة الاتحاديات ( المحافلات ) والضلعات الوطنية ( الضلعات  
الجماهيرية ) ووضعت قوائم اللجان للمصادقة ، التي تمت بعد ان استجيب لاقتراح من  
احد المؤتمرين حول ضرورة ذكر الاتحادية التي ينتمي لها كل عضو من أعضاء اللجان ،  
كما اثبت في محضر الجلسة غلب احد المؤتمرين ( عضو من الكشافة الاسلامية ) ان تكون  
الكشافة مشلطة في اللجنتين : السياسية والنظامية ، وللجنة الاقتصادية والاجتماعية .  
ولم ير رئيس المكتب مانعا في ذلك ، الا ان بن بيللا غلب الكلمة لمقول : ( اريد ان  
اقول كلمة فيما يخص الكشافة الاسلامية الجزائرية لقد قلنا ان في اختيارنا الاشتراكي  
لا توجد الكشافة والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وشبهة جبهة التحرير

الوطنية : بسل توجد شبهة جبهة التحرير والشباب . ) ( 2 )

( 1 ) نفس المصدر .

( 2 ) نفس المصدر .

وقد لوحده عن سير اشغال المؤتمر:

— بشأن التدخلات نصت المادة (8) من القانون الداخلي للمؤتمر ، كما رأينا ، على ان  
لصوولي الولايات السابقة ، الحق في اخذ الكلمة اثناء جلسات المؤتمر ، ولما كان  
"واعمران" احد القادة السابقين للولاية الرابعة ، فقد غلب من رئيس المكتب السماح  
له بالتدخل فوغل غلبه من قبل رئيس مكتب المؤتمر ، مما جعله يصف جلسات المؤتمر و  
وسير مداولاته "الديمقراطية" . وكان ان رد عليه البشير يوم عز قرئيس مكتب المؤتمر  
بقوله : ( اننا لانسي اعطاء الكلمة لجميع اعضاء المجلس الوطني للشورة . - جز  
الجزائرية ) ) مضيفا قوله : ( اما كونامي واعمران - سوولا لولاية سابقة ، فاني  
اقول للأخ واعمران بأن الاتفاق قد وقع بأن تعطى الكلمة للصوولي الولايات الذين  
كانوا في مراكزهم اثناء الفترة ما قبل الاستقلال . )

اما عن موقف المؤتمر من الأعضاء الذين كان لهم حق المشاركة في المؤتمر  
ولم يحضروا فان محضر الجلسات قد سجر الواقعة التالية :

— تلقى المؤتمر برقية من خيضر وبيطاط حول المؤتمر وموقفهم منه ، وكان ان تمت دعوتهم  
لاقتال امام اللجنة السياسية والتنظيمية ، حيث قالان انهما يريدان عرض وجهة نظرهما  
على المؤتمر . فطن عليهما السوأل التالي : لسقد سبق ان صرحنا بأن هذا  
المؤتمر لا يمثل الشعب هل تصران علي التمسك بوجهة نظركما هذه ؟

وتثبت محضر المؤتمر انهما قد اجابا : "بانهما لا يعترفان للمؤتمر بالتضليل الشرعي . ."  
وامام هذه الاجابة فانه قد رفض دخولهما لقاعة المؤتمر والتدخل امام المؤتمرين .  
وقد كانت دعوة كل من بيتاط ومحمد خيضر الي المؤتمر ، قد جاءت نتيجة التدخلات  
المعدية في المؤتمر التي طالبت بضرورة دعوة الرافضين للمشاركة في المؤتمر لعدة  
اسباب ، از جاء في كلمة كريم بلقاسم امام المؤتمر : ( قبل ان انهي كلمتي اسمحوالي ان  
اشهر حالة بعض الاخوان الذين هم الآن بالجزائر والذين رفضوا الحضور في اعطال  
المؤتمر . فبالرغم من كوني اعتبر هذا الموقف غير بناء اطلب من مكتب المجلس (x) ان يدعو  
مرة اخرى هؤلاء الاخوان لياتوا ويمبروا عن وجهة نظرهم حول مستقبل الجزائر بكل  
حرية ، وهذا الملتزم يدخل في نطاق المجهودات التي يجب على كل المناضلين ان  
يبدلونها لتحقيق الوحدة الضرورية . ) (1)

(1) نفس المصدر . (x) ان تسمية كريم بلقاسم لمكتب المؤتمر بمكتب المجلس يدل على =

- اما عن الخلافات التي نهوت بصفة جليلة اثناء المؤتمر ، فانهم هناك نقطتين قد احتلتا الصدارة ، من حيث اهميتها ، في الخلاف الذي نهر داخل المؤتمر .

فأول هذه النقاط كانت تدور حول " فكرة الميليشية الشعبية " التي كان بن بيللا متحمساً لها لاجباغ نفوذ الجيش في الحياة السياسية ، ولم يكن يومدين مرتباً حياً لتلك الفكرة ( ان محور الخلاف بين القائد العام ورئيس الجمهورية - حرب ماصح به يومدين - كان يتملق بتدليم الجيش ورفض فكرة انشاء ميليشيا ) ( 1 )

ولكن المدارس لمقررات المؤتمر بلا حد ان بن بيللا استطاع فرض فكرة الميليشيا التي سارع الي تدليمها في الوقت المناسب وذلك اثناء تمرد شعباني عن السلطة المركزية في المؤتمر وهو ما سنتطرق له بالتفصيل فيما بعد .

اما النقطة الثانية والتي كانت محل جدل بين المؤتمرين فهي المتعلقة بالصباغ الجزائريين الذين كانوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة ، ففي الوقت الذي كان شعباني وكثيراً من القادة السياسيين والضاحلين يرون ضرورة ابعاد اولئك الصباغ عن الجيش كان هناك رأي آخر داخل المؤتمر يتزعمه يومدين الداعي الى استفلال خبرة هؤلاء الاغراب ويسعد وان أول من اثار هذه النقطة وكان متأثراً بها كثيراً هو " العقيد شعباني " الذي جاء في كلمته امام المؤتمر : ( ان الاختلافات التي برزت بعد توقف القان قد طرحت مشاكل الثورة ومتناقضاتها بشكل لم يكن يتصوره حتى الد اعدائها . فبينما انصرف الضاحلون المخلصون - عن حسن نية يتقاتلون ، كان الانتهازيون والخونة يستغلون كل دقيقة وثانية للشوشوب على ماتصل اليه ايديهم - واستطاعوا بغضل الغموض والغوصي التي سادت البلاد ان يصلوا الى بعض المراكز الحساسة في قللها لة البلاد . ) مختتما كلمته بالتأكيد على ( ان اهم سلاح يمكن ان يتزود به الجيش الوطني الشعبي هو اسناد قياداته الرئيسية التي منا ضلهم ثوربين اثبتوا في المعركة وفاء هم للثورة واستما تتهم في الدفاع عن المطا مسح الشمسية . ) ( 2 )

وامام الهجوم الذي قام به بعض المؤتمرين على " بقاء الصباغ الذين خدموا بالجيش الفرنسي " فقد كان السرد من يومدين الذي ( لم يتدخل في المناقشات

( 1 ) انظر : د . صلاح العقاد ، مرجع سابق ص 442

( 2 ) انظر : النصوص الكاملة لجلسات مؤتمر 1964 ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ص 3  
 = ان استجابة " كريم بلقاسم " وغيره من اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين لهكونوا على اتفاق مع بن بيللا وقيادة الجيش اهان الأزمة ، كانوا يرون ان المؤتمر سيظهر خلافاً لاطراف المتنازعة وبيت فيها ، هذا هو التفسير الذي يمكننا اعطائه لاستجابتهم لدعوة المشاركة في المؤتمر .

الا قبيل انتهاء المؤتمر فلطالب بالابقاء على الضباط الجزائريين الفنيين الاكفاء الذين  
خدموا من قبل بالجيش الفرنسي ، وحينما اخبر بعض المعروفين بتأييدهم  
لمن بيللا على تلك الفكرة اجاب بمودين متساخدا : ومن نفضل عليهم الا بانب؟ كذلك  
رفض القائد العام دعوة بن بيللا لانشاء حرس مدني الغاية منه حماية الثورة وصورة  
ادق حماية تشكيلات الحزب. ( ( 1 )

ولم تسكن تلك الدعوة من المؤتمرين تجد صداها، اذ ان بن بيللا وانصاره كانوا في المؤتمر  
امام قوة منلمة تمثلت في مندوبي الجيش الذين كانوا يتأتمرون بأمرهم من حواش  
( يسويون ما يسوييد ويمترو غسون على مايمتروغ ) ( 2 )

---

( 1 ) د. صلاح المقطار ص 442 و 443 . مرجع سابق .

( 2 ) لقاء مع " الكومندان حمصي " الذي شارك في المؤتمر وانتخب عضوا في اللجنة المركزية .

السياسة الخارجية: من مؤتمر 1964 الى 19 جوان 1965 .

عرفت الفترة الفاصلة بين انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في افريل 1964 الى الاطاحة بالأمير العام ورئيس الجمهورية يوم 19 جوان 1965 ، احداثا وتطورات جديدة داخل قيادة الحزب ذاتها ، از اصبح الخلاف على اشدّه بين اعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني . اضافة الى ما كانت تقوم به المعارضة من مناوشات وصلت الى درجة شديدة من حيث تأثيرها على الشارع السياسي - ومن جهة أخرى فان عملية بناء الحزب وتنظيمه لمبقا لما تمخض عن المؤتمر من قوانين وهياكل لم تتم بشكل ايجابي .

ولسكل ذلك خلفيات وأسباب ، نرى ان ضرورات معرفتها تقتضي منا تناولها وفقا للمطالب الثلاثة التالية :

- المطلب الأول : نتائج المؤتمر .
- المطلب الثاني : نزاعات ما بعد المؤتمر : خلفياتها ونتائجها .
- المطلب الثالث : 19 جوان 1965 : او خلفيات الاطاحة بالأمير بهللا .

المطليبي الأول : نتائج المؤتمر .

تميزت مختلف التدخلات بتذكير التدخليين للمؤتمرين بالمراحل التي قطعتها الثورة من اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى الأحداث التي عاينها الجزائري خلال مايمسوف بأزمة 1962 ، وقد كان لكرد تدخل ربي في خلفيات ونتائج تلك الأحداث . الا ان ماكان يعمد بحاشية قاسم مسترون بين كذ التدخليين هو التساؤل حول ماهية الاستقرار مؤكداين على اهمية المؤتمر في حل المشاكل العالقة وتحديد آفاق المستقبل تحديدا واضحا منا ديين بضرورة ( ) الوحدة الدستورية ، والتأكيد على الخط الاشتراكي للثورة ، والاستقرار السياسي ( ) تلك هي الشعارات التي لخصت على معلم الكلمات والخطب التي القيت اثناء المؤتمر .

اما خطاب الأمين العام للحزب " احمد بن بيللا " فقد كان بحاشية عرس للضجرات في الصدا الزراعي والاقتصادي ، وسياسة الحكومة في معالجة قضايا المجتمع ، كما حضيت مسألة السياسة الخارجية للجزائر بحيز وفير في الخطاب ، حيث جاء بشأن الوحدة الافريقية قوله : ( ) ان ضرورة الوحدة الافريقية قد سجلت في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقد بقينا اوفياء لها حتى عندما تمسلق الا<sup>م</sup> مر بالنزاع الذي حدث مع المغرب ( ) مضيفا قوله : ان عطنا لفائدة الوحدة الافريقية اختيار اساسي .

اما عن الخط السياسي للجزائر على المستوى العربي فقد قال انه : ( ) يهدى قهر كس شي<sup>ء</sup> الى القضاء على التدخلات الا<sup>م</sup> جنبية والامبريالية وهو الذي قارنا الى ان نلعب دورا ايجابيا في مؤتمر القمة العربي حيث ساعدنا على ايجاد التقارب بين البلاد الشقيقة التي تقود كفاحا واحدا ضد الخطر الصهيوني . ( )

وعند حديثه عن ضرورة ضبط برنامج جديد قال : ( ) ان برنامج طرابلس الذي كان ميثاقا كنا نت ميزته الا<sup>م</sup> اساسية تتمثل في تحديد - وذلك لأول مرة - القوى الاجتماعية التي تحدر طابع ثورتنا ( ) مضيفا ( ) انه منذ ضبط برنامج طرابلس وتطبيقه ظهرت معطيات جديدة . ( ) اما الموقف العربي<sup>الذي</sup> أعلن عنه بن بيللا ، من الطراف المعارضة التي كانت قائمة يومئذ ، فقد كان ان اعتبرها ركائز فترا<sup>الزنا</sup> سامة ، حيث جاء في كلمته بهذا الشأن : ( ) ما لنا لم ننزع بصفة

نهائية جذور الرأسمالية فان المد والداخل يحتفل بقاعدة الارتكاز ومميز  
مواقفه الاجتثاثية ، وهو ما يجب محاربه بدون هوادة لانه يمثل الثورة المعاكسة  
المضلة في جماعات مثل " جبهة القوى الاشتراكية " و " حزب الثورة الاشتراكية " وغيرها  
وكذلك النزعة التحريرية النلسرية التي تنقلها الطبقات المتوسطة والفقراء ( 1 )  
- اما بين علماء الحزب سواء اول الحزب فقد قدم للمؤتمر تقريراً عن السور التي حفت  
بتدعيم الحزب بعد الاستقلال وما يتطلبه التدعيم الجديد ، كما اعطى المؤتمر صورة  
عن التسيير العالي لتسعة اشهر التي تولى فيها مسؤولية تسيير الحزب . وقد ابرز تقرير  
بن علا الصعوبات التي يعانيها التدعيم الحزبي والمتعلقة فيما يلي :

- عدم وجود لجنة مركزية .
  - غياب مذهب عقائدي يجمع بين الضالعين .
  - افتقار الحزب لاغارات في جميع المستويات ما حد من نشاطه .
  - نقص التكوين السياسي .
  - ودعا بن علا الحزب ، بعد ذلك المؤتمر الى :
  - اعادة تكييف الحزب وتعليماته .
  - تطبيق المركزية الديمقراطية لاعطاء الحزب الطافة والقوة الضروريتين .
  - دعوة المكتب السياسي الى اقرار التدعيم الحزبي داخل الجيس .
- وكان ان تمخضت اشغال المؤتمر الذي انعقد ما بين 16 ابريل 21 افريل من سنة  
1964 على النتائج التالية :

- ميثاق الجزائر : وهو بمثابة وثيقة سياسية ايدولوجية يصح الاطار النظري للبناء  
الاشتراكي ، محدد بالتفصيل الوضعية الاقتصادية الاجتماعية التي ترك الاستعمار  
الجزائري عليها ، ومبيناً الانجازات الاقتصادية الاجتماعية التي تحققت في ليل سنتين  
من الاستقلال ، الى جانب ما حدره من آفاق مستقبلية .  
وهكذا فقد حدر " ميثاق الجزائر " في القسم الاول منه الجوانب التاريخية لنضال  
الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية منذ ان وطأت اقدام الاستعمار الفرنسي ارض الجزائر  
سنة 1830 ، محلاً ذلك تحليلاً موضوعياً تميز بالكشف عن السلبيات ، والظهار الايجابيات  
( 1 ) انظر خطاب بن بيللا المنشور بالصحافة الوطنية يوم 17/04/1964 .

- كما تناوون الميثاق في نفس القسم " القسم الأول " مرحلة العمر الصلح بشي من التفصيل والتحليل لسار الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني ، حيث جاء على الخصوص في هذا الشأن : ( ان انعدام استراتيجية محددة ، وعدم فهم الازوار المختلفة للمدينة والريف في حرب العصابات ، وكذلك عدم فهمون الازلية الازلية في الحياة السياسية الفرنسية ، لم تسمح بتحليل واعى لتناسب القوى وتقدير سليم لوسائل تطوره لتلصا لحننا دون اسراف غير مجدي في الطاقة الثورية للشعب . )

- اما في القسم الثاني فقد حدد الميثاق مشاكل المرحلة الانتقالية ومهام البناء كمايلي :  
يثبت الميثاق الازلية المعقائدية للثورة الاشتراكية في الجزائر التي بين انها مطقة التحقيق ، بفضله ( الديناميكية الكلية للصراع الاجتماعي كما برزت اثر التحرير وتمعن لصالح انفتاح اشتراكي للثورة . ) ويطلع محررو الميثاق بذلك الى ان الازلية التي كانت قد عرفت الجزائر ذات خلفية ايدولوجية ، وما يؤيد ذلك هو ما أكده الميثاق بقوله ( التسيير الذاتي الذي تجلى فيه وسيل لل يتجلى التطور المتواصل للثورة الوطنية الشعبية التي ثورة اشتراكية تطس جميع المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الانتقال الجدي من عهد الاستعمار الى لسيور دولة تفتح الطريق الى الاشتراكية ) ويقول الميثاق ان الازلية الرئيسية الذي تقوم عليه الاشتراكية تشكله التسيير الذاتي في كل من الزراعة والصناعة بنصه على انه ( في هذه العملية سيصبح دور العمال الحضريين والريفيين المشتركين في التسيير الذاتي اكثر واكثر حسما لان الازلية الاجتماعية للسلطة الثورية لا يمكن الا ان يكون جما هير العمال التحالفيين مع فقراء الفلاحين في القطاع التقليدي ومع الشقفسين الثوريين . )

وعند انتقال الميثاق الى تحديد طبيعة الازلية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الوطني حدد وجودها في قطاعين :

- الازلية الزراعية الخاصة .
- المؤسسات التجارية الكبيرة .

وقد نبه الميثاق الى خطورة التحالف بين البرجوازية الوطنية والقوى الاجنبية ، حيث جاء في احد فقراته : ( الواقع ان امكانية التأثر السياسي لنشاط هذه الازلية



الوطنيّة مكانية محدودة إذا اضطرت إلى التمهيد على مجرد قوتها الذاتية بحسب  
والى عدم التمكن من الارتباط بالقوى الأجنبية الضاعفة للاشتراكيات باعتبار هذا الارتباط  
نتيجة لا يمكن تلافيها في حالة ضعف العمولة الاشتراكية . ( ) ولم يهمل الميثاق  
ماتخلله الرأسمالية الأجنبية الموجودة بالجزائر من خطر ، حيث يقول ( ) انه الى جانب  
هذه الرأسمالية الجزائرية ، نجد حضوراً أكثر خطورة وتهديداً ، ونعني به حضور  
الرأسمالية الأجنبية . والحق أن الرأسمالية الأجنبية تثير أماناً عدة مشاكل معينة ، لأن الانفعال  
الضروري عنها لا يمكن أن يتحقق بجزء قلم في دومة واحدة وطى حظ مستقيم ، كما  
يتمين أن يراعى في تحقق هذا الانفصال اعتبارات المكانات الثلاثة مع السياسة الاشتراكية  
القبضية . ( )

وقد حدد " ميثاق الجزائر " المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي فأكد على أن الحلول  
والدراسات للمشاكل المطروحة أو التي ستطرح ، يجب أن تدرس وفقاً لاعتبارات التالية :  
— وحدة السياسة ووحدة البناء الاشتراكي .

— ضرورة تحسين استعمال المكانات الاقتصادية والبشرية الموجودة ، وفي نفس الوقت  
توسيع الطاقة الانتاجية للبلا د .

— اختيار طرق التمويل والتنمية والرعاية الثلاثة واللائمة مع الخيار الاشتراكي .

اما بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها ، فان الميثاق يحدد أن شخص الواقع الموجود  
في الميدان الاقتصادي ، أكد على اتخاذ الاجراءات التالية :

— بالنسبة لازدواجية الطحويلة في القطاع الانتاجي ، هناك قطاع الانتاج الاشتراكي ، وقطاع  
لانتاج من نظر رأسمالي ، مع ملاحظة أن هذا الأخير " يجد المساعدة من طرف بعض

المولفين المكلفين رسمياً بتقديم اعانتهم للقطاع الاشتراكي " فمن اللازم كما يبيّن الميثاق أن  
تعملي للقطاع الاشتراكي ، في أقرب وقت الوسائل التي تنقصه لينمو بانسجام . وذلك بتميز

القطاع الاشتراكي بنظمه البنكية ، وهيئاته للتمويل والماجرة . " ويؤكد الميثاق على

أن انشاء هذه الهيئات والمؤسسات لدعم القطاع الاشتراكي ليس كافياً ، وهو ما يستوجب " تأسيس

مجالس لإدارة — بجانب الادارات الفنية — مكونة من ممثلين سياسيين أكفاء من المؤسسات

الصغيرة ذاتياً . " ويجب أن يتحوّل القطاع الاشتراكي الى محور حقيقي ( ) (للحيفات السياسية والاقتصادية

( x ) كما نرى في تناول محتويات الميثاق وفي محاور كبرى الا أن ذلك لم يكن ممكناً بالنسبة لنا لكون

الميثاق مقسم الى اربعة أقسام وتوسع فصول وهو ما يحسن . . . . .

ينظر الى . . . . . التي قد لا تكون في عميق بحثنا .

اما فيما يتعلق بالتدابير التي حددها الميثاق لسياسة التنمية فنفذ كسر منها على الخصوص التدابير التالية :

- ضرورة تحسين استعمال الامكانيات المادية والبشرية الموجودة وتوسيع الطاقة الانتاجية
- اختيار اشكال التنمية والصيانة الملائمة للاختيار الاشتراكي ، ويجب ان تعتبر الاعانة الخارجية كتكملة لا غير تضاف الى المجهود الوطني لان قبول هذه الاعانة بدون تروسيهوق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلار .
- وشأن الاصلاح الزراعي اكد الميثاق على ان ( ( وضع اراضي المصمرين تحت تصرف التسيير الذاتي قد مكنت من وضع قواعد بناء بلار اشتراكية ومن دفع لانتاج الفلاحي بعد الاستقلال ولكنها لم تكن من هضبل مشكل الأراضي الموجودة في ايدي كبار الملاك الجزائريين .
- والاصلاح الزراعي - لكي تراعى ملامحه السياسية والفنية والاقتصادية والاجتماعية ، هو عملية ديناميكية يجب ان تكون قابلة للتعميم في اطار التفسير العميق للعلاقات بين الانسان والأرض والهياكل الاجتماعية .
- وبهذه الصفة ( ( فان المراد هو تحقيق ثورة زراعية ، اكثر منها شيئاً آخر ، بالتحام الوسائل المادية والانسانية ، وبالأخص بتعبئة الجماهير . ) ) كما جاء في الميثاق .
- اما المحاور الأساسية لمهام البناء فهي تتمثل على الخصوص فيما يلي :
- اقامة شبكات التوزيع ولتسويق ومحاربة المضاربة .
- النظام البنكي : انشاء مؤسسات بنكية قادرة على ان تضمن لمؤسسات القطاع الاشتراكي ، الفلاحية منها والصناعية ، والتسهيلات المالية التي هي ضرورة لها .
- تنمية البنية التحتية وذلك بتأميم وسائل النقل في اسرع سريه .
- تطوير السياحة : تملك الجزائر امكانيات كبيرة وتنوعا كبيرا في ميدان السياحة يجب استغلالها لحاجات السياحة الداخلية والسياحة التامة من الخارج .
- تأميم المصادر المعدنية والطاقة .
- التخطيط : اعتماد التخطيط في مختلف المجالات وتوفير شروطه اللازمة .

أما القسم الثالث من " ميثاق الجزائر " فقد خصص للحزب والمنظمات الجماهيرية والمدولة ، تحت عنوان " وسائل البناء " .

وبشأن التنظيم الحزبي جاء في القسم المذكور تحديد لمختلف المستويات الحزبية " الهيكل التنظيمي للحزب " ، وشمل ذلك القسم " قانون سير الهياكل الحزبية " الذي نص في المادة ( 15 ) منه على أن هيكلية الحزب تتكون كما يلي :

( أ ) بالنسبة لكل حي أو قرية ؛ خلية ، مجلس الخلية .

( ب ) بالنسبة للدائرة : مجلس القسمة ، لجنة القسمة .

( ج ) بالنسبة للولاية : مجلس الفيدرالية ، لجنة الفيدرالية .

واسندت مهمة تواجد الحزب داخل الجيش الى المحافظة السياسية للجيش ، حيث جاء في المادة 24 من قانون سير الهياكل الحزبية : ( ان العمل السياسي للحزب داخل وحدات الجيش الوطني الشعبي الذي يتم بواسطة الهيئة السياسية للجيش ، مراقب مباشرة من المكتب السياسي وطبع الجيش بالطابع السياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار لظروفه الخاصة وخاصة فيما يتعلق بالانضباط ووحدة القيادة . )

كما نص ميثاق الجزائر على أن يساعد الجيش الوطني الشعبي المناضلين والمواطنين على التكوين السياسي في " ميليشيا شعبية " للدفاع عن الثورة .

أما فيما يتصل بالتنظيم الهيكلي الهرمي للهيئات الحزبية فان الميثاق قد حدد ذلك في القبول بأن المؤتمر هو الهيئة العليا ، ويجتمع في دورة عادية مرة كل سنتين ، وبين الدورتين تكون الهيئة العليا للحزب هي اللجنة المركزية .

وقد كان المؤتمر قد انتخب - صادق على القائمة على الأصح - على قائمة اللجنة المركزية ( x ) التي كانت تتكون من 80 عضوا دائما وثلاثة وعشرون ( 23 ) عضوا اضافيا . ( 1 )

( 1 ) يذهب الأستاذ صلاح المقاد الى القول أنه ( كان من المقرر الاكتفاء بخمسين عضوا

ولكن رافعي الموضوع كثيرين . ) ( مرجع سابق ص 44 . )

( x ) تم اعداد قائمة أعضاء اللجنة المركزية من قبل كل من بن بيللا وقيادة الجيش وقيادة الولايات ) ذات ما ذكره لنا " حسين ساسي " الهندي فاز بعضوية اللجنة المركزية

والى جانب ما اعطاه المؤتمر للحزب من هياكل واغرننا مية فان قوانين سير  
السياسات الحزبية وعمل الهيئات قد حدد بشكل واضح .  
كما دلت مسألة الوجود الحزبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع باهتمام  
وغناية كبيرين ان نصت المادة ( 28 ) من القانون الاساسي على دور اللجنة المركزية  
في تنفيذ قرارات المؤتمر بما عتبارها هيئة مسؤولة .  
وجاء في المادة ( 33 ) التأكيد على ان ( ) تتولى اللجنة المركزية بمقتضى اقتراح من  
الكتب السياسي تعيين المناضلين المدعوين لاداء مهمة معينة ، أو مسؤوليات حكومية  
او برلمانية او لاضطلاع بالمناصب الاساسية في الدولة . )

المطلب الثاني : نزاعات ما بعد المؤتمر وثلاثيها .

كان واضحاً من خلال الصراعات والخلافات التي لسهرت اثناء المؤتمر، وإشهره ، ان ما كان ينتظر من المؤتمر بشأن ايجاد حلول للمشاكل العالقة منذ ازمة 1962 لم يتم بصورة ايجابية اخرى ، بل لانفالي ، اذا قلنا ان المؤتمر كان مناسبة لتشعار اوراق التحالفين امام بعضهم البعض ، والمهار النوايا الحقيقية لمختلف الاطراف المكونة للسلطة . وهو ما دلت عليه جلسات المؤتمر التي تميزت بحوار ونقاش حاد حول بعض القضايا التذليلية على الخصوص ( الميليشيا الشعبية ، الموقف من الضباط الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي . )

وهو ما يجعلنا نقول ان ما دار في المؤتمر كان يشبه الى حد ما ما كان يجري في دورات المجلس الوطني للشورة الجزائرية خلال السنوات الاخيرة للشورة التحريرية . واذا كان المؤتمر قد مد حزب جبهة التحرير الوطني بهياكل تديمية وقوانين سير فان اللجنة المركزية التي انبثقت عن المؤتمر قد ضمت في تركيبها عناصر متصارعة ومتناقضة ، مما جعل البعض يذهب الى القول ان بين هيللا قد عمد على ان تكون تركيبة اللجنة المركزية على ذلك النمط الغير المتجانس والغير المنسجم رغبة منه في ( احياء نفوذ الجيش عن طريق اعادة ضم العناصر المعادية سابقا الى قيادة جبهة التحرير الوطني بينما يبحث في الوقت ذاته عن نخب من الصف الثاني لتميز مركزه هو غير المستقر كرئيس للحزب . ) ( 1 )

لكن تلك المحاولة من هيللا لم تؤد الى النتائج التي يمكن ان كان ينتظرها منها ، فنفوذ قيادة الجيش وقوتها كان واضحاً ، ان يقول احد المناضلين حول الجو الذي ساد بعد المؤتمر انه بالرغم من الحماس الذي كان لدى المناضلين خلال للحملة التي نلت على المستوى الوطني لشرح مقررات المؤتمر ، فان الاشاعات حول خلافات اعضاء المكتب السياسي كانت منتشرة بكثرة مما جعل العديد من المناضلين يتساءلون عن طبيعة

( 1 ) مغنية الازرق : نشوء الطبقات في الجزائر ، مرجع سابق ص 165 .

الخلافاً وطوائفه ، الا ان الا<sup>م</sup>ور بدأت تتضح لنا اكثر لما بدأ الرئيس " بن بيللا " ينحو نحو تركيز السلطات في يده باقالة بعض الوزراء وتوليه لمهام عد<sup>ة</sup> وزارات التي جانب رئاسته للحزب والدولة : ( x )

ولم يمل اهم تلك الخلافات والتناقضات التي كانت داخل قيادة الحزب والجيش في آن مما ، هو ذلك الخلاف الذي كان بين " العقيد شعباني " قائد الولاية السادسة و " بومدين هواري " نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، وهو ما نريد تناوله تحت عنوان قضية شعباني ، باعتبارها قضية تتجاوز ماسمي به " التمرد " لهما من خلفيات واسباب ذات دلالة في الصراع الذي كان قائما اثناء المرحلة التحريرية وفداة ازمة 1962 .

#### قضية شعباني :

ان قضية شعباني ليست وليدة سنة 1964 ، فهي ذات صلة بما كان يجري من تنافس على قيادة الجيش من جهة وذات صلة بما جرى خلال ازمة 1962 .

ففي سنة 1959 عين " شعباني " قائدا للولاية السادسة من طرف الحكومة المؤقتة وكان قبل ذلك التمييز قد مارس مهمة قيادة نفس الولاية اثر وفاة العقيد " الحواس " وقد كان لتلك الترقية عاملين اساسيين :

— الفراغ الذي يحدث في القيادات بسبب الحرب واستشهاد القادة .

— ان شعباني كانت قيادات الجيش في الداخل تعتبره احسنها ، ولم يكن في تلك المرحلة من الثورة امكانية التحلق بالقائد الذي قد يهين من الخارج بالولاية

السادسة . ( 1 ) او غيرها من الولايات بالامور السهل ، لما كانت فرنسا قد اتخذته من اجراءات على الحدود الشرقية والخرابية للجزائر بوضع لاسلاك الكهرباء . . . ونتيجة لما المهره " شعباني " من كفاءة وقدرة في قيادة الولاية السادسة فانه لما

بدأت بوادر السلام تلح في الا<sup>م</sup>ق وقبيل شعباني التي رتبة عقيد سنة 1961 من طرف كريم بلقاسم باعتباره وزيرا للدفاع في الحكومة المؤقتة . ( 2 )

وخلال ازمة 1962 استطاع بن بيللا ان يكسب شعباني ان ( كانت جاذبية بن بلة قد اوقعت شعباني في شباكه ، فهو - اي بن بيللا - كان يتفنى بالعروبة والعربية

( 1 ) لقاء مع حسين ساسي .

( 2 ) لقاء مع الطاهر لمجبل .

( x ) لقاء مع مناغل ( فضل عدم الاشارة لاسمه ) .

والاسلام ، مما جعل شعبنا نبي يقول : ان بن بيللا هو جمال عبد الناصر . ( ( 1 )

ان قول شعبنا نبي هذا يجد دلالته في القناعة السياسية التي كانت لدى شعبنا نبي فيما يتصل بموقفه من المروية والتمريب والاشتراكية ، وهي قناعات لم تكن متكاملة ولم تكن ذات وعي عميق لدى شعبنا نبي نتيجة صغر سنه وقلة تجربته السياسية ، فالجزائر بالنسبة له فنزوية تقدمية ، متأثرا بجمال عبد الناصر الذي كان يومئذ رافعا راية " القومية العربية " و " الاشتراكية العربية " ، وهو ما كان يجد صداه لدى غالبية الشباب اشبال شعبنا نبي . وهو ما استطاع بن بيللا استغلاله عندما كان يصيح صارخا : نحن عرب ، نحن عرب . . ( 2 )

ان هذه الخلفيات تجعلنا نفهم " قضية شعبنا نبي " فهما صحيحا ، فشعبنا نبي كان صادقا فيما يفكر فيه ويتصرف وفقا لما يؤمن به ، في الوقت الذي كان كثر من بن بيللا ويومدين قد اصبح شعبنا نبي بالنسبة لهما غير مرغوب في بقائه . خاضعت مؤتمرا 1964 وهكذا فنتيجة للصراعات والاضطرابات التي عمت بعد المؤتمر ( 1964 ) طلب بن بيللا بصفتها امينا عاما للحزب ورئيسا للجمهور ورية من اللجنة المركزية ضحه سلطات استثنائية للتصدي للأعمال ( ( التخريبية ) ) وقد استجابت اللجنة المركزية لطلبه وكلفته باتخاذ الاجراءات الاستثنائية التي يتطلبها الوضع . ( جوان 1964 ) .

وخلال الايام الاخيرة من جوان 1964 بدأت السلطات المركزية تعلن عن " تمرد " قائد الولاية السادسة ، وكان ان اصدر المكتب السياسي بيانا بتاريخ 30 جوان 1964 عن حركة شعبنا نبي معلنا طرده من صفوف الحزب . ( 3 )

واعلن بيومدين وزير الدفاع والناشط زعيميس رئيس الحكومة ، عند اشرافه على الحفل الذي جرى بالمدرسة العسكرية بشرشان ، بمناسبة تخريج الفوج الثاني من ضباط الصف بتاريخ 1964/07/01 ، بشأن حركة شعبنا نبي قائلا : ( ان قصيته تتلخص في كلمة واحدة هي خلق باشا آغا بن قانة من جديد ولكن الجيش لا يريد ان يكون في صفوفه

( 1 ) نفس اللقاء . . .

( 2 ) لقاء مع حسين ساسي .

( 3 ) انظر نص بيان المكتب السياسي الصادر بجريدة الشعب 1964/07/01 ع 476

باشا آتوات . لأنه حامي حقوق هذا الشعب وهو الذي يقضي على هذه العناصر . ( ١ )  
 ويهدوان بومدين لم يكن راضيا عن المكانة التي احتلها شعباني في قيادة الجيش ، إذ  
 اضاف قائلا في نفس التصريح : ( ان هذا الشخص ارتقى الى الحكم بطريقة مذهشة  
 لقد كان منذ سنتين مسؤول منطقة بالولاية السادسة سابقا وفجأة اصبح عضوا في المكتب  
 السياسي ، ولم يقتنع بهذا فوضع يده في يد عناصر هي عدوة لهذا الشعب ليس بالكلام  
 فقط ولكن بالسلاح واقصاونا لهذا الشخص من المكتب السياسي . اجراء غير كافي ولكن  
 يجب ان يتعممه القانون . ) ( 1 )

(x)

ويكشف لنا قول بومدين هذا عن خلفيات الصراع ، فشعباني كان قد عجز عن  
 تدخله في المؤتمر عن رفضه للوضع القائم بقوله : ( هناك حاصر يجتهد كل مناغلان  
 يجد له مبررا - ولم يستطع أي مناغل ان يجد له مبررا . ) موجهها اصابع الاتهام  
 للمناصر " الانتهازية " بالتسبب في فقدان الثورة لرصيد ها الشعبي بقوله : ( ان خيبة الأمل  
 في القيادة الثورية ووصول او بقاء بعض الانتهازيين والخونة في مهام معينة ، قد افقد الثورة  
 رصيدها الجبارا من الحمار الشعبي والطاقات الثورية الجماهيرية الخلاقة ، التي لا يمكن  
 بدونها ان يقال ان هناك ثورة شعبية تستمر . ) ( 2 )

( 1 ) انلر كلمة بومدين كما نقلتها جريدة الشعب الصادرة يوم 02/07/1964 ع 477 .

( 2 ) انلر: تدخل " شعباني " امام مؤتمر الحزب ( 1964 ) النصوص الكاملة لجلسات

المؤتمر ، مرجع سابق .

(x) تعود حساسيات بومدين من شعباني الى شهر جويلية 1962 حيث بدأ بومدين

يلاحظ انحياز " شعباني " الى بن بيللا ، وكان بومدين يرون في تنسيق

شعباني مع بن بيللا مباشرة تجاوزا له ولصلا حياته . لقاء مع الطاهر لعجل .

كما ان بومدين كان يرون : ( ان شعباني هو الوحيد من كبار قادة الجيش له

وجهة نظر مختلفة - مخالفة لبومدين - معلنة ، ، وقد اعتبر بومدين هذا الموقف

من شعباني من بوحدة الجيش ، فلا بد من وضع حد للفكرة ، وازا اقتضى الأمر وضع

حد لصاحب الفكرة ، وقام في هذا الاتجاه بمعدة محاولات لم تثمر شعباني الذي بقي

متصلا بموقفه رغم العروض التي قدمت له كالسفر للتكون او للعلاج لكونه كان مريضا . ) ( ٠ )

- لقاء مع حسين ساسي .



ويبدو ان قصة شعباني قد دلت على ان موازين القوى في الصراع الذي كان دائرا كانت لصالح بومدين ، بل هناك من يذهب الى القول ان الصراع كان بين بومدين على رأس الجيس ومن يهتد لصالح الأون بنسبة 70 ٪ ، فمن هيللا الذي كان يعد "شعباني" بايجاد حل للضباط الجزائريين الذين خدموا بالجيس الفرنسي - اهان بعض السنوات الأولى للشورة - ، لبدأ بعد المؤتمر الى تقديم وعود لشعباني وتطمينه بأنه عند اكتمال تسليم الحزب وتنصيب المؤسسات يتمهد هو بطرح المسكن وحله .

ولم يكن شعباني الذي انتلر سنتين مستمدا ولا مرتاحا لتلقي اوامر من اولئك الضباط المحيطين ببومدين الذي كان يرون انه ( لتحويل جيس التحرير الى جيس عصوي لا بد من ان يتلقى الجنود تدريبها على يد قيادة عصرية . . وبدل الالتجاء الى خبراء اجانب فانه من الأجدن والأ نفع الاعتماد على الضباط الجزائريين الذين خدم البعض منهم في الجيس الفرنسي ، مادام الجيس الوطني الشعبي في حاجة الى خبراء . ) ولم يكن شعباني راضيا عن هذه الفكرة فهو يرون ( ان الجيس يتحول الى جيس عصوي لا محالة ، لكن الرجل على مستوى القيادة يجب ان يكون الرجل الثوري قمن التقني ، وان محتوى التركيبة البشرية للجيس بالرغم من كون غالبيتهم شباب ومستواهم التعليمي بسيط فهم قابلون للتدريب والتكوين . ) ولما اشتد الصراع بين بومدين وشعباني حول هذه النقطة فقد قدم شعباني ( نوعا من التنازل في موقفه داعيا الى استعمال اولئك الضباط كخبراء وفنيين في الجيس لا كإقتادات له . ) ( 1 )

وقد كان واضحاً ان بن بيللا لم يكن في امكانه ان يقنع شعباني الذي قاطع اجتماعات المكتب السياسي بصفته عضوا فيه وعاد الى منطقتة العسكرية بالجنوب الجزائري ليعلن معارضة للسلطة المركزية ، وقد وجد موقفه ذلك الكثير من المؤيدين له في اللجنة المركزية والمجلس الوطني ، فبعد ان اصدر بن بيللا قرارا بمنزل "المقيد محمد شعباني" عضو المكتب السياسي وقائد المنطقة العسكرية السادسة ، وقرر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة تعيين قائد آخر وهو المقدم ( ملاح ) خلفا لشعباني ، لم يستطع ( المقدم ملاح ) الالتحاق

بالمنطقة السادسة التي كانت تدين بالولاة لفائدها " شعباني " .

وهكذا فلما دعيت اللجنة المركزية للحزب من طرف المكتب السياسي للاجتماع بتاريخ

1964/07/04 ، اصدرت اثر اجتماعها ذاك البيان التالي :

( ) قررت اللجنة المركزية ان تطرد من الحزب بعمد محمد بوصياى وآية احمد (حسين )

محمد شعباني ، محمد خيضر ، وموسى حساني ، وكذلك اعضاء اللجنة المركزية

الآتية اسماءهم : محمد جفابة ، لعجل الطاهر ، ساسي حسين ، عبادو السميد ،

وشنوفى محمد . ) وتطلب طبقا للمادة ( 30 ) من الدستور رفع الحصانة البرلمانية

عن كل من النواب : ( د هيلس سليمان ، لعجل الطاهر ، ساسي حسين ، مزهودي

ابراهيم ، علي الشريف ، بن ابراهيم احمد ، بن التومي عمار ، ابن التومي عبد القادر

الشريف خير الدين ، وحساني موسى ، بوسخري عمار . ) وظلت اللجنة المركزية

من الامين العام للحزب ورئيس الجمهورية ان يتخذ فورا السلطات الاستثنائية لمواجهة

الحالة وتهيئة قانون يقضي بالفاء حقوق المواطنة لاعداء الثورة . ) ( 1 )

وهكذا فبعد مرور اكثر من شهر عن ذلك الاجتماع للجنة المركزية اعلنت الصحف الجزائرية

عن مصادقة المجلس الوطني يوم 11 اوت 1964 على رفع الحصانة النيابية عن خمسة نواب

فقط من جملة 11 نائبا (X) طالبت اللجنة المركزية برفع الحصانة عنهم ، وهؤلاء الخمسة هم :

( ) حساني موسى ، صخي عمر ، ابن التومي عبد القادر ، د هيلس سليمان ، شريف علي . ) ( 2 )

وقد كان لذلك القرار من اللجنة المركزية بطرد اعضاء في المجلس الوطني وفي اللجنة

المركزية صلة بموقف اولئك الاعضاء من الخلاف الذي نشب بين القيادة المركزية وشعباني

الذي قبض عليه واحيل على محكمة عرفية يوم 2 سبتمبر 1964 لتصدر بحقه حكما بالاعدا .

نفذ بعمد رفض العقيد شعباني محمد " تقديم طلب العفو لرئيس الجمهورية " . (X)

( 1 ) انظر قرارات اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية يوم 4 جويلية 1964 ، جريدة

الشعب بتاريخ 6 جويلية 1964 ، العدد 480 .

( 2 ) انظر جريدة الشعب العدد 512 الصادر بتاريخ 12 اوت 1964

( X ) لم تنشر الصحافة الوطنية سوى قائمة الاعضاء المذكورين ، لكن المؤكد ان الاعضاء الذين

طلبت اللجنة المركزية نزع الحصانة النيابية عنهم قد سجن مع لحظهم الى غاية ما بعد

19 جوان 1965 ، حيث تم اطلاق سراحهم .

( \* ) هناك من يذهب الى القول مؤكدا انه ( ) بعد المؤتمر وما عرفه من صراعات بدأ بين

- كما حكم على الكومندان الجمالسي الذي كان مع شعباني بالاشارة المؤبدة  
ولم تجرد حركة شعباني تأييدها في اللجنة المركزية والمجلس الوطني فحسب، بل  
ان الطواى المعارضة الاخرى قد ايدت تمرد شعباني على السلطة المركزية، اذ ( ايد  
كسل من خيسر وايت احمد تمرد شعباني في بسكرة، وأعلن خيسر ان " البلا دتنزلق  
بخطى في اتجاه الفاشية وعبارة الشخصية" (1) وكان خيسر بقوله ذلك يتقويه  
بن بيللا الذي بدأ يتجه نحو الحلول محل المؤسسات القائمة في كثير من  
المناسبات والقضايا، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب الموالي .

---

(1) Alistair, *Algeria & P. etc.*, p. 559

== بيللا مناوئته مع شعباني فاقترن عليه في البداية ان يكون قائدا لهيئة الاركان فرؤى  
بحكم ان "الظاهر الزهيري" على رأسها وليس هناك من ضرورة لابعادها عنها، ثم لجأ الى  
تسليم "خشب" سفير مصر بالجزائر لتصرفته <sup>تلا</sup> مدى تعلق شعباني بالعروية،  
والحقيقة ان شعباني لم يكن متمردا فقد سلم نفسه دون ادنى مقاومة ولم تكن هناك  
ضحايا، ولو كان يومدين يعمل على عدم تنفيذ حكم الاعدام في شعباني لما مات ( )  
- لقاء مع الظاهر لمجس .  
= كان شعباني سنة 1964 لا يتجاوز من العمر 30 سنة فهو حسب بعض المجاهدين  
الذين جاهدوا الى جانبه كان من مواليد 1934 .

المطلب الثالث: 19 جوان 1965: او خلفيات اللاحقين بهيلا .

=====

بالرغم مما كان المكتب السياسي واللجنة المركزية يلهرانه في بهاتهما ومشوراتهما من ارتياح وتفاؤل بشأن عملية تدليم الحزب وتدعيمه بعد المؤتمر فان الوصع الحقيقي كان يتميز بهـ ور تناقضات وصراعات حادة ادخلت عملية تدليم الحزب في دوامة لم تنتج عنها خطوات حاسمة في سير العملية واعطاء الحزب المكانة التي حيدوتها اليه مقررات المؤتمر .

ففي التاھر كان الحزب موجودا في مختلف العادين بواسطة ضاعليه وخلاياه، لكن الواقع ان ذلك الوجود الحزبي قد بدأ يتجه شيئا فشيئا في اتجاه خدمة شخص الامن العام للحزب وتدعيم مكانته في السلطة ، اذ تم الشروع بعد المؤتمر في تكوين لجان المقلطة وكانت تأتي اوامر الى مسؤولي القسامات ( بان يختار اعضاء لجان المقلطة من غير العاضلين العتمسكين بميثاق الجزاء ، الذين اسندت لهم مهمة كشف العناصر الضاهلة للشورة ) ( 1 )

ونظرا للممارسات " البوليسية" التي قام بها بعض اعضاء تلك اللجان فان فترة ما بعد المؤتمر الى 19 جوان 1965 قد تميزت ( بالخوف والاحترام في آن مما من المسؤول الحزبي فهناك الانضباط للنظام والخوف منه ، وهناك الاحترام والتقدير للدور الذي اصبح سند للحزب في التدخل على المستوي القاعدي لحل ما يطرح من قضايا على العواظنين في مستوى الحي او البلدية ) ( 2 )

الا ان انتشار لاهوة الفرق الخاصة المكونة من بعض العاضلين لصايقة كل من ينقد النظام او الشورة او الاشتراكية ، ادت الى غياب النقد داخل الهياكل والهيئات الحزبية مما ادت الى تحجر في سير الهياكل الحزبية وسادوا من الممارسة الغير ديمقراطية داخل الهيئات الحزبية القاعدية . ( 3 )

---

( 1 ) لقاء مع " عدنان عبيد العزيمز .

( 2 ) لقاء مع ضاضل .....

( 3 ) =====

وقد كان جلسيا ان عملية تسليم الحزب بعد المؤتمر قد خضعت لرغبات الاًمين العام للحزب الذي كان يبحث عن السبل التي تجعله قادرا على مواجهة النفوذ المتزايد لهومديين وانصاره الذين خرجوا من المؤتمر منتصرين ، فأصبح بن بيللا يبحث بواسطة عملية تسليم الحزب عن الكيفيات التي تجعله يربط القاعدة المؤيدة له بطاجي في قمة السلطة سميا منه لتطويق خصومه وتقليص دورهم .

وبدأ منذ شهر جويلية 1964 في ابعاد " جماعة هومديين " از ابعاد في شهر جويلية احمد مدغري " من وزارة الداخلية وضمها - اي بن بيللا - الى سؤولياته . وتلا ذلك استقالة قائد احمد " من منصبه كوزير للسياحة .

وما كان يحل شهر ديسمبر من سنة 1964 حتى اعلن بن بيللا من جديد عن تشكيل حكومة جديدة تولي فيها سؤولية وزارة الداخلية ولوزارة المالية ووزارة الاًخبار . ( 1 ) وكان ذلك التصرف من بن بيللا يدل على آلت اليه الاًوضاع من عدم استقرار داخل النظام ذاته ، اذاصبح بن بيللا لا يميز بين المواليين له والمعارضين له من المحيطين به ، فقد اقدم خلال النصف الاًول من سنة 1965 على ابعاد " محمد حربي " من مجلة " الثورة الافريقية " في حين ابقى " مولود امزيان " على رأس الاتحاد العام للعمال الجزائريين . ( x ) بعد ان كان يناصره العداء قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد ( مارس 1965 ) ولم تنور الحملات والضجيج الاعلامي الذي تميزت به عملية تسليم الحزب التي تطهق ما اوصى به المؤتمر واقره فيما يتعلق ببناء الحزب ، ولم يكن الحزب ذاته يعبر استقرارا واضحا اذان ( ( المحافظين غيروا اكثر من مائتي مرة ) ) . ( 2 )

اما المحيط العام فقد تميز بالسيوحاد للاضطرابات والاضرابات المعالمة وازدياد عدد

الجنوطينيين الذين يطلبون الفصل ، اذ يبلغ عدد هم ( 2 مليون بطلان في جزائر 1964 )<sup>3)</sup>

( 1 ) انظر : تشكيلة الحكومة كما نشرتها جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 1964/12/30 العدد 609 .

( 2 ) انظر : مغنية الاًزرق ، مرجع سابق ص 165 ، مع ملاحظة ان هذا الوصف البالغ فيه من طرف الكاتبة ، فليس هناك ما يؤكد هـ .

( 3 ) ALISTAIN HORNE, ALBIN - MICHEL: OP. CIT.

Page 559

( x ) لقد عرف محمد حربي " بتأييده له بن بيللا الذي كان يرى فيه الرجل الاشتراكي ، في حين ان " مولود امزيان " كان قد دخل مع بن بيللا في صراع حاد قبل مؤتمر العمال سنة 1963

التي جانب تلك الأوضاع كانت عملية التلاحن والتصارع بين القوي المتناقضة في الساحة السياسية الجزائرية متواصلة وفي نيل تلك الأوضاع كانت الجزائر تستعد لاستقبال رؤساء ووفود مؤتمر القمة الأورو-آسيوية ، وكان بن بيللا يعد ان تخلص من العديد من معارضيه في الحزب والدولة ( ) يعتقد انه في موقع صمون وقوي . ( 1 )

ولما كان مؤتمر القمة الأورو-آسيوية ينمقد ينمقد بالجزائر في شهر جوان 1965 ، فقد طلب بن بيللا من بوتفليقة عضو المكتب السياسي ووزير الخارجية تقديم استقالته بحجة انه - اي بن بيللا - يرغب في طبع السياسة الخارجية بظالمه الخاص باعتباره رئيسا للجمهورية . فكان ان رفض بوتفليقة طلب بن بيللا قائلا له : ( ) ان استبعادنا في هذه اللحظة يعني عدم الثقة به وهو ممثل الحزب للشؤون الخارجية وليس من حق الرئيس وحده ان يتصرف في هذه المسألة وعليه ان يستشير الحزب في ذلك . ( 2 )

وفي تلك الأثناء كان بومدين في القاهرة لتضليل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العرب ، فلما علم بمحاولة بن بيللا الهاربة الى ابعاد بوتفليقة عاد الى الجزائر وشرع رفقة بعض القادة في الجيئرفي اعداد الترتيبات الضرورية لا طاعة بابن بيللا لرئيس الجمهورية الأمين العام للحزب وهو ماتم في 19 جوان 1965 .

واذا كان الحزب في نيل رئاسة بن بيللا له لم يتمكن من ان يكون زاهنا قوي يحكمه من التواجد والتأثير الفعلي في الحياة السياسية والاقتصادية ، وتحول الى حزب خاضع لزعامة شخص ، بالرغم من اللزعامة من اهمية في التنظيم الحزبي بمفهومها الثوري ، لا الزعامة التي تحول الحزب الى جهاز خاضع لكل بعد تنظيمي وايدولوجي ، فان الوضعية التي آل اليها الحزب في نيل قيادة 19 جوان لم تكن بأحسن حال مما كان عليه ، فقد انغيت صلاحيات الحزب المحددة في القانون الأساسي على المستوى المركزي خاصة ، وجمدت فختلف الهيئات والمؤسسات وعلى رأسها المكتب السياسي الذي يمثل العمود الفقري لأي حزب سياسي ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الموالي .

( 1 ) نفس المصدر ص 559 .

( 2 ) انظر: صلاح العقاد ، المغرب العربي . . . مرجع سابق ص 443 .

**التمهيد**

موقع الحزب في الصراعات السياسية

قبل اقرار الميثاق الوطني

( 19 جوان 1965 — جوان 1976 )

---

تعد المرحلة الفاصلة بين 19 جوان 1965 والمصادقة الشعبية على الميثاق الوطني سنة 1976 ، من احرج المراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني ، فذاسترجع الاسترجاع الاستقلال سنة 1962 .

وذلك لما اصبح عليه الحزب خلال هذه المرحلة من تهميش وعدم وضوح في دوره السياسي ، فهو حزب فيمر حاكم وفيمر معارض ، اذ اصبح مجلس الثورة ( تشريعيا وسياسيا ) هو الهيئة العليا في البلاد ،

وبالرغم من ان قيادة 19 جوان كانت تقول بأن الحزب هو ملهم الثورة وقائدها فان ذلك لم يكن يتجاوز الخطب والتصريحات السياسية الى الواقع العطي اليومي . وكان أن دخل الحزب ما عرف " بالتنظيم واعادة التنظيم " ، تلك العملية التي ، في الحقيقة ، لم تكن تستهدف اعطاء الحزب هياكل وهيئات تنظيمية ، بقدر ما كانت تلمها لسرور خاصة بالصراعات التي عاشها مجلس الثورة بين مختلف اعضائهم من جهة ، ونتيجة لما كان يطرح من حين لآخر في الساحة من مطالب سياسية ، كالدعوة لانتخابات تعددية الحزبية ، ومطالبة بعض التيارات بالسماع لها بالنشاط من جهة أخرى . الا ان ما يستحق الدراسة والتحليل هو ذلك الصمود الذي ابقى للحزب وجوده في وقت كان يفتقر فيه لمقومات وجوده كحزب سياسي رسمي ( كان الحزب يعاني من عدم توفره على قوانين سيره وتنظيمه وعدم وجود هيئات قيادية مركزية قارة ) باستثناء ما كان رئيس مجلس الثورة يقوم بتعيينه من مسؤولين على رأس الحزب " لهم مسؤوليات ادارية اكثر منها سياسية " اذ انهم لا يملكون حق التصرف في العديد من المسائل التنظيمية دون العودة لاخذ رأي رئيس مجلس الثورة الذي يملك حق تعيينهم وفصلهم .



وقد كان الحزب طيلة هذه المرحلة محل صراع بين المؤيدين لضرورة الممارسة الديمقراطية بالعودة للحزب والشعب من جهة، وأولئك الذين كانوا يرون أن زمن الحزب قد ولى ، ويبدو أن أصحاب هذا الرأي الأخير لما كان لهم من نفوذ وتأثير في السلطة قد استطاعوا أن يجعلوا من الحزب تابعاً لا متبوعاً ، بعد أن ظهر لهم بأن فكرة تجميد الحزب غير ممكنة ، وهو ما عبر عنه السيد محمد شريف مساعدية بقوله: ( لقد عشنا قبل مرحلة انتماء المؤسسات لمسروفاً (1) خاصة فرضتها مقتضيات المرحلة وما نتج عنها من ممارسات غير ديمقراطية. )

وحتى نتعرف على خلفيات ونتائج ذلك الصراع ، فإننا سنتناول في هذا الفصل المراحل التي قطعها الحزب من خلال الصراعات التي كان محلها ، أو الصراعات التي كانت ذات صلة به - بالحزب - ، اذ ان النوعية من الصراع كان لها تأثيرها وانعكاساتها على عدم اعلاء الحزب الدور الذي حدده له مؤتمر 1964 . وقد اخترنا لتناول مختلف جوانب الصراع ونتائجه المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول : الوضع الاطبيعي للحزب بعد 19 جوان 1965 .
- المبحث الثاني : تعليمات 24 جانفي 1968 واعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة .
- المبحث الثالث : مكانة الحزب ودوره في الصراع الاجتماعي السياسي . ( 1971 - 1979 )

---

( 1 ) من كلمة " محمد شريف مساعدية " في الملتقى الوطني لأعضاء مكاتب المحافظات المكلفين بالتعليم والمنظمات الجماهيرية يوم 17/06/1981 بالغرفة التجارية بالحزب مساحة الشهداء

الموضع الاطبيعي للحزب بعد 19 جوان 1965 .

عرف حزب جبهة التحرير الوطني ، بعد 19 جوان 1965 ، وضعاً خاصاً يتميز بالتناقض بين التصريحات التي كانت تغطي الحزب الدور القيادي في المجتمع ، وبين الوضع الحقيقي الذي آل اليه الحزب من تهميش وابعاد كلي عن الحياة السياسية خاصة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة . وحتى يمكننا فهم الدور الذي أسند للحزب بعد 19 جوان ، والاجراءات التي تم اتخاذها فيما يتصل بالحزب تحت شعار " اعادة تنظيم الحزب " واعطائه الهني التنظيمية التي اصبحت تستوجبها مقتضيات المرحلة . فاننا نرى ضرورة تناول ذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : المواقف الاولية لقيادة 19 جوان من الحزب .

المطلب الثاني : تنصيب امانة تنفيذية للحزب : دورها ومهامها .

المطلب الثالث : التركيبة المتناقضة لالامانة التنفيذية للحزب ونتائجها .

المواقف والأول، لقيادة 19 جوان من الحزب:

كشفت أحداث 19 جوان 1965 عن حقيقة فياب تنلهم حزبي مؤهل لاتخاذ موقف مما يطرح من صراع على السلطة ، اذ ان ردود الفعل على تلك الأحداث لم تتجاوز طغراف المظاهرات الطلابية ، في حين ( ) برهنت الميليشيا الشعبية التي كان بين بيللاقده شكلها على عدم جدواها حيث انضم رئيسها الى قوات بومدين . ( 1 )

وقد دلت تلك الأحداث على ان القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على فرض الا من واستتباب الامور واداء الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية والسياسية ، هي الجيش الوطني الشعبي لما يتميز به من تنلهم وولا لبومدين بالرغم من التناقضات الموجودة بين مختلف قياداته والتبعية اصلا من الصراع الذي عرفته الجزائر فداة ازمة 1962 .

وتعد حركة 19 جوان 1965 التي تزعمها احد اعضاء المكتب السياسي " هواري بومدين " بمثابة حسم للصراع الذي كان قائما داخل قيادة حزب جبهة التحرير الوطني ، لكن الاسلوب الذي اتبع والنتائج التي تترتت عنها بالنسبة للحزب ، يجعل من حركة 19 جوان عملا موجها ضد الحزب اكثر مما هو ضد امينه العام .

واذا كان بيان 19 جوان قد عد راطيا بن بيللا فيما يلي :

الادعاء بأنه وحده يمثل الجزائر ، والثورة الاشتراكية في آن واحد ، الى جانب أنه اقام حكمه على : ( ) تبذير التراث الوطني ، والتلاعب بأموال البلاد ، وبرجالها وارتكزي ذلك على القوضى والكذب والارتجال والديماغوجية ، كما أقدم على التهديد تارة والصاومة تارة أخرى ، وحجز الحريات الفردية ، وانتهاك الحريات العامة ، وقد اهتم الحكم من الالتجاء الى هذه الا ساليب اخضاع فئة وارهاب أخصى ، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه . ) ( 2 ) فان قيادة 19 جوان 1965 لم تعط للحزب الدور الذي حدده له مؤتمره في 1964 ، بل ان ما اصبح واضحا هو ان قيادة 19 جوان قد أطلقت المؤسسات والقيادات المركزية المنبثقة عن المؤتمر ، واضعة بذلك حد للمصالحة والتوازن بين المدنيين

( 1 ) مفضية الأزرق ، مرجع سابق ص 95

( 2 ) راجع بيان 19 جوان 1965 الصادر عن مجلس الثورة ، خطب هواري بومدين الجزء الأول وزارة الاعلام .

والعسكريين في السلطة داخل جبهة التحرير الوطني التي كانت غلبة سنوات الثورة  
وعند الاستقلال تصرف نوعا من التزاوج العضل في تواجد الماسة المدنيين والقادة  
العسكريين في مختلف القيادات من جهة، وتمايز مختلف الاتجاهات من ( ) ماركسيين  
ووطنيين وديمقراطيين وهربريين وقدامى الطلاب وعناصر الجيش (1) من جهة أخرى .  
تسرى ماذا كان موقف المؤسسات الحزبية والدستورية من تلك الأحداث التي فاجأت  
الهمس من الضاعين الذين لم يكونوا يتوقعون ان يتم حسم الصراع الذي كان قائما  
خارج الهيكل الحزبية والمؤسسات الدستورية ( المجلس الوطني ) . ( x )  
ان ما حدث يتكاد يكون غريبا الى حد بعيد ، ان اجتمع وفد من النجل في المجلس الوطني  
وسمعت برقية تأييد وساندة للمجلس الجديد ( مجلس الثورة ) بعد دراسة بيان  
19 جوان 1965 ) ، وقد جاء في البرقية ما يلي : ( نصادق على مضمون البيان ونندد بالسلطة  
الفردية ونضع ثقتنا بمجلس الثورة الذي سجل الاختيارات الأساسية للثورة واننا نعتبر  
انفسنا معبئين لخدمة البلاد . ) ( 2 )

كما اجتمع في نفس اليوم - 21 جوان 1965 - المحافظون الوطنيون للحزب وراقبو الحزب  
وأصدروا البرقية التالية : ( . . . يؤكدون تعلقهم الوثيق بالهادي ، الثورة التي سميت  
كفاح <sup>التي</sup> الجزائري منذ يوم 1 نوفمبر 1954 ويتمهدون بالدفاع عن كل عمل يرمي الى تعزيز  
السلطة الشورية وتشبيد مجتمع اشتراكي طبقا لميثاق الجزائر ، ويصادقون على بيان مجلس  
الثورة الذي تمهد بالدفاع عن مكاسب الثورة في احترام مؤسسات البلاد ، ويدعون العاضل

( 1 ) بول بالطا : استراتيجيات بومدين ، مرجع سابق ص 69 .

( 2 ) انلسو : النص الكامل للبرقية كما اوردتها جريدة الشعب الصادرة يوم 22 / 06 / 1965  
المصدر 779 .

( x ) يقول " بلمايط عبد الرحمان " في لقاءه مع الصحفيين : ( لقد كان قانون المجلس الوطني  
ينص على انه يتم نزع الثقة من رئيس الجمهورية بطلب من 1/3 اعضاء النواب فقط ، الا ان  
ما سجله هو ان قادة 19 جوان 1965 لم يحترموا هذا الاجراء ولهم مواحتي للدعوة  
لاستعمال هذا القانون . )

( + ) بلغ عدد الموقعين على برقية التأيد لمجلس الثورة 138 نائبا من نواب المجلس الوطني

ان يحكشوا في ضاصبهم وأن يخذ عفوا مقلنتهم . ( ( 1 ) )  
ان ما يستنتج من محتوى هاتين البرقتين بر برقة المجلس وبرقة المحافظين ومراقبي الحزب  
ان الاعتقاد الذي ساد بعد 19 جوان هو أن "مجلس الثورة" جاء لمعالجة ما كان قائما  
من اوضاع وتجاوزات ، ، خاصة عندما نعرف ان احد اعضاء مجلس الثورة هو "قايد احمد"  
قد اعلن يوم 23 جوان في ندوة صحفية ان ( ( الثوريين قد اعدوا الثورة التي ضاهيها  
منذ غرة نوفمبر حتى الاستقلال وباختصار لم يتغير شيء بالجزائر ، اننا فقط عدنا الى  
المصدر لينا بلد له اخلاق ودولة وحزب علا ثمي حيث الاختيار يكون من القاعدة وليس  
من القمة ، وحيث تسود المركزية الديمقراطية . ) ( 2 ) )

وهو ما يجعلنا نعتقد ان اسباب تجاوب مناصلي الحزب وهيئاته مع قيادة 19 جوان  
تعود الى مايلي :

- ( 1 ) الرغبة في استتباب الامور والخروج من الفوضى التي ادت الى عدم الاستقرار بالنسبة  
لاغارات الحزب والدولة على السواء .
- ( 2 ) اقرار مبدأ القيادة الجماعية عملا بما تؤكد عليه قوانين جبهة التحرير ، وكانت تسمية  
" مجلس الثورة " قد اوحى للكثير بأنه سيكون على غرار المجلس الوطني للثورة بالجزائر .
- ( 3 ) احترام المجلس الوطني والدستور والحزب استنادا لما جاء في بيان 19 جوان 1965  
الذي اكد على انه ( ( ستسير مؤسسات الولة وأنظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود  
مسؤولياتها دون ان يقع من بشرعية الثورة ، وسيتمكف مجلس الثورة حالما تستتب الامور  
وتعود الطمانينة الى النفوس ، سيتمكف على تسليم اقتصاد البلاد واخراجها من الفوضى التي  
كان يتخبط فيها . ) ( 3 ) )
- ( 4 ) الى جانب ذلك كانت التصريحات العديدة التي ادلى بها بعض المناغلمين الذين

( 1 ) نفس المصدر .

( 2 ) انظر : تصريح قايد احمد ، في الندوة الصحفية المذكورة ، جريدة الشعب الصادرة  
بتاريخ 24 جوان 1965 العدد 781 .

( 3 ) انظر : بيان مجلس الثورة : 19 جوان 1965 ، مصدر سابق .

( x ) لم يملن عن قائمة اعضاء مجلس الثورة حتى يوم 5 جويلية 1965 ، اي بعد نصف  
شهر من احداث 19 جوان 1965 ، لكن الملاحظ ان " شريف بلقاسم " و " قايد احمد "  
كانا قبل الاعلان عن القائمة يتكلمان باسم القيادة الجديدة خلال الاحاديث والندوات  
الصحفية .

المعروفين بتأبيد هم لثومدين "يوكدون على احترام المؤسسات القائمة وانتهاء مبدأ القيادة الجماعية ، ففي تصريح له " شريفهاشم وزير التربية الوطنية آنذا لصحيفة " لوموند الفرنسية ، قائلا : ( ( ان 19 جوان وضع حد الحكم الأشخاص وفتح الطريق لسيادة القانون ) ) وعن سؤال حول مراجعة الدستور اجاب بقوله ( ان المجلس عملي مجلس الثورة - لم يقرر بحد ، وعلى كل حال فعندما نتحدث عن القيادة الجماعية ، ينبغي الاعتقاد في اننا نريد اقامة مجلس رسمي دائم يتكون من عدد من الأشخاص الذين سيتولون جميع السلطات . . . ولكننا نريد ان نتحدث عن قوانين وأدلة مع نظام تسلسلي يراقبه الحزب ولن تكون هناك دولة برجل واحد ولكن دولة فقط . ) ( 1 ) الا ان الأيام الموالية والأحداث اللاحقة بدأت تبرز الحقيقة الجديدة التي اصبح عليها الحزب ، والدور المراد أسناده له ، فبعد الاعلان عن تشكيل مجلس الثورة (x) وقائمة اعضاء الحكومة الجديدة ، جاء في تصريح لناطق رسمي امام مايزيد عن اربعين صحفيا ، بشأن دور مجلس الثورة مايلي : ( ( فيما يتعلق بمجلس الثورة ودوره فانه هو الساهر على مشروعية الثورة . يتعمين عليه ان يعيد مؤسسات الثورة التي وضعها الحقيقي من حزب غلامي ودولة ديمقراطية وشعبية يراقبها الشعب من الحوز الى القمة . ) ( 2 )

( 1 ) انظر : نص التصريح كما نقلته جريدة الشعب الصادرة يوم 30 جوان 1965 ع 786

( 2 ) انظر : ===== 20 جوان 1965 ع 803 .

( x ) كنا نعتقد ان مجلس الثورة بتركيبته التي اعلن عنها - برغم ما يوجد بينهما من

تناقضات معروفة لدينا - كتمسك بتسوية الأوضاع ، خاصة وان مجلس الثورة قد احتوى

رؤساء الولايات الذين كنا نرى فيهم الضمانة الأساسية لتسوية الأمور

الا ان ما كان يشاع من الخلافة داخل مجلس الثورة خيب تلك الأمان لدينا .

فضال احمد ( الكوندان حمي . )

ب) دور الأمانة التنفيذية للحزب ومهامها :  
=====

كان من الضروري بالنسبة لمجلس الثورة ان يتخذ اجراءات وتدابير لاعطاء  
الحزب الشكل الذي يجعله منسجما والاً وواع الجديدة ، من حيث الدور الذي  
يجب ان يقوم به والموضع التنظيمي اللائم للصتجدات التي لهرت على مستوى المنطقة  
المركزية ، وهكذا فقد أعلن رئيس مجلس الثورة يوم 1965/07/20 عن تنصيب  
"أمانة تنفيذية للحزب" تتكون من خمسة أعضاء من مجلس الثورة ، وهم :

- شريف بلقاسم .

- محمد ولد الحاج .

- خطيب يوسف .

- بونيدر صالح .

- طيبي محمد .

وقد جاء في بيان مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية ، مايلي :

( ان مجلس الثورة هو اعلی هيئة للأمة . . . وانه شاعر كل الشعور بأهمية الدور الضوط

بالحزب وأهمية الأعمال المسندة اليه ، ولذا فقد قرر ان يجعل على رأس الحزب أمانة

تنفيذية تتألف من خمسة أعضاء عا بهذا القيادة الجبلهية . . وكل هؤلاء الاخوان

اعضاء في مجلس الثورة . وصو ولسون أمامه . ) ( 1 )

وكان ذلك مؤشرا واضحا على الموقف الصريح لمجلس الثورة من قيادة الحزب للثورة ، اذ ان البيان

يوكد على أن " مجلس الثورة " هو الهيئة العليا ، في حين ان الحزب اصبح بمثابة " هيكل تنظيمي "

لتنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس الثورة والسهر على التابعة والتوجيه والتنشيط والمراقبة . ( x )

( 1 ) انظر بيان رئيس مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب ، الشعب 1965/07/21  
الصدر 804

( x ) لم يكن دور الحزب في المراقبة والتوجيه والتابعة يتجاوز حدود الخطاب السياسي الي الواقع  
الميداني ، ، فالواقع ان الحزب اصبح بعد 19 جوان يفتقر لمقومات الحزب السياسي .

وما يدل أيضا على ان دور الحزب قد اصبى بمد 19 جوان مكملا لما يقوم به مجلس الثورة ، هو ما أعلنه يومدين سنة 1966 بقوله : ( ان السلطة الاشتراكية في الجزائر تتكون من مجلس الثورة الجزائري الذي يتفرع عنه جهازان رئيسيان : الجهاز الأول هو الأمانة التنفيذية المؤقتة للحزب التلطيبي ، الذي نفيه موضوعيا ليكون القوة العليا والقادرة على التوجيه ، مدعما بالفضلمات الوطنية والجاهلية . . . ثم الجهاز الثاني وهو الحكومة بأجهزتها المختلفة التي نبيها من جديد بناء اشتراكيا . ) (1) ان ما يستخلص من هذا القول ان القاعة التي كانت لدى يومدين تمثل في ان الحزب فليس موجود كقوة مذلعة قادرة على قيادة الثورة ، لكن اعتبار "يومدين" للحزب كجهاز مثل جهاز الحكومة وفي نفس المستوى يجعلنا نتساءل عن ماهية الحزب الذي كان يومدين يدعوا الي بنائه؟

ان ما يستنتج من خطب وتصريحات يومدين انه كان يريد بناء حزب لا يمطي قياداته ما يميز سلطتها ونفوذها في الحياة السياسية العامة (x) وذلك لن يتأتى الا بجمع الهيئات الحزبية المركزية تابعة مباشرة لرئيس مجلس الثورة ، وضمان تأليف مختلف القوى الفاعلة في المجتمع بواسطة الهياكل القاعدية للحزب ، حتى يسهل توجيهها وتجنيد ما حول سياسة مجلس الثورة .

وهو ما يمكننا استخلاصه ايضا من المهام التي اسندت للأمانة التنفيذية التي حصرت مهامها في جانب واحد وهو "النائب التلطيبي" اذ لما تم توزيع المهام على اعضاء الأمانة التنفيذية ، كانت كما يلي :

- الشرف بلقاسم : مسؤول التنسيق .
- الكلي محمد والحاج والطبيبي محمد : مسؤولان عن التنظيم .
- خطيب يوسف وبونيدرسالح : مسؤولان عن الفضلمات الوطنية .

وقد حددت مهام الأمانة التنفيذية للحزب في الاتصال بال مسؤولين في الحزب على المستويات القاعدية ، وتزويد مجلس الثورة بتقارير عن الوضعية السائدة في

(1) انظر : لطفي الخولي ، مرجع سابق ص

(x) لم يكن رأي يومدين في الحزب مستقرا على موقف معين ، فقد كان موقفه يتغير حسب ما تكون عليه الوضعية في مجلس الثورة ، ففي ساعة الأزمات داخل المجلس لجأ يومدين الى التهديد بعضا الحزب ، التي يرضها بمجرد ما تنتهي الأزمات بقصاص عضوم من مجلس الثورة .



مختلف هيكل الحزب ومضامته الجماهيرية ، وقد جاء في بيان تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب ان دورها يتخذ في ( تحضير وإعداد الظروف الطائفة لعقد مؤتمر حقيقي وذلك داخل إطار إرشادات مجلس الثورة نفسه وبمعيّن بنفسه وبحريّة مللقة أجهزة الحزب الأساسية . ) ( 1 )

وذلك انطلاقاً من ان مجلس الثورة هو " رأس السلطة " في البلاد . وهو مستوجب القيام بتعديل في الجهاز المركزي للحزب لجعله يتماشى والأوضاع الجديدة ، اذ تم ائثار التقارير التي قدّمها الأمانة التنفيذية لمجلس الثورة في شهر أوت 1965 بعد ان قامت بدراسة الوضعية على المستوى المركزي للحزب ، اتخذ الاجراءات التالية :

- ( - اولا : تعديل الجهاز المركزي للحزب وتخفيف التلّيم الداخلي والغاء المصالح ذات العمل المتشابه والقضاء على انواع السيطرة الادارية والروح البيروقراطية وتميز روح النضال ضمن ادارة الحزب والغاء المهام المشلّسة للتسيير التجاني والصناديق وتطبيق التقشف في جميع الميادين وعلى جميع المستويات .
- ثانيا : تنشيط الجهاز النلامي للحزب بالقضاء على جميع اسباب التلف وشغل التسيير .
- ثالثا : التطبيق الحقيقي لمبادئ الادارة الجماعية والمركزية الديمقراطية ضمن الجهاز التلّيمي للحزب .
- رابعا : مبدأ تجمع المناضلين الثوريين الحقيقيين حول اختياراتنا الأساسية التي ينص عليها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر وعلان 19 جوان 1965 .
- خامسا : تحديد العلاقات بين الحزب والدولة بصيغ صلاحيات الصوولين في جميع المستويات حتى لا تبرز فكرة تدخل المهام وتشابهها بكون عواقبها كما كان الأمر بالمعاشي .
- سادسا : اتخاذ تدابير تتعلق بنشاط جميع المنظمات الوطنية وتدخل هذا التدبير في الخطة العامة للحزب وطبقا لسروح 19 جوان فانها تسجل في النطاق العام لنشاط الحزب ) ( 2 )

- ( 1 ) انظر : نص بيان رئيس مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب ، مرجع سابق .
- ( 2 ) انظر : نص بيان الأمانة التنفيذية للحزب الموزع على الصحافة الوطنية ، جريدة الشعب

واذا كانت التصريحات تلهو لننا ان الأمانة التنفيذية كان دورها يتمثل في تنظيم  
الحزب وتحويله الى حزب ثوري غلا نفي كما أكد بومدين في اكثر من مناسبة ، فان  
ما قامت به الأمانة التنفيذية خلال ما يقرب من سنتين ونصف كان يتمثل اساسا في تطهير  
صفوف الحزب من كل العناصر التي يشك في ولائها للقيادة المنشقة عن 19 جوان  
1965 ، اذ عملت الأمانة التنفيذية وفق برنامج اعده مجلس الثورة لاعادة تنظيم  
الحزب عبر ثلاث مراحل ، لسكل مرحلة اهداى معينة ،

المرحلة الأولى ولسى : خصت هذه المرحلة ( جويلية - اوت 1965 ) لقيام وفود عن مجلس  
الثورة للاتصال بمختلف المسؤولين بالحزب والقطاعات الجماهيرية على المستوى  
القاعدي ، والادارة المركزية لولايات الجزائر بين المقيمين في اوربا  
وكانت الغاية من تلك الزيارات اجراء تغيير في مختلف الهيئات القاعدية  
للحزب ، وشرح اهداف قيادة 19 جوان وابرار اخطاء "بن بيللا" كأمين  
عام للحزب ورئيس للجمهورية . ( x )

المرحلة الثانية : كان التركيز خلال هذه المرحلة ( سبتمبر - ديسمبر 1965 ) على التأكد  
بان الحزب لم يكن موجودا قبل 19 جوان 1965 ، ذلك ما كانت وفود  
الأمانة التنفيذية تؤكد في اتصالاتها بالقاعدة من خلال التجمعات  
والجمعيات العامة التي اشرف عليها اعضاء من مجلس الثورة التي يجب  
اعضاء الأمانة التنفيذية ، واطر تلك الاتصالات تم عقد عدة اجتماعات  
لمجلس الثورة في الفترة ما بين 15 - 20 نوفمبر 1965 ، حيث تمت دراسة  
التقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية والتي استخلص منها مجلس الثورة  
ان الحزب لم يكن غلا نفياً قبل 19 جوان وذلك نتيجة ما يلي :  
( - 1 - على مستوى القاعدة لم يحدث اهداى ان استطاعت القاعدة القيام بعمل  
بناء فعال ولم تلعب دورها كإطار مضعش ومراقب في كامل قطاعات الحياة في  
البلاد . واقصر الضاعلمن على مجرد تسديد الاشتراك الشهري .

( x ) كانت الأمانة التنفيذية على لسان منسقيها " شريف بلقاسم " قد وعدت القاعدة الحزبية باصدار  
كتاب " ابيض " يحتوي على كل الأخطاء و" الجرائم " التي ارتكبها "بن بيللا" . الا ان ذلك  
لم يتم لافي عهد " شريف بلقاسم " ولا بعده .

2. على مستوى القمة: لا الادارة المركزية ولا السلطات العليا قامت بدورها المبدئي النشط بالاعانة الى انعدام السلطة التصاعدية ووجود كتل وتجمعات وانتشار المصالح الطفيلية وعدم الثقة والتناحر الى غير ذلك.

3 وجود قمة عديمة الفعالية وقاعدة بعيدة عن ميدان النشاط السياسي الحقيقي أسفر عن ثـ نشاط الاغارات الوسيطة التي اصححتلا تستطيع في ظروف مثل هذه ان تعمل.

4 بعد الضلعات الجماهيرية عن نطاقها المادي واصبحت تكون هيئات جانبية تتكون هي الاخرى من عناصر وفتات مضاربة. (1)

**المرحلة الثالثة:** خصصت هذه المرحلة (الثلاثي الأول والثاني من سنة 1966) للاتصال من جديد بالقاعدة تحت شعار "المودة الى القاعدة كهدأ اساسي لاعادة تدليم الحزب" حيث تم عقد اجتماعات ولقاءات على مختلف المستويات المحلية، وعقد ندوات لاغارات بهدف وشن "نشاطات مجلس الثورة والانجازات التي تم تحقيقها في مختلف الميادين" وكان ذلك مؤشرا جديدا على الاتجاه الذي بدأت تتجسه عملية تدليم الحزب، اذ اوليت مسألة تأسيس الخلايا الحزبية من جديد - اهتماما خاصا،

واعبرت هذه المرحلة اكثر اهمية من سابقتها، اذ جاء في تقرير الامانة التنفيذية امام ندوة الاغارات لولاية الجزائر بمناسبة الذكرى الاولى لثورة التحرير ( ان الحزب يخوض حاليا، مرحلة ثالثة، وهي المرحلة الاكثر اهمية في عطفه الا وهي تأسيس الخلايا. (2) ولم يكن الحزب في الواقع يفتقر سنة 1966 لوجود خلايا حزبية على المستوى القاعدي، وهو ما جعلنا نقول ان العملية لم تكن الا تلهية للضالعين من جهة ومعروفة ما يجبرني في القاعدة وحجمها الحقيقي من جهة اخرى.

(1) انظر: جريدة الشعب 03/12/1964 العدد 920  
(2) انظر: النشرة الداخلية لحزب ج.ت.و.و. عدد خاص، 19 جوان 1966، الامانة التنفيذية للحزب

ج) التركيبة المتناقضة للأمانة التنفيذية: نتائجها وانعكاساتها .

كانت الأمانة التنفيذية بتركيبها تعكس عدم التجانس الموجود داخل مجلس الثورة الذي ضم في تركيبته عناصر متناقضة ككل التناقض ، كانت مواقفها خلال أزمة السياسة فدأة الاستقلال مواقف متباينة من الصراع الذي كان دائرا على السلطة .

وقد انطلقت الأمانة التنفيذية ضد البداية انطلاقا من معارضة بين أعضائها الخمسة فد العقيد محمد ولد الحان " أشهر ضد البداية عدم ارتياحه لتولي " شريف بلقاسم " مهمة التنسيق بين أعضاء الأمانة التنفيذية ، وقد أدى ذلك إلى " عدم احترام أعضاء الأمانة التنفيذية " ضد البداية برئيسها " شريف بلقاسم " .

كما أن تركيبة الأمانة التنفيذية ومجلس الثورة قد طوحت من جديد مسألة المدنيين والعسكريين من جهة والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الثورة الموجودون على رأس بعض الوزارات ، في حين أن أعضاء الأمانة التنفيذية لا يجدر في أشرافهم على الحزب ما يعطيهم أي امتياز اجتماعي .

وقد بلغ الصراع أشده في سنة 1966 داخل الأمانة التنفيذية بين رئيسها وأحد أعضائها ( ( كان الحزب الذي أعيد تنظيمه هو مصارع الصراع بين صديق يومين شريف بلقاسم - وصالح بونهدرقائد ولاية سابق ) ) ( 1 )

وكان ذلك يدل على أن تركيبة الأمانة التنفيذية تحمل من التناقض أكثر مما تحمل من التكامل والانسجام ، وهكذا ( ( فقد طرحت حساسيات بين مختلف الأعضاء بحكم أن هذا كولونييل وذاك صاهب الخ . . . بالإضافة إلى وجود خلافات حول أعضاء مجلس الثورة الذين يتمتعون بامتيازات وصلاحيات في حين أن أعضاء الأمانة التنفيذية لم تكن لهم نفس الصلاحيات والامتيازات . ) ) ( 2 )

ويتضح بصورة جلية أن تعيين الأمانة التنفيذية من قادة الولايات السابقين برئاسة شريف بلقاسم المعروف بمكانته وحلوته لدى يومين لم يكن المقصد منه تدعيم الحزب وتنظيمه ، بل أن ما توحي به هذه التركيبة هي خلق صراعات داخل الحزب بين عناصر

( 1 ) مغنية الأرزق : نشوء الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص 96 .

( 2 ) لقاء مع مناضل . . . . .

لهذا العضو ، ومعارض لاذان العضو من اعضاء الأمانة التنفيذية للحزب .  
والمعروف ان مجلس الثورة قد ضم بعض العناصر المعروفة بتأييدها ليمين بهللا وهم علي  
محساس ، علي منجلي ، بشير بومعزة ، محمد السعيد .  
وقد اشتد الخلاف داخل مجلس الثورة بعد مرور أقل من سنة وذلك لما لاحت له  
بعض أعضائه من نفوذ جماعة " وحدة " واستحوذت هم على الصلاحيات والصوت ولها  
الأهمية في البلاد ، فكان ان فرغ من أعضاء المجلس ليعلموا معارعتهم للفكر من خان  
الوطن .

أما الأمانة التنفيذية ( ) فقد اتضح ان شريف بلقاسم وطهبي العربي قد كلفوا بتخمية الحزب  
من العناصر الغير متحمسة للنظام الجديد ، و ( ) تدب من الضلالت الجماهيرية التي كانت  
قياداتها قد نصبت قبل 19 جوان 1965 .

في حين كان ( ) بقية أعضاء الأمانة التنفيذية يرون انهم ما داموا يمثلون قيادة حزبية فانه  
( 1 )  
يجب عليهم خلق شيء من الحزب ( ) وكانت العواجبه بين الفريقين قد اخذت في الهداية  
طابع الحوار الهادي ، حول ما يجب القيام به في إطار عملية تنظيم الحزب ، الا انه مع  
مرور الأيام لسهرت الأمانة بصفة جلية وستمرة ، وكشفت عن تلك الأمانة محاولة الطاهر  
الزهرابي الفاشلة . ( محاولة الانقلاب التي قادها قائد الأركان العامة للجيش ديسمبر 1967 ) .  
وكانت انعكاسات ذلك الصراع بين أعضاء الأمانة التنفيذية واضحة فيما آلت اليه العملية  
تنظيم الحزب من فشل ، وتحول الحزب في عهد الأمانة التنفيذية الى إطار للناقشات  
والحوار الدائمين دون هدف واضح ولا برنامج محدد .

وقد أصبح من الضروري وضع حد للأمانة التنفيذية كهيئة حزبية خاصة لاشراومجلس  
الثورة ، وكان ان تم ذلك في شهر ديسمبر 1967 ، في الوقت الذي تم فيه احباط محاولة  
الطاهر الزهرابي رئيس الأركان بالجيش الوطني الشعبي الذي زحف يوم 14 ديسمبر 1967  
لاسقاط النظام القائم ، ولم تنجح تلك المحاولة . ( x )  
ويبدو ان يومين قداراً بعد "محاولة الزهرابي" انه لا يكفي الجيش وحده للقضاء على

( 1 ) لقاء مع مناضل ...  
( x ) كان الطاهر الزهرابي منذ اول نوفمبر 1967 قد اعلن عن عدم موافقته على ما أصبحت

تحتله العناصر التي كان شعباني يدعو الي ابعادها من الجيش ، وأصبحت بعد 1965 تحتل  
مناصب قيادية في الجيش وهو ما لم يكن " الزهرابي " راضيا عنه لظهور سيولتها على الجيش .

المعارضين له داخل الملطمة خاصة ، فلا بد من وجود حزب .

فأعلن في شهر ديسمبر 1967 عن تعيين " قائد احمد " كسؤول للحزب ، وصرح بهذه المناسبة ان سنة 1968 ستكون سنة الحزب .

وتم بذلك حل الأمانة التنفيذية التي كانت في الحقيقة قد تفجرت قبل ذلك التاريخ نتيجة صراعاتها ونزاعات اعضائها ، وبانها " مهمة الأمانة التنفيذية بدأت مرحلة جديدة

في مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني بتعيين قائد احمد يوم 10 ديسمبر 1967 وقد جاء في بيان نشرته رئاسة مجلس الثورة بهذه المناسبة : ( امام متطلبات تحقيق اهداف ثورية جديدة تقرر اعادة تنظيم جهاز الحزب على أسس جديدة .

وقدمه للأخ قائد احمد عضو مجلس الثورة بانجاز المهام الجديدة التي ستناط بالحزب .

وسينتدب أعضاء الأمانة التنفيذية للقيام بمسؤوليات أخرى . ) ( 1 )

وانتهت بذلك القيادة الجماعية التي كان مجلس الثورة عند تنصيبه للأمانة التنفيذية بعد 19 جوان يقول انها هي الأساس في العمل الذي يقوم به مجلس الثورة في تسيير البلاد والحزب على السواء . ( + )

وقد أعلن بعد ايام من تنصيب " قائد احمد " كسؤول للحزب عن تعيين " محمد الشريف ساعدية " مساعدا له ومسؤولا للجنة الاعلام والتوجيه بالحزب .

وتم اثر ذلك رفع شعار ( اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ) و ( العودة الى القاعدة في اختيار المسؤولين الحزبيين ) وكان ذلك في الحقيقة مجرد تغيير في الألفاظ في التعامل مع الحزب ، وهو ما يتبين لنا من خلال ما آلت اليه حملات اعادة تنظيم الحزب وفقا للتعليمات التي صدرت في جانفي 1968 ، وهو ما يتبين لنا من خلال تناولنا للنتائج التي تترتب عن عملية " التنظيم واعادة التنظيم " التي دخل الحزب دواماتها منذ 19 جوان

65 الى 1971 .

( 1 ) انظر: نص البيان بجريدة الشعب الصادرة يوم 11/12/1967 .

( + ) كان رئيس مجلس الثورة قد أعلن في اكثر من مناسبات بان تنصيب الأمانة التنفيذية

على رأس الحزب يمثل خطوة في اتجاه اعادة تنظيم الحزب وجعله حزبا حقيقيا ، وان الأمانة التنفيذية المشكلة من خمسة أعضاء " تمكس مهادا القيادة الجماعية .

المبحث الثاني: تعليمات 24 جانفي 1968 واعادة تنظيم الحزب  
=====  
على أسس جديدة .

كان لتعيين قايد احمد كسوؤول للحزب واشرافه على عملية  
اعادة تنظيم الحزب ، نتائجه الايجابية ، بالرغم مما آلت  
اليه العملية من فشل ،  
وبما أن تعليمات 24 جانفي كانت تستهدف اعطاء الحزب هياكل  
وهيئات على مختلف المستويات ، بعد ان جمدت مختلف الهياكل  
والهيئات التي كانت قبل 19 جوان 1965 .  
فاننا سنكتفي في هذا المبحث بذكر بعض جوانب عملية  
اعادة التنظيم ( سلبياتها وايجابياتها ) بالنسبة للحزب ، على ان  
نتناول في القسم الثاني من البحث النتائج التنظيمية لتلك التعليمات  
وتطبيقاتها .  
اما في هذا المبحث فاننا سنكتفي بالتطرق للجوانب التالية :  
ا- بعض نتائج اعادة تنظيم الحزب .  
ب- اسباب فشل عملية اعادة تنظيم الحزب .  
ج- اعفاء مسؤول الحزب من مهامه : الخلفيات والنتائج .

## بعض نتائج إعادة تنظيم الحزب :

على الرغم مما آلت إليه حملات إعادة تنظيم الحزب في ظل قايد احمد - فان مظاهر الفشل البارزة لتلك العملية ، لا تخفي علينا ما استورده الحزب من بعض الوجود الذي كان ينعدم في الفترة التي كانت على رأسه الأمانة التنفيذية .

از اصبح الحزب بعد 1968 يملك بعض الهياكل التنظيمية مكنته من الدخول في الحياة العامة التي كان وجوده بها يكفّر يكون عندما قبل سنة 1968 ، وبذلك استطاع الحزب ان يفرض نفسه كطرف في الصراع السياسي والاجتماعي الذي كان قائما يومئذ ، وهو ما يتجلى لنا من الاستنتاجات التالية :

اعطت عملية إعادة تنظيم الحزب للحزب هياكل قاعدية وهيئات حزبية تمثلت في لجان الخلية والقسم والاتحادية ( الدائوة ) ، وعلى الرغم من ان هذه الهيئات على مستوى الهياكل المذكورة لم تكن جديدة بالنسبة للتنظيم الذي وضعه مؤتمر الحزب سنة 1964 في ميثاق الجزائر ، فانها قبل ذلك التاريخ كانت مهمشة ولم يكن هناك أي قانون منذ 19 جوان ينظم سيرها ، الى ان صدرت تعليمات 24 جانفي 1968 والقانون الاساسي الموقت في نفس السنة ، الذي اعطى الحزب تنظيما احتفظ به بشكل يكاد يكون تاما الى ما بعد مؤتمر 1979 .

يمكن وجود تلك التعليمات الحزب من القيام بدور في الحياة العامة للبلاد ، مما جعل بعض المسؤولين والاطارات الادارية يتحفظون ( يخافون ) من الدور الذي كان الحزب يطمح الي القيام به ، فكانت المواجهة التي عمر عنها قايد احمد بصفتهم سوءا ولا للحزب في اكثر من مناسبة ، ففي الوقت الذي كانت بعض الاطارات الادارية ترى ان زمن تدخل الحزب ومراقبته للمؤسسات الثقافية والاقتصادية والادارية على وجه خاص قد ولى ، كان قايد احمد بصفتهم سوءا وولا عن الحزب يعلن امام مناضلي ولاية الجزائر : ( يجب ان نجعل من الحزب حاضرا في كل جهة في الادارات والمؤسسات والقطاعات ) ( 1 )

وذلك انطلاقا من ان الشعب هو صاحب السيادة والحزب يمثل ارادته ، بينما دور الدولة يتمثل في انجاز هذه الارادة بالعمل التطبيقي ، من هذا المنطلق كان قايد احمد يروى

( 1 ) راجع : كلمة قايد احمد امام مناضلي ولاية الجزائر يوم 12/03/1968 . الصحافة الوطنية



ان الوصاية على المجالس المنتخبة ليست ا حادية الجانب وهو ما عبر عنه عند لقائه  
برؤساء البلديات ، اذ قال على الخصوص : ( ( المجلس الشعبي البلدي يخضع لوصاية  
مزدوجة وعلى الجميع ان يتفهموا ذلك . ) ) مؤكدا على ضرورة دور الحزبي الرقابة  
والاشراف والتوجيه للمجالس المنتخبة بقوله : ( ( انه على صعيد السياسة والمراقبة والتنشيط  
تكون الهيئة المشكلة للقسم هي المعنية مباشرة . ) ) ( 1 )

وقد كانت الهيئات الحزبية تجد في تلك التوجيهات السند الذي تعتمد في ممارسة  
مهامها على المستوى البلدي بالرغم مما كانت تصطدم به من عراقيل وصعوبات تارة قانونية  
وأخرى بيروقراطية . ( مواقف بعض المسؤولين الاداريين الراضين لآبي اشرف من قبل  
الهيئات الحزبية على اعمالهم .

ونتيجة لذلك فقد شن مسؤول الحزب حملة على الاغارات والمسؤولين الذين وقفوا من  
الحزب موقفا تميز بعدم الامتثال للدور الذي حاول ان يلعبه في مجالات التنشيط والرعاية ،  
فدعا مسؤول الحزب الى ضرورة احتلال المناضلين للمناصب القيادية في مؤسسات الدولة  
ومحاربة المفاهيم والذهنيات المعادية للحزب والتي بدأت في التفشي في اوساط الفئات  
التي تشغل مناصب قيادية في الدولة ، اذ يقول في هذا الشأن : ( ( هناك من الناس  
من لا يفهمون ، ولا يريدون ان يفهموا الحزب ، فهم يعملون وكأن الحزب عدوهم وهذا له  
جانبه من الخطورة خاصة اذا كان هؤلاء من النخبة التي تشغل مناصب المسؤولين في  
البلاد . ) ) ( 2 )

وقد كان لذلك الكلام من قايد احمد انعكاساته لدى القاعدة الحزبية التي وجدت فيه  
اساسا للمواجهة ، فكان ان بدأت في شن حملات ضد ذلك النفور الذي كان سائدا  
في تعامل بعض المسؤولين الاداريين مع الحزب .  
— استطاع الحزب في هذه المرحلة ان يكون طرفا فاعلا في مختلف النشاطات نذكر  
منها على الخصوص ما قام به على الصعيد التعليمي بالعمل طيلة سنوات 1968-1971  
على التحكم في سير المنظمات الجماهيرية وفي مقدمتها الاتحاد العام للعمال الجزائريين

( 1 ) النشرة الداخلية للحزب عدد 302 - مارس - افريل 1969 . ج . ت . ن .  
( 2 ) راجع : كلمة قايد احمد عند الاعلان عن افتتاح مرحلة الانخراط واعادة الانخراط في الحزب  
مجلة احداث ووثائق ، وزارة الاخبار العدد 50 ، الصادر بتاريخ 25 اوت 1968 .

محاولة ان يجعل منها منظمات تمارس نشاطها وفقا للتوجيه الحزبي .

— انشاء مدارس التكوين الحزبي لا غارات الحزبية والنقابية ، فقد كانت مسألة تكوين المناضلين وتثقيفه ليكون في مستوى المهمة المنوطة به محل اهتمام كبير ، حيث تم تكوين مجموعة من المناضلين والنقابيين في مراكز التكوين ( مدارس الحزب ) التي حددت مهتها في اعداد المناضلين لتحمل المسؤولية ، وذلك بتكوينه تكوينا سياسيا وايدولوجيا بما يمكنه من الالغاء على مختلف القضايا والمذاهب السياسية العالمية الى جانب دراسة تاريخ الجزائر ومواقف جبهة التحرير الوطني . ( x )

وكان " قايد احمد " بذلك يهدف الى اعطاء الحزب مناضلين اكفاء قادرين على فهم وتحليل مايجري على الصعيد الوطني من صراعات بين مختلف القوى من جهة ، وجعل المناضلين يدرك وضع الحزب التي هو عليها من جهة اخرى .

وما نخلص اليه هو ان هذه النتائج قد كانت ثمرة لتلك الجهود التي بذلت في اطار عملية اعادة تنظيم الحزب على اسس جديدة خلال سنوات 1968-1971 على الخصوص ، واذا كانت العملية لم تتحقق الا اهداف التي كانت متطلبة منها ، خاصة ابراز طليعة من المناضلين ، والوصول الى عقد مؤتمر وطني للحزب ، فان ذلك لم يحل دون استرجاع الحزب لهيئته خلال تلك السنوات . ( x )

---

( x ) كانت مدارس الحزب بمثابة مراكز اشعاع فكري لها لنسبة للمناضلي الحزب الذين كانوا

يجدون فيها الاطار الملائم لفهم وتحليل مايجري على مستوى الساحة ، وهو ما أدى

الى فلقيها . هذا ما صرح لنا به بعض المناضلين الذين درسوا في هذه المدارس قبل فلقيها .

في اواخر سنة 1971 ، لينتقل الحزب الى تنظيم المحاضرات والملتقيات والندوات كرد

عن ذلك .

( \* ) يقول المناضل . . . ( ) كان يومين بين ان الاستمرارية في تطبيق تعليمات 24 جانفي

تؤدي الى عقد مؤتمر وطني للحزب ، في حين ان الظروف غير ملائمة . انلاهد من الدخول

في تنمية البلاد واتخاذ قرارات حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي تتوج بدعوة المؤتمر

وعلى هذا الاساس فانه لم يكن مرتاحا لما كان يقوم به قايد احمد الساعي لمقدم مؤتمر الحزب

اسباب فشل عملية اعادة تدليم الحزب:

كسان واضحا ان الاستجابة لدعوات الانخراط واعادة الانخراط في الحزب لم تجد تجاوبا كافيا ، يجمع من تطبيق تعليمات 24 جانفي 1968 واقعا طموسا ، اذان الدعوات المتكررة لتميزه صفوف الحزب لم تنجح في جذب العناصر التي كان مرغوبا في التحاقها بالحزب ، لاهراز طلمعة تعطي الحزب المكانة والدور الذي حددته تعليمات 24 جانفي 1968 . ولم يكن مسؤول الحزب راضيا عن ذلك النفور الذي كان لدى العديد من المواطنين من الحزب ، لما آلت اليه وضعيته من ضعف ووهن .

ونفس الموضع كان بالنسبة لمجلس الثورة الذي كان ينتظر من العملية ان تؤدي الى احتواء الحزب لبعض القوى حتى يمكن الحوار معها وجعلها تسير وراءه لتحقيق الاهداف التي رسمها المخطط الثلاثي للتنمية ( 1967 - 1969 ) .

ولما كانت حملات التدليم واعادة التنظيم تنتهي في كل مرة الى العدول عن الاسلوب والكيفيات التي اتبعت ، واعتماد طرق جديدة ، وشعارات جديدة ايضا ، فقد كان الحزب يفقد في كل عملية تنظيم عناصر من ماضيه ، بدل ان يكسب الى صفوفه طاقات جديدة وذلك نتيجة عدة اسباب واعتبارات يمكننا حصرها فيما يلي :

- لظاهرة النفور من الحزب الناتجة اساسا عن الوضعية التي آل اليها ، وغياب النفوذ الحزبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمستوى الذي يجب ان يكون عليه نفوذ الحزب الواحد في الامة الاشتراكية كما كان المناضلون يتصورون .

- الهيروقراطية الحزبية والتي من ابرز مظاهرها : التكوين واعادة التكوين لطفات الانخراط واعادة الانخراط في الحزب .

- عدم احتواء الحزب للعناصر الكافية من المناضلين الذين يتعمون بهوعي سياسي صين .

- النمو المتزايد للتيارات السياسية في المحيط ، والمناهضة للنظام ، وبالتالي للحزب باعتباره " حزب النظام " ، مع محاولة تلك التيارات تنصيب نفسها في موازة جبهة التحرير الوطني وهو ما عرفت عنه المجاهد الاسبوعي " اللسان المركزي " لجبهة التحرير الوطني " في افتتاحيتها بتاريخ 16/11/1969 حول ما وصفته بـ " المشاكل السياسية في الجامعة " بقولها مايلي : ( ) ليس معقولا ولا مقبولا في بلد يستمد سلطته من حزب جبهة التحرير

الوطني بوصفه الحزب الواحد الحاكم، ان تقوم تنظيمات أو هيئات تنتمي الى منظمات سياسية أخرى . ) وأضافت ضدرة ببعض المسؤولين : ( ليس معقولا ولا مقبولا في بلد يحكمه الحزب الواحد ان نجد في منا صب المسؤولية لنا سا " لا متعين" يسرفضون تحمل التبعات السياسية للمسؤولية . ) ( 1 )

— عدم اعطاء الحزب دوره الطبيعي الذي نصت عليه مختلف القوانين والعواثيق .

— الصواعات التي كانت تدور بين قائد احمد " بصفته مسؤولا على الحزب وبعض اعضاء مجلس الثورة ، حول الصلاحيات والسلطات التي يجب ان تكون لقائد احمد كسؤول للحزب .

هذه جملة من الاسباب والخلفيات التي حالت دون تمكن الحزب من تحقيق كل ما كان مسطورا من اهداى في تعليمات 24 جانفي .

وليس من المفروض ان نجد بعد ذلك ان التبريرات التي اعطيت لكل حملة جديدة خاصة بتنظيم الحزب ، تستند الى القول بأن بناء الحزب وتنظيمه ليس عالا بسيطا ، فهو يتطلب وقتا طويلا وجهودا كبيرة تتناسب والمهمة المتعلسة من حزب جبهة التحرير الوطني ، ولم ذلك في الحقيقة الا تبريرا لدوامات التنظيم واعادة التنظيم التي عاشها الحزب، منذ الاستقلال الى مؤتمر 1979 .

وقد كشفت العملية التنظيمية التي تمت بالنسبة لهياكل وهيئات الحزب عن عدم صحة تلك التبريرات حتى كان الوضوح بالنسبة للدور الضوط بالحزب موجودا وهو ما دلت عليه تجربة ما بعد مؤتمر 1979 . (x)

---

( 1 ) انظر: افتتاحية المجاهد الأسبوعي الصادر بتاريخ 16/11/1969 .

(x) ان الدارس للتطور التذلمي لحزب جبهة التحرير الوطني يلاحظ ان العمليات

التي سبقت مؤتمر 1979 لم توفر لها الارادة السياسية الكفيلة بدعم نجاحها

فبالرغم من اجاء في تعليمات 24 جانفي 1968 من جوانب تنظيمية دقيقة ، فان

مآلها كان الفشل نتيجة عدم الوضوح في الدور الفعلي الصند للحزب في قيادة

المجتمع .

أبغاه " قايد احمد " من مهامه : الخلفيات والنتائج .

كان واضحاً بعد فترة قصيرة من تعيين " قايد احمد " كمسؤول للحزب وجود نوع من عدم الرضا لدى بعض أعضاء مجلس الثورة عن المواقف التي بدأ قايد احمد يتخذها بصفته " مسؤول للحزب " سواء داخل اجتماعات مجلس الثورة ، وفي اللقاءات التي تجمعها بالقاعدة الحزبية ، خاصة وأن قايد احمد كان يندر خلال لقاءاته بالمناضلين والفقاهيين بالمسؤولين الذين وصفهم ( بالإمتعين ) . ( x )

وهكذا فقد احتلت صفة قايد احمد " كمسؤول للحزب " مكاناً خاصاً في اجتماعات مجلس الثورة ، وفي اوساط بعض المناضلين القادرين على تحليل الأمور السياسية التي كانت تجسدي على الساحة السياسية الوطنية .

ففي الوقت الذي كان فيه بعض أعضاء مجلس الثورة يرون ان صفة " مسؤول الحزب " تتنافى والقيادة الجماعية لمجلس الثورة ، وأن قايد احمد بهذه الصفة قد أصبح يتنصع بحكم تميز عن باق أعضاء مجلس الثورة ، وهو ما يجب النظر فيه .

فعلی مستوى بعض الحزبيين في القاعدة فإن الأمر كان يختلف ، فهم كانوا يرون انه من غير المفهوم ان يكون " مسؤول الحزب " خاضعاً لسلطات رئيس مجلس الثورة ، الذي هو رئيس الدولة ، وكان هذا الوضع في نظرهم يعني ان الدولة تشرف على الحزب في حين ان ائمة الحزب الواحد يكون فيها في الغالب رئيس او مسؤول الحزب رئيساً للدولة وليس العكس .

وقد كان لتعدد هذه الفكرة وانتشارها في بعض الأوساط ، أثره حيث اقدم رئيس مجلس الثورة على اصدار تصريح أصبح بمقتضاه مسؤول الحزب " مسؤولاً " لجهاز الحزب فقط . وعيّن نائباً لمسؤول جهاز الحزب وهو السيد " محمود قنز " .

( x ) مثلما كان " قايد احمد " يقوم بحزب دعائية غير مباشرة ضد خصومه في مجلس

الثورة على الخصوص ، فان دوره كان عرضة للنقد الجارح احياناً من العناصر والقيادات

السياسية التي كانت ترى ( في تعيينه على رأس الحزب ضرورة موجهة لها من قبل النظام ) هذا ما يؤكد المناضل ( بفضل عدم الاشارة لاسمه )

واللا حظ ان وسائل الاعلام لم تكن عند حديثها ملتزمة بتسمية واحدة ، فهي مرة تتكلم عن " قائد احمد " بصفته "سو" ولا للحزب "واخرى بصفته " سو" ولا لجهاز الحزب " . الا ان الصيغة والصفة التي بقيت غالبية في الاستعمال هي " سو" والحزب" ومرد ذلك في نظري ان ذلك التصحيح لم يوزع على وسائل الاعلام ، وان قائد احمد كان قد اوعز لسوولي الاعلام بعدم التركيز على التصحيح ، وهذا الغتال ضيف لكونه لا يوجد لدى الذين كان لنا حديث معهم في هذا الشأن ما ينفيه او يؤكد هـ . ( x )

الا ان ما هو مؤكد هو ان قائد احمد كان في اكثر من مناسبة يعبر عن عدم رضاه على الصفة الجديدة بتأكيده على انه ليس سو" " سو" وول لجهاز الحزب" وان رئيس مجلس الثورة هو " سو" والحزب " .

ويبدو انه منذ بداية سنة 1971 كان الخلاف بين " قائد احمد " كسو" وول لجهاز الحزب من جهة وبين " مجلس الثورة" من جهة اخرى ، قد بدأ يأخذ منحى جديدا ، ان صار " قائد احمد " يلجج تلميحاً صريحاً للخلافات الناشئة بينه وبين بعض اعضاء مجلس الثورة .

ولما كانت وسائل الاعلام في اواخر سنة 1971 ، وطيلة سنة 1972 تقوم بحملة شخ وتوعية واسعة حول أهداف وقيام الثورة الزراعية فقد صاحب ذلك حصار اعلامي على نشاطات " قائد احمد " ، الذي لجأ الى الاتصال المباشر بالجماهير بواسطة التجمعات والمهرجانات الشعبية التي كان يدعو خلالها سكان الأحياء الى الانضمام فيما أسماه يومئذ بـ "لجان الأحياء" ، داعياً الى تنظيم ديمقراطي للأحياء ، فقد جاء في المنشور الذي قامت قسماً

( x ) كانت سنة 1969 هي السنة التي عقد فيها المؤتمر التأسيسي لاتحاد الصحفيين

الذي كان خاضعاً لاشرف حزب جبهة التحرير الوطني ، وقد كانت علاقة قائد احمد كسو" وول على الحزب علاقة جيدة مع مسيري بعض المؤسسات الاعلامية ، خاصة تلك التي يشرف على تسييرها سو" وولين مناضلين في الحزب .

ونتيجة لذلك فان " قائد احمد " قد دخل في صراعات وخلافات عديدة مع وزير الاعلام

آنذاك .

الحزب بتقويضه ، على المواطنين داعية اياهم التي تأطير احيائهم بلجان تحت اشراف خلايا الحزب، وما جاء في المنشور الذي عرف "بمنشور تنظيم الأحياء" ، ما يلي ؛  
( ان جبهة التحرير الوطني وهي تدعوكم الى التجنيد الكامل في معركة تنظيم حيكم تهدف الى تأكيد سيادتكم طبقا لشعارها : " الثورة بالشعب وللشعب " ) و يوضح المنشور المذكور الغاية من تنظيم الأحياء بما يلي : ( ان تنظيم الأحياء يمكن ان يكون برنامجا لاسس البلدية .

لان تنظيم الحي يمكن ان يصطفي نفسا جديدا لمجالسكم وللناضلين وخلايا الحزب والقطاعات الجماهيرية . ) ( 1 )

وقد اعتبر تنظيم سكان الأحياء<sup>(x)</sup> في لجان تحت اشراف خلايا الحزب خطرا لابد من مواجهته ، اذ اعتبرت فكرة لجان الأحياء فكرة مراهقة للشورة الزراعية وعمد مواز لها ، فكان اول من عارض اقامة لجان الأحياء كما يقول بعض الناضلين ، وزارة الداخلية التي أرسلت تعليمة في هذا الشأن لمختلف المؤسسات الادارية والمسؤولين تدعوهم فيها لعدم تنصيب هذه اللجان أو الاعتراف بها .  
وبالرغم من اننا لم نتمكن من العثور على هذه التعليمة - الداخلية - فان العديد من الناضلين يؤكدون صحة ذلك .

( 1 ) انظر : منشور : " من اجل تنظيم ديمقراطي للأحياء " الصادر عن جبهة التحرير

الوطني - جوان 1972 .

( x ) كانت الغاية من " لجان الأحياء " كما يؤكد بعض الناضلين : هي تأطير وتجنيد

الجماهير للتعاقب حول جبهة التحرير الوطني ، والقيام بحملات تنظيف الأحياء وصيانة

المبانيات وضمان أمنها ، وهو ما اعتبرته وزارة الداخلية تدخلا في صلاحياتها الغاية

منه الحد من فعالية المجالس الشعبية البلدية المنتخبة .

ويهدوا الـ "مرقد وصل بيت" قايد احمد" ومعارضيه داخل مجلس الثورة الى درجة  
اصبح التعارض بينهم مستحيلا ، خاصة وان الاشاعات قد بدأت تنتشر حول معارضة" قايد  
احمد" للثورة الزراعية ومعارضته لتطبيقها ، وكان ذلك في الحقيقة تمهيد الابعاد عند  
الاعلان عن انطلاق الثورة الزراعية سنة 1972 ، ان يذ كر "بول بالطا" انه : ( ) رغم  
اعادة التخليع المستمر ، بقي الحزب غائبا بشكل خاص عند الاعلان عن انطلاق الثورة الزراعية  
في اواخر عام 1971 ، فقايد احمد لم يكن من انصارها المتحمسين . ( 1 )  
الاق الكشيمر من الاخوة الذين كانوا يومئذ مسؤولين في الحزب - محافظين ووطنيين -  
يوكدون ان قايد احمد" لم يكن معترضاً على الثورة الزراعية كبدأ ، بل كان مختلفاً  
مع هو مدين على الخصوص في الكيفية التي يتم تطبيق الثورة الزراعية على اساسها" فهو  
- اي قايد احمد - قد رفع شعار "الأرض لمن يحبها ويتعلق بها ويخدمها" . ( + )  
كما ان الخلاف بين " قايد احمد" وبعض اعضاء مجلس الثورة ، كان حول" من يرأس اللجنة  
الوطنية للثورة الزراعية" ففي الوقت الذي كان ينادي فيه قايد احمد بأن رئاسة اللجنة  
تسند لعضو في الحزب كان " غيبي العربي" وزير الفلاحة وعضو مجلس الثورة يرى ضرورة رئاستها  
من قبل الوزارة المعنية " وزارة الفلاحة والثورة الزراعية" .

ولم يدم الوضع على هذا التأزم داخل مجلس الثورة ، ان انتهى بالاعلان يوم 20 ديسمبر  
1972 عن اعفاء" قايد احمد" من مهامه ( ( لاسباب قاهرة ) ) تتعلق بصحته ، كما  
جاء في البيان الذي نشرته الصحافة الوطنية عن رئيس مجلس الثورة ، يوم 20 ديسمبر  
1972 .

واذا كان الاعلان عن اعفاء" قايد احمد" قد جاء رسمياً في نهاية 1972 ، فان مانسجله

---

( + ) بل ان هناك من يذهب الى القول بأن ( ) قايد احمد كان يريد بناء حزب سياسي  
قوي ، في حين ان يومئذ - يومئذ - كان يرى ان بناء الحزب واعطائه الدور  
المحدد له في تسيير شؤون البلاد لم يحسن بعد . كان هذا هو اساس الخلاف ،  
ولم تكن مسألة معارضة قايد احمد للثورة الزراعية الا اشاعات روجها خصومه في مجلس



بهذا الشأن هو ان الابعار الفعلي لقائد احمد قدمت في اواخر سنة 1971 ، اذ اصبت وسائل الاعلام ، تكفي بخبر اوفقرة قصيرة في صفحاتها عن الحزب ونشاطاته ، اختارت لذلك عنوانا ملفتا للنظر " اخبار الحزب " .

ولم تصروف نشاطات قائد احمد اية تغطية ذات أهمية اعلا مية باستثناء اخبار تنقلاته بين ولايات القطر .

واصبح "شريف بلقاسم" عضو مجلس الثورة ووزير الدولة يكلف من قبل مجلس الثورة برئاسة الوقود الحزبية الرسمية الى الخارج ، ويستقبل الوفود التي تقوم بزيارة حزبية للجزائر ، وهذا منذ سنة 1971 ، وهو مؤشركا عما وصلت اليه الخلافات بين " قائد احمد " و " مجلس الثورة " قبل ابعاده نهائيا من مهامه بالحزب وعضويته بمجلس الثورة .

المبحث الثالث: مكانة الحزب ودوره في الصراع الاجتماعي السياسي .  
=====

(1971 - 1979)

كانت الجزائر منذ 1971 قد دخلت مرحلة جديدة تميزت باتخاذ اجراءات وقرارات في المادين الفلاحية والاقتصادية ،، وعرفت هذه الفترة انتماء للفكر الشوري في الساحة العالمية كانت اصداؤه في الجزائر واضحة ، فانتشرت الشعارات الاشتراكية والتحريرية في الشارع الجزائري خاصة بعد ان اتخذت الجزائر موقفا من النزاع المغربي-الصحراوي ، معلنة موقفها الذي جانب الصحراويين ، وكان ذلك الموقف من القيادة الجزائرية يحتاج الى قاعدة شعبية تدعمه وتتفهمه ، فكان لا بد من الالتفات للحزب ، واعطائه دفعا جديدا ، بعد ان ارهقته روادات التنظيم واعادة التنظيم التي سيطرت على كل موقف جديد من قيادة 19 جوان ازا الحزب .

وهكذا منذ 1971 عرف الحزب انتشار شعارات جديدة قديمة مثل : التديم ، الفرز ، البناء (بناء الحزب) الى غير ذلك من الشعارات ، التي كان وراء كل واحد منها اهداف وابعاد اخرى فيهم منها غاهيبا .

لكن الملاحظ انه ابتداء من سنة 1974 اخذ يومدين موقفا جادا لأول مرة ، تميز بالوضوح فيما يجب ان يكون عليه الحزب ، والدور الذي يجب ان يلعبه في الحياة السياسية للبلاد ، وقد كان لذلك الموقف من يومدين خلفيات وأسباب سنتطرق لها بشي من التفصيل في المطلب الثالث من هذا المبحث الذي ارتأنا ضرورة تقسيمه لمطالب

التالية :-

ا) شيوع الشعارات الثلاث : بناء الحزب ، تديمه ، تطهيره .

ب) انتعاش التيارات السياسية المناهضة للحزب .

ج) العودة للحزب والشوعية : الحزب .

ونظرا لما أقره الميثاق بشأن دور الحزب والأحداث التي تلت الميثاق ، وعلى رأسها ، وفاء رئيس الجمهورية ، قبل اتمام عملية بناء المؤسسات الدستورية كاملة ، فاننا سنخصص مطلبنا آخر اخترنا له العنوان التالي :

- من اقرار الميثاق الوطني الى تولي الحزب للسلطة .

حلت سنة 1971 على حزب جبهة التحرير الوطني وهو يعاني من عدم استكمال  
بنائه التنظيمي ، الى جانب ضعف تركيبته نوعيا وكميا ، وذلك نتيجة ما آلت  
اليه الاجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها منذ سنة 1968 على الخصوص ، من فشل  
نتيجة عدة عوامل وأسباب كما رأينا .

وكتيجة لذلك فقد عرفت مرحلة ما بعد 1971 انتشار العديد من الشعارات  
والمقولات الخاصة بالحزب ، نكتفي بتناول ثلاثة منها ، لما كان لها من شمول أكثر  
من غيرها ، ولما لكل واحدة منها من خلفيات . . . وهذه الشعارات هي :  
بناء الحزب : عرفت الدعوة لبناء الحزب انتشارا واسعا في الخطاب السياسي ،  
والمقالات الصحفية ، والجمعيات العامة للمناضلين التي اشرف عليها بعض المسؤولين  
في الحزب . ( x )

وقد كانت الدعوة لبناء الحزب تتم تحت الشعار التالي : " بناء حزب اشتراكي يكون في مستوى  
المرحلة واختياراتها " ، وكان ذلك يعني ضرورة ضم الحزب للعناصر الاشتراكية ، وهو  
ما عسر عنه بومدين بقوله : ( ان الثورة في حاجة الى ثوريين . . . فالثورة الاشتراكية في  
حاجة الى مناضلين اشتراكيين ) ( ويضيف بومدين في نفس السياق قوله : ( ان الثوريين والمناضلين  
في حاجة الى تنظيم ونقطة الضعف الموجودة حتى الان كامنة في هذا الميدان . ) ( 1 )  
ان ذلك القول من بومدين كان يستهدف جذب الطاقات والعناصر الفاعلة في المجتمع ، من  
نقابيين وطلاب ومثقفين ، لبناء تنظيم حزبي يكون في مستوى المرحلة ومتطلباتها من جهة ، وحتى  
يتيسر للقيادة السياسية تجنيد القوى الفاعلة في المجتمع وراءها لا بد من تنظيمها ، فكان لا بد من  
رفع شعار " بناء الحزب " الذي يضم مختلف العناصر الثورية .

( 1 ) انظر : كلمة بومدين في الملتقى السابع لرؤساء البلديات قصر الأمم - 14/02/1973 .

( x ) حل الحديث عن بناء الحزب محل الحديث عن مؤتمر الحزب ، وذلك ابتداء من سنة  
1971 ، ولذلك خلفياته ، اذ ان الحزب بعد هذه السنة أصبح محل نقد لضعف بنائه

ولم تنجح الدعوة لانخراط في الحزب خاصة وان تلك الدعوة لم يصاحبها اتخاذ اجراءات  
عملية تجمل الناس يقبلون على الانخراط في الحزب ، اذ عرفت هذه المرحلة تناقضا  
واضحاً يتمثل في أنه يمكن ان يكون الانساق مسوؤلاً و لا سامياً في الدولة ( وزيراً سفيراً  
اميناعاماً لموزارة مدير مؤسسة وطنية الخ . . . ) دون ان يشترط فيه الانتماء للحزب  
في حين انه لا يمكن للمواطنين ان يكون عضواً في المجلس الشعبي البلدي او الولائي  
دون ان يكون مناضلاً في الحزب . ( \* )

ولذا فان الدعوة لبناء الحزب لم تؤد في الحقيقة الى اية نتيجة ايجابية ، وبقي الحزب  
يماني من ضعف بنائه التنظيمي رانسوري ، مما نتج عنه نوعاً من التقوقع والانغلاق  
الناجمين عن ردود فعل من داخل الحزب ، من تركيبته التي لم تكن مؤهلة لاحداث  
تغيير في طرائق عمل الحزب لسايرة مايجري من احداث ومايطرأ من متغيرات في  
المحيط العام على الاقل .

ورغم ذلك فان " مقولة " بناء الحزب بقيت سائدة طيلة السبعينات ، حتى بعد اقامة  
المؤسسات الدستورية ، ومازال بعض المناضلين يرددون هذه العبارة حتى اليوم ، الا ان  
القيادة بناء الحزب قد اصبحت اليوم تعني تدعيم الحزب واعطائه ادوات تواجهه وتأنيره  
في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع ، بعد ان كانت خلال مرحلة السبعينات لاتعني  
اكثراً من تدعيم الحزب بعناصر جديدة من المثقفين وبعض الفئات المهنية لهم الا .

بين

( \* ) كان الحزب في هذه المرحلة يعاني من غياب التعليمات الداخلية التي توجه عظه  
وتنظم نشاطه ، فلم يكن هناك غير توجيهات وخطب رئيس مجلس الثورة ، التي كانت  
القاعدة الحزبية تعمل وفقها ، با لرغم من انها لاترسم للحزب كفيات مساهمة ،  
ولا تعطيه مايستند اليه في تدخله في الحياة العامة ، فهي توجيهات عامة . . .  
ونتيجة لنقص التعليمات وغياب الاعلام الحزبي فان الحياة النظامية في الحزب قد عرفت  
نوعاً من الجمود والركود كانت انعكاساتها السلبية على الجهاز الحزبي واضحة .

— الفرز والتطهير:

صاحبت الدعوة التي بناه حزب اشتراكي الدعوة التي ان مقتضيات هذا البناء تستوجب القيام بفرز وتطهير داخل الحزب وخارجه على اساس: ( من مع الثورة ومن غدها ؟ ) والثورة كانت تعني في الحقيقة تلك الاجراءات والقرارات القديمة الجديدة . . فهي قديمة بالنسبة لاختيارات المحددة في "برنامج طرابلس" و "ميثاق الجزائر"، وهي جديدة من حيث تاريخ اتخاذها في شكل قرارات والمشروع في تطبيقها . ولم يكن الفرز والتطهير في واقع الأمر الا محاولة من "بومدين" لتحقيق غايتين في آن واحد، اولها:

الغاية الأولى : ابعاد العناصر التي يشك في ولائها للنظام مهما كان اتجاهها

السياسي وانتماءها الايديولوجي ، ومهما كان ماضيها التاريخي بالأمر (x)

اما الغاية الثانية فكانت تستهدف خلق جو من التفاعل والتلاحم بين مختلف الفئات

الاجتماعية التي تلتقي حول ضرورة الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والطب

المجاني ، لأن تطبيق تلك الاختيارات ونجاحها كان يحتاج الى دعم وتأييد شعبيين

يجعل بومدين في مركز قوي أمام معارضي تلك الاجراءات التي كانوا يرون في نجاحها

تهديد لمصالحهم المادية ونفوذهم السياسي .

ولم يخفي ذلك بومدين ، الذي كان يدعو الى ضرورة مشاركة كل القوى الحية في

البلاد في تطبيق وحماية تلك القرارات التي اعتبرت بمثابة مكتسبات اشتراكية .

الا ان مايسجل هنا هو ان مسألة الفرز والتطهير لم يكن القصد منها ضرب الحزب

او تفريغه من محتواه البشري ، فهي كانت تعني بالنسبة للحزب ضرورة لحمته وائتمانه

---

(x) كان بومدين قد رد في العديد من خطبه ان الماضي التاريخي للأشخاص لا يجب

ان يكون ورقة رابحة في أيدي العناصر المناهضة للنظام ، الا ان الشيء الذي جعلنا

نعتقد ان رفع ذلك الشعار كان يستهدف منه تجاوز جيل كامل ، وهو ما كان غير ممكنا ، ان يقول

لنا احد المناضلين : ( ان بومدين عن حسن نية أو عن سوء نية ، أو عن جهل ، كان متأثرا

بالأحداث التي عاشتها الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني فني الخارج والداخل =

للمناصر الطلابية لتدعيم الاختيارات الجديدة في مواجهة المعارضين لها ، فعلاقة المناضل بالشورة يجب ان تكون علاقة تفاعل وايمان بحمالي الشورة ، وهو ما عبر عنه يومدين بقوله : ( ( الحزب هو الشورة وكل مؤمن بالشورة واهدافها القومية والبعيدة ، وكل عامل من اجل تحقيق هذه الاهداف يعتبر منافلا حزبيا . ) ) ( 1 )

واذا كانت غاية يومدين من رفع شمار ( ( الفرز والتطهير ) ) القيام بفرز في مختلف الازواط بين حلفاء هذه الاختيارات والمناضلين لها ، فان تفسير وتطبيق ذلك الشمار بالنسبة للحزب قد اخذ منحى آخر في العديد من القسام الحزبية ، حيث بدأت عملية تصنيف المناضلين في الحزب الى " جهويين " و " مديسين " في جبهة التحرير يحملون افكارا شيوعية . وهكذا فبدل ان تكون عملية الفرز والتطهير سبيلا لتدعيم الحزب اصبحت وسيلة لمواصلة عملية " اخلاء الحزب من الطاقات والمناصر الفاعلة " . ولم توت نتيجة ذلك اية نتيجة في ميدان تدعيم الحزب ، مما جعله يبقى عروسة للتفكك والضعف التنظيمي خاصة .

— تدعيم الحزب :  
=====

من المقولات التي شاعت وما زالت حتى يومنا هذا قائمة ومنتشرة ، وهي محل اهتمام دائم من قبل مسؤولي الحزب في مختلف الميليشيات الحزبية ، هي القول بضرورة تدعيم الحزب ، والتدعيم كان القصد منه الدعوة الى فتح ابواب الحزب امام الراغبين في الانخراط ، بل دعوة الناس الى الانخراط في صفوف الحزب ، فقد كان يومدين يقول

---

( 1 ) راجع حوار يومدين مع الطلبة التطوعيين ، قصر المعارض في 12/07/1973 ،

السبب : الخامس من خطب هواري يومدين ، وزارة الاعلام والثقافة .

= ( ) وهو ما كون لديه تصورا فحواه ان الجيل الذي قام بالشورة من الصعب التحكم فيه وقيادته داخل تدليم سياسي واحد لتحقيق الاهداف التي كان يومدين يصبو الى تحقيقها في ميدان التنمية الوطنية . ) ( ) اما رأي يومدين في جيل الشورة فكان يقوم على حكم سبق ( ) بان المجاهدين فيهم نوع من المحافظلة والثقة بالنفس الى =

تدعيم الحزب بالقوى الأساسية للشورة والتي كان يحددها في عمان والفلاحين ،  
والشبيبة والطلبة والمثقفون الشيوعيون .

ونتيجة لتلك الدعوة وامتدت عنها من نقاش بين مؤيديها ومعارضها ، فقد سادت  
فكرة موازية للدعوة لا نخراط بالحزب ، كانت تلك الدعوة تتلخص في ان النضال  
ليس معناه حمل بطاقة العضوية في الحزب ، وكان اصحاب هذه الدعوة يرون ان النضال  
في الميدان هو المقياس للتمييز بين المناضل وغير المناضل ،  
ولما كانت هذه الدعوة قد وجدت رواجها لها في اوساط معينة كالقطاع الطلابي (الجامعي) ،  
وفي اوساط القيادات النقابية خاصة والمثقفين ، فان المناضلين المهيكلمين في الحزب  
كانوا يرون في هذه الدعوة انها تعكس موقفا من الحزب من قبل التيارات السياسية  
المعادية لحزب جبهة التحرير .

وقد كان لتلك الظروف انعكاساتها السلبية على تدعيم الحزب اعانة التي يزر الفموض  
المقائدي والنزعات ؛ لبيروقراطية والروتينية . (1) التي ظهرت في عمس الحزب واجهزته  
المختلفة ، مما شكل عقبة في سبيل تدعيمه بالشكل الذي كان يومدين ينتظر ان يكون  
عليه الحزب . انجاء في تصريح ليومدين مع الصحفي " لظفي الخولي " بشأن طبيعة الحزب  
الذي يدعو يومدين الى وجوده ، قوله على الخصوص : ( نحن اليوم بحاجة الى حزب  
اشتراكي علمي ، يتألف فقط من الاطارات الاشتراكية المجتمعة حول برنامج محدد ، وحاجة  
الى خط سياسي موحد . ) (2)

وكان يومدين بقوله ذاك يعني انه لا بد من القيام بفرز اجتماعي وسياسي على اساس الالتزام

---

اسمر : جهود السنوات العشر ، ص 12 لجنة وزارة الاعلام والثقافة سنة 1975 .

(2) انظر : حوار يومدين مع لظفي الخولي ، الصحافة الوطنية : 31 اكتوبر 1974 .

( ) = درجة الفرور ، فهم يعتزون بالماسي ويتوجهون له اكثر من الحاضر والمستقبل . ( )  
انطلاقا من هذا التصور كان يومدين ( ) يحاول بناء تنظيم سياسي لا يعاني اعضاءه من عقدة الماضي  
ويكون يومدين بذلك هو القائد والثوري والاشتراكي في مخيلة اعضاء التنظيم السياسي المراد بناؤه ( )

بالخط السياسي للنظام القائم والاستعداد للعمل وفق ما هو محدد من اختيارات  
مجسدة في القرارات التي اتخذت في سنة 1971 على الخصوص.  
وبالمفهوم من ان مظاهر الالتزام والتأييد قد تجلت في كثير من المناسبات ، فان ذلك  
التأييد لم يصاحبه استجابة لدعوة تدعيم الحزب والانخراط في صفوفه من طرف  
القوى والعناصر "التقدمية" التي اوقفت تأييدها على يومدين كشخص المهمر من  
موقعه في السلسلة رغبته في اعطاء الاهداف المحددة في مخططات التنمية والقرارات  
المتخذة بعدها الشوري والاجتماعي الاشتراكي . (+)

---

(+) لم يكن في الحقيقة حزب جبهة التحرير يومئذ يفتقر في صفوفه للعناصر الاشتراكية  
والشورية ، ففي الوقت الذي كانت الدعوات توجهه للاشتراكيين الموجودين خارج الحزب  
كان الاشتراكيون الذين يوجدون داخل الحزب مجمدين .  
وذلك نتيجة التصور الذي كان قائما على أنه " الاشتراكي " هو ذلك الذي يتقن توليف  
الألفاظ ورفع الشعارات الاشتراكية ، هؤلاء هم الذين عجت الساحة بهم وسعى النظام  
الى استقطابهم .

في حين ان الحزب بتركيبته الاجتماعية التكونة اساسا من مجاهدين ، عمال ، فلا حين فقراء  
كسان يمكن ان يكون مصدرا لانتقاء العناصر المؤهلة بالاختيارات الاشتراكية والواعية بمتطلبات  
الاشتراكية ، لتجنيدها واعطائها دورا أساسيا في تعميق المفاهيم الاشتراكية في أوساط  
الجماهير العمالية والفلاحية خاصة وأن الثورة الزراعية والتسير الاشتراكي قد شق طريقهما  
للتطبيق الميداني .



( ب ) ضعف الحزب وانتماء التيار السياسي المناهضة له:

تميزت الفترة الممتدة ما بين 1965 و 1975 بجهود معتبرة لتنظيم الاقتصاد الوطني ونزع الطابع الاستعماري الذي خلفه عليه الاستثمار الفرنسي ، اذ تم اتخاذ عدة اجراءات لتتلمذ وتخليصه من التبعية التي كان عليها ، وقد تمثلت تلك الاجراءات خاصة فيما اتخذ من قرارات بالتأميم المنهجي للأرض والناجم والمحروقات والبنوك ، وشركات التأمين ، والتجارة الخارجية ووسائل النقل ، والشركات الأجنبية . ( x )

كما كان لسياسة التوازن الجهوي ، والبرامج الخاصة ، وانشاء بعض الشركات الوطنية ، التي غير ذلك ، ما اعطى الدولة الجزائرية بنيات اقتصادية اجتماعية ، ساعدت الجزائر على مواصلة النضال في سبيل التحرر الاقتصادي من جهة ، والتفكير في مهام جديدة لتمهيد المكتسبات واعميقها من جهة اخرى .

وهكذا فما كانت تحل سنة 1971 حتى دخلت الجزائر معركة تأميم البترول ، وتم في نفس السنة اعداد ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات وسن قوانين الثورة الزراعية . وهو ما يجمل من سنة 1971 سنة متميزة في العشرية الأولى لاستقلال الجزائر ، فهي تعد بمثابة سنة الانطلاق المتميزة في مسيرة الجزائر منذ استرجاعها لاستقلالها سنة 1962 في كل ذلك ما اذا كان دور الحزب ووضعه ؟

ان ما يمكننا تسجيله هنا هو انه في الوقت الذي كان ينتشر فيه تدعيم الحزب واسناده مهمة تعميم المفاهيم الثورية والاشتراكية وترسيخها في اوساط الجماهير عامة ومناضليه خاصة ، نجد الحزب قد اصبح اكثر من اي وقت مضى محل هجوم من قبل معارضيه سواء داخل السلطة او خارجها .

فصلى صعيد السلطة القائمة ، باستثناء ما كان يومدين يورده في الخطاب الرسمية

---

( x ) كما عرفت هذه الفترة انشاء العديد من المؤسسات الوطنية ، اذ انه ( منذ العام 1965 تكاثرت المؤسسات الوطنية فأصبح يوجد منها 49 مؤسسة في العام 1975 ) . لعزيمه المعلومات: راجع: كتاب نشوء الطبقات في الجزائر، مغنية الأرزق ص 118 .

حول ما يجب على الحزب القيام به ، فاننا لانجد تجاوبا من تركيبة السلطة مع هذه الدعوة ، ان انه في الوقت الذي كان بومدين ينادي بضرورة انخراط الاطارات في الحزب نجد الاطارات المعنية بالدعوة (نداءات بومدين) نافرة من الحزب بحجج واهية ، مما جعل بومدين يدعو الى تجاوز النقائص التنظيمية التي يعانيها الحزب ، وهو ما عر عنه في احدى خطبه بقوله : ( اذا كانت هناك نقائص ونقاط ضعف تنظيمية بالنسبة للحزب فهناك الكثير من الأشخاص الذين استغلوا هذه الفرصة للبقاء خارج الحزب . ) ( 1 ) ولم يكن ذلك القول من بومدين يبعده صداه في اوساط الاطارات ، ان لم تكن النداءات المجردة من أي الزام كافية لجعل الاطارات يستجيبون لدعوة بومدين بضرورة الانخراط في الحزب .

اما على الصعيد الثاني فان النفور من الحزب كان يحمل طابع المعارضة ، ان كانت العناصر المعارضة لسيادة حزب جبهة التحرير الوطني في البلاد ترون في الدعوة لاعطاء الحزب دورا في الحياة الاقتصادية والسياسية امرا غير مرغوب فيه ، داعية تارة بالسماح لبعض القوى السياسية اليسارية بالنشاط باعتبارها الاقوى والاعزى من جبهة التحرير الوطني التي تعاني من الضعف والوهن مما يجعلها غير مؤهلة لتجنيب الجماهير حول القضايا والمهام الوطنية . وتارة الى القول بان دور جبهة التحرير انتهى بانتهاء " الحرب التحريرية " . ( + ) وترجع اسباب هذا النفور من الحزب ، والدعوة التي فتحت المجال امام قوى سياسية اخرى للنشاط ، يرجع ذلك في جملة ما يرجع ، الى الوضع الذي اصبح عليه الحزب في تلك المرحلة المتميزة بدخول الجزائر عدة معارك مع الشركات الأجنبية على الصعيد الاقتصادي وبداية تبلور المفاهيم الاشتراكية في الشارع الجزائري وفي المحيط الجامعي على الخصوص

( 1 ) انظر : كلمة بومدين في الملتقى السابع لرؤساء البلديات بقصر الامم 14/2/73

الجزء الرابع من خطب بومدين - وزارة الاعلام .

( + ) يعود هذا الشعار في الحقيقة الى أيام الأزمّة السياسية التي كانت تعيشها

جبهة التحرير فداة الاستقلال حيث رفعت شعارات " التمردية الحزبية " و" السماح

بالنشاط لمختلف التنظيمات السياسية " لكون المجتمع الجزائري يعاني من تناقضات

اجتماعية موروثية عن الحكم الاستعماري الرأسمالي الذي كان سيطرا على الجواهر، قبل

اندلاع الثورة واسترجاع الاستقلال .

في حين ان الحزب كان يعيش الوضعية التالية :

- لم تكن طرائق العمل المعتمدة من قبله مسؤولة لطبيعة المرحلة التي من ابرز سماتها اشتداد الصراع بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ذلك الصراع الناتج عن القرارات والاجراءات التي اتخذت في ميدان الفلاحة " الثورة الزراعية " والقطاع الاقتصادي ، والهادفة الى احداث تغييرات اجتماعية - اقتصادية ، وتوسيع مشاركة العمال في التسيير .

- ضعف الهياكل الحزبية في ميادين التعبئة والتجنيد ، نتيجة ضعف الامكانيات البشرية والمادية ( تكاد تكون هذه الاخيرة معدومة ) .

- كان الحضور الحزبي يكارى يكون غير موجود في الحياة الاقتصادية والمؤسسات الثقافية .

- عدم وضوح الدور الضوط بالحزب في ميادين التأطير والتفكير والمراقبة .

ولم يكن الحزب قد وصل الى تلك الحالة في الواقع الانتيجة لسياسة انتهجت منذ 19

جوان فيما يتصل بالحزب ، قائمة اساساً بالتنظيم واعادة التنظيم " مما جعل الحزب في

كسل عملية من عمليات تنظيمه او اعادة تنظيمه يفقد عددا من ماضيه ، في الوقت الذي كان

نفور المواطنين من سنة لاخرى يزداد ، نتيجة ما كان يشاهده من وعمية الحزب .

وقد كان من نتائج ذلك على الحزب انه اصبح عرضة للنقد ، وبرزت بعض مظاهر النفور من

الحزب ونقده فيما يلي :

- انتعاش التيارات السياسية والجماعات الضالعة لجبهة التحرير التي اصبحت تهاجم علانية .

- رفض حركة التطوع الطلابي لاشراف قسمت الحزب على فرق الطلبة المتطوعين ، الذين

كانوا يتهمون المسوءولين الحزبيين بممارسة - او محاولة - فرض " السلطة الابوية " على الطلبة

المتطوعين لصالح الثورة الزراعية . ( x )

---

( x ) يذكر لنا " محمد عبادة " الذي كان محافظا وطنيا للحزب آنذاك ان : ( التطوع اصبح عملية

موازية للحزب في وقت من الاوقات ، فقد كان بعض المتطوعين يصفون اعضاء الحزب الى " تقديم

و " رجميين " . والجنح التقدمي والجنح التقليدي المحافظ . في الوقت الذي كان الحزب

يسرى في التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية تحت اشرافه انه يمثل دخول مرحلة جديدة

من مراحل النضال من اجل البناء الوطني وانجاز اهداف ثورية . )

— انتشار ظاهرة الاستخفاف بالحزب ووصف اعضاءه بـ "الرجعيين" وقد تزعم هذه الدعوة عناصر "حزب الطليعة الاشتراكي" الذين كانوا: " منذ سنوات يصدرون نشرة مطبوعة على الستانسيل تدعم الرئيس بومدين وتنتقد "العناصر الرجعية" التي تستقطب الدولة والحزب )) (1) وما كان يزيد من حيرة مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني هو موقف السلطات الرسمية من نشاط "حزب الطليعة الاشتراكي" المتنامي ، والذي اتسم موقف السلطات منه بعدم التنفيذ الرسمي بنشاطاته العلنية ، وقد يعود ذلك الى نظرة السلطات لتلك النشاطات ، مدركة لحجم "حزب الطليعة الاشتراكي" فهي لم ( تتأثر مطلقا بعمل هؤلاء المعارضين معتبرة انها شلل "لا وزن لها" ) (2)

— الاهمال الاعلامي لنشاطات الحزب ، وهو ما نبهت له النشرة الداخلية للحزب في اكثر من مناسبة مناسبة داعية الى الاهتمام بنشاط الحزب في ميدان التعبئة والتجنيد ، اذ جاء في احد اعدادها بهذا الشأن ما يلي على الخصوص: ( . . . بالرغم من الجهد الذي بذل من طرف الحزب ممثلا في هيئاته ومؤسساته الجماهيرية خلال سنة كاملة لتحقيق هذا الهدف فان بعض المسؤولين الذين تعرضوا لتقييم حملة الشرح والتوضيح على صفحات الجرائد ، قد وقعوا في تناقض بين ، حيث ركزوا على اهمية الدور الذي قام به اعضاء اللجنة الوطنية ومختلف الوسائل الاعلامية وتجاهلوا الدور الهام الذي قام به الحزب ومناضلوه في هذا الميدان )<sup>(3)</sup>

— شعور مناضلي الحزب بعدم قدرته على حمايتهم من تعسف مروء وسيهم في المؤسسات والادارات حيث اصبح الانتماء للحزب او الدفاع عنه في العديد من المؤسسات يترتب عنه تجميد للموظف في رتبته الادارية الخ . . . وهكذا فقد كان الحزب نتيجة ذلك يفقد الكثير من الاغارات التي تمرست في خلاياه على النضال ، كما كان وجوده يتقلص تدريجيا اذ اصبح المعنوية يخفي صفته الحمزية خوفا من النتائج التي قد تنجر عن ذلك .

(1) انظر : بون باليسا استراتيجية بومدين ، مرجع سابق ص 23

(2) نفس المصدر ص 23 .

(3) النشرة الداخلية للحزب العدد 20 نوفمبر 1972 اصدار قسم التوجيه والاعلام بالحزب .

كان الحديث سنة 1974 قد كثر عن الحزب والشروط الواجب توفرها في الضامن الحزبي ، وقد حدد بومدين في خطبه الثلاث امام الغارات الحزب في "قسنطينة" (x) و"لمسان" و"تيزوزو" ، انه لحماية مكاسب الثورة فانه لابد من تقوية الحزب وتنظيمه لما للعلاقة بين الثورة والحزب من صلة وثيقة ، ان لا يمكن ضمان حماية الثورة ، ما لم يكن هناك حزب قوي مرتبط بها .

وقد دعا بومدين في اللقاءات الثلاث التي جعل الحزب يمارس دوره الفعلي قوي تعبئة وتجنيد مختلف الفئات الاجتماعية التي تعمل من اجل انجاح قرارات الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والطب المجاني .

ويبدو من ذلك ان بومدين قد اصبح مقتنعاً بان تحقيق منجزات اقتصادية واجتماعية وحمايتها لا يمكن ان يتم في ظل غياب تنظيم حزبي قادر على تعبئة الجماهير وتجنيد ها وراء القيادة السياسية للثورة من جهة ، وللتصدد لسبعس القوى التي قد تجعلها صالحها ضد كل الاجراءات التي تستهدف الرفع من مستن الجماعير اجتماعيا واقتصاديا ، وتجعلها تشارك مشاركة فعالة في التسيير .

ولعل ذلك هو ما جعل بومدين يصرح في اللقاءات المذكورة بقوله : ( ان مصير الثورة وضمان مكاسبها مرتبطان بتنظيم الحزب وتقويته وليس معنى هذا اننا سندخل في دوامات التنظيم واعادة التنظيم التي عرفتها بلادنا ذات يوم ، ولكنه يعني بأن الحزب ستتصح مهامه اكثر فأكثر ليتمكن من ممارسة الحياة السياسية في النشاط اليومي . ) (1)

---

(1) انظر: كتاب جهود السنوات العشر ص13 موجه سابق .

(x) يذكر لنا السيد "الظاهر لمجل" الذي كان محافظا على قسنطينة آنذاك ان بومدين

قد سألني عن امكانية تنظيم اجتماع يحضره اكبر عدد ممكن من الغارات الحزب ، ويبدو انه

لم يكن يتصور انه في امكاننا تجنيد العدد المطلوب ، وهو ما عبر عنه بعد الاجتماع الذي حضره عدد فقير من المناضلين ، حيث القى بومدين كلمة وطلب فتح حوار مع الحاضرين ، وقد كان واضحا

ان بومدين يريد ان يكون الحزب الذي صفه لمواجهة الخلافات التي بدأت تعصف بمجلس الثورة ، الذي بدأ بعض اعضائه يتمردون على بومدين الذي بدأ يفقد سيطرته وتحكمه في المجلس .

وهكشفت ذلك القول في الحقيقة عن وجود نوع من سوء الانسجام والتفاهم داخل مجلس الثورة ذاته، إذ عرفت سنة 1975 وقبلها صائفة 1974 نوعاً من الأشاعات التي لم يسبق أن عرفت مثلها الساحة السياسية الجزائرية منذ 1965، وذلك لكون تلك الأشاعات كانت تدور حول "تناقضات وخلافات" الأعضاء الموجودين في مجلس الثورة والمعروفين بصلتهم الحميمة ببومدين، فأصبح المواطن العادي يسمع ويردد بأن المصرف لا يوافق على مع بومدين داخل مجلس الثورة.

ونتيجة لتلك الوضعية فإن تصريحات بومدين حول الحزب بدأت منذ 1974 تأخذ مساراً جديداً، إذ أصبح يدعو إلى ضرورة أن يلعب الحزب دوره في الحياة السياسية، بعد أن كانت تصريحاته فيما يتصل بالحزب لا تتجاوز الدعوة إلى تدعيمه، وأحياناً إلى بنائه، وكان يذهب في العديد من المناسبات إلى القول بأن الحزب ضعيف وأنه يحتاج إلى إعادة تنظيمه من جديد.

وتكمن خلفية ذلك التغيير ليس فيما كان مطروحاً من خلافات داخل "مجلس الثورة" فقط، بل إن لذلك التغيير في الموقف إزاء الحزب عدة أسباب موسوعية اقتضتها مستلزمات البناء الاقتصادي، وضرورات الديمقراطية. ويمكننا حصر أسباب ذلك فيما يلي:

#### — الاتصال بالجمهورية —

أدرك بومدين بعد تجرّبه ما يقرب من ثلاث سنوات من انطلاق الثورة الزراعية أن الاتصال بالجمهورية غير لا يمكن أن يتم بواسطة مجموعة مجلس الثورة التي بدأت تفقد ما كان يلمح عليها من انسجام (x)، بعد أن بدأت الإجراءات المتخذة تشق طريقها نحو التطبيق الميداني، وما يترتب عنه من مشاكل تنظيمية وتسييرية لعدم ملائمة الجهاز

---

(x) إن الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بعد سنة 1968 لم يكن خاليًا من

تناقضات داخل الجهاز الأعلى للسلطة، لأن تلك الخلافات كانت تحسم داخله،

ومع حلول صائفة 1974 أصبح حسم ما ينشأ من خلافات داخل مجلس الثورة ليس

بالأمر الهين، وذلك لأن أغلبية أعضاء المجلس الذين كانوا موجودين فيه سنة 1974

كانوا قيد مثلوا في مراحل معينة جماعة منسجمة تدبّر بالولاء لبومدين. وهو ما يجعل من نشوب خلافات بينهم أمراً صعب المعالجة بالنسبة لبومدين.

الاداري بتوكيسته التي ان لم تكن مصالحها تتنافى وتطبيق تلك الاجراءات فهي ليست على مستوى من الشورية يو لها للقيام بتطبيق تلك الاجراءات وتذليل المعوقات التي تعترضه فكان لابد من الاتصال بالجماهير ولكن ماهي الوسيلة؟

لم يكن من الحكمة السياسية ولا من السهل ان يسمح بلهور اوخلق "تذليل" للاتصال بالجماهير في لسل وجود "حزب جبهة التحرير" الذي بالرغم مما كان عليه من ضعف ووضع متردي فانه كان موجودا بشكل او باخر امام الراي العام الوطني وفي حسابات مجلس الشورة ،

ولما كان الوضع هكذا فان بومدين كان يعتقد بضرورة خلق جبهة تصم القوى الوطنية التي تلتف حول الاجراءات والقرارات المتخذة في تلك المرحلة ، ان يقول في هذا الشأن انه لابد من ( وجود مناعلين ذي كفاءة وقدرات سياسية وثقافية وعلمية يكونون قادرين على آداء المهام التي تناط بهم في اطار البناء الوطني ) (1)

وقد اثبتت الايام العوالية لذلك الخطاب ان نسبة الاستجابة لدعوة الانخراط كانت دون المستوى الذي كان ينتظر ان تكون عليه ، والظاهر ان الذهنية التي كانت سائدة هي اعتماد الاطارات والمناصر المثقفة على ان الدعوة للاخراط في الحزب تبقى مجرد دعوة تقتضيها ضرورة شمولية الخطاب السياسي لدى بومدين .

الا ان الامر هذه المرة بالنسبة لموقف بومدين قد اخذ مسارا جديدا عند الحديث عن الانخراط في الحزب ، اذ جاء في خطابه بتلمسان سنة 1974 ، قوله على الخصوص ( ... بالنسبة للاطارات ، فلقد وجهت قبل اليوم نداء لن اوجهه ثانية ، فالنضال اليوم هو الانتساب للحزب ، لأن النضال ممارسة يومية ، وليس ماعيا يجتريه ) (2)

(1) انظر: خضير بوبربارة - بومدين رمز الشورة وقائلا الصيرة - جريدة النصر الاحد 27 ديسمبر 1981

(2) انظر: خطاب بومدين في اجتماع اطارات الحزب بولاية تلمسان 1974/07/3 .  
الصحافة الوطنية : جويلية 1974 .

وقد كان لذلك الموقف من يومدين صداه في اوساط مناضلي الحزب الذين ابدوا حماسا كبيرا لذلك النداء من يومدين ، خاصة وأنه قد حسم في مسألة ضرورة الانتماء للحزب من عدمه بالنسبة لكل من يقول: انا مناضل ، اذ كان لقول يومدين ( ( النضال هو الانتساب للحزب ) ) اثره على القاعدة الحزبية التي اعتبرته ردا على "المقولة" التي شاعت حول غرق النضال وأسالبيه وعدم جدوى الانخراط في الحزب .

== تجاوز مجلس الثورة : ==

كان يومدين قد اصبى مقتنعا بضرورة تجاوز " مجلس الثورة " بالاتصال بال جماهير وتوسيع الروى السياسية والاجتماعية التي تستهدف الاجراءات المتخذة تحقيقها ، وكان ذلك التجاوز لتحقيقه يستوجب خلق قنوات اتصال جديدة ، فبدأ بالاتصال بالطلبة في اطار الملتقيات واللقاءات المتعددة التي نأمت لهذا الغرض .

كما عمد يومدين الى التفتح على التيارات والعناصر التي كانت تعاديه حتى ذلك الوقت . ولما كان الحزب آنذاك في رأي الكثير من المسؤولين وغير مؤهل لتعبئة الجماهير وتجنيد ها ، فان يومدين قد عمد الى ان يثبت لأ ولئك المسؤولين ولين بأن مناضلي القاعدة الحزبية ملتفون حوله ، اذ يتذكر مناضلوا العاصمة ذلك المهرجان الشعبي الذي نأمه الحزب - بايعاز من رئيس مجلس الثورة - بمناسبة اليوم الوطني للفلاح ( 17 جوان 1974 ) والذي ( ( شارك فيه ما يفوق 50 الف مواطن من مناضلي الحزب والاضلعات الجماهيرية ومختلف الفئات الشعبية . ) ) وكانت الفاية من ذلك المهرجان ( ( الرد على الاشاعات التي انتشرت والقائلة بأن الثورة الزراعية مفروضة على الشعب وأن هناك بعضا لا غراى في السلطة غير راضية عنها . ) ) ( 1 )

== قضية الصحراء الغربية : ==

كان لموقف الجزائر من الصراع على الصحراء بين المغرب و" الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب " انعكاساته على المستوى الداخلي ، ولما كان موقف رئيس مجلس الثورة " يومدين " يحتاج الى دعم ، خاصة وان على قضية الصحراء كان يستوجب تهيئة الرأي العام الوطني لفهم القضية ومساندة موقف القيادة الجزائرية ، فقد كان لابد من الرجوع للحزب وضمن تجنيده للجماهير حول موقف القيادة السياسية ، وعلى

( 1 ) هذا ما أكدده لنا السيد " عدنان عبد العزيز " نائب محافظ ( العاصمة ) سابقا ، ومدير التطوع بالحزب حاليا .



— العودة للشعب: كانت الجزائر في منتصف السبعينات تتمتع بقاعدة اقتصادية متينة نسبيا، لكن تلك القاعدة الاقتصادية لم تكن وحدها كافية لاعطاء النظام شرعيته، وهو ما يستوجب ( ( ارساء قواعد مؤسسية تؤدى من خلال الاستشارات الشعبية، التي اضفاء الشرعية اللازمة على النظام ) ) ويتم ذلك بالانتقال من ( ( مرحلة الوجود المهيمن على المسار السياسي الى مرحلة الوجود الشرعي المرتكز على التأييد الشعبي ) ) (1)

ولم يكن ذلك في الواقع قد جاء نتيجة ضرورة ملحة فرضت نفسها على المسؤولين فقط، بل كانت اسما سا نتيجة للمطالب التي عبرت عنها مختلف القوى السياسية والاجتماعية في اوساط الجماهير الداعية الى اعطاء المواطنين الاطار الشرعي للتعبير عن رأيه والمساهمة في الحياة السياسية للمجتمع.

وهكذا ف بمناسبة الاحتفال بذكرى اول نوفمبر سنة 1975 وقع بومدين مرسوما يقضي بتشكيل لجنة لصياغة " المشروع التمهيدي للميثاق الوطني " الذي عرض في شهر جوان من سنة 1976 للمناقشة الشعبية.

ودخلت بذلك الجزائر مرحلة سياسية جديدة، احتل فيها حزب جبهة التحرير الوطني مكانة مهمة بعد ان كان مهمشا، اذ اكد الميثاق الوطني على انه لا يمكن استكمال البناء الاشتراكي بالاعتماد على جهاز ادارية وحدها، فلا بد من وجود تنظيم حزبي طائفي .

(1) انظر : السياسة الدولية العدد 64 افريل 1981، مرجع سابق .

المطلب الرابع من اقرار الميثاق الوطني الى تولى الحزب للسلطة .  
كشفت مناقشات المشروع التمهيدي للميثاق الوطني أن ما كان يعيشه الحزب من تهجين  
وغياب في ميدان التأطير والتجديد واستقطاب الجماهير . لم تكن انعكاساته على الحزب  
ذاته فحسب، بل حتى في أوساط الجماهير الضعيفة ظهرت نتائج ذلك، فالدعوة  
الى التعددية الحزبية وغياب وحدة التصور في أوساط الرأي العام لمختلف القضايا ،  
وتعدد النظروحات السياسية والايدولوجية الى غير ذلك . . . كل ذلك كان نتيجة  
مصاحبة لغياب تنطيم حزبي قوي ومتوغل في أوساط الجماهير العريضة .  
وهكذا فقد تحولت مناقشات الميثاق الوطني الى مبر لمناقشات جديدة قديمة  
حول دور الحزب وطبيعته ، اكثر مما كان النقاش - خاصة في أوساط مناضلي الحزب - حول  
ستلزمات الانتقال بالثورة الى مرحلة اجتماعية جديدة ، خاصة وأن الميثاق الوطني المشروع  
قد جاء لتعميق محتوى المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية ، فهو ( يستهدف تقييم التجربة  
وتحديد الاستراتيجية . )

وبعد اقرار الميثاق الوطني لم تحدث أي تفسيرات ذات بال في سير هياكل  
وهيئات الحزب ، اذ أن الدارس للمراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع  
الاستقلال يجد أن ما وقع سنة 1963 قد تكرر في سنتي 1976 و 1977 . حيث اعطيت  
الأولوية لسنن دستور جديد وانتخاب مجلس شعبي وطني ورئيس الجمهورية ، في الوقت  
الذي بقي الحزب عما كان عليه قبل اقرار الميثاق الوطني الذي أكد على ان الحزب هو  
( دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع ) . لكن الدارس يرون أن ذلك لم يتجاوز  
حدود النص الى الواقع .

اذ انه بالرغم من وضع دستور واقامة مجلس شعبي وطني فان كل ذلك لم يهبط للحزب  
وجودا في الصرح السياسي كما هو محدد في الميثاق الوطني الذي ينص على ان ((جبهة  
التحرير الوطني هي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتعليمه من أجل تجسيم أهداف الثورة  
الاشتراكية . ) ) والحقيقة أن ذلك لا يتم دون اشراف الحزب على ممارسة السلطة ممارسة  
فعليه ، وهو ما اثبتته التحضيرات التي جرت في اطار عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية  
سنة 1978 ، اذ أن الصراع الذي اشتد بين مناضلي الحزب وقيادات بعض المنظمات الجماهيرية  
اثناء عملية التحضير وفداة انعقاد تلك المؤتمرات قد دل من جديد على انه لم يحدث تغير

ذا بهال في دور الحزب ولا في النظره اليه بعد الميثاق الوطني ، اذ لم يكن الحزب يتخضع بالنصوص والقوانين التي تنظم كيفية تدخله أو تجعل منه عنصراً أساسياً فيما يطرح من قضايا خاصة إذا كانت تتعلق بالجانب التدايمي .

وعادت من جديد فكرة تدليم الحزب لتفوض نفسها على الخطاب السياسي ، لانه احتلت مسألة تدليم الحزب ؛ ليصبح في مستوى ما حدده له الميثاق الوطني ، مكان الصدارة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الحزب ، فقد جاء في كلمة بومدين أمام المجلس الشعبي الوطني قوله : ( سنعيد النظر في ميكل الحزب وتركيبته البشرية على ضوء الميثاق الوطني ، باعتباره الموجع الأيديولوجي الأساسي للثورة . ) ( 1 ) ولا نجاز ذلك فقد اشرف بومدين على تنصيب محمد الصالح يحيائي "عضو مجلس الثورة كمسؤول تنفيذي للحزب ابتداءً من 14/11/1977 ، وقد جاء في كلمة بومدين بهذه المناسبة ما يلي على الخصوص : ( ان الحزب هو الثورة نفسها ولا يمكن لثورة أن تسير ويضمن لها النجاح والاكمال بالاجهزة الادارية وحدها ، ومن هنا يأتي الاهتمام بالحزب وتبني ضرورة منحه المكانة اللائقة التي حددها له الميثاق الوطني بكل وضوح ودقة . )

ويبدو أن بومدين كان حذراً كثيراً فيما يتصل بضرورة تحديد مهمة المسؤول التنفيذي للحزب ، وهو ما عبر عنه بقوله ( لقد جان الوقت لكي نغير اهتمامنا خاصاً للحزب ، واننا سنلتزم بتخصيص الجزء الأكبر من جهدنا لتتابع نشاط الحزب ، وذلك مع الأخوة المكلفين بالمهام اليومية المتعلقة بالتنفيذ ، وهذا هو واجب كل ماضل ، اذ لا بد ان يكون واعها بهذه المناسبة ، أن الحزب لمن يكون أبداً حكراً لشخص أو مجموعة من الأشخاص . ) ( ويضيف قائلاً ) ( ذلك توضح اردت ان اذكر به ، لتسير اعمالنا اليوم كما سارت بالأمر في جو كامل الوضوح . ) ( 2 )

ان ذلك القول من بومدين يدل دلالة واضحة على أن تجربة بومدين مع قايد احمد بعدما عينه كمسؤول للحزب ، جعلته يتحفظ عند تعيينه ليحيائي محمد الصالح كمسؤول تنفيذي للحزب ، خوفاً من أن يحاول استعمار الحزب أي يحيائي - عنده في الصراع على السلطة خاصة وأن الحديث عن مؤتمر الحزب قد أصبح بعد الميثاق الوطني حديثاً جارداً في الأوساط الرسمية ، وفي القاعدة الحزبية ، بعد أن حدد بومدين سنة 1978 كأجل أقصى لحقد المؤتمر الوطني للحزب . وهو ما أكدده من جديد عند تعيين المسؤول

( 1 ) أنظر العرض الذي قدمه بومدين " عن وضع الأمة " أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 31/3/77 .  
 ( 2 ) كلمة بومدين عند تنصيب المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب يوم 14/11/1977 .  
 1977/03/31 - الصحافة الوطنية .

التنفيذي لجهاز الحزب بقوله ( لقد سبق لي أن قلت بأن سنة 1978 ستكون سنة المؤتمر  
 وسنة التخطيط الجديد الذي يأتي بعد انتهاء المخطط السابق ) ( 1 )  
 وكان أول ما شرع فيه يحيياوي بعد تنصيبه كـمسؤول تنفيذي للحزب هو تنصيب  
 المحافظين الجدد والاشرف على تشكيل ماعرف بمجالس المحافظات التي تتكون  
 من : المحافظ الوطني للحزب والوالي وقائد القطاع العسكري ورئيس المجلس الشعبي  
 الولائي ومسؤولو المنظمات الجماهيرية على مستوى الولاية ونواب المحافظ والنواب المنتخبين  
 في المجلس الشعبي الوطني على مستوى الولاية .  
 كما قامت القاعدة الحزبية خلال هذه الفترة ( 1978 ) بفتح باب الانخراطات  
 أمام مختلف الفئات الاجتماعية وذلك تطبيقا للتوجيهات التي كان يومدين يلح خلالها  
 على ضرورة استقطاب الحزب للقوى الاجتماعية الأساسية للشورة والتي حددها الميثاق  
 الوطني في العمال والفلاحين والشباب والمجاهدين .  
 ونظرا لما كان يدور من نقاش حول صفة المناضل ، في كثير من الأوساط فإن يحيياوي  
 قد حدد ذلك بقوله : ( كند من يلتقي معنا حول الميثاق فهو منا ، ونحن منه ، ، ان القاسم  
 المشترك بيننا كمناضلين هو الميثاق ، ومكان كند من يؤمن بمبادئ الميثاق ، وكند من يعمل  
 على تطبيقها ، مكانه هو داخل الحزب وداخل منظماته الجماهيرية . ) ( 2 )  
 وقد كان تعيين يحيياوي على رأس الحزب كـمسؤول تنفيذي قد أعاد للحزب شيئا من  
 الحيوية والهيبة اخرجته من التقوقع الذي كان يعيشه خاصة وأن التناقضات الايديولوجية  
 والسياسية قد طغت على الساحة الجزائرية بشكل جديد بعد انقراض  
 على الميثاق الوطني .  
 وكان من نتائج ذلك أن أصبح الحزب - نتيجة ضعف تركيبته - حرا حين قيادته  
 المنظمات الجماهيرية ، بعد ان أصبح يشرف على تحضير مؤتمراتها وعقدتها ، وهو ما اثبتته  
 نتائج تلك المؤتمرات التي انبثقت عنها قيادات لاتدين بالولاء لحزب جبهة التحرير  
 الوطني في معالمها .

واذا كان ذلك يفسر بأنه دليل ضعف الحزب ، فإنه في الحقيقة يمثل دخول الحزب  
 مرحلة جديدة تميزت باحتكاك مناضليه بالواقع السياسي ودخولهم حلبة الصراع مستندين

( 1 ) نفس المصدر .

( 2 ) كلمة يحيياوي في المؤتمر الخامس لاتحاد العمال الجزائريين - قصر الأمم 24/3/1978

مستنديين الى ماضحه الديثاق من دور للحزب في قيادة المجتمع و الشورة، وقد

دلت وفاة بومدين في 27 ديسمبر 1978 على مدى أهمية وجود دستور ومجلس شعبي وطني، وحزب يمثل طبقا للميثاق الوطني ولمختلف النصوص، مصدر السلطة ومرجعها الأعلى.

اذ أن عملية استخلاف رئيس الجمهورية قد تمت في لسروف قانونية وبشكل لم تكن مختلف الدوائر الاعلامية والرسمية الأجنبية تتوقعه، وهو ما يدل على أهمية اقامة المؤسسات واسنادها مهامها الحقيقية لضمان مواجهة مختلف الاحتمالات والطوارئ.

وقد كان واضحا منذ الاعلان عن موغ رئيس الجمهورية أن التمسك بالميثاق الوطني وقيادة جبهة التحرير الوطني يمثلان أهم الضمانات لمواجهة كل ما من شأنه أن يخن بالسير الطبيعي للمؤسسات، اذ جاء في بيان مجلس الثورة يوم 03/12/1978، ما يلي على الخصوص: ((لقد حددت المؤسسات السبل والوسائل التي تكفل عند اللزوم مواجهة كل المشاكل الطبيعية وأن مجلس الثورة، يمثل احدي الضمانات لاستمرار هذه المؤسسات في اداء مهامها، كما كانت الظروف. وهو ان يجتمع يوميا فلحرصه على ان تلعب كل المؤسسات دورها في اطار الميثاق الوطني الذي فتح مرحلة جديدة في حياة الثورة الجزائرية.)) (1)

واثر وفاة بومدين وجه مجلس الثورة نداء للشعب، اعلن فيه على الخصوص ما يلي:

(( لقدمات بومدين، ونو مطمئن على أن الثورة بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني ستواصل سيرتها في نفس النهج الذي رسمه لها.)) (2)

وقد دعا مجلس الثورة الشعب الجزائري الى الالتفاف حول (( قيادة حزبنا المتين،

جبهة التحرير الوطني، حارس الاختيارات الشعبية، ورائد سيرتها.)) (3)

وطبقا لنص المادة (117) من دستور 1976، فقد تولي رابح بيطاط لرئيس المجلس الشعبي

الوطني رئاسة الدولة بالنيابة، ودعا المجلس الشعبي الوطني للاجتماع، حيث القى كلمة جاء

(1) نداء مجلس الثورة يوم 1978/12/3 - الصحافة الوطنية الصادرة يوم 1978/12/04

(2) ===== 1978/12/27 بمناسبة اعلان وفاة بومدين.

(3) نفس المصدر

(x) نص المادة (117) من الدستور على ما يلي: (( في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته، يجتمع

المجلس الشعبي الوطني وجوبا، ويثبت حالة الشغور النهائي، لرئاسة الجمهورية.

يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها خمسة وأربعون يوما "45"

تدلم خلالها انتخابات رئاسية. ولا يحق لرئيس المجلس الشعبي الوطني أن يكون مرشحا للرئاسة الجمهورية. يستدعى مؤتمر استثنائي للحزب قصد تعيين المرشح لرئاسة الجمهورية.

فيها على الخصوص مايلي : ( ) رغم أن مؤسساتنا الفتية قد كتب عليها أن تواجه في هذه المرحلة المبكرة من حياتها ، لوفاً مثل هذا المنهج القاسي ، ومهما كانت صعوبات المهام التي تنتظرنا ، فإننا نتمتع بدستور يحدد السبل والوسائل التي تمكن من التوصل في الموضوع التام الى انتخاب الأجهزة القيادية للبلاد . ( ( 1 ) )  
وقد سارت الأمور بعد ذلك بشكر قانوني وطبيعي الى أن انعقد المؤتمر الوطني للحزب طبقاً لما نصت عليه المادة ( 117 ) من الدستور .

### سيرة عملية تحضير المؤتمر :

كانت أولى عمليات تحضير مؤتمر الحزب اشرف " راجح بيطاط " بصفته رئيساً للدولة على اجتماع لمجلس الثورة - ضم الأعضاء الثمانية - وذلك في يوم 02/01/1979 .  
واثر ذلك الاجتماع أعلن عن تشكيل " اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب " وهي تتألف من ممثلين عن الحزب والحكومة والجيش الوطني الشعبي ، والوزارات الجماهيرية ، والمجلس الشعبي الوطني . ( x )  
وقد اشرف يوم 03/01/1979 راجح بيطاط رئيس الدولة على تنصيب بحضور أعضاء مجلس الثورة .

وقد جاء في كلمة ليحيياوي المسؤول التنفيذي لجهاز الحزب بمناسبة تأليف هذه اللجنة مايلي على الخصوص : ( ) ان المؤتمر القادم يتنسى أهمية خاصة في هذه المرحلة التي تتميز بالتفاف الجماهير بالثورة و ارادتها الراسخة على مواصلة المسيرة . كما أن انعقاد المؤتمر يمثل لحظة حاسمة في حياة الثورة والحزب لاستكمال بناء الهياكل الوطنية باعتبار أن الحزب بمثابة مرجع كل ذلك وروحه الأساسي خصوصاً وأن القيادة السياسية ترون أن انعقاد مؤتمر الحزب هو الوسيلة الدستورية الوحيدة للدخول بالثورة الى المرحلة الجديدة بكل الطموح . ( 2 ) ولم ينسى المسؤول التنفيذي للحزب تذكير الحاضرين بما كان يومين يردده بشأن مؤتمر الحزب ، اذ ذكرهم بأن " يومين " كان يعتزم عقد مؤتمر الحزب في سنة 1978 ، وعليه ان ( ) الحدث الأليم الذي سبب لنا ينبغي ألا ينسينا أن شهيدنا الكبير هواري

( 1 ) انظر كلمة بيطاط أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27/12/1978 .

( 2 ) كلمة يحيياوي : المسؤول التنفيذي للحزب ، أثناء تنصيب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب

( x ) انظر قائمة أعضاء اللجنة في الملحق الخاص بذلك والعرفق بالبحث .  
جبهة التحرير الوطني ، المجاهد الأسبوعي العدد 662 بتاريخ 12/1/1979 - ريتار .

ممارس رئيس الجمهورية المنتخب مهامه طبقاً لأحكام المادة 108 من الدستور .

بمومدين كان يلح على ضرورة عقد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1978 على اقصى تقدير وصرح أن عام 1977 هو عام الحزب ) وقد أوصى بحياتي أن التحضير للمؤتمر قد بدأ فعلاً منذ أكثر من سنة على مستوى القاعدة . ( 1 )  
أما رابح بيطاط فإنه قد دعم رأي يحيوي بقوله : ( لقد تأثرت بالغ التأثروا  
اتابع ما استمرغته التلفزة الوطنية حول ما كان رئيسنا يعطيه من أهمية بالغة للحزب وخاصة  
للمؤتمر القادم الذي كانت التحضيرات جارية بشأنه ، وكان من المقرر ان يعقد في سنة  
1978 ) ( 0 )

ان ذلك الحرص على ضرورة عقد مؤتمر الحزب لانجد له أي دافع يعدل على أن هناك  
من كان يعترض على عقد مؤتمر الحزب طبقاً لما هو محدد في الدستور ، الا أن ذلك لا يعني  
ان التأكيد على ضرورة الاسراع في عقد مؤتمر الحزب لم تكن ذات خلفية كالتخوف من عدم  
احترام الدستور - وهو ما يستنتج من كلمة بيطاط الذي أكد على أنه من ( المهم جدا  
عقد مؤتمر الحزب والتعبير بكل صراحة عن رأينا . باعتبار ذلك الطريق الصحيح لطرح المشاكل  
الأسسية التي تعيشها البلاد ) ( و ) ان الذين يجهلون عمقية شعبنا ، ونضج قاداته  
هم وحدهم يتصورون حالة لحد مشاكلنا تختلف عن حالة ما يطرحه المثاق والدستور .  
وعند تطرقه الى أهمية المؤتمر أكد على ان ( المؤتمر القادم لحزب جبهة التحرير الوطني  
الذي سيعقد خلال الا سابيع القادمة ، سيكون بلا شك ، مؤتمرا تاريخيا لا سباب كثيرة ) ( وعن  
( المؤكد أن التاريخ سيخبرنا عما سيحفظه من وقائع المؤتمر القادم ، وقراراته الصيرية ) ( 2 )  
وبعد تشكيل اللجنة المذكورة شرعت في تحضير النصوص والنواثق الخاصة بالمؤتمر  
وتحضير الشروط المادية لعقد المؤتمر .

عقد المؤتمر ونقل السلطة من مجلس الثورة الى الحزب :  
=====

في يوم 27 جانفي 1979 افتتح مؤتمر الحزب اشغاله بحسنو : 3290 مشاركيا  
مختلف أوجه النشاط في البلاد ، انضمت المنظمات الجماهيرية بمجالسها والمجلس الشعبي  
الوطني بكامل اعضاءه ، الى جانب مندوبين عن القاعدة الحزبية وعن الجيش الوطني  
الشعبي ، وكل أعضاء الحكومة ، والمديرون العامون للمؤسسات الوطنية ، وبعبارة أوجز  
فان التمثيل في المؤتمر قد تجاوز نطاق الحزب الى كل المؤسسات الوطنية ، وذلك

لطبيعة الظروف التي تم فيها تحضير وعقد المؤتمر ، والتي تميزت بالبحث عن السبل الكفيلة بضمان تحويل السلطة من مجلس الثورة الى حزب جبهة التحرير الوطني طبقا لما نص عليه الدستور بشأن الوليفة السياسية ، التي هي من اختصاص حزب جبهة التحرير كما نصت على ذلك المادة (97) من الدستور (جبهة التحرير الوطني هي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتدريبه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية .) وقد تم خلال المؤتمر تشكيل ثلاث لجان الأُولى لوضع مشروع للقرارات واللوائح التي تعرض على المؤتمرين للمناقشة والتصويت .

اما اللجنة الثانية فقد كلفت بدراسة مشروع القانون الأساسي للحزب الذي أعدته لجنة تحضير المؤتمر .

وكانت اللجنة الثالثة هي اللجنة الخاصة بدراسة الترشيحات للجنة المركزية والمكتب السياسي والترشيحات الخاصة بمنصب رئاسة الجمهورية .

أما مكتب المؤتمر فقد كان يتكون من

— بوعلام بن حمودة رئيسا .

— المقهد قاصدي مباح عضوا

— السيد علي كافي عضوا

— الحسن الصوفي عضوا

وقد تمخضت اشغال المؤتمر بعد اربعة ايام من انعقاده عن قيادة حزبية مركزية وهي اللجنة المركزية التي تتكون من 160 عضوا أصليا (دائما) و40 عضوا إضافيا ، كما انشق مكتب سياسي يتكون من 17 عضوا ، وقد عكست اللجنة المركزية بتكوينها الواقع الذي كان سائدا قبل انعقاد مؤتمر الحزب ، اذ ان القاعدة الحزبية لم يكن عند وبيها في المؤتمر نصيبا في القيادة الجديدة للحزب التي احتوت على نسبة كبيرة من الأعضاء الذين لم يسوا أعضاء في الهياكل الحزبية القاعدية ، وهو ما ألهت القاعدة الحزبية بعد المؤتمر في أكثر من مناسبة عدم ارتياحها له . (x)

وعلى الرغم من الظروف التي عقد فيها المؤتمر الرابع للحزب ، فإنه بالنسبة لحزب

(x) يعود سبب عدم ارتياح القاعدة الى كون اللجنة المركزية قد احتوت في تكوينها على مجموعة من الأعضاء لم يسوا مهيكليين في الحزب من جهة ، كما أنها احتوت على عناصر عرفوا بعدم انسجامهم مع الحزب ، خاصة في قيادة منطقتي الشبيبة والعمان . وهو ما كان له ردود فعل في كثير من الجمعيات العامة للمناضلين الذين كانوا يندرون بأولئك الأعضاء علانية .



جبهة التحرير الوطني يعمد مؤتمرا ايجابيا ، اذ انه اعاد الاعتبار له واعطاه هياكل وقوانين ، كان يفتقر لها طيلة السنوات السابقة ، فضلا عن أنه - أي الحزب أصبح يمارس ممارسة فعلية لمهامه طبقا لما هو محدد في القوانين ،

وقد جاء في الاثحة التلخيصية للمؤتمرشأن دور الحزب في الحياة الاقتصادية للبلاد التأكيد على قيادة الحزب ودوره في تجنيد مختلف القوى الاجتماعية لتحقيق التنمية السريعة وذلك بتأكيد على أن ( عمل التنمية السريعة للبلاد والبناء الاشتراكي لا يمكن انجازها الا بالعمل الواعي والذلم للجماهير بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني الذي يصف وحده كيف يجمع حوله القوى الاجتماعية المناصرة للشورة ويوجه الشعب في طريق الانتصار. ) ( 1 )

وبشأن مراجعة الهياكل الحزبية حتى تصبح تماشية والمهام التي حددتها المؤتمر للحزب، فقد جاء في الاثحة التلخيصية : ان المؤتمر الرابع شعورا منه بمتطلبات المرحلة التاريخية الراهنة أنه قد آن الآوان لقيام الحزب :-

( - مراجعة أنماط ميالته ، وطرق عمله ونظام حياته السياسية والتنظيمية قصد تكييفها مع طبيعة وأبعاد مهام التنمية السريعة للبلاد ومهام البناء الاشتراكي .

- تحليل نقدي جري لتدعيمه ، ودراسة نقاط ضعفه وأخطائه ، والبحث عن أسبابها ( 2 )

واثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في 07/02/1979 بدأت اللجنة المركزية للحزب تمارس نشاطها بصورة متألّمة منذ ذلك الوقت الى يومنا .

وقد كانت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة ، لما عرفته من عدم تكافؤ طيلة ثلاثة عشر سنة ، أول الصعوبات التي بدأت تواجه القيادة المنبثقة عن المؤتمر الذي أكد على وجوب ممارسة الحزب لصلاحياته باعتباره حزبا قائدا ، وهو ما يستوجب اعادة تكييف العلاقات بالشكل الذي يوسع مجال العمل الحزبي .

وفي هذا الشأن يذكر الأستاذ أحمد حمروش ان اللجنة المركزية عند اجتماعها الأول في مارس 1979 شهدت ( دورتها لمهوراتجاهين متعارضين : الأول يتزعمه عبد العزيز

( 1 ) أنظر الاثحة التلخيصية الصادرة عن المؤتمر الرابع للحزب، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ( 1979 - 1980 ) الجزء الرابع ص 60 ، نشر قسم الاعلام بالحزب .

بموتفليقة وينادي بدعم مهام الدولة ، وباختيار المسؤولين لها ضمن أعضاء المكتب السياسي .

أما الاتجاه الثاني فيتزعمه محمد الصالح يحيى ، فهو يؤكد فكرة قيام الحزب بالمهام الحكومية في نطاقها وبالإشراف على سياستها . كما يؤكد فكرة أولوية الحزب وضرورة تفويض جميع المكتب السياسي للمهام الحزبية ، على أن يضم النطاق الحكومي عناصر من التكنوقراطيين الأكفاء ، تكون مهمتهم الأساسية تطبيق السياسة التي يقررها الحزب، وأن يتم اختيار هذه العناصر ضمن أعضاء اللجنة المركزية للحزب وليس المكتب السياسي . ( 1 )

وقد كان المكتب السياسي ليلة شهر فيفري السابق لندوة اللجنة المركزية قد عقد عدة اجتماعات لدراسة مختلف القضايا التلغيمية من جملتها تلك القضية المتعلقة بتركيبة الحكومة وتقنين العلاقة بين الحزب والدولة ، خاصة وأن المكتب السياسي كان يومئذ يتكون من 17 عضواً من بينهم 11 عضواً يحتلون مناصب وزارية في الحكومة .  
( x )  
ويبدو أن الاتجاه الداعي إلى ضرورة إعطاء أعضاء المكتب السياسي مهاماً حزبية لا حكومية قد ساعد على الاتجاه الداعي إلى إسناد المهام الحكومية لأعضاء المكتب السياسي وهو ما دلّت عليه تشكيلة الحكومة الجديدة التي أعلن عنها في شهر مارس 1979 ، والتي لم تضم في صفوفها سوى أربعة أسماء لأعضاء المكتب السياسي وذلك كما يلي :

— محمد عبد الفني : رئيس الوزارة ووزيراً للداخلية .

— محمد الصديق بن يحيى : وزيراً للشؤون الخارجية .

— أحمد طالب الأبراشي : وزيراً للدين السوئاسية .

— عبد المميز بوتفليقة :  
•=====

أما بقية أعضاء المكتب السياسي فقد تولوا رئاسة اللجان المركزية للحزب

( 1 ) انظر : السياسة الدولية ، مرجع سابق .

( x ) يبدو أن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد تجربة مايزيد عن سنتين قد استقر به الرأي على أن يكون بعض أعضاء المكتب السياسي على رأس وزارات السيادة كالدخلية ، الخارجية ، الدفاع ، العدل ، إضافة إلى رئاسة الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب والمجلس الشعبي الوطني .

والتي تتمثل مهمتها في وضع الشواحيبها الازمة في مختلف المادين واتباعها تطبيقها وهو ما يعطي الحزب دورا وحضورا فعليا في مختلف مجالات الحياة .

والخلاصة التي يمكننا تسجيلها هنا هي أن المؤتمر الرابع للحزب يمثل تحولا اساسيا في مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني الذي خرج من المؤتمر بقانون اساسي وهياكل تنظيمية وهيئات مركزية كان يفتقر لها .

واذا كانت دورات اللجنة المركزية قد اعطت الحزب ديناميكية سياسية وتنظيمية خاصة، فان المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في شهر جوان 1980، والذي خصص لوضع مخطط التنمية، يسمو بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني دعما جديدا بدخوله للميدان الاقتصادي الذي كان يميدا عليه .

وفي هذا الاطار فان مناقشة القاعدة الحزبية الدائمة لكل القضايا الوطنية التي لا يبت فيها دون العودة لأخذ رأي القاعدة الحزبية يعد دليلا على العناية التي أصبحت توليها القيادة المركزية لرأي القاعدة .

الا ان ذلك لا يخفي علينا أسباب الضعف في العمل الحزبي والتي لازالت تحد من الفعالية المتألمة، تلك الأسباب التي تعود أساسا الى الوضع الذي كان عليه الحزب من حيث ضعف اتركيبته من حيث مستوى تكوينها التنظيمي - الحزبي ، وضعف وعيها السياسي ،

وهو ما يجعلها غير مؤهلة للقيام بالمهام الموضحة المحددة في القانون الأساسي وفي مختلف مقررات اللجنة المركزية .

ولا يمكننا بعد انقضاء فترة وجيزة عن انعقاد مؤتمر الحزب - جانفي 1979، أن نقيم نتائج العمل الحزبي ، إذ أن هذه الفترة في الحقيقة فترة تجربة ، وهو ما تثبتته عملية التعديل المتواصلة في مختلف الهياكل والهيئات الحزبية حتى تستقر على شكل ملاءم هذه شي الفكرة السائدة اليوم في كثير من الأوساط القيادية في حزب جبهة التحرير الوطني ، وهي فكرة كما نرى لها ما يبررها ، فكما هو معلوم فان هذه الهيئات والهياكل الحزبية لأول مرة في حياة حزب جبهة التحرير الوطني تسيرو بشكل طبيعي ومنتظم منذ استرجاع الاستقلال وهو ما يدل على ذلك التطور السياسي الذي يعرفه حزب جبهة التحرير الوطني بمختلف هياكله منذ مؤتمر 1979 الى يومنا .

## الطعن في النظام

تنالهم الحزب وعلاقاته  
بالدولة والظلمات  
الجمهورية.

كان الجانب التنظيمي وما زال يمثل الاهتمام الرئيسي بالنسبة لقيادات حزب جبهة التحرير الوطني ، فإذ أننا قد عرفنا ما آلت إليه مختلف حملات التنظيم وإعادة التنظيم التي عرفها الحزب منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها ، فإن كل ذلك في الحقيقة ، لم يخسِر الحزب من ضعفه التنظيمي .

ويعني بـ "التنظيم" ذلك المفهوم الواسع الذي يشمل مختلف الجوانب التنظيمية في الحزب السياسي ، وفي مقدمة تلك الجوانب : "الهيئة الهيكلية للحزب" و "طرق اختيار القادة الحزبيين" و "التدرج الحزبي في المراتب" و "الوظيفة الحزبية" و "الطلائع" الخ . . . كل ذلك ما زال بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني غير واضح في حياة الحزب ومناضله وهو ما يمثل ضعفا تنظيميا من الناحية النظرية والعملية على السواء .

وإذا كان الهيكل التنظيمي قد عرف تطورا منذ مؤتمر 1979 من حيث تنظيم الهياكل والهيئات وتحديد ما تحديدا واضحا ، فإن فترة الجمود التنظيمي التي عرفها الحزب قد حالت دون سير الهياكل والهيئات المحدثة سيرا جيدا .  
ويعود ذلك لا إلى <sup>الضعف</sup> النظمي في ميدان التنظيم فحسب . . . بل أيضا إلى ضعف التركيبة البشرية للحزب وافتقارها للتكوين الحزبي التنظيمي . . . كما يعود إلى ما تعودت عليه مختلف القيادات الحزبية من أسلوب عمل يغلب عليه طابع الرتابة (الروتين) .  
وإذا كانت الجزائر قد اختارت نداء الحزب الواحد فإن علاقة هذا الحزب بظلمات الجماهيرية وأجهزة الدولة قد تدهرت بعدم الاستقرار عند شكل محدد من العلاقة ، وذلك راجع أساسا إلى ما شاب تلك العلاقات من مخلفات الأمر الاستعماري الرأسمالي من جهة ، ولما مر به الحزب من أوضاع تراوحت بين الحضور الفاعل في الحياة السياسية موهنة ، والغياب شبه التام مرة أخرى .

ولمعالجة هذه الجوانب فقد ارتأينا تقسيم هذا القسم إلى فصلين : نخصص الفصل الأول لمعالجة التطور التنظيمي للحزب من 1962 إلى 1980 . أما الفصل الثاني فإذنا سنتناول فيه علاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية .

**التمهيد الأول**  
=====

تطور الهيكل التنظيمي لحزب

جبهة التحرير الوطني

( 1980 - 1962 )

لا شك في ان ما يميز الحزب السياسي عن باق التنظيمات والجماعات، هو ذلك التنظيم المحكم الذي يحدد العلاقات وينظمها بين مختلف خيوطه وهياكله وهياكلته في المستويات الالفنية والعمودية على السواء .  
وكثيرا ما يوصف هذا التنظيم الحزبي ودرسته بالقول انه " تنظيم حديدي " كتعبير عن قوة البنيان ونجاعة التنظيم .

ونظرا لما للهيكلة التنظيمي للحزب من اهمية في حياة الحزب وسير هياكلته من حيث تنظيم نشاط الأعضاء ، وطرق انتقاء القيادة ، وتيلمح المعلومات الداخلية من جهة ، ونصر مبادئ الحزب وفلسفته ونشرها في اوساط جماهيره ، فاننا سنتطرق في هذا الفصل لتطور الهيكل التنظيمي للحزب ( حزب ج ت و ) ، وذلك من خلال المراحل التالية :

مرحلة تحويل الجبهة الى حزب سياسي 1962 - 1964

مرحلة ما بعد مؤتمر الجبهة في افريل 1964 الى غاية 19 جوان 1965

مرحلة ما بعد 19 جوان الى غاية مؤتمر 1979

مرحلة ما بعد مؤتمر 1979 .

وسنحاول من خلال ذلك ابراز الخصائص الأساسية لتنظيم الحزب في كل مرحلة من تلك المراحل ، والهدف الذي كان التنظيم يستهدفه كما سنتناول ايجابيات وسلبيات سير الهياكل التنظيمية للحزب ، اعتمادا على ملاحظاتنا لسير هذه الهياكل بعد مؤتمر 1979 .

المبحث الأول: الأسس التنظيمية لجبهة التحرير قبل مؤتمر 1964 .

كان برنامج طرابلس قد اقر مبدأ تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي ، كما رأينا في الفصل الأول من القسم الأول ، وقد تم ذلك بعد ان حدد اسباب الضعف الايديولوجي والتنظيمي في جبهة التحرير الوطني . ولمعرفة الهبة التنظيمية لجبهة التحرير الوطني فاننا نتناول في بحثنا هذا المحاولات التنظيمية التي تمت في اطار تحويل جبهة التحرير الوطني واعطائها المقومات التنظيمية كحزب سياسي قبل انعقاد مؤتمر 1964 ، الذي أقر الهياكل التنظيمية والهيئات القيادية في مختلف المستويات .

ونلجأ لاهمية النقاط التي حددها برنامج طرابلس تحت عنوان " نقد نقائص جبهة التحرير الوطني ، فاننا سنفرد لها مطلقا بغية اعطاء الجانب التنظيمي في بحثنا بعدة النقدي والتحليلي استنادا لما أقره برنامج طرابلس شأن تحويل الجبهة الى حزب سياسي . وقد رأينا ضرورة تناول الجانب التنظيمي لجبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964 ، من خلال المطالب التالية :

- العطلب الأول : نقد برنامج طرابلس لجبهة التحرير الوطني .
- العطلب الثاني : برنامج طرابلس : اسس تحويل الجبهة الى حزب سياسي .
- العطلب الثالث : هياكل جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964 .



ابرز برنامج طرابلس نقائص جبهة التحرير الوطني وحليلها تحليلا نقديا ،  
و كشف الأَسباب والخلفيات التي نتجت عنها تلك النقائص المتشعبة فيما يلي :

( 1 ) جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف :

كان من الأسباب الرئيسية لقلّة الوعي " الضاف للثورة " الذي سيطر على ج ت و  
بنظرتها الى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط وهو ما يكشف عن  
جهلها للمؤهلات الثورية للعميقة للشعب في الأرياف .

فبالرغم من ان ج ت و لمهت كنزعة غلائية متجاوزة أساليب ومفاهيم ومناهج الحركات  
السياسية التي كانت قائمة قبل اندلاع الثورة التحريرية ، فان برنامج طرابلس  
يؤى انها لم ( ) تتجاوز ايجابيا الهدى الوحيدي المسجل في البرنامج التقليدي للحركة  
الوطنية وهو الاستقلال . ( ) وهو ما جعل من مسألة التمييز الابدولوجي  
مسألة فائبة في استراتيجيات الجبهة .

وكان لذلك انعكاسات على الثورة بالنسبة للشعب المستعمر (بفتح الميم) اعتمد  
الكفاح المسلح كشكل للنضال من اجل التحرر بدون اهمان النضال السياسي من  
الاستعمار الاستيطاني ، اذياً خذ برنامج طرابلس على الجبهة انها اغفلت تواجد  
نسبة هائلة من المستوطنين الذين كانوا يقومون بدور المساعد للاستعمار ، وان  
( ) الكفاح المسلح والتجنيد الجماعي للشعب المستعمر اللذين تضرعت بهما اس

النظام الاستعماري المريق لا يمكن ان تجريا ابدا حسب خطوط هزيلة وسير ساذج  
يصل بدون عائق الى التحرير الوطني . ( ) ويصل " برنامج طرابلس " بذلك الى الحكم  
على الجبهة بانها لم تكن قادرة على فهم ما احدثته الثورة في المجتمع ، في ظل غياب  
استراتيجية تغيير اجتماعي لدى الجبهة ، وعدم استيعابها للنتائج ومواجهة ما يستجد في  
ميا ديسن التذليل والفكر ، وهو ما عبر عنه البرنامج بنصه على ان ( ) رد الفعل الحتمي

على اغظهار واستعمار كلي لا يمكن ان يكون غير النيرة الانقلابية السريعة والآلية لكل المجتمع  
المضطهد ، وهذه النيرة الانقلابية التلقائية تستكمل في نفس الوقت وبطريقة حتمية لارجعة فيها

بالبحث واستكشاف نلم جديدة وأساليب جديدة للتفكير . ( )

ويسى برنامج طرابلس انه نتيجة لذلك فان الانعكاسات الناتجة عن الأحداث التي عاشتها الجبهة خلال مرحلة التحرير ، لم يكن لها تفاعل موحد لدى الجماهير من جهة ، والاطارات والجهزة المسيرة ، وهو ما يكشف عن عدم التحام فعلي ، وتجانس واقعي بيد الجبهة والجماهير ، هذا ما يمكننا فهمه من تشخيص برنامج طرابلس لنقائص ت و ، حيث ينص البرنامج على انه بالرغم ( ) مافي المدى الشوي للكفاح الوطني من جلة وأصال نجد الجماهير الشعبية تدركهما وتشعر بهما اكثر من الاطارات والأجهزة المسيرة ، فهو لا يميلون غالبا الى التهوين او المبالغة في النظرة التي بعض الأحداث الجديدة والرجوع والاستشهاد بالحركات الشورية الأخرى ، وممارسة التقليد الأيديولوجي الأعمى ، وهذا ما يعطي لأراهم في الفالبعظها غير متجا نسن وطبا بصا غير واقعي ( . )

## 2) الوعي الجماعي وممارسات جبهة التحرير:

يختهي " برنامج طرابلس" التي ان ما رسات ج ت و للسلطة كان يتم بصيدا عن ذلك الوعي الجماعي النابع من واقع ومعاناة الجماهير ، وهو ما عبر عنه بنصه التالي ( ) نشا هد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي الذي نضج باتصاله بالواقع من جهة وبين ما رسات ج ت و في كل المستويات من جهة أخرى ( . ) ويرجع " برنامج طرابلس" ذلك الى غياب العامل الأيديولوجي في ما رسات الجبهة للسلطة ، وعدم بذلها لأبي جهد في هذا الميدان ، مما نتج عنه حلول سلطة الجبهة (بصورة مطلقة وفي غالب الأحيان ، محل المسؤولية السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي ( . ) وكانت الجبهة في كل ذلك مستعملة ( ) تفسيرات متلاهرة بروج الأبوّة القتالية ( . )

وعن النتائج التي ادت اليها تلك الممارسات من قبل الجبهة للسلطة ، ومفهومها لها ، وخلفيات وأسباب ذلك يسجل برنامج طرابلس ان ( ) هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائما يقوم على اساس الكفاح الشوري التحريري يضاف اليه انعدام أي مجهود أيديولوجي ثابت ( . ) مما أدى الى حصر ( ) مفهوم السلطة غالبا في منبرها التكتيكي الذي سرعان ما احدث مفاهيم وافكار يمكن وصفها بالنزعة الضافية لروح الثورة ( . )

### 3) الملي غير القطاعية في بعض جوانب نظام الجبهة:

كان لضعف التربة الديمقراطية في صفوف المناضلين والمواطنين على السواء، انعكاساً على سائره على بعض جوانب نظام الجبهة، التي لم تقم ( ) رغم معارقتها لقطاعية وأسسها الاجتماعية ( ) بأي مجهود لحماية نفسها (أي الجبهة) من آثار القطاعية. وحسب "برنامج لرابلمن" فإن ذلك يرجع إلى أن الجبهة: ( ) تناست بأن مفهوم المسؤولية المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق الروح القطاعية أو على بعثها من جديد ( ) والروح القطاعية في نلر محربي "برنامج لرابلمن" ناتجة في أفريقيا وآسيا، عن مخلفات تاريخية وضعف في الوعي العقائدي إلى جانب شكلها ومفهومها التقليدي، إذ يقول "برنامج لرابلمن" في هذا الصدد: ( ) ليست الروح القطاعية أمراً يتعلق فقط بطبقة اجتماعية معينة معينة ذات سيطرة تقليدية تستمد لها من ملكية الأراضي وراشي واشتغل الفير.

إن حقيقة أمرها في البلاد الأفريقية والأسيوية كبقية من بقايا عهد تاريخي بائد تتمثل بأشكال مختلفة حتى في الثورات الشعبية التي ينقصها الوعي العقائدي ( ) مستشهداً على ذلك بقوله أن الروح القطاعية صبغت ( ) حياة المغرب العربي منذ انتهاء القرون الوسطى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ( ) وهو ما يعني أن الظروف التاريخية المعنية ليست هي الظروف التاريخية التي عاشتها شعوب المنطقة على يد الاستعمار.

والقطاعية في مفهوم "برنامج لرابلمن" لا تتوقف عند شكل واحد، أو طبقة معينة، فهي ذات أشكال متنوعة، إذ أنه ( ) كما وجدت اقطاعية زراعية يمكن وجود اقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القيادة ورؤساء وفرق متحيزة من الزبائن والأشياء. ( ) ويرجع برنامج لرابلمن ذلك إلى غياب الديمقراطية ولا نعدم ممارستها في صفوف المناضلين والمواطنين، وعن نتائج ذلك، وعجز الجبهة في التصدي له واجتثاث جذوره، فإن "برنامج لرابلمن" يذكر آثار ذلك فيما يلي: ( ) نزعة الحكم المتظاهر بروح الأبوية المترفعة وهي نزعة تشكل عنصر تعطيل حقيقي للتكوين السياسي وللمبادرة الواعية الخلاقة عند المناضلين والمواطنين ( ) وهي تتجلى في نوع من السلطة البالية المتصفة بمطغ زائف منافع للروح الشعبية ومن شأنه أن يحدث مفهوماً صلباً نياً للمسؤولية ( ) إذ ( ) أن الخلل الذي اعترى القيم الثورية وكان

من نتائجه أيضا ان عوز نقص التكوين السياسي بسلوت ملهري يتحش بالشكسية ( وهكذا فقد اصبحت ( الشورية والوطنية مجرد تهوير ومواقف مصطرفة تتصف بالفضلو وتنجم عنها نزعة رومنطيقية تافهة وميول غير سليمة الى تضخيم البطولات الذي يتنافى مع غلباع شعبنا في التواضع. ) )

هكذا حدد برنامج لرابلس الاثار الناجمة عن الرون الاقطاعية التي كانت بمسرفيات ومناخلي جبهة التحرير عرصة لها خلال مرحلة التحرير الوطني ، مما كانت انعكاساته على تنظيم جبهة التحرير الوطني وممارساتها انعكاسات سلبية .

#### ( 4 ) النفسية البرجوازية :

يرون برنامج لرابلس في نقد نقائص ت وانه من جملة المنا هر السلبية التي سيطرت على عدد كبير من الاطارات والمناصلين ، تلك الذهنية البرجوازية او " النفسية البرجوازية الصغيرة " على حد تعبير البرنامج الذي يسي انها ( ( تسببت في ماضي حياتنا السياسية في احداث خرائب لا حصر لها وهي توشك اليوم وبنفس الا تسمية التي توجد في بقايا الاقطاعية ان تحدث غررا فادحا بسا لشورة ) ) ويرجع " برنامج لرابلس " تقسي النفسية البرجوازية الى غياب المذهب الايديولوجي الواضح لدى الجبهة اذ ينص على ان ( ( انعدام مذهب صارم عند جبهة التحرير الوطني قد اتاح لهذه النفسية ان تتغشى داخل صفوف عدد كبير من الاطارات والشباب ) )

ويعيد " برنامج لرابلس " جذور وخلفيات النفسية البرجوازية ، الى غبيسة وشكل عمل الأحزاب السياسية قبل الشورة ، ولترديتها المتكونة اساسا من سكان المدن ، اذ ينص على ان ( ( عادات الليونة والاتساع المتأثية من الا حزاب القديمة التي يتكون انصارها من سكان المدن والهروب من الواقع لفقدان كل تكوين ثوبي والتشبث بالرون الفردية في المناصب القاره والمنافع والترضية التافهة للكبرياء والفردية والاحكام الخالفة التي توجد عند البعرازاء الفلاحين والمناصلين المتواضعين ان كل هذا يشكل لنا بما بارزا من النفسية البرجوازية الصغيرة ) )

والنفسية البرجوازية التي حذر منها برنامج لرابلس لما لها من نتائج وانعكاسات ، هي نفسية ( ( مطبوعة بطابع فكسي مزعوم تجذب نحوها بدون شعور جميع المفاهيم المسوهة والمودية من العقلية الغريبة وبالاضافة الى ذلك فانها تعش من خلال طبقة بيروقراطية لجبهة وحدة هموة سحيقة تنفصلها عن

أفلسية الشعب )

والملاحظ ان "برنامج غرابلس" يرجع كل نقائص جبهة التحرير الوطني الى فقرها الايديولوجي الذي حذر منه "برنامج غرابلس" بقوله ( . . . ان ذلك يوشك ان يوذي بالدولة الجزائرية المقبلة الى بيروقراطية قديمة ومعادية للشعب في واقع الأمر ان لم تكن في المبدأ نفسه . )

( 5 ) انفصال القيادة عن الجماهير:

كان لا يتعمد القيادة عن الواقع الذي تعيشه الجماهير ان خلق هوة بين بين القيادة والجماهير الشعبية ، اذ ان ( انتصاب المرجع الأعلى لجبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج منذ السنة الثالثة للكفاح - بالرغم من ان كان نتيجة لحاجة تقضيها الظروف اذ ذاك - قد تسبب في ايجاد قطيعة بين القيادة والواقع الوطني ، وقد كان من الجائز ان تكون هذا القطيعة قاضية على الحركة التحريرية كلها ) ويعني "البرنامج" بذلكان مفادرة لجنة التنسيق والتنفيذ لمدينة الجزائر سنة 1957 في اتجاه تونس اثر معركة الجزائر" كان يمكن ان تكون نتائجه بالنسبة لاستمرار الثورة نتائج وخيمة ، وان كان لم يحصل ذلك فان نتائجه تشلت في ( تدني الوعي السياسي لدى المنظمات التي بقيت في مكانها او المنظمات التي جرتها ( القيادة ) وراءها او انشأتها في الخارج ) وقد تمثل تدني الوعي السياسي في ( فقدان خطة عامة مكونة ايدىولوجية تربط بين الجزائريين في الداخل وفي الخارج ، ويجب ان نفهم ايضا من فقدان الوعي السياسي السماح في فترة الكفاح بوجود تيارات سياسية متنافرة الا مر الذي جعل من بعض المسؤولين احيانا بدون مهمة واضحة ) وعن العلاقة التي ربطت تربين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات التي انشأتها خلال مرحلة الكفاح الصلح يسجل برنامج غرابلس ذلك التداخل بين المؤسسات الذي كانت نتيجته اضعاف المفاهيم ، اذ ينص في هذا الشأن على ( ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اندمجت منذ انشائها في قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في اضعاف مفهوم الدولة ومفهوم الحزب على السواء ) و ( ان تداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات جبهة التحرير الوطني الجزائرية جعل من هذه الأخيرة مجرد اداة ادارية للتسيير )

ويختتم برنامج غرابلس نقده لنقائص جبهة التحرير الوطني بالتاكيد على ( ان تجربة سبع سنوات ونصف اثبتت انه من غير ايدىولوجية واضحة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب ، لا يكون هناك حزبين ، تلك هي حقيقة الحزبوايدىولوجيته ، وبدون هذين الاساسين لا وجود للحزباغلا قاه )

برنامج طرابلس : اسر تحويل الجبهة الى حزب سياسي

أكد برنامج طرابلس على ان تحويل جبهة التحرير الوطني الى : ( حزب سياسي شي ضروري وحتمي لسيرتنا الزاحفة . ) ( 1 )  
ولتحقيق ذلك فان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني قد كلف اثنين من اعضائه " محمد خيضر " الامين العام للمكتب السياسي لجبهة التحرير ، و " راجح بيطاط " عضو المكتب السياسي ونائب رئيس الوزراء ، وقد كان ذلك التحضير تشكيل الحكومة الاولى للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1962/09/26 بمقتضى المجلس التأسيسي .  
وقد كان برنامج طرابلس قد حدد الهيكل العام الذي يجب ان يكون عليه الحزب كما يلي :

- ( x )  
1) المؤتمر الوطني لاجراءات الحزب ( هياكله ) وتقوم بانتخاب اعضاء القاعدة الشعبية ويمتدبر السلطة العليا في البلاد ، وهو الذي يتولى وضع السياسة العامة وتنفيذها  
2) السكرتير العام للحزب ويختاره المؤتمر الوطني ، ويتولى رئاسة الحكومة اذا ما فاز بالاقلبية .  
3) المكتب السياسي ، يطلع بادارة شؤون الحزب ومراقبة نشاطه .  
4) المجلس التأسيسي ، ويجري اختيار اعضاءه بطريقة الاقتراع المباشر بعد اتمام الاستفتاء الخاص بتقرير المصير . وهذا المجلس هو الذي يشكل الحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال . ( 2 )

( 1 ) ملحق : الحزب ، برنامج طرابلس ، ملفات وثائقية 24 ، نصوص اساسية لـ ج . ت . و

( 1954 - 1962 ) اوت 1976 ، نشر وزارة الاعلام والثقافة ص 49

( 2 ) انظر : العماد مصطفى غلاس ، الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص 646 .

( x ) يرجح ان يكون تعبير " القاعدة الشعبية " يعنى به القاعدة النضالية : والافاننا

لان نجد أي صرر أو إشارة للتأكيد على ان الخند وبين الذين يذهبون لمؤتمر

الحزب يقدمون كمرشحين لانتخابات شعبية . وهذا مستبعد في نظري ، ولم يتم كما

رأينا في الفصل الاول من القسم الاول ، كما ان مصطلح ( هياكل الحزب ) كشر لا طاراه تيدل عن ضعف في توظيف المباريات الملائمة فيما يتصل بهذا الجانب من برنامج طرابلس .

وكما يلاحظ فقد اقتصر "برنامج طرابلس" على نقاط اربعة فيما يتصل بهيكل الحزب فالان  
القائم فيها يجد فيها شي من الغموض والتداخل ، وهو ما يثقلنا تسجيله في  
الملاحظات التالية :

— ان القول بانتخاب "المنذوبين للمؤتمر" من طرف القاعدة الشعبية" قولاً عاماً ان  
لسم يكن المقصود بالقاعدة الشعبية "القاعدة النضالية" اذ ليس هناك ما يوكد لنا  
ان الجبهة كانت تدعو الى انتخاب المنذوبين للمؤتمر الوطني للحزب من طرف المواطنين .  
— كما ان النص على ان المؤتمر يتولى تنفيذ السياسة التي يرسمها ، يكشف لنا عن فهم  
غامض للدور الذي يقوم به المؤتمر كهيئة عليا عند انعقاده في دورته العادية والاستثنائية .  
فما لمؤتمر ليس اداة تنفيذية ولا هيكل حزبي قائم بذاته بصفة دائمة .

وكما هو معروف فان المؤتمرات تصبغ برامج التنمية ، وتحدد المواقف السياسية من مختلف  
القضايا ، وتعديل اوتراجع القوانين والهيئات الحزبية الى غير ذلك من المهام التي تقوم بها  
المؤتمرات الحزبية اثناء انعقادها . اما مسألة التنفيذ فهي من صلاحيات الهيئات  
والمؤسسات الحكومية التي عادة ماتكون مسؤولة امام الحزب او "البرلمان" حسب طبيعة  
النظام السياسي القائم .

— وما يلاحظ ايضا ان النص ان "السكرتير العام للحزب يختاره المؤتمر الوطني" ولسن يتولى  
رئاسة الحكومة الا اذا فاز الحزب بالأغلبية ، يجعلنا نتساءل عن الأغلبية المقصودة  
اهي اقلية المقاعد التي يحصل عليها الحزب في المجلس "البرلمان" ام هي اغلبية المؤتمرين ؟  
ان السراج هو ان "برنامج طرابلس" كان يقصد بالأغلبية "المقاعد النيابية" في المجلس ،  
الا اننا نسجل انه ان كان ذلك هو المقصود ، فان "برنامج طرابلس" قد اجتتوب على  
تناقضات وتداخل في الأفكار ، ففي حين نجد البرنامج يؤكد على ضرورة تحويل الجبهة  
الى حزب سياسي لتواصل قيادة الثورة في تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية ، وفي  
حين نجد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يتصدى لكل دعوة للتمديد بالحزبية  
فان القول بضرورة الحصول على الأغلبية ليتولى الا من العام للحزب برئاسة الحكومة ، يعبر عن  
تأثر بالنظام النيابي القائم على التنافس بين الأحزاب السياسية للفوز بالأغلبية في  
البرلمان .

وكما يلاحظ فقد اقتصر "برنامج طرابلس" على نقاط اربعة فيما يتصل بهيكل الحزب فالان القائل مل فيها يجد فيها شي من الفموض والتداخل ، وهو ما يمكننا تسجيله في الملاحظات التالية :

— ان القول بانتخاب "المدوبيين للمؤتمر" من طرف "القاعدة الشعبية" قولا غامضا ان لم يكن المقصود "القاعدة الشعبية" "القاعدة النضالية" اذ ليس هناك ما يوكد لنا ان الجبهة كانت تدعو الى انتخاب المدوبيين للمؤتمر الوطني للحزب من طرف المواطنين .

— كما ان النص على ان المؤتمر يتولى تنفيذ السياسة التي يرسمها ، يكشف لنا عن فهم غامض للدور الذي يقوم به المؤتمر كهيئة عليا عند انعقاده في دورته العادية والاستثنائية .

فالمؤتمر ليس اداة تنفيذية ولا هيكل حزبي قائم بذاته بصفة دائمة .

وكما هو معروف فان المؤتمرات تصبغ برامج التنمية ، وتحدد المواقف السياسية من مختلف القضايا ، وتمعدل اوتراجع القوانين والهيئات الحزبية الى غير ذلك من المهام التي تقوم بها المؤتمرات الحزبية اثناء انعقادها . اما مسألة التنفيذ فهي من صلاحيات الهيئات والمؤسسات الحكومية التي عادة ماتكون مسؤولة امام الحزب او "البرلمان" حسب طبيعة النظام السياسي القائم .

— وما يلاحظ ايضا ان النصان "السكرتير العام للحزب يختاره المؤتمر الوطني" و"لن يتولى رئاسة الحكومة الا اذا فاز الحزب بالاغلبية" ، يجعلنا نتساءل عن الاغلبية المقصودة اهي اغلبية المقاعد التي يحصل عليها الحزب في المجلس "البرلمان" ام هي اغلبية المؤتمرين ؟

ان الراجح هو ان "برنامج طرابلس" كان يقصد بالاغلبية "المقاعد النيابية" في المجلس ، الا اننا نسجل ، انه ان كان ذلك هو المقصود ، فان "برنامج طرابلس" قد اهتمت على تناقضات وتداخل في الأفكار ، ففي حين نجد البرنامج يؤكد على ضرورة تحويل الجبهة الى حزب سياسي لتواصل قيادة الثورة في تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية ، وفي حين نجد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يتصدى لكل دعوة للتعديدية الحزبية فان القول بضرورة الحصول على الاغلبية ليتولى الامم العام للحزب رئاسة الحكومة ، يعبر عن تساؤلا عن النظام النيابي القائم على التنافس بين الاحزاب السياسية للفوز بالاغلبية في البرلمان .



وإذا كان برنامج طرابلس قد حدد الهيكل العام للحزب، فإن ذلك التحديد يعد ،  
في نظرنا ، تحديدا قاصوا اذانه في الحقيقة لم يتجاوز ابراز الدور الصند للمكتب  
السياسي ( x ) ، وكيفية انتخاب الصند وهمن للمؤتمر ، وصلاحياته المؤتمره .

اما المبادي التي تحكم عمل الحزب فان برنامج طرابلس قد حدد ها فيما يلي :

— انتخاب الصوولين في كل الصتويات .

— تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دوريا وعلى كل الصتويات .

— الصممل بقانون الاغلبية .

— منع مصاقبة أي عضو بدون موافقة المؤسسة ( الهيئة ) التي ينتمي اليها .

— وجوب عرض القضية — في حالة حدوث خلاف على مستوى الهيئة العليا — في ندوة امام

القاعدة .

— الاولوية للهيئة العليا على الصنيد . ( 1 )

وهي مبادي ، كما نرى ، تؤكد وتدلل على ان مبدأ المركزية الديمقراطية يشمل قلا عدة  
اساسية في تنظيم الحزب ، بهمد ان يتم تحويل جبهة التحرير الوطني من حركة  
عسكرية — سياسية الى حزب سياسي له اطلون لامية وهيئات وهياكل تنظيمية .

الا ان ما دلت عليه عملية التحويل التي كان المكتب السياسي يقوم بها من 1962 الى

أفريقيا 1964 ، هو ان تلك المبادي ، المنصوص عليها قد دخل بها نتيجة ما كان قائما من

صراعات وتنافس على من يسبق لاثبات اقدامه في الحزب والدولة في ان معا ، وذلك

ما كانت له انعكاسات سلبية على عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي حقيقي ، فعاذا اعطت

الحزب مبادي تلك العملية التي عرفت بعملية تحويل جبهة التحرير الى حزب سياسي

طويلة الفتوة الفاصلة ما بين مؤتمر طرابلس جوان 1962 و مؤتمر جبهة التحرير افريل 1964 :

هذا ما سنحاول الالام بكل جوانبه من خلال المطلب الموالي .

( x ) ابرز دور المكتب السياسي لان فكرة تكوين مكتب سياسي لجبهة التحرير كانت قد طرحت قبل الاجتم

المصروفها اجتماع ( مؤتمر ) طولة بلن 1962 .  
( 1 ) النصوص الاساسية لاجت . و 1954-1962 ، ملحق الحزب ، مرجع سابق .

هياكل جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964

صرفت عطية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي ، حطة واسعة نمت خلالها عدة ندوات وتجمعات ومهرجانات ، وقد كانت تلك العملية تجني في ظل غياب قانون اساسي او نلام داخلي ، لتحديد الشكل التنظيمي الذي يجب ان يكون عليه الحزب ، وكيفية سير الهياكل ومستويات تواجدها المحلي والوطني . وقد ترتب عن ذلك ان عرفت العملية "اجتهادات" متعددة من غرو اصحاء الطب السياسي الذين اشرفوا على العملية ، كما عرفت العملية عبر مراحلها اتهامات متبادلة بين " محمد خيصر " و " احمد بن بيلدا " فكلاهما كان يرى ان الاخر يهد اعطاء الهياكل الحزبية الشكل الذي يدعّم سلطته ووجوده . ولما كان التنظيم الاداري الهجورون عن الاستعمار الفرنسي ، هو الشكل التنظيمي الوحيد القائم بذاته من حيث الهياكل والراتب (الستويات) الادارية ، فان الحكفين بتنظيم واحداك الهياكل الحزبية اعتمدوا التنظيم الاداري للجزائر اذ مكاتت تضي ستة شهور عن انطلاق عطية التحويل حتى اعلن عن اختتام حطة تنظيم وناه هياكل الحزب على الشكل التالي :

— القسمة على مستوي البلدية

— الدائرة على مستوي نيابة المطلة ( الدائرة حاليا )

— الاتحادية على مستوي العمالة (الولاية حاليا) (1)

وقد جاء في تصريح لـ " محمد خيصر " مع مجلة " Jeune Afrique " قوله " ان كل نلم الحزب قائمة . تشكلت كل الفدراتيات ( الاتحاديات ) وكل الدائرات وكل القسمات ، ويتمهبر آخر ، الحزب موجود من الطب السياسي الي اصغر خلية في تخراسات وان تنظيم الحزب صورة للتنظيم الاداري ( 1 ) ( 2 )

(1) انلر المجاهد الاسبوعي ، نقلا عن (جون افريك) المدر 155 الصادر بتاريخ 1963/03/28

(2) نفس المصدر.

اما الهيئات الحزبية فقد كانت قد تكونت لتصل في شهر افريل 1963  
- تاريخ ( استقالة ) خيضر من مها مه كأ مين عام للمكتب السياسي ،  
الى الشكل التالي (1) :

ا) الاتحادية على مستوى الولاية

تتكون الاتحادية - المحافظة حاليا - من ستة اعضاء موزعين حسب المهام التالية (2) :

--- منسق الاتحادية

--- مسؤول التنظيم

--- التوجيه والاطلاع

--- الشؤون الاجتماعية

--- المنظمات الوطنية (المنظمات الجماهيرية)

--- المالية

ب) الدائرة

كانت الدائرة - الضوئية حاليا - تتكون من ستة اعضاء على فرار الاتحادية ،  
ويستولى اعضاءها نفس المهام الموجودة على مستوى الاتحادية .

ج) القسمة

توجد القسمة على مستوى البلدية ، وهي تتكون من ستة اعضاء يتولون مهام  
مماثلة للمهام المسندة لاءعضاء الاتحادية والدائرة .

(1) انظر تقرير بن علي الحاج امام المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني

بتاريخ 16 / 04 / 1964 جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 17 / 04 / 1964 .

(x) ان ما يمكننا تسجيله من ملاحظة عن هذا التنظيم انه حدد ما يجب ان تكون عليه

الهيئات الحزبية المحلية - مؤقتا - دون ان تحدد الهيئات المركزية ولو

مؤقتا ، ويبدو ان ذلك لم يتم لسببين : (1) نتيجة الخلافات التي كانت

قائمة بين " خيضر " و " بن بيللا " فيما يجب ان تكون عليه هيكلية الحزب .

(2) لقد كان خيضر ينادي بعقد مؤتمر الحزب ويصر من حين لآخر بان تنظيم  
الحزب قد تم ، في حين كان بن بيللا يعارض تلك الدعوة بحجة ان الظروف  
لم تكتمل لعقد مؤتمر الحزب .

ولما تولي "بن علا الحاج" مهامه مسؤول الحزب خلفا لرايح بيطاطفي التاسع من شهر ماي 1963 ، وتولي "بن بلة" مهام الكاتب العام للحزب خلفا لخيزر ، شرع بن علا في اعادة تدعيم الحزب بناء على التدابير التالية: (1)

— فلق باب الانخراط في صفوف الحزب ، والعمل على تقليص العدد من 300 الف عضو الى 100 الف عضو ، تحت شعار ( ) تطهير الحزب من العناصر الفاسدة والوصولية ( ) (2)

— توسيع لجان الاتحاديات بضم عمال العمالات "الولاية" المناضلين ورؤساء النواحي الراجعة الى الجيش الوطني الشعبي ومسؤولي الاتحاد العام للعمال الجزائريين الجهويين .

— تنظيم الاجتماعات اسبوعيا على مستوى الاتحاديات والدوائر والقسمات .

لقد تم اعتماد هذه التدابير بالنسبة للهيئات الحزبية القاعدية التي كان خيزر قد اشرف على تدعيمها وتنصيب مسؤوليها ( منسق الاتحادية ، منسق الدائرة ، منسق القسم ) .

اما على المستوى المركزي فقد تم تكوير اللجان التالية:

— اللجنة النظمية .

— لجنة التوجيه والاخبار .

— اللجنة الثقافية

— اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

— لجنة الاتصالات الخارجية

— اللجنة القضائية

— لجنة اليقظة

وقد كانت هناك لجان فرعية لهذه اللجان المركزية .

---

(1) انظر تصريح كلا من "بن بيللا" و "بن علا" في الصحف الوطنية الصادرة

خلال شهر ي ماي - جوان 1963 .

(x) كان المقصد من رفع ذلك الشعار فضيحة اعضاء الحزب المتعاطفين مع محمد خيزر .

ويهدوان الصيغ التذليلية للحزب كانت تخضع لـ "هداى التي اصبح المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني" بعد ان اصبح بن بيللا على رأسه، يعمل على تحقيقها ، ذلك هو التفسير الذي يمكننا ان نعطيها قدام المكتب السياسي لجبهة التحرير في شهر جوان 1963 على تكوين لجنة حزبية تجمع اعضاء الحزب "النواب في المجلس الوطني" .

وقد اعطي لتلك اللجنة اسم "اللجنة البرلمانية" ، حددت مهامها في دراسة ووضع المشاريع والقوانين (+)

اما الهياكل القاعدية فقد عرفت بدورها في شهر نوفمبر 1963 تذليلا جديدا ، اذ تم توسيع لجان القسامات من (06) اعضاء الى (13) عضوا ، وبالتالي فقد تم على مستوى التذليل الهيكلي للقسمات احداث لجان جديدة، ونصب على رأس كل لجنة عضو من اعضاء لجنة القسمة ، كما يلي :

- مسؤول القسمة
- مسؤول عن التذليل
- مسؤول عن الضلعات الوطنية ( الضلعات الجماهيرية )
- مسؤول عن التوجيه والاخبار
- مسؤول عن المشاكل ( الشؤون ) الاجتماعية
- مسؤول عن المالية والامتداد
- مسؤول عن القطاع الاشتراكي للصناعة والتجارة
- مسؤول عن القطاع الاشتراكي للفلاحة والاصلاح الزراعي
- مسؤول عن اتحاد الفلاحين
- مسؤول عن الثقافة والرياضة .
- مسؤول عن السكن واعادة البناء .
- مسؤول عن القليلة .
- مسؤول عن القطاع الخاص للتجارة والصناعة التقليدية .

(+) يؤكد " بلعياط عبد الرحمان " عضو اللجنة المركزية ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني = في لقاءه مع الصحفيين الذي نظمته " نادي الصحفي " بتاريخ جانفي 83 =

والتي بجانب تلك اللجان القاعدية ، فان المكتب السياسي قد انشأ "سلك المراقبين" الذي كانت الغاية منه ربط المكتب السياسي بما يجري في القاعدة بما بواسطة اولئك المراقبين المرتبطين بالمكتب السياسي مباشرة . يبدو واضحاً من خلال التأمل في اللجان المذكورة سواء على المستوى المركزي او المستوى المحلي ، ان عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي قد اتجهت نحو بناء تنظيم حزبي لا يميز بين السلطات ، او الصلاحيات والمهام ، اذ يؤكد السيد من الغاضلين الذين عاينوا تلك الفترة ان ( مسوؤون اليقظة ) لم يكن في الحقيقة الارجلا تابعا لجهاز المراقبة ، وهو ما يجعله كثيراً ما يقوم بدور "مفتي القسمة" في العديد من المهام التي لا تدخل في صلاحياته كمسؤول عن اليقظة بمفهومها السياسي لا البوليسي . ( x )

كما ان تكوين اللجنتين القضائية والبرلمانية على المستوى المركزي للحزب ، يجعل التمييز بين الولائف امراً صعباً ، اذ يمكننا ان نتساءل عن الغاية او الضرورة التي تستوجب تكوين هاتين اللجنتين في ظل الاستقلال ؟ وفي الوقت الذي كان هناك مجلساً تأسيسياً ثم مجلساً وطنياً وجهاز قضائي وعدلي ؟

ومن جهة اخرى فان ما يمكننا ملاحظته على هذه الهيكلة الحزبية انها تميزت على مستوى المقسمة - 12 لجنحة - بوجود هيكل ضخم ، فاذا كان عدد اللجان قد يبلغ 12 لجنة على مستوى كل قسمة فكم من عضو في هذه اللجان كماعدين لرئيس اللجنة . ان التقارير الحزبية التي قدمها "بن علا الحاج" امام المؤتمر عام 1964 لم تعط اية صورة عن الكيفية التي كونت بها هذه اللجان او عن المقصيات التي استوجبت وجود هذه اللجان بهذا الشكل دون غيره . \*

== ان تأسس الحزب (بعضائه) على سبيل جلسات المجلسان واعضا ، حيث كان اعضاء

المجلس يوكدون في اكثر من جلسة ( سنتي 1962 و 1963 ) على قوة الحزب ودوره .  
وبضيف قائلاً : كان ارتباط المجلس بالحزب ارتباطاً ابويًا وثيقاً

( x ) يقرن الاسلوب المتبع في تكوين لجان القسمة يقوم على التمييز الذي كان يتم على اساس ( تساهيد وساندة المكتب السياسي ، والماغفة ، دون ان تكون هناك مقاييس او ==

اننا لانجد تفسيراً لما تميزت به الهيكلة الحزبية قبل مؤتمر 1964 فغير  
التفسير الذي اعطاه ( جان لوكا ) عند حديثه عن " الفهم الجزائري لادارة  
عن طريق الحزب " ، اذ يقول : ( ان جبهة التحرير الوطني في سنة 1962  
كانت ( حزب - امة ) بواسطة اصبح الجزائري ، العضو من الامة مرادف للجبهوي  
، عضو من الحزب . ) ( 1 )

ان هذا التفسير ~~الذي~~ وان اخذناه كقاعدة انطلاق لفهم الهيكلة الحزبية  
من حيث خلفياتها التاريخية ، فاننا نجد انها تصح على الجبهة خلال مرحلة التحرير<sup>(+)</sup>  
حين كانت الجبهة بواسطة الحكومة المؤقتة ومختلف منظمات الجبهة تعمل عن نفسها  
كدولة . وهو ما يؤكد ( جان لوكا ) <sup>Jean LECA</sup> ذاته عند ما يقول : ( ( ابتداء من انشاء  
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تحولت جبهة التحرير الوطني من حركة  
تحرير لتعمل عن نفسها كدولة جزائرية مدعمة بهيكل تأسيسي واداري على  
الامة قبل تشكيل نقاء ) ( 2 )

---

== شروط واضحة وموضوعية . ) ( هذا ما اكده لنا " عدنان عبد العزيز " نائب محافظ

سابقا ، ومد يد بالحزب حاليا . في لقاء لنا معه يوم 06 / 01 / 1983 .

( 1 ) Jean LECA : L'Algérie Politique : Institutions et Régime,  
Presses de la Fondation nationale des SP. Paris 1975 P. 15

( 2 ) IBID. Page 15

( + ) اعتادت الجبهة خلال مرحلة الثورة التحريرية على وصف نفسها بـ  
بواسطة مناسيرها وادبياتها على انها " تعكس واقع الامة " وانها " الضمير الحي  
للامة "

الهيكل والهيئات الحزبية كما حددها مؤتمر 1964 .

كان مؤتمر 1964 قد حدد الهياكل القاعدية والمركزية لجهة التحرير الوطني واعطى هذه الهياكل دورا رئيسيا في القيام بالمهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية بواسطة الهيئات الحزبية من قفندة التنظيم الى قمته . كما اقر المؤتمر قانونا اساسيا ونظما داخليا لسير الهياكل الحزبية وتأدية الهيئات الحزبية القاعدية والمركزية لمهامها . ونظروا لما عاشته البلاد من احداث وصراعات بعد المؤتمر فان تجسيد المقررات التنظيمية للمؤتمر في الواقع العملي لم يتم بصورة كاملة ، نتيجة المعوقات التي كنا قد تطرقنا لها في الفصل الاول من القسم الاول . ولتوضيح الانعكاسات ايجابية لتلك المعوقات على التنظيم الحزبي ، فاننا سنتناول مبحثنا هذا من خلال المطالب التالية :

— المطالب الاول : البنية الهيكلية لحزب . ت . و . كما حددها مؤتمر 1964 .

— المطالب الثاني : تدعيم الحزب : بين اقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة .



البنية الهيكلية لحزب ج . ت . و كما حددها

مؤتمر افريل 1964 .

التمهي مؤتمر جبهة التحرير في افريل 1964 الى رسم التنظيم الهيكلي للحزب

من خلية الحي الى اللجنة المركزية، وفقا للتنظيم التالي :

( ا ) بالنسبة لكل حي اوقرية ، الخلية .

( ب ) بالنسبة للدائرة . القجمة

( ج ) بالنسبة للولاية . الاتحادية ( المحافظة حاليا ) ( 1 )

الهيكل التنظيمي الهياكل المركزية :

( ا ) المؤتمر

( ب ) اللجنة المركزية

( ج ) المكتب السياسي

اللجان المركزية :

حددت العادة 40 من " مبادئ سيمر الا " جهزة المسيرة لجبهة التحرير الوطني " اللجان

الدائمة للجنة المركزية كما يلي :

— اللجنة التنفيذية

— اللجنة المركزية للتأديب

— لجنة التوجيه

— لجنة الشؤون الاقتصادية

— لجنة الشؤون الاجتماعية

— لجنة العلاقات الخارجية

— لجنة الشؤون الادارية

— لجنة الشؤون البرلمانية

( 1 ) انظر العادة ( 15 ) من النظام الداخلي للحزب الصادر عليه في مؤتمر 1964

نشر جبهة التحرير الوطني 1964 .

- لجنة الشؤون العسكرية

- لجنة الشؤون المدلية

- لجنة الاطارات

- لجنة التمريب

- لجنة الشؤون المالية واملانك جبهة التحرير الوطني .

- اللجنة العمقا ئدية .

وطبقا للمادة 48 من مبادي سيرا الا جهزة الصيرة لجد . ته . و ، فانه يرأس كل لجنة من اللجان المذكورة ، اما عضو من المكتب السياسي بمسا عدة نائب رئيس يكون عضوا في اللجنة المركزية او يرأسها عضوا في اللجنة المركزية . وتسير الا شغان من طرف نائب رئيس في حالة ما اذا تعذر ذلك على الرئيس . وتوجب المادة ( 49 ) من مبادي سيرا جهزة الجبهة ، توجب على اللجان ( ( تعيين مقبرر لتحضير كل تقرير لدراسته . ) )

### كيفية تشكيل الهيئات الحزبية :

1 ( الهيئات المحلية والاقليمية :

=====

- الخلية : تتكون الخلية من 20 الى 50 عضوا ، وينتخب اعضاء الخلية لجنتها

بظريقة ديمقراطية ، تتمثل مهمة لجنة الخلية في تسيير عمل هذا الاخرة

ويتولى كل عضو في لجنة الخلية مهمة محددة ،

وللخلية مسؤول تنتخبه لجنة الخلية من بين اعضائها . ويقوم بمهمة تنسيق

عمل اعضاء اللجنة ويرأس اجتماعات الخلية .

تعهد لجنة الخلية مسؤولية امام الخلية التي تطلب حق احلسها في جلسة

عامة لهذا الغرض بحضور عضو من المستوى العالي ( القسمة ) .

وقد حددت المادة : 17 من الضمام الداخلي واجبات الخلية فيما يلي :

- انجاز وازاعة قرارات الحزب بين السكان عن طريق الشرح الضهجي ونشر صحفا الحزب

ومطبوعلته .

- تكويين وتشقيف اعضاء الحزب وعمال المؤسسة

- تجنييد الجماهير لانجاز المهمات المتعلقة ببناء البلاد .

- دراسة اهداى الثورة الاشتراكية والدفاع عنها . ) )

**القسمية :** طبقا للمواد 18 و 19 و 20 من النظام الداخلي للحزب فان عظم

القسمه ومها مها قد حددت كما يلي :

— يمثل مجلس القسمه الهيئه العليا للحزب في مستوي القسمه .

— يتكون مجلس القسمه من مسؤولي الخلايا . ويتولى النظر في

جميع المشا كل التي يثيرها الحزب . كما يقوم بسماع تقارير لجنة

القسمه والمصادقة عليها .

— تختار لجنة القسمه من بين اعضاء مجلس القسمه ( x )

تتولى لجنة القسمه تنفيذ التعليمات المتعلقة بالهيئات العليا والقرارات

الصادرة عن مجلس القسمه .

تقوم بانتخاب مسئول القسمه وتوجيه عمل الحزب ضمن مشمولات

دائرتها وتدعو مجلس القسمه للاجتماع كل شهر من حيث المبدأ .

— في ميدان التذليل تراعى اللجنة المركزية والمكتب السياسي خاصيات

بعض المناطق . ( \* )

**الاتحادية :** حددت المواد 21 و 22 و 23 من النظام الداخلي للحزب كيفية تشكيل

الاتحادية وسيرها ومهامها ، كما يلي :

— يمثل مجلس الاتحادية الهيئه العليا للحزب في المنطقه ، ويتكون من

مسؤولي القسمه ، ويلتزم المجلس الاتحادي بالاجتماع قبل كل

دوره للجنة المركزية ومعدتها . ويمكن استدعاء المجالس الاتحادية

لمناقشة اجتماعات غير عادية من طرف اللجنة الاتحادية بطلب من

نصف قسما الاتحادية . ويتولى المجلس الاتحادي انتخاب اللجنة

الاتحادية بمحضر عضو من الهيئات العليا .

---

( x ) يلاحظ بالنسبة لتشكيل " مجلس القسمه " انه يتكون من المسؤولين الحزبيين فقط ما يوئى

الى حرمان المناضلين العاديين من الترشح لمجلس القسمه ، ثم ان المجلس تركيبيته

هذه يجمع من العضويه يجمع بين هيئتين حزبيتين " لجنة الخلية " و " لجنة القسمه "

( \* ) ان المقصود " بخاصيا " بعض المناطق الكثافه السكانية والمعزولة ونسبه تواجد المناض =

— تمثل اللجنة الاتحادية فيما بين انمقاد مجلسين اتحاديين  
الجها زالأعلى للحزب على مستوى المنطقة الواحدة او المناطق  
المتعددة . وتتولى انتخاب المسؤولين الفيدرالي المكلت بالتنسيق  
من بين اعضائها . ( 1 )

— تقوم اللجنة الفيدرالية بتنفيذ تعليمات المكتب السياسي  
وقرارات المجلس الفيدرالي . وتتولى تسيير عمل الحزب  
في نطاق منطقتها ، وهي مسؤولة أمام المجلس الاتحادي  
والمكتب السياسي . ( 2 )

---

= الغاضلين ، والتقسيم الاداري للمناطق الخ . . . وقد بقيت هذه  
الخاصية ملازمة لكل القوانين التذيلية للها كل الحزبية حتى  
يومنا .

( 1 ) يمكن تدليم الاتحادية ، من حيث طريقه تشكيل مجلس  
الاتحادي الذي تنبثق عنه لجنة الاتحادية ، يمكن تنظيمها  
قائما على التدرج الحزبي ، من الخلية الى القسمة السي  
المحافظة ، وهو ما يجعز الفنا صل يحرض على ان يكون مرتبطا  
ارتباطا وثيقا بخليته ، باعتبارها السبيل الوحيد لترقيته في السلم  
الحزبي .

( 2 ) ان التأكيد على ان " اللجنة الفيدرالية تقوم بتنفيذ تعليمات المكتب  
السياسي " لانجد له الا تفسيرا واحدا وهو ان المكتب السياسي  
يريد ان يجعل من " لجان الاتحاديات " قنوات لتبليغ ما يريد تبليغه  
وبذلك لانضري ضرورة اذن في نم المادة 21 من النظم الداخلي  
للحزب على انه : ( ) يلزم المجلس الاتحادي بالاجتماع قبل كل دورة  
للجنة المركزية وبمعدتها . ) وهذا يعني ان المجلس الاتحادي  
يسهر على تنفيذ ما تقرره اللجنة المركزية ، ولا تخس قرارات وتعليمات  
المكتب السياسي عما تقرره اللجنة المركزية في دوراتها العادية والاستثنائية  
وبالتالي فان الأصح هو القول : ان مجلس الاتحادية ينفذ توجيهات وقرارات  
اللجنة المركزية .

ب) الهيئات المركزية:

حددت المواد من 25 الى 36 من القانون الأساسي<sup>(١)</sup> (النظام الداخلي) لجهة التحرير الوطني الهيئة الحزبية العليا ، كما يلي :

— يمثل المؤتمر الوطني للحزب الهيئة العليا ، وهو يجتمع ضمن دورة عادية كل عامين ، وعمن دورة غير عادية بطلب من 3/5 " ثلاثة أخماس " اعضاء اللجنة المركزية<sup>أ</sup> ومن اغلبيهة المجالس الفيدرالية . وتوجه دعوة المؤتمر للاجتماع ، وجدول الأعمال ، والتقارير الايدي الى ( المنظمة ) قبل شهرين من موعد الاجتماع على الأقل .

— تضبط طريقة التمثيل من طرف اللجنة المركزية . يتم تعيين مندوبي القاعدة عن طريق الانتخاب . وللمؤتمر الوطني كامل السيادة فهو يتولى النطرفي :

( ا ) تقا ريسر اللجنة المركزية والبت فيها .

( ب ) يقوم بانتخاب الكاتب العام للحزب .

( ج ) يقوم بانتخاب اللجنة المركزية التي يتولى عدد اعضاءها ( المقصود تحديد العدد الذي تتكون منه اللجنة المركزية ) .

يستخذ المؤتمر قراراته بالأغلبية المطلقة عن طريق الاقتراع بالنسبة للانتخابات ، وعن طريق رفع الأيدي بالنسبة الى بقية المسائل الأخرى

اللجنة المركزية:

— تمثل اللجنة المركزية الجهاز الأعلى لحزب جبهة التحرير فيما بين انعقاد مؤتمرات وهي :

- تقرير انشاء مختلف اجهزة الحزب
- مسؤولية عن تنفيذ قرارات المؤتمر .

( x ) تعددت التسميات بالنسبة للترتيبات المنظمة لهيئات وهاكل الحزب ، فمرة

نجد تسمية " المادى " المسيرة لأجهزة ج . ت . و " ومرة " القانون الأساسي " وأخرى " النظام الداخلي "

ونحن نفضل تسمية " القانون الأساسي للحزب " فيما يتصل بتحديد الهياكل والهيئات الحزبية ومبادئ سيرها .

وتسمية " النظام الداخلي للحزب " فيما يتعلق بتحديد قواعد تنظيم عمل الهيئات والهيئات الحزبية في مختلف المستويات ،

— تتولى مراقبة تسيير ما لية الحزب .

— تجتمع اللجنة المركزية ضمن دورة عادية كل اربعة اشهر . وضمن دورة غير عادية ، اما بطلب من 3/5 ( ( ثلاثة اخماس ) ) اعضائها او بطلب من المكتب السياسي .  
— تتولى بمقتضى اقتراح من المكتب السياسي تعيين المناضلين المدعويين لأداء مهمة معينة ، او مسؤوليات حكومية أو برلمانية للاضطلاع بالناصب الأساسية في الدولة

### المكتب السياسي :

— ينفذ ويطبّق القرارات المتخذة من طرف اللجنة المركزية التي يعمد مسؤولا امامها  
— يسيّر حزب جبهة التحرير الوطني فيما بين انعقاد دورتين من دورات اللجنة المركزية .

الأمين العام للمكتب السياسي : ((ينتخب الكاتب العام من طرف المؤتمر ، ويقترح على اللجنة

المركزية اعضاء المكتب السياسي ، كما يتولى تسيير نشاط المكتب

السياسي وتنسيقه ومراقبته . ) ( المادة 36 من القانون

الأساسي المصادق عليه في مؤتمر 1964 )

هكذا حدد القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني المصادق عليه في مؤتمر

1964 الهياكل والهيئات الحزبية على المستوى المحلي والمركزي ، فكيف تم

تجسيد هذه الهيكلة في الميدان العملي ؟ وماذا واجهه عملية التجسيد العملي

لهذه الهيكلة ؟ واسباب ذلك ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في المطلب الموالي

الذي اخترنا له عنوان : تنظيم الحزب : بين اقضاء الخصوم والانفراد بالسلطة .

## المطابق الثاني :

تنظيم الحزب : بين أسماء الخصوم واحتكاز السلطة

انتخب المؤتمر التأسيسي (مؤتمر أبريل 1964) احزاب جبهة التحرير الوابى لجنة مركزية تتكون من ثمانين (80) عضوا أصابوا (23) عضوا اضافيا .  
 ودعوة من الأمين العام للمكتب السياسي عقدت اللجنة المركزية أول اجتماع لها بتاريخ 1964/04/24 كان الغرض منه انتخاب المكتب السياسي (1)  
 وبعد شهر من ذلك دعيت اللجنة المركزية للاجتماع الثاني (يوم 1964/05/25)  
 حيث تم توزيع العهام بين أعضاء السياسي كالتالي :

- |                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| أحمد بن بيلا               | أمين عام المكتب السياسي . |
| بنعلا الحاج                | الحزب والتنظيم الشعبي .   |
| علي محساس                  | =====                     |
| بن محبوب عمر               | =====                     |
| زهوان حسين                 | الارشاد .                 |
| آيت الحسين                 | المالية .                 |
| بومدين هواري               | العسكرية .                |
| بوتفليقة عبد العزيز        | العلاقات الخارجية .       |
| بومعزة بشير                | الشؤون الاقتصادية .       |
| الدكتور النقاش محمد الصغير | الشؤون الاجتماعية .       |
| محمد واد الحجاج            | =====                     |
| خايب يوسف                  | =====                     |
| محمد السعيد                | التعريب (( (2)            |

(1) انظر قائمة أعضاء المكتب السياسي بجريدة الشعب الصادرة بتاريخ 1964/4/25 ع 450 فقد ضم المكتب السياسي الأسماء التالية : (( احمد بن بيلا ، الحاج بنعلا ، علي محساس ، محمد السعيد ، هواري ، بومدين بشير بومعزة ، علي منجلي ، حسين زهوان ، بشير بومعزة ، محمد والحاج محمد الصغير النقاش ، الطاهر الزبيري ، آيت الحسين ، محمد شعباني ، احمد مدغري ، يوسف خايب ))

(2) جريدة الشعب العدد 455 الصادرة بتاريخ 1964/05/26

— ضجلي علي الشؤون البرلمانية

وإذا كانت هذه اللجان قد أسندت رثا سنتها لأعضاء من المكتب السياسي ، فإن هذا الأخير قد أعطته المادة (40) من مادي "سير الأجهزة المسيرة لجبهة التحرير، حق التعديل ، مما جعل تلك اللجان تصرف في الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمر و19 جوان 1965 عدة تعديلات ألغيت بمصر اللجان وأحدثت لجان أخرى ونسرا لما تميزت به تلك الفترة من عدم استقرار سياسي ، لكثرة الصراعات ، فإن عملية تجسيد مقررات المؤتمر بالنسبة للقاعدة لم تحضى بالعناية اللازمة ، وأصبح الصراع على مستوى الهيئات المركزية يأخذ طابعاً يتميز بالتنافس على الصلاحيات ، حيث بدأ يلمس ( ) جلياً أن رئيس الجمهورية الأيمن العام للحزب كان يريد تركيز السلطة (في يده) ، ومواجهة ( ) المعارضة بواسطة لجان اليقظة التي بدأ تكوينها في إطار الميليشيا . (1)

وهكذا فإن عملية تدليم الحزب قد واجهتها منذ الانطلاقة الأولى ظروفاً حالت دون بناء هياكل قارة ، إذ دعت اللجنة المركزية للاجتماع يوم 1964/06/08 لدراسة عدة قضايا من بينها إعادة تدليم الحزب والانتخابات البلدية والقانون الزراعي والأعمال (النا هتلة للشورة) ، وتتم عقد الاجتماع يوم 1964/06/09 ، اثره اعلن "حسين زهوان" مسؤول التوجيه بالمكتب السياسي عن نتائج ذلك الاجتماع فيما يلي :

— اعلان تقسيم جديد للقطر .

— إعادة تدليم الحزب بفتح باب الانخراط لتوسيع القاعدة في غضون شهرين وفقاً لسلوب التالي :

(1) ادماج جميع المناضلين الاشتراكيين في الحزب على مستوى الخلايا والذين بقواعلي شامس

الحزب لسبب ما .

(2) إعادة تدليم البنيات طبقاً لقانون الحزب ، وتوسيع خلية القاعدة بزيادة عدد الفيدراليات

بفضل تقسيم جديد والغائب عن المستويات الوسطية ، سيتم للحزب الحاراتحية للقاعدة

وتضمن اتصالاً مباشراً بينها وبين قيادة الحزب

(1) هذا ما ذكره لنا الأخ : "عدنان عبد العزيز" نائب محافظ سابقاً ومدير الحزب



3) انتخاب جميع القيادات من الخلية الى الفيدرالية .

4) تنظيم جهاز الدولة وتقويته . ( 1 )

– هيئة المحافظون الوطنيون للحزب:

حدد الفصل السادس من مبادئ "سير الأ" جهازاً الصيرة لجبهة التحرير، تشكيل هيئة للمحافظين الوطنيين" لدى اللجنة المركزية ، ووفقاً للمادة (58) من المبادئ المذكورة، فإن مهمة المحافظ وكيفية تأديته لها قد حدد كما يلي : ( يكون المحافظ الوطني عضواً في اللجنة المركزية ويمثل بصفة دائمة الجهاز المركزي لجبهة التحرير الوطني لدى مجموعة من الاتحاديات موجودة ضمن الصندوقية "للحزب. ) ( ولا حظ انه يمكن تعيين المحافظ من غير أعضاء اللجنة المركزية<sup>تعيين</sup>، طبقاً لما نصت عليه المادة (63) من المبادئ المذكورة اعلاه ، بنصها على انه ( يمكن ان يكون المحافظ الوطني عضواً اسافياً في اللجنة المركزية وليس هناك اي مانع في ان يكون ساعداً في اراء مهتمه اعضاء قارين في هذه الهيئة ) ( ذلك لأن المحافظ مسؤول عن مهمته وحده امام امانة المكتب السياسي بمقتضى المادة (62) التي تنص على ان المحافظ ( يستعين في مهمته بعضواً وعضوين من اللجنة المركزية يشترهما المكتب السياسي ولكنه يكون هو وحده المسؤول امام امانة المكتب السياسي . )

– هيئة رقابة الحزب:

تتبع هيئة ( المراقبون الوطنيون للحزب ) امانة الحزب وفقاً لما نصت عليه المادة (80) وهي تتألف من اعضاء من اللجنة المركزية ومن فاضلين برهنوا على نضالهم ك مسؤولين في جهاز الحزب ، ويتمثل دورها فيما يلي :

– مراقبة نشاط الاتحاديات وتطبيق التعليمات .

– ينسقون نشاطهم مع المحافظين الوطنيين للحزب ، وتوجب المادة 84 على المحافظين الوطنيين للحزب ان يسهلوا مهمة المراقبين بأن يبلغوا لهم جميع المعلومات والتقارير والدراسات المتعلقة بالوضعية الحقيقية للأجهزة التي ستراقب.

( 1 ) انظر تصريح " حسين زهوان " المنشور بجريدة الشعب بتاريخ 10 / 06 / 1964 .

- للمراقبين حق التدخل والقيام بعمليات الرقابة التي لم تكن مقررة من قبل عمركل الاتحاديات مع البقاء على اتصال دائم بالأمانة .
- يقدم المراقبون تقاريرهم الملخصة للمكتب السياسي مرفقة بخلاصاتهم ( رأيهم الخاص )
- وقد حددت المادة ( 88 ) من مبادئ سير الأمانة السيرة لجهة التحرير ، المجالات التي يقوم فيها المراقب بمهمته في المراقبة العادية ، كما يلي :
- أ) في الميدان المعائدي : الاشراف على احترام الاتجاه العام للحزب وتصحيح الأخطاء والطرق الزائفة .
- ب) في الميدان النلامي : - التحقق من السير للحسن لأجهزة الاتحاديات واكتشاف نقاط ضعف الهياكل المحتملة .
- مراقبة ارسال التعميمات وتطبيقها .
- تقدير نجاعة النشطاء في مهامهم اليومية وعلاقتها مع الجماهير والسلطات الادارية .
- السهر على التطبيق الصارم للمبادئ الخاصة بالتشكيل الاجتماعي للحزب
- ج) في الميدان المالي :
- مراقبة مبررات المداد خيل والمصاريف .

#### امانة المكتب السياسي :

- نصت المادة ( 21 ) من مبادئ سير الأمانة السيرة لجهة التحرير على ان : ( المكتب السياسي يستطيع في نطاق النشاط العام للحزب ان يحدث أي جهاز فني صالح لانجاز المهام الممينة . ) بناء على نص هذه المادة انشاء المكتب السياسي " امانة المكتب السياسي " وهي تتكون من اعضاء من المكتب السياسي ، ويرأسها الأمين العام للحزب ، وقد نصت المادة ( 23 ) عليها يلي : ( تعتبر امانة المكتب السياسي هيئة تنفيذية ذات طابع دائم : فهي مكلفة بضمان سير جهاز الحزب خلال دورات المكتب السياسي . ) وهي مسؤولة امامه ، اما مهامها فيمكننا تلخيصها فيما يلي :
- تعطي قرارات المكتب السياسي شكل تعميمات .
  - ان تراقب تنفيذ التعميمات .
  - ان تنسق وتحفز انواع نشاط اللجان .
  - ان تشرف على تنسيق انواع نشاط الاتحاديات مع المنظمات الجماهيرية والجمعيات الوطنية من

جبهة ، ومع اجهزة الدولة من جهة آخرى .

وباختصار فان المهام التي اسندت لـ "مادة المكتب السياسي" عديدة بالشكل الذي يحصل في الواقع المكتب السياسي يقوم بواسطة امانته محل اللجان المركزية التي بقي دورها محصور جدا في لسل وجود امانة المكتب السياسي التي تتنوع باختصاصات وصلاحيات واسمة .

خاصة وان "مبادئ سير الأمانة" تجهز الصيرة لجبهة التحرير الوطني " قد حددت علاقة كل من المحافظين الوطنيين للحزب ، والمراقبين بالأمانة "مادة المكتب السياسي" فيما يلي :

( أ ) علاقات المحافظ الوطني بالأمانة المكتب السياسي :

— تبلغ الأمانة مسبقا للمحافظ الوطني جدول اعمال الاتحادات المقررة قبل وبعد كل جلسة للجنة المركزية .

— يتلقى المحافظ من الأمانة التعليمات لتنفيذها .

— لا يملك المحافظ الوطني اية مسؤوليات في الجهاز الاتحادي للحزب ويتحمل دوره في السهر على تنسيق نشاط مجموعة الاتحادات المكتب بالاشراف عليها . هذا ما نصت عليه م ( 72 ) من المبادئ . . .

— يتصل المحافظ الوطني بالأمانة : كالمادة الحاجة الى مطابقة ناجمة للتعليمات التي يتلقاها مع ظروف محلية اوزنية خاصة .

— يوجه المحافظ بصفة دورية الى الأمانة : تقريره الملخص (الخاضع) المتعلق بنشاط مندوبيه الجهوية ويجب ان يعبر عن خلاصاته وتوصياته .

التي فير زلت من التدابير التي تربط المحافظ بالأمانة دون ان تتحدد شروطا وكيفيات تنسيق المحافظ لنشاطاته مع اللجان الحزبية المركزية .

( ب ) علاقات هيئة رقابة الحزب بالأمانة المكتب السياسي :

يقوم المراقبون الحزبيون بدورهم ومهمتهم تحت الاشراف المباشر لـ "مادة المكتب السياسي" فهم بمثابة مراقبين على نشاط المحافظين في القاعدة ، يوافقون الأمانة بمختلف التقارير حول سير الهياكل الحزبية وتطبيق التعليمات الخ . . . وهو ما يجعلنا نقول بأنهم يمثلون امتدادا لسلطة المكتب السياسي ، وهم بمثابة حلقة ربط بين الأمانة والقاعدة لا غلاخ على كل ما يجري على مستوى الهيئات الحزبية والادارية .

ويبقى ان نقول ان المؤتمر اذا كان قد اعطى الحزب مختلف الهياكل القاعدية والمركزية ثمن ما يمكننا تسجيله هنا ان :

- الهياكل القاعدية بعد المؤتمر مباشرة لم تحضى بما كانت تحضى به قبله مما جعل مسألة بناء قاعدة حزبية قوية غير ممكنة ، وتحولت عملية شرح مقررات المؤتمر الى عملية لاقامة المهرجانات والتجمعات بدل بناء الهياكل التنظيمية القاعدية للحزب .

- وفي مقابل ذلك فقد عرفت الهياكل المركزية (الفوقية) اهتماما خافيا ، مما حولها الى اجهزة للصراعات ، وابعاد الخصوم .

- اهمال البناء القاعدي والاهتمام بالبناء الفوقي للحزب جلب الاطارات القليلة - في اتجاه الناصب الحزبية المركزية . وفي مقابل ذلك فان القاعدة كانت تفتقر الى حذما للاطارات الحزبية الكفاءة والواعية بالمهام الجديدة للحزب كما حددتها النظم والقوانين والمقررات المنبثقة عن المؤتمر .

- حالت الصراعات والخلافات التي برزت بشكل علني بعد المؤتمر دون اعطاء عملية بناء تنظيم الحزب بالشكل الذي حددته المؤتمر .

- كان لاجتماعات 19 جوان 1965 اثر سلبي جدا على عملية استكمال بناء الحزب كما كشفت عن غياب التنظيم الحزبي المقادر على المطالبة على الأقل - ببقاء تدليها ته وهياكله وهيئاته كما حددتها المؤتمر وهو ما سننظر له في المحث الموالي .

المبحث الثالث: الهياكل التنظيمية للحزب بعد 19 جوان 1965 •  
=====

عرفت الهياكل والهيئات الحزبية بعد 19 جوان 1965 اعادة تنظيم وتعديل اصبح  
الحزب نتيجةً لما يفتقر لهياكل وهيئات تنظيمية قارة ، اذ ان الحزب بعد 19 جوان 1965  
صار يسوده التنظيمي مقتصوا على المستوى المحلي ، اما المستوى المركزي فانه  
يمكننا القول بأن ما كان موجودا لم يكن يمثل انعكاسا للبنى التنظيمية القاعدية التي  
لم يحدث فيها تفسير او تعديل اساسي فاللهم الا بعض التعديلات الشكلية التي اخذت  
الشكل المؤقت .

وحتى نستطيع فهم التطور الذي حصل في البنى التنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني  
منذ مؤتمر 1979 ، فانه لا بد لنا من معرفة ما كانت عليه البنية التنظيمية والهيكلية  
لحزب جبهة التحرير من 19 جوان 1965 الى مؤتمر 1979 ، مروراً بتعليمات 24 جانفي 1968  
ونتائجها بالنسبة للحزب . خاصة على المستوى القاعدي .

ولتناول ذلك فاننا نقسم بحثنا هذا الى المطالب التالية :

— المطلب الاول : تعديل الجهاز المركزي وتجديد الهيئات القاعدية .

— المطلب الثاني : تعليمات 24 جانفي : اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة .

— المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للحزب كما حددت تعليمات 24 جانفي 1968 .

— المطلب الرابع : سير مراحل اعادة تنظيم الحزب ونتائجها .

تعديل الجهاز المركزي، وتجديد الهيئات القاعدية :

كانت الاجراءات التي اتخذتها " الأمانة التنفيذية للحزب " تحت  
اشرف مجلس الثورة ، فيما يتعلق بهيكلية الحزب تتمثل فيما يلي :  
بالنسبة الهياكل القاعدية :

كانت اتصالات الأمانة التنفيذية بالقاعدة قد تمحورت حول  
نقطة اساسية ، تمثلت في تجديد القادات القاعدية والغائبين  
اللجان التي كانت موحودة على مستوى الأقسام .  
وأصبح تعيين المسؤولين « والسائد » ، كما أن الصفة تاجماعية  
للمقادة على مستوى الاتحادية قد زالت من هيكلية الحزب .  
وقد كان رأي الأمانة التنفيذية من خلال تقاريرها ، بالنسبة اوضعية  
القاعدة انها قد كانت قبل 19/06/1965 كما يلي :

(( لم يحدث أبدا ان استطاعت القاعدة القيام بعمل بناء فعال ))  
(( وقاعدة بعيدة عن ميدان النشاط السياسي الحقيقي )) ( 1 )

ونظرا لذلك فان مجلس الثورة أوصى بأن تقوم الأمانة  
التنفيذية باعادة تنظيم القاعدة وفق الأسس التالية :

- تدعيم المراقبة على كافة المستويات .
- مواصلة العمل المتبع ضمن الاتحاديات (عقد اجتماعات تقييم الوضعية)
- توضيح اختصاصات ودور المسؤولين على جميع الدرجات .
- اعداد الظروف الملائمة لاقامة مركزية ديمقراطية فعلية . ( 2 )

(1) كانت تالهي خلاصة اجتماعات مجلس الثورة مع الامانة التنفيذية فيما بين  
15 و 20 نوفمبر 1965 ، وامزيد من التفاصيل راجع جريدة الشعب الصادرة  
بتاريخ 03/12/1965 العدد 920

(2) نفس المصدر .

وبناءً على ذلك فقد عملت الأمانة التنفيذية طيلة سنة 1966 على عقد الاجتماعات والندوات دون أدنى نتيجة ايجابية تذكر في ميدان التنظيم القاعدي .

( ب ) بالنسبة للهياكل المركزية :

لقد كان واضحاً ان الأمانة والجان المركزية قد أصبحت بتنصيب " مجلس الثورة " الذي انبثقت عنه الأمانة التنفيذية للحزب ، غير مرغوب في وجودها ، فالأمانة التنفيذية هي البديل الجديد للجان المركزية ، ان يقول يومدين : ( ان السلطة الاشتراكية في الجزائر تتكون من مجلس الثورة الجزائري الذي يتفرع عنه جهازان رئيسيان . . الجهاز الأول هو الأمانة التنفيذية المؤقتة للحزب الوطني ، الذي نبيه موضوعها ليكون القوة العليا والقادرة على التوجيه ، مدعماً بالعضلات الوطنية والجاهلية . . . . .

ثم الجهاز الثاني وهو الحكومة بأجهزتها المختلفة التي نبيه من جديد بناءً اشتراكياً ( 1 )

وقد اهتمت الأمانة التنفيذية هي الهيئة العليا بالنسبة للحزب ، ان جاء في بيان مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية يوم 20/07/1965 ، ما يلي على الخصوص :

( ان مجلس الثورة هو أعلى هيئة للأمانة ) و ( شعورا منه بأهمية الدور الضوط بالحزب وأهمية الأعمال الصندة اليه ، فقد قرر ان يجتمع على رأس الحزب الأمانة التنفيذية تتألف من خمسة اعضاء عملاً بمبدأ القيادة الجماعية . . . . . وكلهم اعضاء في مجلس الثورة ومسؤولون

اما مه . . . ) ( 2 )

وحتى تقوم الأمانة التنفيذية بمهمتها فانه كان لا بد من اتخاذ بعض الاجراءات التظيمية على المستوى المركزي تمثلت فيما يلي :

- تعديل الجهاز المركزي للحزب ، وذلك بالفاء التنظيم الذي كان سائداً من قبل .
- الفاء اللجان ذات الصيغة الادارية والاقتصادية والاجتماعية الخ . . .
- تقليص الجهاز الاداري للحزب على المستوى المركزي . ( 3 )

( 1 ) انظر : حوار يومدين سنة 1966 مع لطفي الخولي ، عن الثورة وفي الثورة . . مرجع سابق ص

( 2 ) انظر : بيان رئيس مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب ، الصادر بجريدة

الشعب بتاريخ 21/07/1965 العدد 804 .

( 3 ) انظر الاجراءات التي اتخذها مجلس الثورة بعد اجتماعه مع الأمانة التنفيذية ايام 7 و

10 أوت 1965 ، جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 13/08/1965 العدد 824 .

تعليمات 24 جانفي : اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة .

بعد شيوع فكرة " اعادة تنظيم الحزب وتدعيمه " طيلة سنوات 1965 و 1966 و 1967 .  
التي اسندت مهمة القيام بها للأمانة التنفيذية للحزب .

كان الحزب في سنة 1968 على موعد مع مرحلة جديدة من مراحل " التنظيم و اعادة

التنظيم " وذلك تحت شعار ( اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ) .

وقد حددت التعليمات العامة الصادرة يوم 24 / 01 / 1968 الأسم الجديدة لتنظيم  
( 1 )

الحزب كما يلي :

1 - تنظيم هياكل الحزب وفقا للأسس التالية :

- العودة الى القاعدة .

- انتخاب الهيئات السياسية للحزب في كل المستويات .

- اعتماد المركزية الديمقراطية .

2- اما الأهداف التي حددتها تعليمات 24 جانفي ، فهي تتمثل فيما يلي :

- إبراز طليمة .

- تأطير الضلعات الجماهيرية .

- الوصول الى عقد مؤتمر وطني للحزب .

3- تحديد ( 4 ) مراحل لتنظيم الحزب والوصول الى تحقيق الأهداف المرسومة :

- المرحلة الأولى : تجديد الانخراطات وملاءمة الاستثمارات .

- ===== الثانية : تنصيب لجان المراقبة التالية :

( ا ) لجنة المراقبة الولائية

( ب ) ===== على مستوى الاتحادية (الدائرة)

( ج ) ===== القسم

- المرحلة الثالثة : تكوين الخلايا واجراء الانتخابات ( \* )

( 1 ) ج . ت . و اعادة تنظيم هياكل الحزب ، تعليمات 24 جانفي 1968 ، مرجعنا هو

( \* ) ان القول بتكوين الخلايا ، كان يعني مراجعة ما كان قائما من خلايا ، ومصطلح

" تكوين " لانجد له اي مبرر ، فالخلايا كانت موجودة ، ولم تكن العملية تحتاج =



— المرحلة الرابعة: تدريب الندوات على جميع المستويات:

— على مستوى القسمة (البلدية)

— على مستوى الاتحادية (الدائرة)

— على مستوى المحافظة (الولاية)

— على المستوى الجهوي .

— على المستوى الوطني . (x)

ولتطبيق محتوى تعليمات 24 جانفي 1968 ، فقد ضبطت رزنامة ، حددت الفترة الزمنية

لكل مرحلة بثلاثة شهور ، مع عدم التقيد بالعمليات المحددة لكن مرحلة

اذتم تحديد تطبيق تلك المراحل وفقا للرزنامة التالية:

— الثلاثة اشهر الاولى ولي من سنة 1968:

— تنظيم حملة شن وتحليل للوثائق .

— تجديد طلبات الانخراط واستمارات المعلومات .

— انشاء لجان المراقبة على مستوى الولايات والاتحاديات والقسمة .

— الثلاثة اشهر الثانية من سنة 1968:

— اجراء العمليات الانتخابية على جميع المستويات

— اقامة جميع الهيئات السياسية المنتخبة

— الثلاثة اشهر الثالثة من سنة 1968:

— انعقاد الندوات الاولى ولي لاطارات على مستوى القسمة والاتحاديات

والولايات والشروع في اشغال الدراسات للاولى ولي .

— الثلاثة اشهر الرابعة من سنة 1968:

— انعقاد الندوات الجهوية .

— استخلاص اشغال الدراسات .

== سوى التي تدعيم الخلايا الحزبية بمناضلين لهم خبرة وتجربة حزبية، او

بطاقات شابة وكفاءة تمططي الخلايا فعاليتها ، وهو ما كانت في الحقيقة تستهدفه

تعليمات 24 جانفي 1968 .

(x) اكدت تعليمات 24/01/1968 على ان عقد الندوة الوطنية لا غارات الحزب =

## الهيكل التنظيمي للحزب كما حدده

تعليمات 24 جانفي 1968

التقسيم الترابي للهيكل الحزبي:

- الخلية : تكون على مستوى وكل دشرة (مشته) اوحى .
- القسم : ===== المحيط الجغرافي لكن بلدية .
- الاتحادية : ===== نيابة العمالة (الدائرة) .
- المحافظة الوطنية : على مستوى تراب الولاية .
- تتركب الهيكل المذكورة كمايلي :
- الخلية : تضم عددا من المناضلين
- القسم : تتكون من عدد من الخلايا
- الاتحادية : تتكون من عدد من القسمات .
- المحافظة الوطنية : تتكون من عدد من الاتحاديات .

الهيئات الحزبية للهيكل المذكورة تتكون كمايلي :

- مجلس الخلية ولجنتها بالنسبة لكل حي او دشرة .
- لجنة القسم ومكتبها بالنسبة لكل بلدية .
- لجنة الاتحادية ومكتبها بالنسبة لكل دائرة .
- اللجنة العمالية ومكتبها بالنسبة لكل عمالة ( ولاية )

وقد حددت التركيبة العددية لكل هيئة كمايلي (1):

العدد الفعلي للمكتب	العدد الفعلي للجنة	العدد الفعلي للمكتب	العدد الفعلي للمكتب
لاشي	من 3 الى 5	من 11 الى 20 عضوا	الخلايا
من 5 الى 6	من 20 الى 50		القسمات
من 5 الى 6	من 30 الى 75		الاتحاديات
من 5 الى 12	من 40 الى 100		الولايات (المحافظات)

= يتم قبل نهاية سنة 1968 ، وهو ما لم يتم بسبب ما عرفته العملية من فشل . . . . .

(1) انظر الجدول كما جاء في تعليمات 24 جانفي 1968 ، مرجع سابق .

ان ما يلاحظ من خلال الجدول المذكور آنفا ان :  
- المصدر الفعلي للأعضاء المهيكليين حدد بالنسبة للخلية فقط ، وذلك لأن  
تحديد مناصبي القسم لا يتم الا بمعرفة ( ا ) عدد الخلايا الموجودة على مستوى  
القسم . ( ب ) وعدد المناصب المهيكليين في كل خلية من الخلايا المشكلة للقسم .  
ونفس الشيء بالنسبة لعدد مناصبي الاتحادية والمحافضة ، فلتحديد عدد مناصبي  
اتحادية ما ، لا بد من معرفة عدد المناصب المهيكليين في كل قسم من القسام المكونة  
للاتحادية . ونفس الحالة بالنسبة لمعرفة عدد مناصبي المحافظة لا بد من معرفة عدد ال  
مناصب على مستوى مختلف الاتحاديات المشكلة لها .  
- كما يلاحظ من خلال الجدول ان " مكتب الخلية " غير موجود ، وذلك لقلّة عدد الأعضاء  
المهيكليين في كل خلية ، مما يجعل لجنة الخلية هي المكتب التنفيذي للخلية وما زال  
معمولا بهذا التنظيم حتى اليوم بالرغم من ان بعض الخلايا يتجاوز عدد اعضائها 50 عضوا

#### - كيفية تشكيل الهيئات المذكورة : =====

بالنسبة للخلية : يقوم أعضاء الخلية ، تحت اشراف عضو من اعضاء لجنة الرقابة في مستوى  
القسم و برئاسة مندوب مفوض ، بانتخاب لجنة الخلية التي تتولى تسيير  
اعمال الخلية وتوزيعها على اعضائها وتكون مسؤولة امام الخلية .  
بالنسبة للقسم : تعد لجنة القسم هي اعلى هيئة على مستوى القسم وهي منتخبة من  
بين اعضاء لجان الخلايا الذين يعقدون اجتماعا عاما و خاصا لهذا  
الغرض . ( + )  
وبعد انتخاب لجنة القسم تنتخب هذه الأخيرة من بين اعضاء مكتب  
القسم الذي يتولى تنفيذ التعليمات الصادرة عن الهيئات  
العملية وقرارات لجنة القسم ، و يسيّر جميع اعمال الحزب  
في الحدود الترابية للقسم .

بالنسبة للاتحادية : لجنة الاتحادية هي اعلى هيئة حزبية على مستوى الدائرة

---

( + ) حسب المادة ( 18 ) من القوانين الأساسية للتسيير ( موع قنة ) الصادرة سنة 1968 ، فان يمكن  
ان يوسع هذا الاجتماع الانتخابي العام الى جميع المناصب وذلك بحسب أهمية القسم .

الادارية . وهي منتخبة من بين اعضاء لجان القسام الذين يعقدون جمعية عامة لهذا الغرض بانتخاب لجنة الاتحادية - باشراف عضو من اعضاء اللجنة المراقبة في مستوى العمالة (الولاية) او مندوب مفوض لهذا الغرض.

تتولى لجنة الاتحادية انتخاب مكتب الاتحادية من بين اعضائها ، ويتولى مكتب الاتحادية تدليم اجتماع اللجنة الاتحادية مرة في الشهر .

يمكن ان تستدعي لجنة الاتحادية لمقعد دورة طارئة من طرف مكتب الاتحادية او يطلب منه او يطلب من اقلية مكاتب القسام التابعة للاتحادية ولجانها .

- كما يتولى مكتب الاتحادية تنفيذ التعليمات الصادرة عن الهيئات العليا وقرارات لجنة الاتحادية كما يتولى تسيير عمل الحزب في كامل الدائرة . وهو مسئول امام لجنة الاتحادية .

بالنسبة للعمالة (المحافظة) : اللجنة المالية ( لجنة المحافظة ) هي اعلى هيئة للحزب في مستوى العمالة (الولاية) . وهي تنتخب من بين اعضاء لجان الاتحاديات خلال جمعية عامة لهذا الغرض تحت اشراف عضو من اعضاء الجهاز المركزي يعينه مسؤول الحزب .

وتتولى لجنة العمالة (الولاية) انتخاب المكتب المالي من بين اعضائها .  
تجتمع اللجنة المالية مرة في الشهر على الاقل ويمكن ان تعقد دورات طارئة بدعوة من المكتب المالي وبمبادرة منه او يطلب من اقلية مكاتب الاتحاديات التابعة للعمالة ولجانها .  
يتولى المكتب المالي تنفيذ التعليمات الصادرة عن قيادة الحزب وتطبيق قرارات اللجنة المالية كما يتولى تسيير عمل الحزب في العمالة . وهو مسؤول امام قيادة الحزب .

المصطلح الرابع:  
=====

سير مراحل إعادة تدعيم الحزب ونتائجها التنظيمية .

ما كان يحل شهر فيفي 1968 حتى انطلقت عملية اعادته تعليم الحزب، وقال لاسس والأهداف المحددة، ولمعرفة النتائج التي آلت اليها العملية، فانضمنا للضرب ان نعريف ما اسفرت عنه كل مرحلة، وما كان متتلرا منها فيما نستعمله تعليمات 24 جانفي .  
- المرحلة الأولى :

خصص الربيع الأول من سنة 1968 للقيام بحملة الشرح والتوعية بأهداف تعليمات 24 جانفي واجراء عملية إعادة الانخراط وتجديد بطاقات المنخرطين، وانشاء مختلف لجان المراقبة في مستوى القسمة، الاتحادية، المحافظة .

وقد تولى الاشراف على هذه العملية اعضاء من الادارة المركزية للحزب، وذلك لتدعيم جمعيات عامة عبر مختلف محافظات القطر، تم خلالها القيام بشحن وتحليل الأهداف التي تحتويها تعليمات 24 جانفي .

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه العملية متواصلة، بدأت الصحافة الوطنية منذ النصف الثاني من شهر مارس 1968 تعلن عن انتهاء المرحلة الأولى، ولم ذلك في الحقيقة الحملة دعائية الغاية منها الرد على ما صاحب انطلاق العملية من اشاعات وحملات مهاجمة موجهة ضد الحزب. (x)

ويبدو ان العملية انطلقت دون احترام للمراحل المحددة في التعليمات المذكورة مما جعل المراحل تتداخل، فقد كانت حملات الشرح والدعوة للانخراط واعادة الانخراط متواصلة، وتنصيب اللجان (لجان المراقبة) الذي كان مقررا بان يتم في المرحلة الأولى لم يكتمل الا في بعض الولايات... وامتدت المرحلة التي كانت محددة بثلاثة اشهر لتستمر طيلة ما يقرب من سنة، ففي الوقت الذي كان يعلن فيه عن تنصيب اللجان الولائية للمراقبة في شهر

(x) كانت جريدة الشعب خلال شهر مارس 1968 قد نددت في اشر من عدد من اعدادها بان

بالحملات التي تقوم بها " التيارات والعناصر السياسية الضالمة للحزب .ت.و) ملحمة التي ان " عناصر الحزب الشيوعي المحظورهم الذين وراحت الحملات الضالمة لجهة التحرير.

افريل 1968 والتي اعتبر تنصيبها بمثابة "خطوات هامة في الطريق نحو بعث حزب  
طلسمي" (1) ،

في هذا الوقت نجد "مسؤولي الحزب" يعلنون في شهر أوت 1968 من جديد عن  
افتتاح مرحلة الانخراط في صفوف الحزب (2)

ويبدو ان تلك الدعوة تعود الى كون العملية التي شرع فيها منذ شهر فيفري 1968 .  
لم تحقق النتائج المتوقعة منها ، حيث ان العديد من المناضلين لم يستجيبوا للدعوة  
تجديد انخراطهم ، وربما يعود ذلك الى ما ساع حول اهداف عملية اعادة الانخراط من  
انها تستهدف تكوين ملفات (خاصة) عن الاعضاء في الحزب . (x)

---

(1) انظر : كلمة "محمود قنز" مساعد مسؤول الحزب عند تنصيبه للجنة العراقية

بولاية الأضواء ، جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 18/04/1968

العدد 1658 .

(2) انظر : كلمة "قايد احمد" مسؤول الحزب، المنشورة في مجلة احداث ووثائق

الصادرة عن وزارة الاخبار ، العدد 50 ، الصادر بتاريخ 25/08/1968 .

(x) يذكر العديد من المناضلين الذين كانوا مهيكليين في الحزب سنة 1968

وفاروه ، لاسباب مختلفة ، ثم اعدوا انخراطهم في الحزب بعد سنة 1976

ان بعض المناضلين الذين جددوا انخراطهم استجابة للدعوة التي وجهت لكل

المناضلين بتجديد انخراطهم ، كان مصيرهم الاقصاء من الحزب دون ان

يعرفوا لذلك سببها .

— تشكيل لجان المراقبة :  
=====

تم تنصيب لجان المراقبة، على مختلف المستويات ، لتتولى دراسة الملفات والبت فيها وقد كانت اللجنة الولائية تتكون كما يلي :

الرئيس : مسؤول من الجهاز المركزي مفوض من طرف مسؤول الحزب.

الأعضاء : — عضواً وعدة أعضاء من الحزب.

— مسؤولون ينتمون لمختلف المنظمات الجماهيرية.

— ممثل الإدارة

— ممثل عن الجيش الوطني الشعبي

والقرار الذي تتخذه هذه اللجنة غير قابل للطعن أو الرفض الا من طرف هيئة مركزية.

وكانت هذه اللجان ( اللجان الولائية للمراقبة ) على اتصال دائم بمسؤول الحزب، حيث ان مهمتها تتمثل في تنصيب اللجان المماثلة لها على مستوى الاتحاديات والقسمات ، والاشراف على عملية الانتخابات في مختلف المستويات. وقد عبطت مهام هذه اللجان ، وفقا لتعليمات 24 بيانفي فيمايلي :

— مراقبة وفحص ملفات الانخراط.

— تكوين الخلايا الحزبية القاعدية.

— التحضير والاشراف على انتخاب الهيئات الحزبية القاعدية على كل المستويات.

وما كانت هذه اللجان تبدأ اشغالها حتى تحولت مع مر الأيام التي لجان للشرح ، حيث نلتمت من جديد حملة شن للوثائق فبعد اجتماع لـ أعضاء اللجان

العملية للمراقبة مع مسؤول الحزب يوم 12/11/1968 ، الذي اعلن فيه : ( ان

نتائج الشرح منذ عشرة اشهر لم تكن كافية ذلك ان حملة الشرح لم يوفر لها الوقت الكافي ، ولهذا

تقرر من جديد القيام بحملة شرح ثانية تحت يوليوتيكيزنشا غنا على اسم ستينقوية )) ( 1 )

---

( 1 ) انظر : كلمة قايد احمد مسؤول الحزب في اجتماع اللجان الولائية للمراقبة : الشعب 68/11/13 العدد 1836 .

وكان ذلك مؤشرا على ان الحزب قد دخل من جديد مرحلة الشرح واعادة الشرح وكان ان تدا خلت المرا حل ففي الوقت الذي اعلن فيه عن حملة الشرح الجديدة الجديدة، كانت الانتخابات المبرمجة في المرحلة الثانية قد انطلقت في العديد من الولايات في شهر سبتمبر من سنة 1968 .

### المرحلة الثانية :

كان المقرر ان تنطلق المرحلة الثانية في شهر افريل وتختتم في شهر جوان من سنة 1968 ، وتكون مخصصة لاجراء عمليات انتخابية على جميع المستويات واقامة جميع الهيئات السياسية المنتخبة .

الا ان هذه المرحلة قد تأخرت انطلاقها الى شهر أوت 1968 في بعض الولايات ولم تنطلق في بقية الولايات الا في اوائل 1969 ، وهو ما يدل على ان العملية قد واجهتها صعوبات تتمثل ، اساسا ، في عدم العناية والاهتمام بما يخطط في اطار تدعيم الحزب وتدريبه وفقا لسرور تعليمات 24 جانفي 1968 .

وهكذا فان عملية اعادة تدعيم الحزب كانت في بداية سنة 1969 على موعد مع المرحلة الثالثة بالرغم من ان المرحلة الثانية لم تشتت اهدافها عبر الكثير من قسما الحزب على مستوى التراب الوطني .

### المرحلة الثالثة :

كان شهر افريل 1969 قد عرف نجاحا اعلاميا واسعا حول ماسمي به " نجاح حملة اعادة تدعيم الحزب " ، اذ تحدثت الصحف الوطنية على ان الحزب قد دخل مرحلة جديدة في حملة اعادة تدعيمه ، بعدما عرفت العمليات السابقة من نجاح ٢٠٠ ؟

وفي الواقع فان النتيجة الحقيقية كانت تتداخل المراحل المختلفة ، حيث شرع في عقد الندوات الجهوية التي كانت بمثابة بداية النهاية لحملة واسمعة تحت شعار " اعادة تدعيم الحزب على اسس جديدة " .

ففي اطار عقد الندوات الجهوية واهمية ذلك بالنسبة للمراحل المقررة ، كتبت المنشرة الداخلية للحزب مشيرة الى ما تمثله تلك الندوات في عملية اعادة تدعيم الحزب ، بقولها : ( في هذه الايام يعيش الحزب المرحلة الاخيرة من اعادة



تنظيم الحزب وهي انمقار الندوات الجهوية ، وتنظيم الاعمال الدراسية  
الدراسية . ( ( 1 ) )

وكانت فكرة " تنظيم الاعمال الدراسية " قد حلت محل فكرة " اعادة تنظيم الحزب " حيث ان مسألة تكوين الضالين وتنظيم الاعمال الدراسية والملتقيات التكوينية قد احتلت الصدارة ، فاعبى الحزب يهتم بالنشاطات الثقافية والتكوينية ، اكثر من الاهتمام بالجوانب التذلمية للحزب ودوره السياسي في المجتمع . وقد صاحب ذلك شيوع الفكرة القائلة بأن الضال مالم يكن ملما بالمعلومات الضرورية ومطلعا على ما يجري من احداث في الداخل والخارج لا يستطيع ان يميز بين الخلاء والصواب ولا يمكنه ان يؤدى الدور النضالي المنوط به . وكان ذلك الحديث بداية لانتقال لعملية جديدة بعد ان طويت اهداف تعليمات 24 جانفي 1968 . فما هو الجديد ؟

— بناء الحزب بدل اعادة تنليمه : ( مشروع 16 ديسمبر 1969 ) .

=====

عرفت حملة اعادة تنظيم الحزب بحلول شهر ديسمبر 1969 مسارا جديدا ، حيث انه اثر اجتماع للمحافظين الوطنيين بالجزائر العاصمة ، تم الاعلان على ان الادارة المركزية للحزب اعدت مشروعا مكتملا لتعليمات 24 جانفي 1968 . وكان ذلك المشروع مشروع 16 ديسمبر 1969 " قد عرف تقبل ان يصر على مجلس الثورة للمصادقة عليه في شهر فيفري 1970 ، حملة شس واثراء " وناقشة واسعة ، اعطت للمشرفين على ادارة تنظيم الحزب وسيلة جديدة لمواصلة نشاطاتهم بعد ان اسدل الستار عن اهداف ومراحل تعليمات 24 جانفي 1968 . وبعد المصادقة على المشروع المذكور عرفت القاعدة الحزبية عمليات جديدة تمثلت في انتخابات لجان الخلاء بالحزبية والقسمات تحت شعار " بناء الحزب " . وكثير الحديث في هذه الفترة عن النقائص والعيوب الموجودة في الحزب والعمل الحزبي ، فقد حدد " مسؤول الحزب " في اجتماع له مع مسؤولي الجهاز المركزي اوجه النقص في العمل الحزبي فيما يلي :

( — عدم التطبيق الكلي للتعليمات التي يصدرها الحزب من طرف الضلعات الوطنية — الارتجالية في العمل الحزبي الناتجة عن عدم تقسيم العمل بين الكوادر المختلفة .

( 1 ) النشرة الداخلية للحزب عدد 2 ، 3 مارس — افريل 1969 ج . ت . و

— غياب النقد الذاتي داخل الحزب.

— البيروقراطية في العمل الحزبي .

— عدم دراسة المواقف والتعليمات من طرف القاعدة . ( 1 )

وقد كان " مسوؤل الحزب قبل ان يعلن تقييمه ذاك بأربعة اشهر فقط قد

اجاب عن سؤال وجهته له مجلة (REVUE AFRICAINE) حول ما وصلت اليه

عملية تدعيم حزب جبهة التحرير الوطني ؟ اجاب قائلاً : ( ) انه يمكننا القول الآن

بأن الحزب قد استمر وجهه الشوري الأصيل ، وهو طليعة تضم شبيبة الحزب

والنقابات ومنظمات الكشافة ، والصحفيين . . وهذه المنظمات تدعم تلك الطليعة

وتشربها في نفس الوقت . . فكل المناضلين قد انتخبوا مجالس خلايا هو قسماتهم

. . وبهذا العمل نكون قد بنينا الحزب على اساس مبدأ الرجوع الى القاعدة وحقنا

الديمقراطية المباشرة . ( ) وعن سؤال حول المؤتمر اجاب بقوله : ( ) اما

متى يعقد مؤتمر الحزب ؟ فان تاريخ ذلك لم يقرر بعد . . وليس

هذا مهما . . فالمهم ان يكون الشعب صاحب السيادة ومنطما في كل قطاعاته ) ( 2 )

وكانت تلك الاجابة مؤشرا على ان مسوؤل الحزب الذي كان يدعوا الى

تدعيم الحزب للوصول الى عقد مؤتمر وغني للحزب لا عطائه هيئات عليا منتخبة

وقوانين اساسي ونظام داخلي وميثاق سياسي من شأنه ان يرسى قواعد

مؤسسات البلاد المقبلة . ( 3 ) قد اصبحت بعد فترة من وجوده على رأس

الحزب في خلاف حاد مع بعض اعضاء " مجلس الثورة الذين كانوا غير مرتاحين

لما كان " قايد احمد " يقوم به من نشاطات على مستوى الحزب ودعوتيه التي اعطاها

الحزب دوره الفعلي في الحياة السياسية للبلاد .

اما القاعدة الحزبية ، خاصة العناصر الواعية منها والتي كانت تنتظر ان تعقد الندوة

الوطنية كخطوة سابقة لعقد المؤتمر الوطني كما نصت تعليمات 24 جانفي ، فانها لما

( 1 ) انظر : المجاهد الأسبوعي (اللسان المركني للحزب) 10/11 / 1970 ع 529

( 2 ) REVUE AFRICAINE 26 MAI 1970 ( 5 )

( 3 ) هذا ما كان يؤكدده قايد احمد اكثر من مرة منذ توليت مهمة اعادة تنظيم الحزب

في ديسمبر 1967 الى بداية 1969 ، حيث كف عن الحديث عن عقد المؤتمر .

المبحث السابع: الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني كما حدد مؤتمر  
الحزب سنة 1979 .

يمثل المؤتمر ( الرابع ) حدثا هاما في حياة حزب جبهة التحرير الوطني وذلك  
بما أمدد من هياكل حزبية قاعدية ومركزية ، وما اسقر عنه من هيئات مركزية .  
ولا تكمن أهمية مؤتمر 1979 في ذلك فحسب ، بل في كون ماتمخض عن المؤتمر من  
قوانين أساسية وتنظيمية أيضا .

والملاحظ ان حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال لم تصروف هياكله سيرا طبيعيا وعاديا مثل  
ما عرفته من مؤتمر 1979 الى يومنا .

لكن ذلك لا يعني ان البنية التنظيمية للحزب لا تخلو من العيوب او النقائص ، التي ما زالت  
لسحد اليوم تحدد من فعالية الحزب في كثير من النواحي خاصة التنظيمية منها .  
ولذا فاننا نرى ان نتناول البنية التنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني في مطلبين ، نستعرض  
في الأول ماتمخض عن المؤتمر ، ونخصص المطلب الثاني للمعوقات التي لمهوت في الميدان  
العملي على مستوى الهياكل والهيئات الحزبية .

المطلب الأول : البنية الهيكلية المصادق عليها في مؤتمر الحزب جانفي 1979 .

المطلب الثاني : النقائص والايجابيات التنظيمية في الهيكل الحزبي .

البنية الهيكلية لحزب ج.ت.و

المصادق عليها في مؤتمر الحزب جانفي 1979

حدد القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر الرابع 27-31 جانفي -

1979 ، تنظيم الحزب على مختلف المستويات كما يلي :

- ( ( يكون التنظيم الحزبي في مكان العمل والحي والقرية والبلدية والولاية وعلى

المستوى الوطني . ) ) ( المادة 41 من القانون الأساسي ) .

ونصت المادة ( 42 ) على ان هيئات الحزب المختلفة هي :

1 ( بالنسبة لكان العمل أو الحي أو القرية :

- جمعية الخلية .

- مكتب الخلية .

2 ( بالنسبة للبلدية :

- الجمعية العامة للقسم .

- لجنة القسم

- مكتب القسم .

3 ( بالنسبة للولاية :

- جمعية الاتحادية ( x )

- لجنة الاتحادية .

- مكتب الاتحادية .

4 ( على المستوى الوطني :

- المؤتمر .

- اللجنة المركزية المكتب

- المكتب السياسي .

( x ) كان القانون الأساسي المصادق عليه في مؤتمر جانفي 1979 قد اعطي للمحافظة

تسمية الاتحادية . وعندها نقل المؤتمر إلى مستوى

وقد نصت مواد القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب على ان حزب جبهة التحرير هو الحزب الطلائعي للشعب الجزائري ، وهو الحزب الواحد للبلايق . ويخضع العمل الحزبي كما ورد في المادة (25) من القانون الأساسي ، لمبادئ المركزية الديمقراطية والجماعية في القيادة .

وطبقا لنص المادة 27 فان المركزية الديمقراطية تقوم على ممارسة الديمقراطية المرتبطة بضرورة وحدة القيادة والتدرج في السلطة . وحددت مبادئ العمل الحزبي في الجماعة في المداولة والأغلبية في القرار والوحدة في التنفيذ .

وقد حددت المادة (28) من القانون الأساسي مستلزمات المركزية الديمقراطية فيما يلي :

- 1) يتم من حيث المبدأ انتخاب جميع المستويات ( الهيئات ) وجميع المسؤولين في الحزب على جميع المستويات .
- 2) احتكاك الأفكار داخل الهيئات على اساس المبادئ الواردة في الميثاق الوطني .
- 3) ممارسة النقد والنقد الفعالي كنهج لتحسين العمل الحزبي .
- 4) مسؤولية الهيئات المنتخبة أمام ناخبها .
- 5) قيام الهيئات التنفيذية والقيادية بتقديم عروض دورية للهيئات التي انتخبتها .
- 6) التزام الأقلية بتقبل قرارات الأغلبية والسهر على تطبيقها .
- 7) التزام الهيئات القاعدية بتنفيذ قرارات الهيئات القيادية وتقديم عروض بشأنها .
- 8) احترام النظام السلمي وقواعد الانضباط الحزبي .
- 9) التزام الهيئات العليا بالاستجابة لاهتمامات الهيئات القاعدية .
- 10) النقاش الحر داخل كل الهيئات الحزبية وحق الهيئات القاعدية في ابداء ملاحظاتها حول القرارات التي تتخذها الهيئات العليا .

---

= 19 جوان 1980 اجري تعديلات طفيفة على القانون الأساسي ، فأصبحت " الاتحادية " تسمى " المحافظة " وتغيرت بالتالي تسمية " مكتب الاتحادية " فاصبح يدعى " مكتب المحافظة " و" لجنة المحافظة " بـ " لجنة الاتحادية " .

تشكيل الهيئات الحزبية ومهامها :

الهيئات الحزبية القاعدية :

- الخلية: هي التنظيم القاعدي للحزب ، وهي تتكون وفقا لما نصت عليه المادة (50) من القانون الأساسي ، من 10 الى 50 عضوا . يمثلون "الجمعية الهامة للخلية" .

تنتخب الجمعية الهامة للخلية مكتب الخلية الذي يتكون من ثلاثة الى 5 اعضاء من بينهم أمين الخلية .

ويسير مكتب الخلية المهام المنوطة بالخلية وهو مسؤول امام الجمعية العامة للخلية . ينتخب مكتب الخلية لمدة سنة ويمكن تجديده قبل الا وان يطلب من ثلثي اعضاء الخلية طبقا لما نصت عليه المادة (1 50) من القانون الأساسي . تعقد الجمعية العامة للخلية دورة عادية في كل شهر ، ودورة لارث دعوة من مكتبها او دعوة من مكتب القسمة (x) في حين يعقد مكتب الخلية اجتماعا في الشهر .

كما حدد القانون الأساسي مهام الخلية في المادة (49) بنصه على انها :  
( ) تستلمهم ومنذ ضلوا نفاطهم من الميثاق الوطني ومن برنامج الحزب وقانونه

الأساسي ، ويتمثل هذا النشاط على الخصوص في :

- 1 - توعية الجماهير وفقا لروح الوثائق الوطنية .
- 2 - دعم الصلات بين الجماهير والحزب بشرح برنامجه .
- 3 - الحرص على توزيع منشورات الحزب بانتظام ونشر شعاراته وتوجيهاته .
- 4 - المشاركة في جميع الحملات التي يذلمها الحزب .
- 5 - المساهمة في حماية الملكية الجماعية وتوسيعها .
- 6 - محاربة الانحرافات الاجتماعية طبقا للميثاق الوطني .
- 7 - الاسهام في تكوين المناضلين وتربيتهم على الوفاء للميثاق الاشتراكية والارتباط بالجماهير والتفاني في خدمة الحزب .
- 8 - المشاركة بنشاط في تعبئة الممار داخل مناحيتهم الجماهيرية حول اهداف الثورة الاشتراكية .
- 9 - المساهمة في تعبئة القوات الأساسية لربح معركة التسيير والانتاج .
- 10 - تشجيع انضمام اعضاء جدد الى صفوف الحزب . ( )

(x) بناء على تعليمات داخلية من لجنة التنظيم العام بالحزب تم رفع عدد اعضاء مكتب القسمة من 5 الى 7 بدل 3 الى 5 ، واحدثت لجان فرعية جديدة على مستوى لجنة القسمة . سبتمبر 1981

القسم: هي هيكل الحزب على مستوى البلدية، وهي تضم مجموع الخلايا الحزبية الموجودة في مستوى محيطها الجغرافي. (+)  
- وطبقا للمادة (55) فان الجمعية العامة هي الهيئة العليا للحزب على مستوى القسم. وتتألف الجمعية العامة من مجموع مناضلي القسم.

تنتخب الجمعية العامة "لجنة القسم" كل اربع سنوات ويمكن تجديدها قبل الاوان بقرار من ثلثي اعضاء الجمعية العامة او بطلب من الهيئات العليا.  
- وتعد لجنة القسم طبقا لنص (م59) من القانون الاساسي، هي الهيئة القيادية للحزب في مستوى القسم. وهي تتكون من 21 الى 35 عضواتهما لئلا همية العديمة لسعد مناضلي القسم من جهة ولا همية القسم من جهة اخرى.

ووفقا لما نصت عليه المادة (61) من القانون الاساسي فان لجنة القسم (تجتمع في دورة عادية مرة في الشهر، وفي دورة طارئة بطلب من ثلثي الاعضاء او بطلب من مكتب القسم وبقرار من مكتب المحافظة) - حددت علا حيات ومهام لجنة القسم بما نصت عليه المادة (62) كما يلي:

- 1) المصادقة على جدول اعمالها.
- 2) تنشيط اعمال الخلايا وتوجيهها وتنسيقها ومراقبتها.
- 3) دراسة مجموع القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي تهم البلدية.
- 4) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتنفيذ اوامر الهيئات العليا وتعليماتها.
- 5) المصادقة على الاقتراحات والتوصيات الموجهة الى لجنة المحافظة.
- 6) اقتراح جميع الحلول التي تراها مناسبة لحل المشاكل المطروحة في المستوى البلدي او الوطني ورفعها الى لجنة المحافظة.

(+) لقد نتج عن التقسيم الازلي الجديد للجزائر سنة 1974 واعمال تنظيم بلدية الجزائر الكبرى ان اصبحت هناك قسمتان في البلدية الواحدة هناك اربع حالات من هذا النوع وجود قسمين على مستوى البلدية الواحدة في ولاية الجزائر.

(7) انتخاب مكتب القسمة وأمين القسمة. (x)

(8) تنشيط المجلس الشعبي البلدي والأجهزة المنتخبة لوحدات الانتاج والخدمات بواسطة مناعليها المنتخبين وفقا لاجراءات التي تحددها الهيئات المركزية.

**المحافظة:** هي هيكل الحزب على مستوى الولاية والهيئة العليا فيها هي الجمعية

العامة للمحافظة التي تتشكل من لجنة المحافظة ولجان قسماها

طبقا لما نصت عليه المادة (71) من القانون الأساسي المصادق

عليه في المؤتمر الاستثنائي .

وتجتمع الجمعية العامة للمحافظة في دورة عادية مرة في السنة

ويمكنها ان تجتمع في دورة طارئة بطلب من اقلية لجان القسامات ويطلب

من لجنة المحافظة وبقرار من الهيئات المركزية .

**لجنة المحافظة:** هي الهيئة القيادية للحزب في الفترة الفاصلة

بين جمعيتين عامتين . وهي تجتمع مرة كل ثلاثة اشهر . وتتألف

من 31 لالى 61 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لمدة أربع

سنوات . (1)

**صلاحيات لجنة المحافظة:** ضبطت المادة 77 من القانون الأساسي صلاحيات

لجنة المحافظة فيما يلي :

(1) المصادقة على جدول اعمالها .

(2) تسيير جملة نشاطات الحزب في مستوى المحافظة .

(3) اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق الاهداف التي ترسمها الجمعية

العامة للمحافظة .

(4) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ لوائح وقرارات وتعليمات وقرارات

وتعليمات وأوامر اللجنة المركزية .

(x) تعبير أمين الخلية او القسمة والمحافظة بعد حديثا في اربيات حزب .ت.و فقد استعمل  
لاول مرة في حدود علمي - في المؤتمر الاستثنائي للحزب، بعد ان كان الشائع هو تعبير  
المنسق ام المسؤول مع هذا الاستقلال .



5) مراقبة التسيير المالي للحزب في مستوى المحافظة .

6) الاستماع للتقارير السنوية لمكتب المحافظة ومناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها .

7) انتخاب مكتب المحافظة .

مكتب المحافظة : هو الجهاز التنفيذي للجنة المحافظة ويختب لمدة اربع

سنوات . ويجوز للجنة المحافظة ان تجدد مكتبها

قبل الاوان بطلب من ثلثي اعضائها ، او بطلب من الهيئات

المركزية . طبقا لما نصت عليه المادة (79) من القانون الاساسي .

ويتألف مكتب المحافظة من 5 الى 15 عضوا .

ويجئ مجمع مكتب المحافظة تحت رئاسة أمين المحافظة مرتين

في الشهر على الأقل ، وتشترط المادة (83) من القانون الاساسي

تففرغ اعضاء مكتب المحافظة كلية للنشاط الحزبي .

ويمكن لمكتب المحافظة ان ينشئ من بين اعضاء لجنة المحافظة

اللجان الضرورية لدراسة القضايا المطروحة على مستواه وبمراعاة هذه

اللجان اعضاء من المكتب ، ويمكن ان يشارك فيها مناضلون آخرون . كما

يمكن ايضا استشارة بعض المواظنين لتخصصهم .

— مندوبو المحافظة : نصت م 85 و 86 و 87 و 88 و 89 من القانون

الاساسي على ان مكتب المحافظة ينتخب واحدا أو لاكثر من اعضاءه لتنسيق

نشاط القسامات والمنظمات الجماهيرية في مستوى الدوائر . وتحدد اللجنة المركزية

شروط وكيفية تعيين هؤلاء المندوبين وفق الاوضاع الخاصة بكل محافظة .

ومن مهام مندوب المحافظة تنشيط ومراقبة نشاط القسامات والمنظمات الجماهيرية

والسهر على تطبيق تعليمات هيئات الحزب ' المساعدة على ايجاد الحلول

للمشاكل المطروحة في مستوى الدائرة .

يقدم المندوب بيانا عن مهنته الى مكتب المحافظة ويبقى على اتصال دائمه .

ب) الهيئات والهيكل الحزبية المركزية: تشكيلها ومهامها .

### المؤتمر الوطني للحزب

هو الهيئة العليا للحزب ، وينعقد كل خمس سنوات في دورة عادية ، ويمكن ان ينعقد في دورة استثنائية بناء على طلب من ثلثي اعضاء اللجنة المركزية او بطلب من الامن العام للحزب ، كما ينعقد وجوبا في حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية طبقا لحكام الدستور ، ولما نصت عليه المادة 91 من القانون الاساسي .

ومن مهام المؤتمر الوطني للحزب: " ضبط التوجيهات الايديولوجية للثورة في اطار الميثاق الوطني " و " تحديد الخطوط الكبرى لسياسة البلاد العامة والمصادقة على برنامج الحزب " . ومن مهامه ايضا " تعميق مفاهيم الميثاق الوطني وتوجيهاته وادخال التصحيحات والتعديلات اللازمة عليها بما يتفق مع تطور الثورة في جميع الميادين " .

ومن مهام المؤتمر ايضا : " بحث القضايا التأسيسية للثورة " و " انتخاب اللجنة المركزية لمدة خمس سنوات " و " المصادقة على اختيار الامين العام للحزب " و ترشيحه لرئاسة الجمهورية " . هذه بعض مهام المؤتمر كما حددتها المادة 95 من القانون الاساسي .

### اللجنة المركزية

هي الهيئة العليا للحزب فيما بين مؤتمريين ، وهي مسؤولة امام المؤتمر ، وتتمثل بها المهة الرئيسية في توجيه السياسة العامة للبلاد ، وتطبيق المبادئ المحددة في الميثاق الوطني وقرارات وتوصيات المؤتمر ، تناقش تقارير المكتب السياسي وتتخذ قراراتها وتدرس جميع القضايا المتعلقة بنشاط الحزب ، وتناقش ميزانية الحزب وتصادق عليها وتراقب تنفيذها ، كما تراقب التسيير المالي للحزب . وتعد النظام الداخلي للحزب وتصادق عليه .

وطبقا للمادة (98) من القانون الاساسي ، فان اللجنة المركزية تختار من بين اعضاء الامن العام للحزب ، ويعرض هذا الاختيار على المؤتمر للمصادقة عليه .

وتتصم اللجنة المركزية ما بين 120 و 160 عضوا اساسيا وما بين 30 و 40 عضوا اضافيا ينتخبهم المؤتمر لمدة خمس سنوات . والاعضاة الاعاقيون يشاركون في دورات اللجنة المركزية برأي استشاري .

### الهيكل المركزي للجنة المركزية.

نصت المادة : ( 104 ) من القانون الأساسي على أن "تنشئ اللجنة المركزية من بين أعضائها اللجان الخاصة التي تراها ضرورية لأعمالها".

وقد عرفت الهياكل المركزية المنبثقة عن اللجنة المركزية تعديلات وتغييرات من حيث العدد والتسمية منذ المؤتمر الرابع - جانفي 1979 - لتستقر بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب ، وبالضبط في شهر جويلية 1980 على الشكل التالي :

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ويتفرع عنها قسمان :

- قسم الشؤون الاجتماعية .

- قسم التسيير الاشتراكي .

2) لجنة الاعلام والثقافة والتكوين ويتفرع عنها قسمان :

- قسم الاعلام والثقافة .

- قسم التكوين .

3) لجنة التنظيم العام ويتفرع عنها قسمان :

- قسم التنظيم .

- قسم المنظمات الجماهيرية والتطوع .

4) لجنة العلاقات الخارجية ويتفرع عنها قسمان :

- قسم العلاقات مع الأحزاب .

- قسم العلاقات مع المنظمات والهيئات .

5) اللجنة الانضباط المركزية .

6) الأمانة الدائمة للجنة المركزية والتي تتكفل بمهمة التنسيق بين مختلف اللجان

المذكورة .

وقد صادقت اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية على اللجان المذكورة في الهيكلة -

في دورتها الاستثنائية التي انعقدت بتاريخ 28 و 29 جوان 1980 .

ويشرف على هذه اللجان والأقسام أعضاء من اللجنة المركزية<sup>(٤)</sup> ، ولكل لجنة مقرر يكون عضواً في اللجنة المركزية ، وباستثناء لجنة الانضباط المركزية ، يتولى مكتب اللجنة المتكون من : رئيس اللجنة ورؤساء أقسامها ومقررها ، تسيير وتنسيق نشاطاتها المتعلقة في السهر على تطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر ومقررات اللجنة المركزية وتعليمات الأمين العام للحزب . كما تتولى تقييم القضايا التابعة لقطاع نشاطها ودراسة الاجراءات السالفة وعرض الحلول الصالحة على الأمين العام للحزب . وتتولى الأقسام بمختلفها تسيير النشاطات اليومية للحزب واتخاذ ككل الاجراءات من اجل تنشيط الهيئات القاعدية للحزب والوظائف الجماهيرية وتوجيهها ومراقبتها .

اما الأمانة الدائمة للجنة المركزية فان الأمين العام هو الذي يعينها ويحدد صلاحيتها ، ويسير اعمال هذه الأمانة مسؤولاً " الأمانة الدائمة للجنة المركزية " عضو اللجنة المركزية يعين بقرار من الأمين العام للحزب ، ويساعده عدد من أعضاء اللجنة المركزية . ( x )

#### المكتب السياسي

طبقاً لما نصت عليه المادة ( 106 ) فان المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية للجنة المركزية وهو مسؤول أمامها . وأعضاؤه مسؤولون امام الأمين العام في ممارسة المهام الصفة المهيمة .

وتتمثل مهام المكتب السياسي في السهر على تطبيق القرارات الصادرة عن اللجنة المركزية ومتابعة مجموع النشاط الحزبي فيما بين دورتي اللجنة المركزية . ودراسة القضايا المطروحة في كل مجالات الحياة الوطنية والدولية واتخاذ الاجراءات المناسبة ، وممارسة وليفة الرقابة

(٤) كل اللجان المذكورة يرأسها أعضاء في اللجنة المركزية باستثناء لجنة الشؤون الاقتصادية .

والاجتماعية التي يرأسها عضو في المكتب السياسي ، ويمود ذلك على كون

ان اللجان كانت قبل المؤتمر الاستثنائي يرأسها أعضاء في المكتب السياسي ، وبعد اجراء التعديلات في اللجان كان رئيس اللجنة المذكورة هو الموجود على رأسها فنهي على رأسها .

( x ) مسؤول الأمانة الدائمة عضو في المكتب السياسي ، يساعده 3 أعضاء من اللجنة المركزية للحزب . طبقاً لما هو مرسوم به اليوم .

المخسولة للهيئة المركزية للحزب .

وطبقا للمادة (108) من القانون الأساسي ، فإن المكتب السياسي يتألف من 7 إلى 11  
عضوا . (+)

وتعطي المادة (114) للأمين العام للحزب حق اختيار أعضاء المكتب السياسي من  
بين أعضاء اللجنة المركزية ويمرض هذا الاختيار على اللجنة المركزية  
للمصادقة عليه .

ويوزع الأمين العام المهام بين أعضاء المكتب السياسي . وفي حالة وفاة أو استقالة  
أو إغفاء أحد أعضاء المكتب السياسي يمكن للأمين العام أن يعمّده بأحد أعضاء  
اللجنة المركزية ، طبقا لما جاء في المادة 116 من القانون الأساسي للحزب .

---

(+) يتألف المكتب السياسي اليوم من 8 أعضاء فقط ، وهم : الشاذلي بن جديد  
الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية ، بوعلام بن حمودة وزير المالية ، بلهوشات  
عبد الله : المفتش العام لوزارة الدفاع ، محمد الشريف ساعدية : مسؤول الأمانة الدائمة  
للجنة المركزية ، معزوني محمد السميد : رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالحزب  
الحاج يعلا : وزير الداخلية ، أحمد غالب الأبراهيمي : وزير الشؤون الخارجية ، محمد بن  
أحمد عبد الغني : الوزير الأول .  
وقد كان المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر الرابع للحزب - جانفي 1979 - يتكون من  
17 عضوا ، طبقا لما جاء في المادة (107) من القانون الأساسي المصادق عليه في المؤتمر  
والتي تنص على أنه : ( يتألف المكتب السياسي من 17 إلى 21 عضوا تنتخبهم اللجنة  
المركزية لمدة خمس سنوات . ) ولما تم تعديل القانون الأساسي في المؤتمر الاستثنائي  
أصبح العدد من 7 إلى 11 عضوا فقط .

النقائص والايجابيات التنظيمية في سير الهياكل الحزبية .

يمد المؤتمر الرابع بمثابة ولادة جديدة لحزب جبهة التحرير الوطني ، وذلك لما أصبح عليه الحزب من وجود وحضور في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع . واذ كان المؤتمر الرابع قد أعطى للحزب هياكل تنظيمية ، فان الفترة القصيرة التي مرت عن تجرئة تلك الهياكل دلت عن النتائج الايجابية في سير هذه الهياكل ، كما كشفت عن جوانب الضعف الموجودة في الهياكل التنظيمية الحزبية بصفة عامة ، وعن الضعف الذي يعانيه الحزب من حيث التنظيم والتركيب (الأعضاء) بسففة خاصة .

وحتى نتعرف عن جوانب القوة والضعف في سير هياكل حزب جبهة التحرير الوطني فاننا نتناول ذلك من خلال معرفة الجوانب الايجابية والسلبية ككل على حدن ، ولنبدأ بالجوانب الايجابية .

الايجابيات التنظيمية في سير الهياكل الحزبية : يمكننا حصر الجوانب الايجابية

في سير الهياكل الحزبية المنبثقة عن مؤتمر الحزب في جانفي 1979 ، في العناصر

الأساسية التالية :

- يمد تواجد الهياكل الحزبية الحالية في حد ذاته مكسبا ايجابيا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي عان من دوامات التنظيم واعادة التنظيم قبل مؤتمر 1979 .
- اعطت الهياكل الحزبية الحالية للحزب تنظيما خيطيا لربط القاعدة بالقمة في شكل هرمي مكن القاعدة الحزبية من رفع مطالب و حاجيات الجماهير الى الهياكل المركزية ( اللجنة المركزية - المكتب السياسي ) .

- اشراك القاعدة الحزبية في صنع القرار السياسي خاصة في القضايا ذات الصلة الوطنية وذلك عن طريق اشراء ودراسة مختلف الملفات التي طرحت على القاعدة الحزبية لابتداء رأيها .

- مكنت الهياكل الحزبية الموجودة حاليا من دخول الحزب للحياة الاقتصادية بواسطة خلايا الحزب بالمؤسسات .
- انبعثت حياة تنظيمية نشطة نسبيا في مختلف الهيئات الحزبية .
- سد الفراغ التنظيمي الذي كان يعانيه الحزب ، وذلك بفضل ما أصبح عليه الحزب من وجود تنظيمي في مختلف المستويات السلمية ( الخلية - القسمة - النووية ، المحافظة ، اللجان المركزية ) ووجود اللجان المركزية الماثلة للجان القاعدية اعطى لمختلف اللجان فعالية بفضل ذلك التنسيق في الأعمال والوضوح في الاختصاصات والصلاحيات .
- سمحت الهيكلة المركزية للحزب ( اللجان المركزية ) بتنظيم الاتصال بين الحزب ومختلف المؤسسات والوزارات على المستوى المركزي بواسطة عقد جلسات العمل المشتركة بين اللجان المركزية والوزارات . اذ يتم التنسيق على الشكل التالي :
- تنظيم اتصالات دائمة بين لجنة الشؤون ( العلاقات ) الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية .
- تنظيم اتصالات دائمة بين لجنة التربية والتكوين والاعلام والثقافة مع الوزارات التالية : الاعلام والتعليم ( بمختلف مراحلها ) التكوين ، وكل مؤسسة مركزية ذات صلة بالتكوين أو الاعلام . . .
- وقد لعبت اللجان المركزية للحزب دورا خاصا في استرجاع مكانة الحزب في المجتمع ، وذلك لما أصبحت عليه اللجان بأقسامها من صلاحيات باعتبارها الموجهة والمرشدة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ . . . وقوة تلك اللجان تكمن في أن رؤسائها ورؤساء أقسامها هم أعضاء في اللجنة المركزية .
- اعطيت الهيكلة التنظيمية للحزب أسلوبا جديدا لتحقيق الانسجام بين أجهزة الحزب والدولة ، وذلك بفضل تجرئة مجالس التنسيق على المستويين البلدي والوطني .

— اعطى التنظيم الجديد للهيكل الحزبية هيئات قيادية جماعية ( لجنة المحافظة على مستوى الولاية، اللجنة المركزية على مستوى المركزي، )  
— وضعت الهيكل الجديدة للحزب تأطير مختلف الهيئات الادارية والاشورية والعسكرية واشواكها في اتخاذ القوار الاداري والسياسي تحت اشرف الحزب في مختلف المستويات.

ونتيجة لما سبق وغيره، من الإيجابيات التنظيمية في سير الهياكل الحزبية، فان الحزب قد دخل مرحلة هامة في مسيرته وقيادته للمجتمع . اذاً أصبح الحزب اليوم بعد مرور أقل من 3 سنوات عن انعقاد مؤتمر 1979 يتمتع بوجود وحضور فاعل في كل مايطرح على الساحة الوطنية من قضايا ومهام، خاصة في هادين التعبئة والتجنيد،

واذا كانت تلك هي ايجابيات التنظيم الحزبي الحالي، فان التنظيم غير خالي من جوانب النقص والضعف التنظيمي، وهو ما سنتناولوه بشيء من التفصيل فيما يلي :

ب) نقائص وسلبيات التنظيم:

ما زالت الهياكل والهيئات الحزبية القائمة حالياً تعاني من سلبيات ونقائص حدثت مسن فعالية المسير والاشورية الجيد للعمل الحزبي، كما أنها أخلت بالقواعد والمبادئ المنظمة لسير الحزب في مختلف هياكله وهيئاته،

ونسلم للخلفيات التي تولدت عنها السلبيات التي يعانيها التنظيم اليوم فاننا ارتأينا

ضرورة تناول ذلك من خلال الجوانب التالية:

— نقائص الهيكل التنظيمي :

— يعاني الهيكل التنظيمي على المستوى القاعدي من عدم وجود ربط تنظيمي يمس



"الخلية" باعتبارها "التنظيم القاعدي للحزب" و"القسم" كهيكل حزبي على المستوى البلدي .

ونعني بغياب الربط التنظيمي عدم وضوح مكانة الخلية على مستوى القسم التي تتكون من حيث التصور النظري من مجموع الخلايا الموجودة على المستوى البلدي ، لكن من حيث الممارسة العملية لانجد هناك ما يوصل بين الخلية والقسم فيما يتعلق بتشكيله الهيئات على مستوى القسم ( لجنة القسم ومكتبها ) . ان كثيرا ما تكون لجنة القسم متكونة في مجموعها من أعضاء ينتمون لعدد قليل من الخلايا الموجودة على مستوى المحيط الجغرافي للقسم . وهو ما يجعل اهتمام الضاعلين بالخلية اهتماما عميقا لكونها ليست قناة للتدرج الحزبي في اتجاه الهيئات الحزبية الموالية ، التي يتم الوصول اليها عن طريق انتخابات الجمعية العامة بالنسبة للجنة القسم ، ولجنة القسم هي التي ينتقى منها أعضاء لجنة المحافظة على مستوى الولاية .

ونتيجة الاهتمام الذي تعرفه الخلايا الحزبية القاعدية فان التجربة قد دللت على أن الخلية لم تكن في يوم من الأيام في مستوى ما حددته لها القوانين الحزبية من مهام وصلاحيات؛ حتى قامت بها، تصبح، بحق، مركز إشعاع سياسي وترهوي على مستوى الحي . وهو ما لم يتم لحد الآن .

— الفراغ التنظيمي القائم حاليا بين مستوى القسم ( البلدية ) والمحافظة ( الولاية ) ، اذ أن الحزب لا يتواجد على مستوى ( الدائرة الادارية ) الا بما يسمى بـ " مندوب المحافظة " لدى الدائرة والمندوب بمفرده لا يستطيع القيام حتى بالدور التنسيقي بين قسما الدائرة والمحافظة ، فكيف يتأتى له القيام بمقابلة نشاطات المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاقتصادية ؟ وكيف يمكن لمندوب المحافظة من مراقبة وتوجيه المجمعات التعليمية الكبرى ( في حالة وجودها ) على مستوى الدائرة التي جانب المهام الحزبية التنظيمية في تولى قسما المندوبية ( الدائرة ) ؟

ان التجربة قد بينت عدم امكانية قيام الضدوب بفرده بكل ذلك، وهو ما كانت انعكاساته السلبية على الوجود والحضور الحزبي واضحة.

— على المستوى المركزي : دلت تجربة سير الهياكل المركزية عن وجود نوع من التعقيدات التنظيمية الناتجة عن تضخم الهيكل التنظيمي ، وعدم قيام بعض الأقسام المركزية بالدور المنوط بها في ميدان التوجيه والتوعية .

ونتيجة لذلك فان بعض الأقسام المركزية قد حادت عن مهمتها السياسية الحزبية لتتحول الى أجهزة ادارية تحتوي على طاقم ضخم من المؤلفين الاداريين (x)

(2) سير الهياكل وعلاقتها التصاعديّة :

تشكو الهيئات الحزبية اليوم من ضعف مستون التنسيق والتجاوب بين مختلف الهياكل الحزبية ، فالهياكل الحزبية العليا لا تستجيب بصفة دائمة للقضايا والمطالب المطروحة عليها من الهياكل الدنيا .

— ظاهرة عدم اتخاذ رأي القاعدة سببقا فيما تعتمزم الهيئات المركزية الاقدام على طرحه أو البت فيه ،

— سيطرة الطابع الاداري في التعامل بين مختلف الهيئات والهياكل الحزبية .  
— ضعف التنسيق والاتصال بين مختلف الهياكل الحزبية أو الى عدم احترام صلاحيات الهياكل في تعاملها مع بعضها البعض من جهة ، والى التملص من تحمل المسؤولية عندما يستوجب الأمر ذلك .

(x) يعماني الجهاز الحزبي الاداري اليوم من تضخم عدد المؤلفين والاطارات الادارية البعيدة في معلّمها عن كل رابطة تنظيمية بالحزب الذي يعني بالنسبة لها مرتبات محترمة ومناصب ادارية عالمية واميازات مادية متنوعة . . . . . في حين أن الوليف الحزبي في حاجة الى مناعلمين مترسنين عن النضال وفي امكانهم اعطاء الوليف الاداري في الحزب شكله الحزبي في تعاملهم مع مختلف المؤسسات والمصالح الوطنية .

### 3) ممارسة المركزية الديمقراطية:

إذا كانت المركزية الديمقراطية تستهدف إعطاء السيادة الحقيقية لأعضاء التنظيم الحزبي الذي يعمل بمبادئها، فإنها تفترض في أولئك الأعضاء أن يكونوا منظمين ولهم ايدولوجية وقوانين سير مستوعبة ومقبولة من قبل الأعضاء في الحزب، فما مدى التزام أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني بمبادئ المركزية الديمقراطية؟ والسؤال أي حد يمكننا القول أن مستلزمات ممارسة المركزية الديمقراطية متوفرة في حزب جبهة التحرير الوطني؟

تؤكد مختلف قوانين ونظم حزب جبهة التحرير الوطني على أن الهياكل الحزبية يتحكم في سير هيئاتها بمبادئ المركزية الديمقراطية في مختلف المستويات الحزبية، إلا أن الملاحظ أنه في ظل وجود الهيئات والنظام التصاعدي الحزبي لم تتم ممارسة المركزية الديمقراطية وفق ما توصي به النصوص الحزبية، وذلك لغياب الوعي والفهم الدقيقين لمستلزمات ممارسة الديمقراطية في القاعدة الحزبية (الخلية، القسمة، المحافظة) .

وبعد ذلك أخلا لا تتطلب المركزية الديمقراطية وبسير الهيئات الحزبية سيراً ديمقراطياً، إذ أن المداولات أو النقاش في القضايا التي تطرح في اجتماعات الهيئات الحزبية القاعدية كثيراً ما يغلب عليها طابع الارتجال والطرفية بدلاً من الجدول الذي نادراً ما يكون مضبوطاً مسبقاً .

ومن مظاهر الاخلال بالمركزية الديمقراطية ضعف ممارسة النقد البناء وغياب النقد الذاتي، وعدم العمل بقاعدة العقاب والجزاء، وهو ما جعل من مبادئ المركزية الديمقراطية نظرية لا تحظى بأية أهمية، ان لم نقل، ان ممارستها او مجرود محاولة ذلك يعد بمثابة خروج عن الطاعة نتيجة غياب تقليد في ميدان ممارسة المركزية الديمقراطية. وضعف التركيبة الحزبية وقلة وعيها وتكوينها السياسي .

وفي اعتقادي فان مرد ذلك الى غياب برنامج عمل دقيق وملتزم التطبيق بالنسبة لمختلف الهيئات في مختلف المستويات .

ونتيجة لما سبق ذكره فان الهيئات الحزبية القاعدية (على مستوى الخلية بالقسم بالمحافظة)

كانت وما زالت تعاني من اللسواهر السلبية التالية :

— سيطرة العلاقات الأربية على العلاقات النضالية في علاقة العناصر وتعامله مع بقية  
الضاملين .

— النزعات الانتخابية هي التي تتحكم في سير الهياكل ومستوى التجنيد . ( x )

— الانتماء للحزب ببقية تحقيق مأرب ومصالح شخصية لا الانتماء نتيجة قناعات ايديولوجية

وسياسية . وهو ما جعل الحزب يضم في صفوفه عناصر انتهازية وطفيلية .

— ضعف تطبيق الاجراءات التأربية الداخلية أخل بالانضباط الحزبي وسير الجمعيات

العادية وغير العادية (الاستثنائية) لضعف الاستجابة لتلك الاجتماعات من قبل الضاملين

وهو ما يمثل اخلا لا بأهداف المركزية الديمقراطية التي تستهدف انعاش الحياة السياسية الحزبية

وتكوين الضاملين وتمويدهم على المناقشة الحرة والصريحة داخل التنظيم ، اذفألى

أنها تعطى العناصر منهجية في التسيير الحزبي وتمويده على ممارسة النقد والنقد الذاتي

والدقة في التفكير والاستنتاج والاستشهاد وبالتالي جعل الضامل كقناني تحليل مايطن

من قضايا تدلجية وغيرها في الاجتماع الحزبي .

كذل ذلك مازال حزب جبهة التحرير الوطني يعاني ضعفا بينافيه من حيث سيرهياكله

وهيئاته .

( x ) جاء في تقرير مندوبية (بيرمادرايس بالعاصمة) أمام اذارات الحزب لولاية الجزائر في لقاءهم

مع مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية يوم 1982/10/03 ، حول تصنيف الضاملين

في حزب جبهة التحرير مايلي: ( يمكن تصنيف الضاملين حسب الفئات التالية : 1 ) فئة تتجمع

بتكوين سياسي وعقائدي وثقافي مماأهلها ، لأن تلعب دورا كبيرا في صفوف الحزب بهنمها

للنصوص الحزبية وتجاوبها مع التعليمات . ( 2 ) فئة تكون نفسها عن طريق الاحتكاك بالضاملين

ذوي الكفاءة وتعمل جاهدة للرفع من مستواها . ( 3 ) فئة تمارس النصال عن طريق الاعتياد .

( 4 ) فئة تناغل حسب المناسبات ولا تحضر الا ايام الانتخابات ، وهاتان الفئتان الاخيرتان تعلان

أقلية بالنسبة لمجموع الضاملين . ( )

4) شروط الانضمام للحزب:

تحرس الأحزاب السياسية على انتقاء أعضائها انتقاءً دقيقاً وذلك لما يمتد بها الانتماء للحزب من مقاييس (اجتماعية، سياسية الخ . . ) ، وبذلك فإن القبول في الحزب بالنسبة للراغب في الانتساب إليه يعد " شرفاً " .

الآن ما يلاحظ بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني أن مسألة انتقاء العضوطين في صفوفه لم تتم بشكل دقيق ودون الأخذ بعين الاعتبار للشروط التي حددتها مختلف القوانين الحزبية قديمة وحديثة على السواء . . .

والقوانين الحزبية ذاتها لا تحتوي على ما يمكن اتباعه لضمان انتقاء الراغبين في الانخراط في الحزب، إذ تنص المادة ( 15 ) من القانون الأساسي المعمول به حالياً أن ( ( كل تسويح يجب أن يزكيه ماضلان مضت على وجودهما في صفوف الحزب سنتان على الأقل )) وإذا كانت الانخراطات تتم في خلايا الأحياء، فالخليفة طبقاً للقانون الأساسي هي التي تدرس طلبات الانخراط في الحزب ثم تحيله على القسمة التي تقوم بدورها بإبداء رأيها مع اخذ رأي الخلية بعين الاعتبار ، فإن قبول أو رفض طلب الانخراط مازال يخضع لاجراءات شكلية، فالرفض عادة ما يكون لأسباب ذاتية أو أخلاقية (كأن يكون الراغب في الانخراط على علاقة غير مرضية مع أحد أعضاء الخلية أو القسمة لأسباب شخصية، أو أن يكون معروفًا بسلوكه السيء أو بتناوله للخمر الخ . . )

دون أن يكون الرفض أو القبول على أساس مقاييس اجتماعية أو سياسية ، وهو ما يتنافى في السواقع مع الشروط المحددة في القانون الأساسي للحزب . (أنظر شروط الانضمام للحزب في الملحق المرفق بالمبحث) .

وبسبب التساهل في طوق الانتساب للحزب وشروطه عرف الحزب وما زال يعرف انضمامات لعناصر متباينة اجتماعياً وسياسياً (فكرياً) وهو ما يمثل اخلافاً بشروط ومستلزمات الحزب الطلائعي من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أصبحت مسألة الانتماء للحزب تمثل موضحة خاصة، بعد

أن أصبح الحزب حاضرا في الميدان الاقتصادي بواسطة " خلية الحزب بالمؤسسة " .  
ان استمرار ذلك التساهل في غرق الانتساب للحزب وشروطه جعل الحزب  
اليوم يتوجب مكوناته (تركيبه الاجتماعي) وبالأخص أفكاره والتطورات السياسية  
والإيديولوجية في هيئاته ومختلف هياكله الى الشكل الجماهيري أكثر من الشكل  
الطلائعي .

#### 5) التدرج الحزبي :

ان المدارس للهياكل التنظيمية الهرمية للحزب يجد أنها من حيث التنظيم تشكل تسلسلا  
تصاعديا في شكل هرمي ، لكن هذا التسلسل للهياكل لم يعرف تدرجا حزبيا  
منظما للمعنى الحزبي ، فالانتقال (الترقية الحزبية) من هيئة دنيا الى هيئة عليا لا يخضع  
لمعايير وشروط ( من حيث الأقدمية أو الفعالية أو التجربة ) دقيقة ، ان نجد ماضيا قضى  
عشرون سنة كمسؤول في الخلية دون أن يرقى حزبيا الى الهيكل التنظيمي الموالي " القسمة "  
في حين أن القيادة الحزبية على مستوى القسمة كثيرا ما تكون من مناضلين لم يمتدوا على انضمامهم  
للحزب أكثر من سنة أو سنتين ، ونفس الوضع على مستوى المحافظة (لجنة المحافظة ومكتبها )  
ونفس الحال نجد على مستوى القيادة المركزية (اللجنة المركزية) .

ونتيجة لذلك فان <sup>كثيرا ما</sup> يختلف القيادات الحزبية في مختلف المستويات الهرمية للحزب حديثة  
المهد بالنضال ، وليس لها احتكاك وإطلاع عما يجري في القاعدة الحزبية ، كما أنها لا تحظى  
بتأييد من قبل القاعدة الحزبية في معظم الأحيان لانفعالها عنها وعدم انبثاقها من أوساطها  
فليس فريدها أن نجد الكثير من أعضاء اللجنة المركزية ليسوا مهيكليين في خلايا  
الحزب على المستوى القاعدي .

ان ما يستنتج من كل ذلك هو أن ما يعرف بالتدرج الحزبي كسبيل لترقية العضو الحزبي  
وتكوينه وتحفيزه على التفاني في خدمة الحزب من جهة ، وكأسلوب لتنظيم نشاط الأحزاب

وتسوية الهيئات لم يحضى في هياكل حزب جبهة التحرير الوطني بأدنى اهتمام .  
وما زال غياب العمل بالتدرج الحزبي يمثل عائقا أساسيا لتحسين العمل الحزبي  
إضافة إلى أن غياب التدرج الحزبي يمثل ضعفا للهيئات والهياكل الحزبية التي أصبحت  
نتيجة ذلك تعاني إما من وجود قيادات فريضة عن القاعدة الحزبية أو أنها قيادات  
لا تنظر للقاعدة إلا من خلال ضلوع ضيق يقوم على الاستخفاف بها وعدم وضع  
حسابات لما يمكن أن تقيه من مواقف معارضة لها (أي مواقف القاعدة من القيادات  
الحزبية) .

وإذا كانت القيادات الحزبية طبقا للقانون الأساسي ذات قاعدة نغالية لا بد من  
الاستناد إلى ثقها في الممارسات اليومية ، فإن هذه القيادات تدرج جيدا أن القاعدة  
الحزبية ليست في المستوى الذي يؤهلها لأن تمارس حقها في نقد الهيئات القيادية  
أو المطالبة بتجديدها أو نزع الثقة منها طبقا لما حدده القانون الأساسي والنظام  
الداخلي للحزب .

وبالرغم من أن هذا الحق قد مورس في بعض المستويات القاعدية ، فإن ظروف  
ممارسته فلب عليها طابع عدم تجانس أو انسجام القيادات التي مستهها عمليات التجديد  
أو التعديل ، أي أن ممارسة ذلك الحق قد جاء نتيجة لتناقض وخلافات الهيئات القيادية  
( بين عناصرها ) التي مسها التجديد أو التعديل ، ولم يكن استجابة لرفض القاعدة  
الحزبية . ( x )

ولا يعد هذا الوضع جديدا بالنسبة لسير هياكل وهيئات حزب جبهة التحرير الوطني  
فهو يجد معناه في الأسلوب الذي ورثته جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي عما كان  
( x ) عرفت سنوات 1981 و1982 تجديدا في العديد من مكاتب ولجان القضاة ومكاتب

المحافظات ، ولم يكن ذلك التجديد أو التعديل في معظمه استجابة للقاعدة الحزبية  
بما كان أساسا نتيجة للخلافات والتناقضات التي تنشأ بين الأعضاء المكونين لتلك الهيئات .

سائدا بين تنذيمات جبهة التحرير الوطني من خلافات حسمت في مستوى القمة  
بمعيدا عن القاعدة، ودون العودة للاحتكام لديها .  
ومن هنا فان التخليص من هذه الظاهرة السلبية ليس بالأمر الهين أو السهل ،  
خاصة في غياب الوعي بخاطرها ، فهي قد اخلت ومازالت تخن بجادي المركزية  
الديمقراطية ، بل هي نتيجة من نتائج اهمال العمل بالمركزية الديمقراطية في العمل  
الحزبي .

وإذا كنا قد عرفنا جوانب القصور في العمل الحزبي وفي سير الهياكل التنظيمية  
للحزب، وعرفنا أيضا النتائج الايجابية للهيكلية الحزبية المنبثقة عن مؤتمر 1979 ، فما  
هي الخلاصة أو الاستنتاجات التي يمكننا الخروج بها من كل ذلك ؟  
اعتمادا على المعاشية اليومية للواقع الحزبي ( التنظيم بالأعضاء ، الامكانيات البشرية  
والمادية ، فعالية العمل الحزبي ) يمكننا ان نسجل النقاط التالية :

— قطع حزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1979 خطوات تنظيمية ايجابية لم يسبق  
أن عرفتها الحياة التنظيمية للحزب من حيث مستوى الاستقرار والفعالية والتجديد .  
— لأول مرة تقوم مختلف الهياكل والهيئات الحزبية بأداء دورها في غلر وضوح الدور والاختصاص  
— سير الحياة النظامية الداخلية للحزب سيرا طبيعيا ، ولونسيها ، مكثه من ضبط الجوانب التنظيمية  
( البطاقة ، الاشتراكات ، توزيع المناغلمن على الخلايا ، وهو ما يمكن سيره بشكل عادي في السابق .  
— قيام الهيئات الحزبية بممارسة مهامها بشكل منتظم .

الا أن الجوانب الايجابية في حياة الحزب مازالت تحد من فعاليتها نقاط الضعف

التالية :

— انتشار الأمية في أوساط المناغلمن بشكل واضح على مستوى القاعدة خاصة .  
— غياب نظام دقيق لحفظ الوثائق وتكوين البطاقات الخاصة بتابعة نشاطات  
المضو الحزبي للتمكن من تقييمه تقريبا موضوعيا عند الضرورة ، ومعروفة مدى



التزامه بخطة الحزب ومبادئه .

— ضعف التكوين السياسي والايديولوجي لأعضاء الحزب وانتشار الأمية (السياسية) في أوساط المعلمين، أدى إلى وجود قيادات ضعيفة من حيث مستواها غالباً ما تكون ذات مستوى علمي وسياسي سطحي .

— قلّة الانضباط الحزبي في مختلف الاجتماعات الحزبية أدى إلى الإخلال بالسير الجيد لكثير من الهيئات في العديد من القسام والخلايا بل وحتى على مستوى المحافظة .

— ازدياد النقد في المستويات الدنيا للمستويات العليا — دون طرح قضايا معينة واقتراح

حلول محددة — مما جعل النقد لا يخرج عن إطار "النقد من أجل النقد" .

— سيطرة القضايا الاجتماعية على جل اللقاءات الحزبية القاعدية أدى إلى كثير من

الخلايا الحزبية إلى إهمال جوانب التكوين التثليمي والمقائدي للناضلين .

## الطبيعة الحزبية والسياسية

طبيعة الحزب وعلاقتها بالأنظمة  
الجمهورية والسياسية.

يمثل التركيب الاجتماعي للحزب السياسي احد العناصر الأساسية في معرفة طبيعة الحزب ونوع الأهداف والمصالح الاجتماعية التي يعكسها التنظيم الحزبي من جهة وطبيعة العلاقة التي تحكم وتنظم العلاقات بين الحزب من جهة وباقي المؤسسات والمنظمات الموجودة في هذا المجتمع اذ، ونظرا لما تشمله معرفة طبيعة الحزب في دراسة العلاقة القائمة بينه وبين مختلف التنظيمات والمؤسسات الرسمية الموجودة في المجتمع فاننا رأينا ضرورة تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة الحزب وتركيبه الاجتماعي والنوعي .

المبحث الثاني : علاقة الحزب بالدولة .

المبحث الثالث : علاقة الحزب بالمنظمات الجماهيرية :

أ) الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

ب) الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية .

المباحث الأولى : طبيعة الحزب وتركيبه الاجتماعي والنوعي .

من أهم المسائل التي كانت منذ الشروع في تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي فداة الاستقلال ، منحنى نقاش ومجادلة ، تلك المسألة

المتعلقة بطبيعة الحزب : جماهيري أم طلائعي ؟

وقد حللت هذه المسألة لثقي مختلف الوثائق والنصوص بالدراسة ، إلا

أن ما يلاحظ عنها أنها - أي النصوص - قد تميزت بـ " التوفيقية " تارة و " الفوضى " تارة أخرى .

ونظروا لما تمثله مصرفة صفة الحزب ان كان طليعيا أو جماهيريا ، وما يترتب عن ذلك من مستلزمات الحزب الطلائعي ، فإننا سنعالج هذا الجانب

في حزب جبهة التحرير الوطني ، من خلال الطالب التالية :

- طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي ؟ ( من خلال النصوص )

- التركيب الاجتماعي للحزب .

- المحتوى البشري والنوعي الحزب جبهة التحرير الوطني .

طبيعة الحزب: جماهيري أم طلائعي .

كانت جبهة التحرير الوطني خلال منوحلة الثورة المسلحة ، قد جنست مختلف القوى الاجتماعية ونلتها لقيادة الثورة .

وإذا كانت مقضياً وضرورات الثورة الشعبية قد جعلت من جبهة التحرير الوطني تنظيماً جماهيرياً ، فإنه بمجرد استرجاع الاستقلال قد طرحت مسألة الطبيعة التنظيمية لجبهة التحرير الوطني: أهى حزب جماهيري أم حزب طلائعي ، خاصة بعد الشروع في عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي .

والدارس لا يهتأ حزباً جبهة التحرير الوطني ، فيما يتصل بطبيعة الحزب، يجد أنه لابد من تناول ذلك من خلال مرحلتين :

( 1 ) المرحلة الممتدة من مؤتمر طرابلس - جوان 1962 الى مؤتمر 1964 .

( 2 ) المرحلة الممتدة من أبريل 1964 الى مؤتمر الحزب سنة 1979 .

للمرحلة الأولى ولي : تميزت هذه المرحلة بالفوضى والتفوقية بين الطبيعة الطلائعية

والجماهيرية للحزب ، وهو ما ينعكسه محتوى برنامج طرابلس الذي لم يهت صراحة في الطبيعة التي يجب ان يكون عليها الحزب ، فهو يؤكد أنه : ( ) لتحقيق

اهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لابد من حزب جماهيري قوي وواعي ( ) . لكن هذا

التأكيد يجد ما يناقله في برنامج طرابلس ذاته الذي يعود لمؤكد من جديد على ان :

( ) الحزب بوصفه طليعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن يوجد في داخله

تعدد فسي الايديولوجيات . ( ) ويعود هذا التناقض ، أو الفوضى وعدم التوليف اللازم

للمطلحات التي مجموعة من الأسباب يمكننا حصرها فيما يلي :

- لم تحضى التعابير والمصطلحات في برنامج طرابلس بالعناية والدقة الكافية .

- ان تركيبة ج . ت . و .و . غداة 1962 كانت تتصف بعدم التجانس نتيجة التوافق للقوى الاجتماعية

حسول جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة التحريرية .

ان ما كنا نتتميمه الجزائر من صراعات بين طرفي الجبهة المتناهيين  
 على السلطة ، لم يكن يسمح بالهت فيما يجب أن تكون عليه غلبة الحزب  
 وكان التوفيق الذي على الأقل بين المتصارعين سيد الموقف وهو  
 ما اكده برنامج غرا بلس بنصه على أن الحزب ( ) يجب أن يجمع حوله  
 وحدة نس السبقات الاجتماعية للشعب من اجل تحقيق أهداف الثورة ( )  
 ان الحقيقة الثالثة ( او السبب الثالث ) هو أن جبهة التحرير قبل أن  
 تمقد مؤتمرها ( التأسيسي ) في أفريل 1964 ، كانت مازالت جبهة  
 لا تتوفر على البنى التنظيمية للحزب السياسي ، كما أنها لم تكن تتوفر  
 على مهمات قيادية على مختلف المستويات باستثناء المكتب السياسي  
 وبعض القيادات القاعدية المعينة والخاضعة للسرعات التي كانت تدور بين  
 انفسا المكتب السياسي ذاته .

ولذلك فانه لا يمكننا فهم التناقض الذي ورد في برنامج طرابلس ما لم  
 نعرف تلك الأسباب ومماثلة من خلفيات فبرنامج غرا بلس ينطلق من  
 كون الثورة الجزائرية بفيادة جبهة التحرير الوطني قد حققت الوحدة  
 الوطنية " من أجل الاستقلال الوطني ، وأصبحت بذلك جبهة التحرير  
 تمثل واقع الشعب وتمكركم حقا ثقه الوطنية .

الا أن ذلك التناقض والتناقض في غلبة الحزب ترون المجال واسعا للصراعات  
 و " المزاحمة " بين أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الذين كانوا يشرفون  
 على عملية تحويل الجبهة الى حزب ، ففي حين كان " بن بلة " يريد ، أو هذا  
 ما يصر به ، أن يكون الحزب متدور من ( ) غلبة من المناصلين . . . تمثل  
 أكبر ضمان لمستقبل البلاد وأعيم حارسا لمبادئ " الثورة " ( 1 )  
 كان محمد خير رأي آخر ، حيث جاء في تصريح له حو ما وصلت اليه  
 عملية استئمان الحزب لينا ثه التنظيمي ، أن عدد المنخرطين قد بلغ  
 ( ( 300 ألف مناصر ) ) ( 2 ) وهو ما كان بن بلة يهدى اعتراضه عليه .

( 1 ) أنسر : تصريح " بن بلة " للمجاهد الأسبوعي الصادر بتاريخ 24 أوت 1962  
 ( 2 ) أنظر : تصريح محمد خير لجريدة الشعب الصادر بتاريخ : 7/1/1963 24ع .

ولم يتوقف الاضطرار عند المدد الذي يجب أن يضمه الحزب ، بل أن شروط  
ومقا يهيئ الانخراط والقيوم في الحزب قد عرفت بدورها اجتهادات مختلفة  
نتيجة ما تميز به برنامج طرابلس من عموم ونقص في هذا الجانب .  
وقد بقي هذا الوضع قائما الى أن تم عقد المؤتمر في أفريل 1964 ،  
حيث تم اقرار ميثاق و ميثاق الجزائر ( والقانون الأساسي والبرنامج )  
الداخلي للحزب .

ترو كيف حدثت تهيئة الحزب في النصوص المنبثقة عن مؤتمر 1964 .

### المرحلة الثانية :

يمثل مؤتمر جبهة التحرير - أفريل 1964 - قمة الوجود في الطبيعة التي  
يجب أن يكون عليها الحزب فنصوص ميثاق الجزائر ، فيما يتصل بالحزب ،  
تتميز عن برنامج طرابلس والميثاق الوطني ، بالتحليل الدقيق لطبيعة  
الحزب اللبني والنفسي الفاضح للصفة الجماعية للحزب التي حذر  
من مخاطرها على سير الحزب وتحقيق أهدافه ،  
لقد أكد ميثاق الجزائر على أنه ( ( يتمين أن يقوم اختيار الحزب  
الواحد في جو من الموضوع والدفة يزيدان كس التباين فيما يرجع الى  
أهدافه ومقوماته الاجتماعية ومبادئ سيره . ) ) مشيرا الى الظروف  
التي تم فيها اقرار تحويل جبهة التحرير الى حزب سياسي وانعكاسات  
ذلك على عملية التحويل ، التي تمت " غداة الاستقلال بطريقة تجريبية  
وفي جو من الغموم . "

ومن أجل إزالة ذلك الغموم فقد حذر ميثاق الجزائر من هذا غير الأخذ  
بالحزب الجماعي ، نافية الصفة الجماعية و " النخبوية " على الحزب  
بقوله ان ( ( جبهة التحرير ليست حزب جماهيري ) ) وليس ( ( حزب نخبة  
مكونة من المثقفين والمحترفين السياسيين المعزولين عن الشعب والواقع ) )  
وفي مقابله ذلك يؤكد " ميثاق الجزائر " على الطبيعة اللائحية للحزب  
بقوله ( ( يتمين عليه ( على الحزب ) أن يكون حزبا علميا وثيق الصلة

بالجماع هير مستمدا كن فوته من هذه الصلة ، تحركه ستلزمات الثورة  
الاشتراكية والصلابة ازااء اعدائها ) )  
واذا كان ميشال الجزائر قد حدد بذلك طبيعة الحزب الطلا ئمية ، فان النام  
الداخلي الصادر عليه في مؤتمر 1964 ، قد أكد على ذلك في مادته  
الأولى التي جاء فيها : ( ان حزب جبهة التحرير هو المنظمة الطلا ئمية  
للشعب الجزائري ) ) ومدفاه ( ) تشييد مجتمع حيث تكون ملماة جمع  
اشكار استفلا الانسان للا انسان أو بمعنى آخر ، تشييد مجتمع اشتراكي ) )  
كما نر البند " د " من المادة " 4 " من نفس القانون على أنه من واجبات  
المنا عر : ( أن يكافح من أجل انتصار أهداف الثورة الاشتراكية ) )  
ونظرا للوضع الذي كان عليه الحزب بمعدو جوان 1965 ، فان مسألة  
بناء الحزب الطلا ئمي الذي حدد ميشال الجزائر أسسه لم تتم نتيجة  
لعشر حناه بالتفسير فيما سبق عند حديثنا عن وسعية الحزب قبل صدور  
الميثاق الوطني ( 1976 ) الذي دعا بدوره الى ضرورة تحويل جبهة التحرير  
الوطني الى حزب طلا ئمي لبناء مجتمع اشتراكي ، محذرا القوى الاجتماعية  
التي يتكون منها الحزب الطلا ئمي ، وذلك بنص على : ( ان جبهة التحرير  
الوطني حزب طلا ئمي لانها تنظم يضم العناصر الواعية التي تصبو  
كلها الى تحقيق هدف واحد والى مواصلة عمس واحد ، غايته القصوى  
هي انتصار الاشتراكية . ) ) أما عن القوى الاجتماعية التي ستكون في صفوف  
الحزب الطلا ئمي ، فان الميثاق الوطني يحدد ما بقوله أن العناصر المكونة  
للحزب ستختار من ( صفوف العمال والفدحين والشباب ) ) .  
ولما انعقد مؤتمر الحزب - جانفي 1979 - الذي انبثر عنه القانون  
الأساسي المعمول به حاليا ، والذي نص في مادته الأولى على أن ( جبهة  
التحرير الوطني حزب طلا ئمي ) ) و ( هو التنظيم الذي يضم جميع  
العناصر الواعية التي تصبو الى تحقيق هدف واحد ومواصلة عمس واحد ، غايته  
القصوى انتصار الاشتراكية ) )

+ تم في المؤتمر الاستثنائي للحزب - جوان 1980 - ادخال تغييرات لغيفة على القانون  
الأساسي للحزب ، إلا أن تلك التعديلات لم تكن ذات شأن بالنسبة لدراس العام الذي بقي على حاله .



كما أكدت المادة الرابعة من نفس القانون على الطبيعة الطلائعية للحزب بنصها على أن ( (حزب جبهة التحرير الوطني هو الموقوفة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه لتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية) ) هكذا حددت النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير، الطبيعة الطلائعية للحزب والتي كما رأينا مرت بمرحلتين .

فما مدى تجسيد الصفة الطلائعية في تركيبة الحزب البشرية وطرق عمله؟ على الرغم من الوضوح الذي تميزت به النصوص، في المرحلة الثنائية كما رأينا، فإن من يدرس التركيبة البشرية للحزب اجتماعيا وايدولوجيا يجد الصفة الجيما هيوية للحزب واضحة، وهو ما سنتنا ولسه بالدراسة في الصفحات الموالية، عند تنا ولسنا للتركيب الاجتماعي للحزب .

التركيب الاجتماعي للحزب.

يعد الانسجام والتطابق بين فلسفة الحزب وتركيبه الاجتماعي ، من العواطف الأساسية لنجاح الحزب وتحقيقه لأهدافه .

وفي مقابل ذلك فإن أي اختلال بين الطبيعة الاجتماعية للتركيب الحزبية ، وبين الأيديولوجية التي يمتنقها الحزب يولد انعكاسات وأثار سلبية على نشاط الحزب وتحقيقه لأهدافه في المجتمع كحزب سياسي .

وحتى ندرك طبيعة حزب جبهة التحرير الوطني ، أهو حزب علمي أم حزب جماهيري ؟ فإنه لابد من معرفة المكونات الاجتماعية لتركيبه البشرية ، فإذا كانت معظم أديباته منذ مؤتمر 1964 تنص على أنه " حزبا طائفا " فما هي طبيعة التركيبة الاجتماعية المكونة له ؟ وكيف تسون أديباته هذا الجانب من الجوانب المهمة في تحديد طبيعة هذا الحزب أو ذاك في أي دراسة ؟

لفهم ذلك فإنه لابد من العودة الى سنة 1962 والوضع الذي كان سائدا ، إذ كان للتحالفات التي أفرزها الصراع والتنافس على السلطة أثرها على تحديد طبيعة التركيب الاجتماعي الذي يجب ان يكون عليه الحزب ،

كأن مشاركة كل التيارات والقوى في الثورة التحريرية انعكاساته على مسألة التركيب الاجتماعي للحزب ، إذ ان برنامج طرابلس قد تم وضعه في ظل ظروف تميزت بانفجار التناقضات المكبوتة بين مختلف تنظيمات جبهة التحرير الوطني ، وهو ما جعل الغموض والتوفيقية في كثير من الجوانب قد سيطرت على برنامج طرابلس خاصة فيما يتصل بطبيعة التركيب الاجتماعي للحزب .

وإذا كان برنامج طرابلس قد أقر مبدأ تحويل جبهة التحرير الى حزب سياسي

فان مسألة التركيب الاجتماعي للحزب لم يثبت فيها ، ان لم نقل ان البرنامج تميز بالغموض والتناقض في هذه المسألة ، فالبرنامج يرى ان الحزب يمثل التلزمات العميقة للجماهير وهو يتكون في أغلبه من ( الريفيين والعمال بصفة عامة ، والشباب والشقفيين الشوريين ) فالقارى لهذه الفقرة يفهم منها ان البهنا من ينص على احتواء الحزب في تركيبته الممناسطة الطلائعية التي جانب الطبقات العاملة والفلاحية ، لو لم يؤكد البرنامج ذاته في فقرة اخن موالمة للفقرة الأولى على ان ( هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الايد يولوجية السياسية والتنظيمية للقوى الشورية التي تجمها في صفوفه ، يجب ان يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من اجل تحقيق اهداف الثورة )

ان هذا متمبر عن استمرارية القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير خلال مرحلة التحرير ، والواقع ان الأوعاع السياسية التي انعقد فيها مؤتمر غربال لم تكن تسمح بطس قضية الفرز الاجتماعي للقوى المكونة للجبهة ، أو ضرورة تحديد او وضع مقاييس اجتماعية للقبول او الرفض في صفوف الحزب ، فالمقاييس الوحيدة الذي كان محل اتفاق هو ان كل من شارك في الثورة التحريرية يعد مفاعلا ، ويحق له ان ينتسب للحزب دون ادنى اعتبار آخر .

كما ان كل من ثبت تعامله اوتعاونه مع الادارة الاستعمارية عند الثورة التحريرية ولم يلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني ليلة سنوان الثورة يحرم من الانتماء للحزب .

وتتمجبة لفضاب مقاييس اجتماعية محددة لا نخراط في الحزب فان مرحلة تحويل الجبهة الى حزب سياسي قد عرفت صراعات ومزايدات كثيرة بين اعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني المشرفين على عملية التحويل ، فكثرت الاجتهادات الاجتهادات بشأن ما يجب ان يكون عليه التركيب الاجتماعي للحزب ، وبقيت هذه المسألة تميز بالغموض والاجتهادات التي ان انعقد مؤتمر الحزب في شهر افريل 1964 .

#### || - ميثاق الجزائر 1964 : وتحديد شروط الانخراط في الحزب .

بعد ان أكد ميثاق الجزائر على ضرورة اعادة النظر في وحدة كل الاتجاهات التي كان لاغنى عنها في الكفاح المسلح نبه الى ان المشاكل الجديدة التي كانت تواجهها الجزائر اصبحت مع مر الأيام تعكس تناقضات داخلية . وانطلاقا من هذا فان ميثاق الجزائر يؤكد الطليعية الاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني بنصه على ان ( جبهة التحرير ليست حزب جماهيري ) ولا حزب نخبة مكونة من المثقفين والمحترفين السياسيين المعزولين عن الشعب والواقع ( ) ويعتبر الميثاق حزب جبهة التحرير حزبا غلاميا يستمد قوته من علاته بالجماهير

المعاملة ، ويهدف الى تحقيق الاشتراكية ، وهو ما يستوجب منه الحرص على انتقاء تركيبته الاجتماعية من الجماهير العاملة ، اذ ينص ميثاق الجزائر في هذا الشأن على انه يجب الحرص على ان ( ان تكون المكونات الاجتماعية للحزب قائمة للمبدا على الفئتين من عمال المدن والأرياف ) ولم يكن هذا التحديد من ميثاق الجزائر يمبر عن دعوة الى احتكار الحزب من قبل طبقتي العمال والفلاحين ، او فلق ابواب الحزب في وجه بقية القوى الاجتماعية الغير المناهضة للاختيارات الاشتراكية .

ان ميثاق الجزائر كان ينص انه من الضروري تأطير وتنظيم الفئات الاجتماعية والمهنية الفاعلة في المجتمع ، وان كان يرى انها لا تلعب دورا محركا في القيادة فهي ذات دور حيوي في التنمية الوطنية متى التزمت بعدم الص بالاختيارات الأساسية للشعب ، فمن هذا المنطلق رأى ميثاق الجزائر ان ( تنليم وتأطير كل الفئات الاجتماعية تشكل أحدى المشاغل كسل المناضلين ) وهو ما يضمن انه اذا كان الحزب يعتمد اساسا في تركيبته على الفلاحين والعمال ، فان تنليم بقية الفئات الاجتماعية والمهنية في المجتمع تعد ضرورة ومن اجل ذلك انشئت الفئات الجماهيرية والاتحادات المهنية والثقافية التي تمثل ركائز اساسية للحزب ، باعتبارها تمثل امتدادا له في اوساط مختلف مجالات الحياة .

وبشأن شروط الانتساب للحزب ، فقد حدد النظم الداخلى للحزب المصادق عليه في مؤتمر 1964 شروطا ومقاييس محددة ، ان نص البند الرابع من المادة (04) منه على : ( ان يوافق الراغب في الانخراط في الحزب على الاتجاه الاشتراكي للحزب ) ، كما نصت المادة السابعة في البند "د" منها على : ( ان يكافح ( المناضل في الحزب ) من اجل انتصار اهداف الثورة الاشتراكية ) ، اما البند "هـ" فقد جاء فيه : ( ان يتعمق ( المناضل ) في معرفة مبادئ الاشتراكية وفي تطبيقها في الجزائر وان يستعمل كل الامكانيات المتوفرة لديه ليرفع باستمرار من مستواه السياسي الايدى يولوجي والشقا في ) .

ان اول ما يمكن ملاحظته على الشروط المذكورة اعلاه انها لا تمثل مقاييس اجتماعية محددة ، بقدر ما هي شروط يستوجب توفرها في الراغب في الانتساب للحزب وهو ما يمثل ، في نفي ، استمرار للغموض الذي كان سائدا قبل انعقاد المؤتمر في افريل 1964 ، بشأن ما يجب ان تكون عليه طبيعة التركيبة الاجتماعية للحزب ،

ومرد ذلك في اعتقادي الى كون الغلبة الساقطة من ابناء الشعب الجزائري

كان يحق لهم الانخراط في الحزب مهما كان وضعهم او انتماء هم الاجتماعي باستثناء اولئك الذين كانوا يتعاونون مع الادارة الاستعمارية .

وهو ما يجعل من مسألة التمييز الاجتماعي بين الجزائريين يومئذ مسألة وان كانت مطروحة ، فهي تلمس بشكل غير حاد ، بالرغم من بروز فئة متميزة اجتماعيا . ولادة الاستقلال ، تتكون اساسا من اولئك الذين استفادوا من الوضع العام الذي ساد بعد 19 مارس 1962 مستغلين غياب السلطة القوية والمستقرة ليقيموا بعملية الاستيلاء على المحلات التجارية والأموال المتروكة والأماكن العقارية التي هجرها الأوربيون المستوطنون .

وهكذا فان الأحداث التي تلت مؤتمر الحزب في افريل 1964 لم تسمح لا هند لا بدراسة التركيبة الاجتماعية للحزب ، ولا بتفصيل التركيبة المكونة له فيما بينها ليتم الفرز الداخلي . وقد كان ذلك ممكنا لوان الخلاص الذي تفاقم في قيادة حزب جبهة التحرير الوطني قبل 19 جوان 1965 قد حسم داخل الأطوار النظامية للحزب ،

الان الاسلوب الذي اتبع في حسم الصراع وانمكسات ذلك على الحزب حالت دون بروز طليعة حزبية متجانسة ، اذ كان من جملة النتائج المترتبة على ذلك ان افرغ الحزب من الطاقات الحية التي كان يحتويها ، وذلك نتيجة مايلي :  
- اجتذاب اجهزة الدولة - التي حليت مسألة بناؤها باهتمام خاص - لخيرة الاطارات التي كانت في اجهزه وهيئات الحزب ، وذلك بما اصبحت تقدمه مؤسسات الدولة من اغراءات واميازات للمواطنين في اجهزتها .  
- تحول الحزب الى تجمع لحالات اجتماعية ، قد لا ينقصها النضال ، ولكنها لا تتوفر دائما على المقدرة الفكرية اللازمة لكون عمل توجيهي .

وامام هذا الوضع الذي اصبحت عليه الحزب فقد حاولت قيادة 19 جوان اعادته تنظيمه ودعوه المواطنين لانخراطهم في صفوفه ، اذ جاء في " التعليمات العامة " الصادرة بتاريخ 24 جانفي 1968 عن مسؤول الحزب " قايد احمد " مايلي : ( ( ندعو

المواطنين من الطلبة والعمال والمثقفين الثوريين لانضمامهم للحزب ) )  
وقد عرفت المادة الاولى من القوانين الاساسية للتسيير ( المؤقتة ) الصادرة سنة 1968 الحزب بان : ( ( التذليل اللائحي للشعب الجزائري ، وهو نابع من الشعب ، وهدفه تشييد مجتمع يقضى فيه على جميع اشكال استفاد الانسان للانسان ، اي تشييد مجتمع اشتراكي ) ) .

وهي طبيعة التركيبة الاجتماعية التي يستمد منها الحزب وجوده فان المادة (02) من القانون المذكور قد نصت على مايلي : ( ( يستمد حزب جبهة التحرير

الوطني قواه من العمال والفلاحين... من عنا صر الطبقات الأخرى  
 الملتزمة نحو الثورة الاشتراكية...  
 والمضو في الحزب ملزم بالتوجه الاشتراكي للحزب ، وذلك بعمله (عمل العضو)  
 على تطبيق برنامج الحزب ، وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة من القوانين  
 الأساسية للتسيير المذكورة آنفا ، على انه حتى يكون غلب الانخراط مقبولا  
 يتجيب على ما حبه ان يكون : ( ( مثلا لتوجيه الحزب الاشتراكي ومطابقا لبرنامجه ) )  
 واذا كانت هذا ما نصت عليه القوانين والتعليمات الصادرة عن مسؤول الحزب  
 سنة 1968 ، فان الفترة الفاصلة بين تلك السنة وحتى صدور الميثاق الوطني  
 سنة 1976 قد عرفت نتيجة ما آلت اليه وسمية الحزب من غموض في الدور  
 الذي يجب ان يسند اليه ، سمفا تا في نشاط الحزب مصحوبا بتعايش مختلف الفئات ،  
 اذ تميزت تلك الفترة بتمايش العمل يد من الصناعات الاجتماعية المتباينة  
 مصلحتها وسياسيا ، داخل الحزب ، الا ان الغلبة من المهتمين في صفوفه  
 كانت تتشكل اساسا من عمال وفلاحين بقى ارتبا لهم بالحزب ارتباطا عالميا  
 اكثر مما هو ارتبا لها ، فها ثدي واعى ، فهم لم يعرفوا الولاء لاي حزب سياسي  
 غير الولاء لجبهة التحرير الوطني التي ترعرعوا في احضانها وكافحوا تحت  
 رايها ،

ويمكننا تصنيف تركيبة حزب جبهة التحرير الوطني خلال الفترة السابقة لصدور  
 الميثاق الوطني ، كما يلي :

— فئة قليلة من قدامى المناضلين الذين كانوا ينتمون لهذه التشكيلة اوتلك من  
 تشكيلات الحركة الوطنية ، وباندلاع الثورة التحريرية التحقوا بصفوف جبهة  
 التحرير الوطني التي بقوا مرتبطين بها ، اما كمناضلين في القاعد الحزبية  
 او كمسؤولين في هياكل الحزب والدولة . وهذه الفئة هي التي كانت  
 تحتل مناصب المسؤولية في الهياكل القاعدية للحزب ( محافظ وطني ،  
 منسق اتحادية ، منسق قسمة ) وعلى مستوى اللجان المركزية ( رؤساء لجان  
 اعضاء في اللجان )<sup>(x)</sup>  
 وكان ذلك يعبر بشكل اوبآخر عن استمرار التركيبة الاجتماعية الغير المتجانسة  
 التي كانت عليها الجبهة خلال مرحلة التحرير .

— نسبة ضئيلة من الشباب الذين لم يكن سنهم يسمي لهم بالمشاركة في الثورة  
 التحريرية بصفة شخصية ، فهم ابنا شهداء او مجاهدين احياء ، او ابنا عمال  
 (x) كتاب الحزب في هذه الفترة يتمثل في القاعدة ، حيث لم يكن هناك مكتب سياسي  
 او لجنة مركزية ، فكل ما كان هناك لجان مركزية يعين اعضاءها من طرف رئيس كل لجنة  
 الذي يعين بدوره من قبل رئيس مجلس الثورة ، ومنذ سنة 1972 كانت لجنة الاعلام والتوجيه  
 هي اللجنة الام يساعدها مسؤولون عن مختلف الشؤون الحزبية .

عنا ديين ، فلا حين ، تجار صفار ، معلمون ، الى غير ذلك من الفئات العاملة وهو لا معلمهم تربوا وترعرعوا في " شبيبة جبهة التحرير الوطني " التي كانت تمثل بحق شبيبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحزب . كما انها كانت تحضى برعاية فائقة من الحزب .

— الفئة الثالثة وهي الفئة الغالبة من حيث العدد - نأت تتكون اساسا من مناضلي المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ، والمسرحيين من الجيوش الوطني الشعبي بعد الاستقلال ، وهذه الفئة لم يصرف افرادها في معلمهم انتماء سياسيا قبل الثورة التحريرية ، فهي تتكون من اولئك الفلاحين والعمال الذين استجابوا لنداء جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة دون تردد او مساومة سياسيا .

وقد كانت جبهة التحرير الوطني بتركيبتها هذه تمثل بحق استمرارية للقوى الاجتماعية التي كانت عليها خلال مرحلة التحرير ، وهو ما جسد بعض التلميحات والجماعات السياسية تصنف مناضل حزب جبهة التحرير الوطني بمختلف الأصناف فهورجمي ، امي ، متخلف ، واحيانا اقطاعي ، وفي اعتقادي انه وان كانت تلك الأوصاف التي كانت الجماعات الضالفة للجبهة تطلقها على الأعضاء الموجودون في صفوفنا ، نأ تجة عن قلة درايه بالانتماء الاجتماعي للأغلبية المشكلة للجبهة والتي هي ما عمالية وفلاحية او حرفية ومهنية ذات مستوى اجتماعي محدود ، فان هناك ملأ من اخرى ~~تتميز~~ تلك التصنيفات ما يبررها ، نذكر منها على الخصوص :

— تصرف بعض الأعضاء في الحزب ، تصرفات لا تتخلو من السلوك اقطاعي والبرجوازي .

— ضعف المستوى الايديولوجي والسياسي لدى غالبية الضخريين في الحزب نتيجة اهمال هذا الجانب في نشاط الحزب .

— الوضع الالطبيعي الذي كان عليه الحزب قبل صدور الميثاق الوطني ، والغموض الذي ساد هذه المرحلة فيما يتصل بالتدليم الحزبي الذي دخل دوامات التدليم واعادة التدليم دون نتيجة تذكر ، بل اثر من هذا ان الدور الصند للحزب لم يكن واعحا ، مما كانت نتائجه بالنسبة للحزب سلبية حيث سيطر الجمود على هياكله بالرغم من المحاولات الجديدة لتدعيمها دون جدوى .

(ب) الميثاق الوطني 1976 : ومستلزمات الحزب الطلائعي :

كان ميثاق الجزائر قد جاء ليضع حدا لتلك الفراغ التلسي الذي كان سائدا في مختلف الميادين ، بعد ان وضع ميثاق الجزائر وما سبقه على الرف ، ، وهكذا فانه من جملة الميادين التي حدد الميثاق موقف الشعب والقيادة منها ، ميدان الحزب

فكيف كان تصور الميثاق الوطني اذن بالنسبة للتركيب الاجتماعي للحزب؟ خاصة وان الميثاق قد عبر عن واقعة تجربة اجتماعية - سياسية كانت الجزائر قد وعلت اليها سنة 1976 ، كما رسم الخطوط السامة لاستراتيجية التنمية الشاملة ، وهو ما يستوجب وجود تلميح سياسية مؤهلة لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة .

اعطى " الميثاق الوطني " تصورا خاصا لما يجب ان تكون عليه التركيبة الاجتماعية الاجتماعية للحزب ، فتصور الميثاق الوطني ، وان كان لا يخرج عن الاطار العام المحدد فيما سبقه من نصوص بشأن التركيب الاجتماعي للحزب ، فهو قد تميز بالدقة التي حداها اذ جاء في احد فقراته انه ( لا يستطيع ان يتفضل على عضوية الحزب الا اولئك الذين يكا فحون باصرار من اجل انتصار الاختيار للثورة الاشتراكية ) ( ع 63

وعن التزامات فاضل فاضل حزب جبهة التحرير الوطني ينس الميثاق الوطني على انه يجب عليه ( ) عندما يندمج في صفوف ج ج ت. و. يكون قد الزم نفسه بخون نصال لا هوادة فيه ، من اجل ان تحقق الثورة كاملة ، مقتنعا ان هذا هو اهم مثله العليا . ( ) ولم يختلف الميثاق الوطني عن بقية النصوص الحزبية فيما يتعلق باحتلال العمال والفلا حين للصدارة في التركيبة الحزبية ، فهو ينص على ذلك بما يلي : ( ) ينبغي ان يحتل العمال والفلاحون موقعا بارزا في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني ، لالأنهم يشكلون الاغلبية الساقطة من السكان فحسب ، ولكن لان ذلك يتنا سب ايضا الدور الذي يجب ان يقوموا به ، والمكانة التي تصود اليهم في المجتمع الاشتراكي . ( ) والبيلا حلا على الميثاق الوطني انه يعطى مفهومها واسما للقوى الاجتماعية الاجتماعية الاخرى وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني بـ " القوى الاجتماعية للثورة " وهي تمنى كل الفئات الاجتماعية المظلمة في المظلمات الجماهيرية والاتحادات المهنية ، كما يضيف ايضا صنفا آخر من الحلفاء للثورة الاشتراكية " المثقون الثوريون والمناصر الملتزمة بالاختيارات الاشتراكية " .

وهو ما يعني ان ابواب الحزب لا تفلق في وجه كل راغب في الانخراط في صفوفه . وفي اعتقادي فان مسؤولية الحزب ومنها مه النصلية وطبيعته الثورية التي اكدت عليها مختلف ادبياته ومواقفه ، تستوجب ضرورة وضع مقاييس اجتماعية يتم على اساسها القبول او الرفض ، ولما كان الميثاق الوطني لا يمدد قانونا داخليا او اساسيا للحزب ، فانه وضع فقط الاطار العام لما يجب ان تكون عليه تركيبة الحزب الذي ينص على انه ( ) حزب تلميمي ثوري ( ) .

( ع ) مؤتمر الحزب 1979 : التأكيد على الانتقاء الدقيق لعنصر الحزب

حللت مسألة التركيب الاجتماعي للحزب باهتمام خاص في القانون الاساسي الذي



صادق عليه مؤتمر الحزب - جانفي 1979 ( المؤتمر الرابع ) ، اذ اكدت المادة الخامسة منه ( 05 ) على ما يلي : ( يستمد للحزب جبهة التحرير الوطني قوته من العمال والفلاحين والشبيبة والجنود والوطنيين الثوريين وتحتمل هذه القوى الاجتماعية للشورة مكانة بارزة في صفوفه . )

واذا كانت هذه هي القوى الاجتماعية التي تحتل المكانة البارزة في تركيبة الحزب ، فان ذلك لا يعني انه يكفي الانتماء لاحدى هذه القوى ليكون لهذا اوفد من المواطنين حق الانخراط في الحزب ، فالانضمام للحزب حده القانون الاساسي المذكور ، بشروط محددة منها ما نصت عليه المادة ( 10 ) في البند ( 09 ) الذي ينص على ضرورة ان يكون المرغوب في الانضمام للحزب يعمير من انتاج عمله فقط ، اذ ان حياة الملكية المستقلة ، كما حددها الميثاق الوطني ، تتنافى مع صفة الضال .

وذلك يعني ان الحزب لا يقبل في صفوفه المناصر التي تتعارض مصالحها والاختيار الاشتراكي القائم على مبدأ ( عدم استغلال الانسان لاخيه الانسان ) كما تؤكد على ذلك مختلف ادبيات حزب جبهة التحرير ، وهو ما تؤكد الفقرة الثانية من البند المذكور ( البند التاسع من المادة العاشرة ) تلك الفقرة التي تنص على : ( ان صفار التبنار والحرفيين ، وهم حلفاء الثورة الطبقيين ، يقبلون في الحزب ان توفرت فيهم شروط الانضمام التي حددها هذا القانون الاساسي . )

ان ما يستنتج من هذه الفقرة هو حرص الحزب على ضرورة الاختيار الدقيق للمناصر ذلك لان القول بان التبنار حلفاء طبقيين للثورة ، دون التمييز بين مكونات هذه الفئة الاجتماعية قد يمثل خطرا على الاختيارات ذاتها ، لا على الحزب فحسب ، الذي هو اداة انجاز اهداف الاختيارات الاشتراكية المنصوص عليها في الوثائق . وعليه فان وضع مقاييس اجتماعية دقيقة لتحديد المستمر لحجم هذا المنصر او اذن من مكونات فئة اجتماعية معينة ، يعد ضرورة ، وهو ما اكدت عليه المادة ( 09 ) من القانون الاساسي للحزب بقولها : ( يخضع اختيار مناغلي الحزب لانتقاء دقيق ومتواصل على اساس المقاييس المحددة في الميثاق الوطني . )

والانتقاء الدقيق والمتواصل يقتضي ابعاد كل العناصر التي قد تصبح صالحها  
المادية او الطبقة تتعارض والتماثلها للحزب ، كما يعني التمدد عيم الدائم للحزب  
بالعناصر المنبثقة من الطبقات الاجتماعية التي تمكس فلسفة الحزب وايدولوجيته  
مصالحها المادية والمعنوية .

نتائج واستنتاجات :  
=====

ان تحليل العمليات السابقة يبين لنا حرص الحزب على ضرورة ان يكون العمال والفلاحين  
يمثلون الاغلبية ضمن منتسبيه ، لكونهم يمشون واقعا اجتماعيا يعمل الحزب  
على تحسينه وذلك بتجسيد اهدافه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حيز  
المواقع .

وحرص الحزب على انتقاء تركيبته الاجتماعية من العمال والفلاحين لا يعني انه حزبا  
طبقياً ، فادبيات الحزب لا تحرم بقية الفئات الاجتماعية ، وغير العمال والفلاحين ، من  
الانخراط في صفوفه .

كما ان الموقف النضالي للمناضل في حزب جبهة التحرير الوطني لا يتحدد بانحداره  
الاجتماعي او الطبقي ، فهو يتحدد بالاهداف الاجتماعية - السياسية التي يناضل  
من اجلها ، وهذا ما يفسر عدم حرمان الحزب للفئات الاجتماعية الغير المستقلة  
من الانتماء لصفوفه .

ان الدارس لمواثيق وادبيات حزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمره 1964 يلاحظ  
شبهات - زلزلها - فيما يلي :

- التأكيد الدائم على ضرورة التطابق والانسجام بين الاتجاه الاشتراكي للحزب  
وتركيبه الاجتماعي .

- ولئن يتحقق ذلك ، كما تؤكد ادبيات الحزب ، الا بالحرص على ان تكون الاغلبية  
من المهيكليين في الحزب تتشكل من العمال والفلاحين .

- ربط الحصول على العضوية في الحزب بالنضال من اجل تحقيق الاشتراكية التي  
تمثل هدفا استراتيجيا في عمل الحزب .

واذا كانت ادبيات الحزب منذ ما يقرب من 20 سنة وهي قارة على هذه الاسس فان ذلك  
لم يحضى لحد اليوم بالمنايقة والحرص اللازم من قبل خلايا الحزب القاعدية ، وهو ما سنتطرق  
له عند حديثنا في كيفية الانتساب للحزب .

### المطلب الثالث: المحتوى البشري والثقافي للحزب.

من جملة الانعكاسات السلبية الناجمة عن الوضع "الاطبيعي" الذي أصبح عليه الحزب بعد 19 جوان 1965، ذلك الفراغ في تركيبة الحزب من حيث النوعية خاصة، فباستثناء بعض العناصر والكفاءات الشابة والشفقة التي بقيت مرتبطة بالحزب على المستوى القاعدي خاصة، فإن الأغلبية الساحقة للتركيبة الحزبية كانت تتكون من الأعضاء الأعمىين، شيوخا وكهول، بقي ارتباطهم بالحزب ارتباطا عاطفي غير مهني على وعي سياسي أو أيديولوجي، فهم ناضلوا في صفوف جبهة التحرير الوطني بدافع وطني، خلال سنوات الثورة التحريرية، وبقيت تلك الروابطة هي التي تشدهم أكثر من غيرها لحزب جبهة التحرير الوطني.

أما العناصر الواعية والشفقة، التي كانت تحتويها صفوف القاعدة الحزبية، فقد خضعت لتصنيف وغزلة على أساس موقفيها من التغييرات الجديدة، بعد 19 جوان 1965، إذ أوكل مجلس الثورة للأمانة التنفيذية للحزب مهمة عقد اجتماعات على مستوى القاعدة الحزبية، بهدف الإطلاع على التركيبة النوعية للحزب، وإعادة تنظيمه، وفق الضبط الجديد الهادف، كما عبر عن ذلك أحد أعضاء الأمانة التنفيذية "محمد ولد الحاج" بقوله: ((إن مجلس الثورة كلف الأمانة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني بإعادة تنظيم الحزب وتعويض جهازه بوضوح مناضلين مخلصين على رأس مصالحه)) (1).

وقد كان القول بوضع مناضلين مخلصين... يعني أن هناك عناصر في الحزب، لم يعد مرغوبا في بقائها في صفوف الحزب، لما قد تخلقه من مشاكل للسلطة، (x) ويبدو أن الأمانة التنفيذية قد استطاعت تحديد هذه العناصر التي تم إبعادها، إذ جاء في تقرير الأمانة التنفيذية بعد سنة من عملها مايلي: ((... كان حزبا يجمع في صفوفه طارات الاتصال واللجان العمالية والنفيدارية والقسمات وقد كونت هذه الأقسامات في نهاية

(1) كلمة محمد ولد الحاج في احتفالات الذكرى التاسعة لتمر الصومام، جريدة الشعب 24/8/5 (x) تم إبعاد العديد من المسؤولين في الحزب وتعويضهم بمسؤولين جدد لم يكن مرغوبا فيهم من قبل القاعدة الحزبية، هذا ما يؤكد العديد من المناضلين.

الأمر مجموعة واحدة هي نفس المصنوع التي كانت ترد على الحزب بالتناوب وتذهب وتجيء بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الانتهازية وإرادة شخص واحد (4) وهكذا فقد أدت عمليات الأقسام وحملة التنظيم وإعادة التنظيم إلى إفراغ الحزب من الكفاءات والقدرات الشابة التي كانت توجد بالحزب، وكانت النتيجة أنه بعد مرور ما يقرب من سنتين ونصف عن وجود "الأمانة التنفيذية" على رأس الحزب الذي أصبح يتكون في غالبيته من توكيده بشريه عا جزاً حتى عن تسييرها كله سهواً طبيعياً لقلّة تكوينها العلمي والسياسي من جهة، ولضعف الامكانيات المادية والمشرية لدى الحزب. نتيجة لذلك فقد تحول الحزب في نشاطه إلى مكمّل لنشاط الإدارة (+) وفي محاولة من القيادة السياسية آنذاك لتحريك الحزب قصد تعبئة الجماهير وتجنيدها تم تبديل "الأمانة التنفيذية للحزب" بمسؤول واحد عن الحزب هو عضو في مجلس الثورة، وتمت دعوة الموالفين للانخراط في الحزب، خاصة الشبيبة، الطلبة، المشقفون الثوريون،

إلا أن تلك الدعوة لم تجد صدى لها، خاصة في أوساط الأغلبيات والطلبة، وكان ذلك مؤشراً على فشل حملات الانخراط وإعادة الانخراط التي عرفتها سنتي 1968 و1969 والتي كانت تستهدف كما نصت تعليمات 24 جانفي 1968 من إبراز "الليمة حزبية" كفاءة ومؤهله للنضال، إلا أن النتائج كانت سلبية جداً حيث أن (نسبة الأغلبيات الذين غلبوا الانخراط في الحزب لم تتجاوز 2%) (2) وقد بقي هذا الوضع قائماً مما جعل تأثير الحزب في المحيط تأثيراً ضعيفاً خاصة وأن هذه الوضعية قد أفرزت عدداً من هزلية داخلها ككل الحزب

(1) انظر: النشرة الداخلية للحزب، عدد خاص بالذكى الأولي لـ 19 جوان

الأمانة التنفيذية جـ و جوان 1966.

(2) انظر: العجاءة الأسبوعية: الصادرة يوم 09/11/1969 العدد 481.

(+) كانت رئاسة الاجتماعات المشتركة بين الحزب ومختلف الهيئات الإدارية، لا تسند

لمسؤولي الحزب الذين لا يملكون سوى حق المشاركة في تلك الاجتماعات بينما مسؤولي الإدارة يملكون حق القرار والتنفيذ دون العودة للحزب، الأعلى

سهيل الاستشارة الشكلية،

تتمثل اساسا في بروز تكتلات جهوية ومصالحية ، وعلاقات اربحية اكثر منها نضالية بين من اعلى الخلية الواحدة في الحي الواحد .  
ولم تكن تركيبة الحزب ووضعه التظيمي المتلهل تمكننا نه من التأشير في المحيط الذي عرف خاصة في بداية السبعينات انتشارا واسعا للمفا هم والطروحات الاشتراكية .

ونظرا لكل ذلك فار بداية السبعينات وحتى المصادقة الشمبية على الميثاق الوطني سنة 1976 ، يمكننا اعتبارها مرحلة " التوقع التنظيمي للحزب على نفسه " اذ ان هذه المرحلة تميزت بانغلاق قسما الحزب على نفسها ، فكل راغب جديد في الانخراط في الحزب يجد امامه عراقيل وصعوبات وحواجز تصعبها المجموعة المسيطرة في هذه القسمة او تلك ، وتتمثل هذه السيطرة في عدة اشكال فهي اما عشائرية ، او قبلية ، او جهوية ضيقة ، ونادرا ما تأخذ شكل المصلحة المشتركة . (\*)  
وللحقيقة ، نقول ، ان ذلك لم يكن يجري في القاعة بمعزل عن القمة ، فقد كان ذلك السلوك من القاعة الحزبية يجد معناه فيما كانت العناصر المحافظة في الحزب والدولة تدعو الى محاربه وتحذره ، ذلك التي المخيف ، وهو تنامي التيار ( اليساري والشيوعي ) في اوساط الطلبة والعمال والشباب ، ، داعية الى التمسك بالديمقراطية والاشتراكية .

وكانت النتيجة ان صاحب " غلق ابواب الحزب " في وجه الراغبين في الانخراط في صفوفه ، ، نفور من الحزب .<sup>(x)</sup> بما لرغم من الدعوات العديدة التي كان رئيس مجلس الثورة ذاته يقوم بتوجيهها لكل الاطراف والقوى الحية في الوطن ، والتي بصود فشلها ، في زلزي ، الا انها بقيت مجرد دعوة دون ان يباحبها اجراء عملي يفرس على الاطراف في اجهزة الدولة ان يكون مناعلا في الحزب .

(\*) بالرغم من تأكيد مختلف النصوص الحزبية على ضرورة محاربة النعرات الجهوية والقبلية ، فان هذه المظاهر ما زالت مسيطرة على الهياكل القاعدية للحزب نتيجة غياب وحدة التصور ، وضعف المستوى التكويني والسياسي لناعلي الحزب .

(x) يذكر تقرير محافظة الجزائر سنة 1972 ان دعوات الانخراط خلال سنة كاملة لم تسفر سوى عن وجود 2% الاطراف من جملة المنخرطين ، بالرغم من ان الهيئة الاطراف متمركزة في العاصمة باعتبارها عاصمة سياسية - اقتصادية وثقافية .

وهكذا ففي الوقت الذي تعرف فيه الجزائر بأنها "مجتمع فتحي" بما يمثله الشباب بالقياس لمجموع السكان، كان الحزب وما زال يعا ني من ضعف نسبة الشباب بين صفوفه ، وهو ما يصاحبه حرمان للحزب من طاقات بشرية مثقفة، اذ جاء في تقرير الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب بشأن عدد الفخريين في الحزب انه ( ) يبلغ عدد المناضلين المهيكليين حوالي " 180000 " مائة وثمانين الفا  
مناضلا سنة 1981 . ( 1 )

ولكن هذا الرقم يظل رقما مجردا ، مالم نعرف النوعية التي تمثلها هذه الأعداد ، والتي يقول بشأنها نفس التقرير : ( ان المتعلمين في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني يمثلون ، فقط حوالي 46 ٪ من مجموع المناضلين ، وان 3/4 ( ثلاثة ارباع ) اولئك المتعلمين متواهم ابتدائي . ) ( 2 )

واذا كانت هذه الاحصائيات تعبر عن النسبة التي يمثلها المتعلمون في حزب جبهة التحرير الوطني بعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر الحزب ( جانفي 1979 ) فان ذلك قد تحقق نتيجة الاقبال الذي عرفه الحزب من قبل المواغيد الراغبين في الانخراط في صفوفه ، استجابة للدعوات التي وجهها المسوؤلون عن الحزب من جهة ، ولما أصبح للحزب من دور في الحياة العامة للبلا . . . فقد جاء في كلمة للأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية بشأن تدعيم صفوف الحزب قوله : ( علينا ان نفتح الباب امام المعنا صر الشابة الثورية التي تؤمن بالخط الاشتراكي ونعمل من اجل تدعيم هذا الخط والحفالة عليه . وهذا في حد ذاته دعم للحزب حتى لا ينفلق على نفسه . ) ( 3 )

( 1 ) الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب ج تو : تقرير ملخص لتطبيق قرارات اللجنة المركزية

رقم 179 00 لسنة 1981 ع 5

( 2 ) نفس المصدر

( 3 ) انظر : كلمة " الشاذلي بن جديد " الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية امام اطارات

ولاية قسنطينة يوم 06 / 02 / 1980 المجاهد الأسبوعي العدد 1019 الصادر

بتاريخ 15 / 02 / 1980 .

لكن الملاحظ ان الارتفاع الذي سجل في عدد المعلمين المهيكليين في صفوف الحزب ، زاد منه ارتفاع موانئ في عدد الأُميين ، اذ تبين لنا احصائيات 1980 ان الانخراطات الجديدة التي صرفتها مختلف القسام الحزبية على مستوى القاعدة قد جلبت للحزب " اميون جدد " ، فاذا كانت احصائيات 1980 ، تبين لنا ان عدد الأُميين في الحزب يبلغ 72 ، 45 % فان احصائيات 1981 تبين لنا ان نسبة الأُميين في الحزب تمثل 54 % .

وحسب التقرير الصادر عن لجنة التنليم العام سنة 1980 ، فان المحتوى التعليمي للتركيبة البشرية للحزب يمثل فيما يلي :<sup>(1)</sup>

النسبة المئوية	المستوى الثقافي
72 ، 45 %	مناضلون اميون
21 ، 30 %	المستوى الابتدائي
68 ، 08 %	المستوى المتوسط
85 ، 11 %	المستوى الثانوي
54 ، 03 %	المستوى العالي

المجموع 100 %

ان هذه الاحصائيات تكشف لنا عن ضعف التركيبة الحزبية ثقافيا ، اذ كيف يمكننا تصور وجود نسبة 3 ، 54 % فقط من المهيكليين في الحزب من الذين لهم مستوى جامعي ، في نفس السنة التي بلغ فيها عدد الطلبة المسجلين في مختلف مستويات التعليم العالي ، ما يقرب من " ثمانون الف غالب " اذ تؤكد الاحصائيات ان : ( ( الطلبة المسجلين في التعليم العالي بالنسبة للسنة الدراسية 1980 / 1981 قد بلغ عددهم 72 ، 200 غالب ، وسجل في السنة الدراسية ارتفاع في العدد ليصل

الى 79 ، 631 ( غالب ) ) (2)

(1) وثيقة داخلية صادرة عن لجنة التنليم العام بالحزب في نهاية 1980 .

(2) ملحق خاص بملف الأُسرة " ملحق احصائيات تخص قضايا الأُسرة والمجتمع الجزائري " حزب جبهة التحرير الوطني 1983 .

ولم تكن نسبة الشباب بالنسبة للمعدل الاجمالي للمنخرطين تشمل الا القليل جدا بالنسبة للمجموع العام ، فاذا كانت نسبة الذين تتجا وزاعمارهم \* 61 سنة\* تمثل في سنة 1980 حوالي 10% من جملة المنخرطين . ( 1 )  
فان نسبة الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 21 و 30 سنة لاتمثل اكثر من 14% من جملة المنخرطين . ( 2 )

ولنا ان نتأمل ذلك الفراغ الذي يميزه الحزب ، من حيث احتوائه للشباب ، الذي يمثل نسبة كبيرة في المجموع العام للبنية البشرية للمجتمع الجزائري ، ان تشكل نسبة الشباب الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة من مجموع السكان في الجزائر حوالي 70% اي ما يقارب 14 مليون شاب حاليا\* ( 3 )

ان هذه الأرقام تعبر لنا عن تلك الهوة التي كانت تفصل بين حزب جبهة التحرير الوطني والفئات الشابة في المجتمع ، خاصة عندما نعبر ان هذه الاحصائيات تدل على ان ما يزيد عن ثلثي المجتمع يتكون من شباب لا تجربة لهم فالاحصائيات تبين انه ( ) ضمن 14 مليون شاب تقريبا ، نجد 11 مليون منهم ولدوا بعد سنة 1961 ، اما الباقي فان اعمارهم الى ذلك التاريخ تتراوح بين 2 و 10 سنوات ، اولئها يعني ان لمجموع الشباب تقريبا لم تكن لديهم اية تجربة معاشة سواء خلال فترة الاستعمار او خلال ثورة التحرير الوطنية . ( 4 )

وذلك يعني في ظل الوضعية التي ال اليها الحزب كتدليل سياسي يربي الجماهير ويوجهها ، والذي لم يكن مؤهلا للقيام بهذه المهمة نتيجة عدة خلفيات واسباب ، فان ضعف وجود الحزب وقلة حضوره المؤثر في المجتمع ، قد جعلت الفرد الجزائري ( ) يعتاد على تصرف شؤونه السياسية خارج إطار التذليل الأ ( 5 )  
وكان لذلك الوضع علأ قة ولطيدة بما اصبح عليه الحزب من ركود وقصور

- 
- ( 1 ) وثيقة داخلية صادرة عن لجنة التذليل العام بالحزب ، مرجع سابق .
  - ( 2 ) تقرير الأمانة التنفيذية للحزب ، مرجع سابق .
  - ( 3 ) ملف السياسة الوطنية للشباب ، لجنة الاعلام والثقافة والتكوين بالحزب ، المشروع الأولي فيفيري 1982 .
  - ( 4 ) نفس المصدر
  - ( 5 ) السياسة الدولية ، العدد 64 ، افريل 1981 السنة 17 ، المجلد 17 ، مرجع سابق .



لم يمكنه من سيطرة التغييرات الجديدة التي لمرأت على التركيبة السكانية للمجتمع من عدة جوانب اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية ، فالى جانب ما اصبح المجتمع يحتوي عليه من قدرات ثقافية وعلمية ، فان الاحصائيات قد المهرت في نهاية 1978 ان : ( ) هناك 60% من مجموع السكان الذي يبلغ 18 مليون نسمة - تقبل اعمارهم عن 18 عا ما ، و 47،7% دون 14،1 عا ما. ) فاذا نظرنا الى ما كان عليه الحزب من فراع في تركيبته من الشبان ، فانه يمكننا القول ، بأن : ( ) الشباب الجزائري ، قد نما في مجموعته خارج نطاق الحزب الواحد ، ان لم يكن اتخذ موقف التمرد عليه ) ( 1 )

وقد محتل ذلك بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني عملية عدة سنوات عاتقا حقيقيا في تجنييد وتمبئة فئات الشباب وراءه حول القضايا التي تبنا ها اودعا اليها ،

ويهدو ان اللجنة المركزية قد تنبعت الى خطورة استمرارية هذا الوضع فدعت الى معا لجتها باز ( ) ان الأعمال متواصلة ، في جميع المستويات ، لدراسة ملفات الانخراط التي كانت معلقة لأسباب متعددة ، وقد فتح باب الالتحاق بصفوف الحزب واسعا امام سائر الطبقات الحية في البلاد ، وخاصة امام المثقفين الثوريين الذين سجلوا في سنة 1980 ، اقبالا متزايدا يدعوا الى التفاؤل على القاعة المنظمة<sup>(2)</sup>

---

(1) نفس المصدر

(2) تقرير الأمانة الدائمة لسنة 1981 ، مرجع سابق .

المبحث الثاني: العلاقة بين الحزب والدولة.  
=====

عرفت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة في أربيات حزب جبهة التحرير الوطني وفي مختلف المواثيق التي صدرت منذ الاستقلال الى يومنا ، اهتماما خاصا ، ونفس الاهتمام نجده لدى مناضلي الحزب الذين مازالوا حتى اليوم يتجادلون في طبيعة العلاقة التي يجب ان تسود بين الحزب والدولة .

تلكت العلاقة التي عرفت من الناحية النظرية والعملية على السواء منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها عدم استقرار ، فتارة نجد الحزب يحظى بأولوية واضحة ، وأحيانا نجد الدولة قد احتلت مكان الصدارة في الأربيات والقوانين التي تدير المجتمع ، وفي الميدان العملي ايضا .

وقد نتج عن ذلك صراعا واضحا بين المسيرين في الدولة الذين اعتادوا على تسيير شؤون المؤسسات الادارية المشرفين عليها بعيدا عن أي شك من اشكال الرقابة السياسية التي تسندها مختلف المواثيق للحزب . وبين المناضلين الذين يرون انهم يحقون مانصت عليه قوانين الحزب يملكون حق الرقابة في مؤسسات الدولة . ونظروا لما عرفته اربيات الحزب ومواثيق الثورة من عدم استقرار ايضا على طبيعة العلاقة التي يجب ان تسود بين الحزب والدولة ، وحتى نفهم اسباب ذلك فاننا نرى ضرورة تناول الموضوع من خلال مايلي :

- العلاقة كما حددها برنامج طرابلس 1962 .
  - منظور ميثاق الجزائر لعلاقة الحزب بالدولة .
  - العلاقات بين الحزب والدولة في المرحلة ما بين (19 جوان 1965 الى صدور الميثاق الوطني .)
  - الميثاق الوطني : العلاقات بين الحزب والدولة .
- ونظروا لما استجد بعد المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني ، وبناء المؤسسات الدستورية فاننا سنتناولها بايجاز ، ما أصبحت عليه العلاقة اليوم بعد عقد الحزب لمؤتمره الرابع ، ولطهور اشكاس وهياكل تنظيمية جديدة اعطت الحزب ما لم يعطيه الميثاق الوطني في مجال علاقته بالدولة وهو ما سنتطرق له كما اشرونا بايجاز في نهاية هذا المبحث .

المطلب الأول: برنامج طرابلس: التأكيد على سيادة الحزب على الدولة.

واجهت الجزائر فداة استرجاع الاستقلال سنة 1962 مشكل غياب "مؤسسات دلتية" وطنية، وانعدام تقاليد الدولة بمفهومها الحديث، وقد ترتب عن ذلك عدة مشاكل اضافة الى المشاكل الموروثة، والتي من جملتها تأثرات الادارة الاستعمارية في الجزائر ولما كانت اتفاقيات ايفيان بين الجزائر (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) والحكومة الفرنسية تنص على انشاء "هيئة تنفيذية مؤقتة" تتولى تسيير وادارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، (x)

فقد اعتبرت هذه الهيئة بما اعطتها اتفاقيات ايفيان من صلاحيات بمثابة حكومة، اذ جاء في المادة 10 من الباب الثالث من اتفاقيات ايفيان مايلي: (( يتكون التراب الجزائري الذي يمارس عليه المجلس التنفيذي المؤقت اختصاصاته من خمسة عشر ولاية. (1) وهي بذلك تشرف على كامل التراب الوطني الذي كان آنذاك مقسم الى 15 ولاية وفق التنظيم الاداري للجزائر سنة 1962 .

وقد كان من جملة الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئة التنفيذية المؤقتة حق تعيين المولفين في المناصب الادارية و سن اللوائح، وفقا لما نصت عليه المادة (14) من اتفاقيات ايفيان، التي اكدت على ان (( للمجلس التنفيذي المؤقت سلطة سن اللوائح الخاصة بالجزائر فقط، وتعيين المولفين في المناصب الادارية، وعليه ان يعجل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين، ويسهل توليهم للمناصب الادارية العليا. )) كما نصت المادة 15 على ان (( الولاية يخضعون لسلطة المجلس التنفيذي المؤقت ويمينون بمد مشاوره الهيئة التنفيذية اما في ميدان الأمن فان الاتفاقية قد نصت في المادة (19) على انه: (( تنشأ قوة للأمن خاصة بالجزائر. وتخضع هذه القوة لسلطة المجلس التنفيذي الذي يقرر كيفية عملها. ))

(1) راجع اتفاقيات ايفيان، كطجاءت في كتاب ر. يحيى بوعزيز، مرجع سابق ص 497 وما بعدها. (x) تتكون الهيئة التنفيذية المؤقتة من 12 عضوا (3 اوروبيين، و9 جزائريين من بينهم 05 ماضلين

في جبهة التحرير الوطني). يرا أسهم عبد الرحمان فارس. وهذا الأخير هناك (( من يقول بأنه انحاز الى بن بيللا اثناء ازمة 1962 وبسط له الأمر لاستيلاء على السلطة في مواجهة الحكومة المؤقتة. )) اما الأستاذ محمد الميلي فانه يذهب الى القون بان فرنسا كانت تستهدف من وراءه منح الهيئة التنفيذية تلك الصلاحيات، انه كان "في الحسابات الديبلوماسية" (( ان تكون هي الوعاء =

وبالمرغم مما قامت به الهيئة التنفيذية الموقته من اجراءات فان الهجرة الجماعية  
للاوربيين والاحداث التي عرفتها الجزائر بين الحرفاء جبهة التحرير ونشاط الضلعة  
السوية الارهابي قد حال دون نجاح الهيئة التنفيذية الموقته فيما كان مخططا لها من  
من قبل الساسة الفرنسيين .

ولما انعقد المجلس الوطني للشورة الفلمنكية بطنابلس (جوان 1962) اقر ميثاقا اعطاه  
اسم "برنامج طنابلس" فماذا جاء بشأن العلاقة بين الحزب والدولة في هذا البرنامج ؟  
اكسد برنامج طنابلس على انه ( ( لكي لا تتطلع الدولة الحزب يجب ان يكون الانفصال  
والتمييز بينهما واضحا ) ) ويعني بالانفصال والتمييز بين الحزب والدولة من حيث الصلاحيات  
والصهام السندة لكل منهما مع التاكيد على اولوية الحزب على الدولة باعتباره هو الذي  
( ( يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترن نشاطات الدولة ) ) ويضمن تحقيق برنامج  
الحزب ( ( في اطار الدولة وبواسطة المناضلين في انلعة الدولة . ) ) لسكن برنامج  
طنابلس يظهر نوعا من السوية في تعامل الحزب مع الدولة محذرا من تحوّل الحزب  
الى مساعد تابع للدولة بنصه على انه ( ( حتى لا يتصرف الحزب لا يتلاع من طرف الدولة  
يجب عليه ان يبقى دائما محافظا على امتيازه ) ) وحتى يتحقق ذلك فان ( ( معظم  
اطارات الحزب يجب ان يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة ، ولا لتفرغ لنشاطات الحزب  
وهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب، وتحويله الى مساعد لا اارة ، وجهاز شكلي . ) )  
وقد حدد برنامج طنابلس ضرورة ان يحتل مناضلوا الحزب الومائف القيادية التالية  
على الخصوص:

- يكون رئيس الحكومة واغلب اعضائها من المناضلين .
  - يكونون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي .
  - تكون اقليسية الاغضاء في المجالس من الحزب .
- ونظروا للوضعية التي كانت عليها الجزائر فداة 1962 من عدم وجود حزب سياسي

---

== اي الهيئة التنفيذية الموقته الذي تلهمه ضمناه ( ( القوة الثالثة ) ) المرجوة، خصوصا  
وان الضمانات المعطاة للاوربيين وما قد تولده من نتائج وخاصة في المجال الاقتصادي  
والثقافي ، ستكون هي المحيط الاكبر لتطور هذه القوة ونموها . ) ) راجع كتاب المغرب العربي  
بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، محمد الميلي ، دار الكلمة للنشر 1981 ع 129 .

مضلم وقادر على القيام بالدور والمهام والصلاحات المحددة له ، فان بناء الأجهزة  
الادارية والمؤسسات الدستورية قبل بناء الحزب قد خلقت نوعا من التناقض بين  
ما عليه برنامج غرابلس وبين الواقع الذي كان عليه الحزب .  
ففي الوقت الذي كان الحزب خاضعا للصراعات التي عرفتها عملية تحويل الجبهة  
الى حزب سياسي ، كان الجهاز الاداري للدولة يتدعم ويتوسع بما ورثته الجزائر من  
اطارات متوسطة كونتها فرنسا خاصة في اطار " مشروع قسنطينة" المصروف، ولم يكن امام  
الجزائر خيار آخر فير الاعتماد على اولئك ( الا فرار من بين اعضاء الهرجوازية الصغيرة الذين  
كانت تستخدمهم البيروقراطية الاستعمارية، وجماعة " دعم لاكوست" . وهذه الأخيرة جماعة  
مكونة من 182، 23 جزائريا مدربين تدريبها خاصا على الوظائف الادارية داخل اطار خطة  
قسنطينة" (1) التي وعنتها السلطات الاستعمارية في نهاية 1959 في محاولة منها  
لموضع حد للحرب بالاقدام على تحقيق اصلاح اقتصادي - اجتماعي لنا منها انه بذلك  
يمكن كسب الجماهير الجزائرية التي التفت حول الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني .  
وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الفئة تزحف نحو المراكز القيادية في المؤسسات الاقتصادية  
والادارية التي تم انشاؤها في السنوات الاولى لا استقلال كانت عملية تحويل الجبهة الى  
حزب سياسي ترضع تحت الصراعات السياسية التي لم تحسم بصفة نهائية قبل انعقاد المؤتمر  
الاول للحزب بعد الاستقلال ، والذي انبثق عنه " ميثاق " لحلل الوضعية وحدد طبيعة  
العلاقة التي يجب ان تكون بين الحزب كقائد وملهم للثورة، والدولة كأداة تنفيذ للسياسة  
التي يرسمها الحزب ، فما هي المفاهيم التي طرحها " ميثاق الجزائر" بشأن العلاقة  
بين الحزب والدولة؟ هذا ما سنتناوله في المطلب الموالي .

(1) راجع: مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص 183 .

## المطلب الثاني : ميثاق الجزائر وألوية الحزب على لادولة.

ينفرد " ميثاق الجزائر 1964 " عن مختلف المواثيق الجزائرية عند الحديث عن تحديد طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة، ويتضح ذلك جليا لكل متصفح للمواثيق التي صدرت منذ 1962 ، بل ان ميثاق الجزائر نفسه هذه النقطة بالذات يتميز عن ما صدر من قوانين ولوائح منذ انعقاد المؤتمر (الرابع) لحزب جبهة التحرير الوطني الى يومنا .

ولذلك في الحقيقة خلفياته التي تكمن أساسا في طبيعة الصراع السياسي الذي كان دائرا فداة الاستقلال وحتى سنة 1965 بين الأمين العام للحزب الذي سعى لأن يجعل من الحزب الاطار الواحد والشامل لمختلف الأجهزة ) وهو ما اوضحناه بتفصيل في الفصل الأول من القسم الأول ) وقيادة الجيش التي لم تكن متاحة لذلك السلوك من الأمين العام للحزب .

واذا كان مؤتمر 1964 قد حدد طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة ، فانه لفهم ذلك التحدي لابد من معرفة ما جاء في تقرير الأمين العام للحزب امام المؤتمر . فعند تناوله للدولة حدد الأمين العام في تقريره اربع خصيات لواقع الدولة في الجزائر وهي :

اولا : ليست لنا عادات دولة وهذه الحالة ناتجة عن شكل السيطرة التي عرفتها بلادنا .

ثانيا : اثناء حرب التحرير لم تكن الجهود المهدولة في ميدان للتكوين الاغارات موجهة بصفة ضاهجية اعتبارا لاستقلال البلاد .

ثالثا : تحتل المساعدة الفنية الأجنبية مكانا هاما في حياة الدولة وخاصة في طبقات الموظفين

( ا ) و ( ب ) .

رابعا : ان بعض نواحي البلاد تكاد تكون محرومة من الادارة . ( 1 )

وقد اعتبر الأمين العام للحزب انذاك هذه المعطيات اساسية في أي تفكير لبناء الدولة الاشتراكية الحديثة شئرا الى انه يجب ( ) بدون هوادة ، مكافحة من يزعمون أن تشييد

( 1 ) انظر: تقرير الأمين العام للحزب أمام مؤتمر الحزب سنة 1964 ، ميثاق الجزائر ص 147 .

الدولة شرط مسبق للشورى . ( ) يبيها الى خطورة تلك الدعوة ( x ) بقوله ( ان هذا التطويق الفاعلي " قد يوذي بنا اذا ما اتبعناه الى وضع السلطة في أيدي أولئك الذين يملكون الهواء الثقافة والحنكة السياسية أي في أيدي العناصر المرتبطة بالبرجوازية . ) ( 1 ) وعند انتقاله للحديث عن الحزب أكد على أن المجتمع في حاجة الى محرك والمحرك هو " الحزب الوحيد " الواعي لمصالح الجماهير ، ووحداية الحزب اعتبرها الأمين العام للحزب هي " الشرط الجوهرى للنجاح " ولتفادي المخاطر التي قد تنجم عن الحزب الواحد فقد التح الأمين العام للحزب على ضرورة اليقظة لتفادي ( ) تحول الحزب الى أداة طيعة صالحة للتصفيق أو تكوين جماعة " بني بي - بي " أوغول يستعبد الشعب . ) وذلك بتطبيق الديمقراطية وضمن حرية المناقشة والنقد داخل منظمات الحزب .

وعند انتقال الأمين العام للحزب الى الحديث عن العلاقة بين الحزب والدولة تحد ذلك بقولهما ( ) فضل الحزب على الدولة هو أن الحزب يستطيع أن يجمع تجارب كلا لناغلمين ومن خلا لهم تجربة أغلبية الجماهير ، ويستخلص منها النتائج التي يسير على ضوئها . ) محذرا من تداخل الصلاحيات الادارية والحزبية ما يشكل اخلا بالدور القيادي للحزب . وذلك بقوله : ( ان حزينا في الحكم . وهو بذلك يحتل مكانة قيادية في الدولة . ) و ( لهم من الصبر ان يحول دوره الذي هو الدفع السياسي بأن نجعله يشرف مباشرة على كل هيئات الدولة ويتدخل في كل المسائل الادارية . وبهذه الصفة فان الحزب سيرجع جهازا بديموقراطيا . وليس

أداة انعاش سياسي . وكيف تضبط عميتئذ العلاقات بين الحزب والحكومة . ) ( 2 )

واذا كان هذا بعض ما جاء في تقرير الأمين العام للحزب أمام المؤتمر ، فان " ميثاق الجزائر " المنشق عن المؤتمر قد افرد القسم الثالث منه لتحديد العلاقة بين الحزب والمنظمات

( 1 ) نفس المصدر . ص 147 ، 148 .

( 2 ) نفس المصدر : ص 149 ، 150 ، 151 .

( x ) وجدت تلك الدعوة بعد 19 جوان 1965 ما يضمن تطبيقها ، وهو ما وصلت الى حصر نتائجها مغنية الأرزق فيما يلي : ( ان جهاز الدولة يبدو هو الحلقة التي تلتقي فيها الطبقات والأقسام =

الجمهورية والدولة\* وسائل بناء\* حسب ما جاء في الميثاق .

اعتبر ميثاق الجزائر " الدولة " بأنها ( ( اداة تسيير البلاد ، بحركتها ومراقبتها الحزب الذي يتعين عليه ضمان سيرها المنسجم الفعال . ) ) ولتحقيق ذلك فان الميثاق قد اعطى الحزب حق مراقبة الدولة بنصه على ان انجاز الاهداف التي تقوم بها الدولة يتم حتما في الظروف الحالي ( ( بالاشراف الحقيقي والتمويل العميق والمراقبة الفعالة لجهاز الدولة سواء في هياكله اوفي رجاله من طرف الحزب . ) )

وان ينص الميثاق على ذلك .فانه يشير الى الواقع المعاش يومئذ بنصه على انه ( ( قدا أدى عدم تحديد العلاقات بين الحزب والدولة والحالة الجنينية لقيادة وهياكل الحزب الى خلق صعوبات في وجه مهمة تنشيط ومراقبة الدولة من طرف الحزب . ) ) وكانت نتائج ذلك ان انتقلت ( ( سلطة الحزب السياسية الى الدولة ، وهي سلطة تميل الى الذوبان في الادارة . ) ) ويبدو ان الظروف الذي كان برنامج طرابلس قد عمر عليه من ابتلاع الدولة للحزب قد بقي قائما في سنة 1964 ، ان يكرر ميثاق الجزائر ذلك التحفظ من العلاقات بين الحزب والدولة التي قد تكون لصلح الدولة ، فبعد ان يشير ميثاق الجزائر الى الدور الملهم للحزب في قيادة الثورة بقوله ( ( ان الحزب يحدد الخطوط العامة لسياسة الامة ويلهم عمل الدولة . . وتحقق برنامج الحزب مضمون في اطار الدولة بالمساهمة في لتوسعات الدولة وخاصة في مناصب المسؤولية . ) )

ينتقل الى التعبير عن التخوف من ابتلاع الدولة للحزب بنصه على انه ( ( لكي لا يبتلع الحزب

من طرف الدولة يجب ان يتميز عنها ماديا . ) ) ( 1 )

---

( 1 ) ميثاق الجزائر ص 115 ، 116 ، 117 .

= = =  
المختلفة . وتستخدمها الهرجوازيان التكنوقراطية والادارية ، الى جانب الهرجوازية الصغيرة ،

كوسيلة لاعادة انتاج شروط وجودها . وبالمعنى نفسه فان جهاز الدولة يستخدم ايضا لانتاج

طبقة جديدة من الصناعيين . ) ) مغنية الا زرق نشوء الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص 196 .



- وتتجلى أولوية الحزب على الدولة في نصوص ميثاق الجزائر فيما يلي :
- وجوب وضع نطقه لليمي الحزب على رأس المناصب الرئيسية لكل فروع جهاز الدولة .
  - خضوع تعيينات اطارات كل فروع الدولة لتقدير الحزب .
  - اختيار الحزب للمرشحين للمجلس الوطني ، ومراقبته لنشاطهم مع امكانية تجريد هم من صفتهم النيابية .

- المراقبة السياسية للحزب على الدولة . وللحزب ان يفتح دوريا مناقشات حول القضايا السياسية ومشاكل التنظيم للدولة .
  - كسلي اعضاء الحزب الذين يتحملون مسؤوليات في اطار الدولة ، خاضعين لقيادة الحزب .
  - يجب على الحزب ان يكون عالما بطوروف العمل في الادارات . ( 1 )
- هذه جملة من العناصر المستخلصة من تحديد العلاقة بين الحزب والدولة في ميثاق الجزائر ،

ولذا كنا نعروف انه بعد مرور سنة وشهرين فقط عن انعقاد مؤتمر الحزب انفجرت من جديد تلك قضايا " قمة " جبهة التحرير الوطني ، في 19 جوان 1965 ، فما هو منظور قيادة 19 جوان للعلاقة بين الحزب والدولة ؟ هذا ما سنتناوله في المطلب الموالي .

---

( 1 ) انظر ميثاق الجزائر 1964 ، مرجع سابق ع 115 ، 116 ، 117 .

المطلب الثالث : اقرار مبدأ أولوية الدولة على الحزب، بعد 19 جوان 1965 .

كان واضحا من الخطاب الرسمي لرئيس مجلس الثورة ومن خلال الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن المؤسسات السياسية التي كانت قائمة ، ان حركة 19 جوان تتجه نحو جعل حزب م.ت.و احدى المؤسسات التابعة لجهاز الدولة ، واعطاء اولوية للدولة على الحزب في تسيير الشؤون العامة للبلاد ، وهو ما تعنيه الدعوة الى ( تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا ) . ( 1 )

وكان هذا الاختيار يجد معناه في القناعة التي كانت لدى رئيس "مجلس الثورة" وبعض اعضاءه ، والمتضمنة في ان الحزب غير متماسك وغير مؤهل للقيام بمهمة التشييد والبناء واحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد ، وهو ما يجب على الدولة انجازها ، ودور الحزب في ذلك يتمثل في العمل على تعبئة وتنشيط الطاقات في هذا الاتجاه لان يكون دوره موازيا لدور الدولة ، اي ان لا يكون حزبا معارضا للدولة ولا حزبا قائدا لها ، فهو جزء من جهاز الدولة كباقي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القادرة وهو ما عبر عنه بومدين بقوله : ( لقد حاول الحزب منذ سنة 1962 ان يخلق من نفسه شيئا خارجا عن الدولة ، لم يكن هناك تنسيق ، يجب القضاء على التكتلات وهذا امر خاص بالمناضلين انفسهم الذين يجب عليهم خلق هذا الحزب والسير به في اتجاه صحيح . . . ) ( 2 )

والاتجاه الصحيح في منظور نظام 19 جوان هو تشييد هيكل ومؤسسات الدولة الديمقراطية الديمقراطية الشعبية ، ودور الحزب في ذلك يتمثل في الصاهمة في خلق الظروف السياسية الملائمة ، بعدم تنصيب نفسه جهازا موازيا لجهاز الدولة التي حددت سبل تشييدها بعد 19 جوان كما يلي :

- تكوين الاجهزة الضرورية الفنية ، والقادرة على تطبيق الاشتراكية في مختلف الميادين .
- بناء دولة الجزائر الثورية والاشتراكية ، وتدعيمها باغاراتوعية ومدربة مسؤولة من المناضلين . ( 3 )

( 1 ) انظر بيان 19 جوان موجع سابق .

( 2 ) انظر : كلمة بومدين في لقاءه بمسؤولي اجهزة الاعلام الوطنية 1965

( 3 ) انظر : لسفي الخولي ، عن الثورة . . . الحوار الاول مع بومدين ، مرجع سابق ص 117

ان التآمر في هذين الهدفين اللذين حددتهما يومدين لايسرى فيهما مايتنافى  
واشراف الحزب على الدولة ، التي تعد مسألة بنائها وتكوين مختلف اجهزتها من  
القضايا التي يضمها الحزب (عادة) في برنامجه السياسي - الاجتماعي محذرا عبيعتها  
لولم تكن المسألة المطروحة بالنسبة لقيادة 19 جوان ابعده من ذلك ، وهي تشييد  
دولية قوية يكون الحزب فيها بمثابة احدى المؤسسات القاعدية الملمة للدور المنوط  
بأجهزة الدولة .

وقد كان ذلك واعحا بصورة جلية منذ 19 جوان 1965 حيث اصبحت مؤسسات  
الدولة تنشا وتدعم ويزداد نفوذها من سنة لآخر .

وهكذا فقد تم احداث المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 ، ثم المجالس الشعبية  
الولائية سنة 1968 بمعيدها عن نفوذ ودور الحزب . ( + )

وقد اصبحت تلك المجالس تمثل تدليما اداريا - سياسيا موازيا للتعليم الحزبي بدون ان  
تكون مكملا له ، اذا عبرت تلك المجالس في ظل الضعف والوهن الذي لحق بالهيئات  
الحزبية القاعدية ، وغياب هيئات حزبية مركزية ( باستثناء الامة التنفيذية ، ثم مسؤول  
الحزب ، الذين كانوا كلهم اعضاء في مجلس الثورة ومسؤولون امامه ) بمثابة اغتراب  
بلدية ذات طابع سياسي واداري ، فقد جاء بشأن ذلك في كلمة لهومدين قوله : ( ان التد  
التعليم في الجزائر يتركز على المجالس الشعبية المنتخبة التي تشمل جميع القطاعات سواء  
القطاعات الادارية والقطاعات الاقتصادية او القطاعات الثقافية واصبح شعارنا ان الاشتراكية  
الجزائرية تتركز اساسا على المجالس الشعبية وهي في نظرنا العامل الاساسي الذي سيضمن لبلدنا  
والمؤسسات في المستقبل الاستقرار والدوام والفعالية . ) ( 1 )

( 1 ) من حديث لهومدين مع الاذاعة والتلفزة الايطالية بتاريخ 16/04/1974 .  
( + ) في لقاء لنا مع فضال احمد المعروف بالكومندان " حميمي " عضو سابق في الحركة الوطنية " حزب الشعب "  
التحق بالثورة سنة 1955 ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1958-1962 ، عضو اللجنة المركزية  
في مؤتمر 1964 ، وعضو المجلس الشعبي الوطني حاليا . يقول السيد حميمي : " في سنة 1967  
ارسلنا لاشرف على الانتخابات البلدية في بعض الولايات ، ولما عدنا لاجتماع رئيس مجلس الثورة كنت قد  
قلت بان هناك اشخاصا ( رؤساء واءرادية ) يقولون بان الحزب ان لم يذهب سيد هبلا محالة " ويضيف  
" تأسفت لكون رئيس مجلس الثورة لهساني عن الذين قالوا هذا الكلام " .

وقد كان لذلك الاهتمام بالدولة انعكاساته وتناججه السلبية بالنسبة للحزب والتي يمكننا حصرها في النقاط التالية:

— لجوء العديد من الكفاءات والطاقت لمؤسسات الدولة لما وفرته للعاملين بها من اسباب الاستقرار والترقية الوظيفية والاجتماعية .

— في مقابل ذلك أصبح المولفون، بل حتى الصوالمين، في الحزب لا يتمتعون بما يتمتع به السيرون والاطارات الادارية .

— ونتيجة لذلك عرف الحزب "نزراً" عامكاساً" للاطارات والكفاءات التي كان يحتويها والتي جذبت للكثير منها اغراءات المؤسسات الادارية .

اما على صعيد الممارسة والتنفيذ اليوميين فقد كان الووسع يتميز بأولوية الاجهزة الادارية والمللى الهيئات الحزمية فكان ان:

— احتفل الحوب - نظرياً - بالدور الملهم ، وامتلاك الدولة لسلطة التقرير والتنفيذ الحقية الحقيقية . ( 1 )

— كثرة المشاحنات والمتهجاذب بين الاطارات العليا في الحزب والدولة نتيجة عدم الوضوح في الصلاحيات وتزايد نفوذ الاطارات الادارية التي تملك حى القرار والتنفيذ .

وشأن ذلك يذكر "بول بالطا" ان "بعض المدراء كانوا يتصرفون كأصحاب مؤسسات مؤسسات راسمالية بدلا من قادة اشتراكيين ، فوجدوا انفسهم في نزاع مع القاعدة أو مع

المثلمين النقابيين . والصدمات المفتوحة والصامتة اصبحت عديدة ، خاصة أثناء اعداد الخطة ، او على الصعيد العملي بين الولاة ومفوضي الحزب (امناء المحافظات) . امام

شكاي هؤلاء ، واولئك اجاب بومدين باللموس: قوموا بعملكم ، فالثورة في كل مكان . ( 2 ) ولم يكن في امكان بومدين ان يقول اكثر من ذلك فالاطارات الادارية كانت تستند في

مواقفها للقرارات والمراسيم والاً وأمر المحددة لصلاحياتها وسلطاتها في التسيير والتنفيذ

( 1 ) انلسو: استراتيجية بومدين : بول بالطا ، مرجع سابق ص 69

( 2 ) نفس المصدر ص 69 ، 70 .

وهو ما يجعلها في موقع قوة امام المسؤولين الحزبيين الذين يمثلون خطرها - سلطة التوجيه والمراقبة والاشراف ، وهو ما لا نجد له اهمية او معنى في الواقع ، بعد تجميد دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 .

اذ لم يبق للمسؤول الحزبي سوى ما كان بسومدين يروره في خطبه وتوجيهاته بشأن مهمة الحزب في اعداد وتوجيه سياسة للحكومة في كل المجالات ، ، ، لكن ذلك بقي ثابتا في الخطاب السياسي دون ان يجسد ميدانيا .

ولم تكن الخطب وحدها كافية لاعطاء الحزب صلاحياته عظميا في مقابل تنامي نفوذ الادارة وازدياد سلطة وصلاحيات السيرين ال اداريين .

— تصور "قائد احمد" لعلاقة الحزب بالدولة :  
=====

كان "قائد احمد" بصفتة مسؤول الحزب يدعو الى الانسجام بين الهيئات الحزبية والمؤسسات الادارية للدولة ، داعيا الى ضرورة اشراف الحزب طبقا لما حددته النصوص على المؤسسات الادارية ، والمجالس المنتخبة .

ولم تجد دعوة قائد احمد عداها ، خاصة لدى المسؤولين المركزيين ، وهو ما جعله يشن حملة ضد المسؤولين التنفيذيين الذين كانوا يرفضون مسألة اشراف الحزب مستنديين في ذلك الى المراسيم والقرارات والمنشورات الوزارية التي تحدد مهامهم وتجعلهم مسؤولين امام الجهات الوصية في السلم الاداري للمؤسسة .

وبالرغم من ان قائد احمد باعتباره مسؤول الحزب كان كثيرا ما يشرف على اجتماعات المجالس المنتخبة - سواء أثناء الندوات الوطنية أو الأيام الدراسية ، فان ما كان يتقدم به كتوجيهات لا يجد ما يسند به ويجعله في حيز التنفيذ كالأوامر والقرارات الادارية . ونتيجة لذلك فان التجاوب كان مفقودا الى حد بعيد بين الهيئات الادارية ، خاصة التنفيذية منها ، والهيئات الحزبية المماثلة لها على المستوى المحلي .

وهكذا فان مسألة علاقة الحزب بالدولة قد بقيت متميزة منذ 19 جوان 1965 بما عطاها مؤسسات الدولة ما يجعلها في وضع قسوي امام الهيئات الحزبية وذلك بما اصبحت تتمتع به مؤسسات الدولة من وضع قانوني وامكانيات بشرية ومادية ، لا يملك الحزب بمختلف هيئاته ما يماثلها ، ولا ما يجعل حتى بعض هيئاته قادرة على ضمان سيرها الطبيعي قبل صدور الميثاق الوطني ، فماذا جاء في الميثاق بشأن العلاقة بين الحزب والدولة

الخطيب الرابع: الميثاق الوطني والعلاقة التكاملية بين الحزب والدولة.

خصت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة في الميثاق الوطني بحيز كبير نسبياً، وذلك لما كانت عليه العلاقة من عدم وضوح منذ 19 جوان، حيث احتلت مسألة "تشديد الدولة" مكان الصدارة في الميدانين الوطني والعملي، في الوقت الذي كان نصيب الحزب فيما يتصل ببنائه التنظيمي ودوره السياسي لا يتجاوز حدود الخطب...، ونتيجة لذلك فقد كانت العلاقة بين الحزب والدولة غداة الاستفتاء الشعبي على الميثاق الوطني تتميز بأولوية واضحة للدولة على الحزب. فجاء الميثاق الوطني ليحدد العلاقة كما يلي:

من حيث الاختصاص: أكد الميثاق الوطني على ضرورة ان تعمل اجهزة الحزب والدولة كل في نطاق اختصاصاته، لتفادي التداخل، اذ نص الميثاق على ذلك بقوله: (( ان اختصاصات اجهزة الحزب والدولة لا يمكن ان تتداخل أو تندمج في بعضها البعض، لأن التنظيم السياسي للبلاد قائم على التكامل في المهام بين اجهزة الحزب واجهزة الدولة ))، ويؤكد الميثاق الوطني على ذلك لتفادي تداخل الصلاحيات بين المؤسسات والهيئات الادارية والهيكلية والهيئات الحزبية، وهو ما عرّفه بنصه (( لا يجوز بأية حان من الأحوال ان يحل الحزب، محل الأجهزة الادارية، لأن ذلك يؤدي الى تضييع المسؤولية على مستوى الادارة )).

ويحدد الميثاق من "مخاطر" ذلك التداخل الذي قد يحدث بين مهام الحزب والادارة فهو بالاضافة الى ما يؤدي اليه من تضييع للمسؤوليات قد (( يؤدي الى الانحراف فيما يتعلق بفهم دور الحزب، الذي هو، قبل كل شيء، سياسي وليس ادارياً )).

من حيث المهام: حدد الميثاق الوطني دور الحزب باعتباره "قوة غلامية" كما جاء في الميثاق في العمل (( روما على تعميق الايديولوجية في نطاق التوجيهات المحددة في الميثاق )) كما ان الحزب (( يقوم برسم خطوط فعمل المشورة الاشتراكية، ويحدد آفاقها، ويضبط الوسائل التي يجب توفيرها لدعم مواقعها وتأمين سيرتها الى الامام ))، ويستند الميثاق الى القول بأن مهام التنمية السريعة (( بناء المجتمع الاشتراكي لا يمكن

تحققها بكيفية تلقائية ، ولا تستطيع الأجهزة الادارية وحدها ان تضطلع بهما ، لأنهما نتاج لعمل واع تقوم به الجماهير باشراف قيادة ثورية . ( ) ان لابد من وجود حركة سياسية منظمة وواسعة النطاق يحددها الميثاق في الحزب بنصه على ان بناء المجتمع الاشتراكي يخلل عديم الجدوى ( ) اذا لم ينظم بصورة محكمة ضمن حركة سياسية واسعة النطاق ، ينشطها حزب غلامي هو جبهة التحرير الوطني . ( )

الا ان الميثاق عندما انتقل لتحديد دور الدولة فانه قد اهمل ذكر الحزب كتنظيم سياسي يراقب ويوجه عمل الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي الخ . . وهو ما لا حظ له ول وهامة عند الغلاء على مناهج الميثاق عند تطرقه لمهام الدولة الاشتراكية ، التي حدد دورها فيما يلي :

- دور الدولة الاشتراكية : بعد ان يبين الميثاق بأن " الملكية الجماعية لوسائل الانتاج " تشمل  
=====  
اساس المحتوى الاجتماعي للدولة الاشتراكية . ينتقل الى ابراز مميزات الدولة الاشتراكية فيما يلي :
- الحرص على الا يكون الاقتصاد الوطني محتكرا لصالح فئة محلولة .
  - التحكم في الاقتصاد وتحويله وتوجيهه في نطاق التخطيط الاشتراكي .
  - تغيير علاقات الانتاج وتطوير "طاقات الانتاجية الى اقصى حد .
  - تأمين الرقي الاجتماعي والثقافي وضمان الضحة لكل المواطنين . ( x )
  - الدولة الديمقراطية : يؤكد الميثاق على ان الدولة الاشتراكية تستمد علة وجودها من و ( ) فاعليتها ، وسلطتها ، من ارادة الشعب ومن تقبله اياها . ولذا ينبغي انما روح الدولة وتمهدها لدى جميع المواطنين ، وتعميق وعيهم بمهمتها ودورها كأداة في خدمة الج: مير ( ) ويحدد الميثاق خاصيتين للدولة الاشتراكية : الأهداف التي تعمل على تحقيقها ، والتضليل الشعبي في تسييرها . وذلك بنصه التالي : ( ) ان الدولة الاشتراكية دولة ديمقراطية ، لا بالنسبة لأهدافها فحسب ، بل بالنسبة لتسييرها ايضا . ( ) و ( ) تكون المجالس الشعبية اجهزة رئيسية لسلطة الدولة ، تتجسد فيها ارادة الشعب . وهذه المجالس المؤسسة اولا على المستوي البلدية ثم على مستوى الولاية ، وأخيرا على المستوى الوطني ، تشكل هيئات توجيه وتقرير ومراقبة . ( )

( x ) ان المميزات الأربعة المذكورة اعلاه ، لم تأتي على هذا الترتيب في الميثاق الوطني ، فالترتيب من وضع الباحث ، وذلك ما استطعنا اختصاره من صفحة كاملة ص 76 من الميثاق الوطني .

ولا نجد في ذلك اية اشارة الى ما يضل به الحزب في دعم الدولة لانجاز الاهداف المرسومة ، كما ان اسناد مهمة " التوجيه والمراقبة " للمجالس الشعبية دورا لاشارة الى ما تضل به تلك المجالس بالنسبة للحزب ، والاقتصار على القول بأنها تشمل ( ) اجهزة رئيسية لسلطة الدولة ، تتجسد فيها ارادة الشعب ( ) يجعلنا نتساءل عن من يمثل ارادة الشعب اهي الدولة أم الحزب ؟ ان الاجابة على هذا السؤال نجدها في الميثاق الوطني نفسه الذي يؤكد على ان ( ) الحزب هو القوة الطلائعية لقادة الشعب وتذليله من اجل تجسيم اهداف الثورة . انه يشكل دليلا للثورة والقوة المسيرة للمجتمع . ( )

واعتقد ان هذا النص يعتبر نصا واضحا ، فالحزب يشرف على التخطيط والتوجيه والمراقبة في حين ان الدولة بمختلف اجهزتها تشمل الاهداف التنفيذية لما يقره مؤتمر الحزب . الدولة والمواطن : يقع على عاتق الدولة ضمان الحرية الحقيقية للفرد بتحريره من الاستغلال والبطالة ومن غوائل المستقبل والمرض والفقر ، ومن قلقه على مصير ابنائه ، هكذا حدد الميثاق الوطني واجبات الدولة ازاء المواطنين موضحا ان ( ) الديمقراطية الاشتراكية ، تهيء الظروف الموضوعية للممارسة الحقيقية لحرية وحقوق المواطنين الاساسية ، التي تحرر على نشرها بكيفية كاملة . ( ) ويضيف الميثاق ان الدولة الاشتراكية ، تضمن مجموع الحريات العمومية ( ) وبخاصة حرية التعبير ، والرأي ، والتفكير والتفكير ، بشرط ان لا تستعمل للناس بالثورة . وان ممارسة هذه الحقوق محددة بالقانون . ( )

ويحدد الميثاق ولغائف الدولة في علاقة المواطنين بها في العديد من الجوانب يمكننا حصرها فيما يلي : حق المواطنين في اعلام كامل وموضوعي ، حماية حقوق المواطنين ، ضمان الامن والاطمئنان للمواطن ، تحديد الدولة واجبات المواطنين ازاء المجتمع .

المراقبة : يحدد الميثاق مجالات المراقبة في مختلف الميادين وهرى ضرورة انشاء اجهزة للمراقبة من القمة الى القاعدة . ويسند هذه المهمة الى الدولة وذلك بنصه على ان



تستند (هذه المراقبة على اجهزة دائمة تكون تابعة لمختلف ادارات الدولة ، وتتكون كلها

من رجال يتصفون بالالتزام والكفاءة والنزاهة ) ( ص 84 من الميثاق الوطني .

واذا افترضنا ان ضرورات الرقابة " الفنية " و " الرقابة العالمية " تستوجب قيام افراد ومؤسسات

مخصصة في اطار الدولة ، فان الرقابة السياسية تشمل احدى المهام التي تقوم بها

الاحزاب السياسية ، وهو ما لم نجد في الميثاق .

از ينتقل الميثاق الى الحديث عن الرقابة الشعبية بنصه على انها ( ( تستند على مؤسسات

منتخبة تتوفر في اعضائها شروط الالتزام والكفاءة والنزاهة ، وتعارض في اطار منظم عن طريق

المجالس الشعبية على اختلاف مستوياتها أي المجلس الوطني ، والمجالس الشعبية للولايات ،

والمجالس الشعبية البلدية ، كما تمارس عن طريق مجالس العمال ضمن المؤسسات الاشتراكية ) (

واللاحظ ان دور الحزب لم يأت الا عرضا في تحديد الجهات وللهيئات المعنية بالمراقبة ، وهو

ما ثبتته الفقرة التالية من الميثاق : ( ( وعكذا ، فان وظيفه المراقبة تندرج في اطار التنظيم

المنسجم الذي تتسم به الدولة الاشتراكية ، أي أن تتكامل وسائل المراقبة للحزب والدولة

والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة من أجل وقاية المجتمع وتراثته ضد كل أشكال التجاوز

والصالح بأسسه وأهدافه . ) (

هكذا حدد الميثاق مهام الدولة في مختلف مجالات الحياة ، دون ان يعمطي الحزب

ما يمكنه من مراقبة الدولة في انجاز هذه المهام ، وهو ما يجعل الدولة تقوم بهذه المهام

دون ان تكون هناك رقابة سياسية من قبل الحزب ، بالرغم من تأكيد الميثاق على ان الحزب

هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتذليله من أجل تجسيم وتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية

ويمكننا ارجاع عدم التطرق للحزب اثناء الحديث عن مهام الدولة الى ان الميثاق الوطني

كان قد اكد على ان تعمل اجهزة الحزب وأجهزة الدولة في اطارين منفصلين ، وبوسائل

مختلفة من أجل تحقيق اهداف واحدة . الا ان ذلك لا يبعد مقنعا ولا يمكن ان يكون

تفسيرا لاسباب ابعاد الحزب عن دور الرقابة ، او الاهداف التي تعمل الدولة لتحقيقها

في مجال الديمقراطية كدولة اشتراكية، ولا يمكننا ابعاد الحزب من مسألة ضمان حقوق المواطنين وواجباته في المجتمع. وهو ما يمكننا اعتباره نقضا وتقصيرا في الميثاق الوطني فيما يتصل بدور الحزب في المجتمع، ففي الوقت الذي احتلت فيه الدولة مكان الصدارة في الميثاق عند حديثه عن مهامها، لا نجد - اي الميثاق - يولي اهمية الدور الذي يناط بالحزب كقائد وموجه في مراقبة الأجهزة ومؤسسات الدولة وتوجيهها لانجاز تلك الأهداف المحددة في الميثاق الوطني لعمل الدولة.

ان ما سبق يقودنا الى طرح لسؤال التالي: عا هي طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة في الميثاق الوطني؟

يحدد الميثاق العلاقة بين الحزب والدولة على أنها علاقة تكاملية، اذ بعد أن ينص على أنه (( يقوم النظام الدستوري في الجزائر على واحدة الحزب )) يؤكد أن التنظيم السياسي للبلاز (( قائم على التكامل في المهام بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة )) ويضع الميثاق اسس ذلك التكامل كما يلي :

— وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

— اسناد مسؤولية مراكز الحل والمقد في الدولة الى اعضاء في قيادة الحزب.

— وحدة الهدف لعمل الحزب والدولة.

— تفادي حلول الحزب محل الدولة

— تولي المناضلين في الحزب لمناصب المسؤولية في الادارة، وهو ما يضمن تأثير الحزب على

الادارة بواسطة مناضليه، ا بواسطة هيئاته على مختلف مستوياتها التنظيمية. ص 60 من الميثاق.

واذا كان الميثاق الوطني قد حدد العلاقة بين الحزب والدولة على هذه القاعدة "التكامل"

فان دستور 1976، لم يزد عن وضع مانص عليه الميثاق، في مواد من 94 الى 101 الفصل الأول

"الوليفة السياسية". فيما يتصل بهكل النظام الدستوري والتنظيم السياسي.

واذا كان مؤتمر الحزب 1979 قد انبثق عنه "قانون اساسي للحزب" فما هو شكل العلاقة بين الحزب والدولة في القانون الاساسي للحزب؟ هذا ما سنتطرق له في الصفحات الموالية.

المطلب الخامس: التنسيق بين الهيئات الحزبية والادارية .

احتلت مسألة تحديد العلاقة بين الحزب والدولة ومعد مؤتمر الحزب جانفي 1979 مكانة متميزة في انشغالات مختلف الهيئات الحزبية ، التي كان السؤؤلون فيها يرون انه بعد المؤتمر الرابع لم يحدث أي تغيير زاهال في العلاقات التي بقيت بين الحزب والدولة قائمة على ماكان عليه الحال قبل المؤتمر .

وكان لابد من ايجاد صيغة جديدة للعلاقة بين مختلف المؤسسات الادارية -المنتخبة خاصة والهيئات الحزبية في مختلف المستويات، وبالرغم من ان مجالس التنسيق كانت موجودة قبل سنة 1980 ، الا انها لم تكون في شكل تسييرها وتكوينها منسجمة وما احدثه المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي للحزب من قوانين وهياكل اصبحت معها ضرورة البحث عن اشكال تنظيمية جديدة اكثر من ملحة .

واذا كان القانون الاساسي للحزب قد نص في مواده 125؛ 126 و127 على كيفية ضرورة التنسيق، وذلك كمايلي :

المادة : 125 من القانون الاساسي نصت على ( ان تنسيق النشاط بين أجهزة الحزب والدولة المكلفة بتنفيذ سياسة الحزب في اطار تطبيق الميثاق الوطني أمر حتمي ينبع من المبدأ السياسي الذي يقضي بوحدة القيادة في البلاد . )

المادة 126 نصت على ان ( تحدد اللجنة المركزية كفيات التنسيق والمراقبة على جميع المستويات في مجالات النشاط المختلفة . )

المادة : 126 تنص على انه ( يقوم الحزب بتوجيه عمل المجالس المنتخبة وتنشيطها ومراقبتها ) . كسل ذلك بقي من سنة 1979 الى الدورة الرابعة للجنة المركزية الضعقدة بتاريخ 29-31 ديسمبر 1980 دون سند تطبيقي له الى ان اصدرت اللجنة المركزية لائحة تنظيمية في شكل قرار ( يتضمن تنظيم وصلاحيات مجلس التنسيق البلدي والولائي . ) جاء في المادة الأولى منه

مايلي : ( تعمل هيئات الحزب والدولة على ضمان تنسيق كامل ومحكم على جميع المستويات . )  
وشأن الأ<sup>ه</sup> هدا ف التي انشئت من أجلسها مجالس التنسيق تحدد المادتين 76 و 77 على الخصوص  
ذلك فيما يلي :

المادة 6 : ( تطلع مجالس التنسيق البلدية والولاية على كل النشاطات ذات الصبغة السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالبلدية أو الولاية . )

المادة 7 : ( تعمل مجالس التنسيق البلدية والولاية في اطار الاختصاصات المخولة لها طبقا  
لما في الميثاق الوطني ، ولوائح المؤتمرات وقرارات اللجنة المركزية والحكومة وتعليمات الأمين  
العام للحزب ، وتسهر على احترام القوانين وعلى ضمان الشروط الضرورية لانجاح مخططات التنمية . )  
واذا كان لا بد لنا من استخلاص بعض الخلاصات من هاتين المادتين فان أول ما يستخلص منها  
هو انها تمنح الحزب اطارا نظامية لتواجهه في المادين الحيوية المتصلة بصفة مباشرة بالمواع  
في حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فضلا عن الحياة السياسية التي يحتكرها الحزب  
بمقتضى ما نص عليه الميثاق الوطني وما اقره مؤتمر الحزب سنة 1979 .

كما اثبتت التجربة ان مجالس التنسيق قد اعطت للحزب دوره الفاعل على المستوى البلدي  
والولائي خاصة بعد اقرار اللجنة المركزية في دورتها الثالثة تعيين أعضاء المحافظات من  
بين اعضاء اللجنة المركزية ، وهو ما أعطى أعضاء المحافظات نفوذا وصلاحيات واسعة في  
تعاملهم مع الولاية الذين ليسوا اعضاء في اللجنة المركزية .

— كيفية تشكيل مجالس التنسيق البلدية والولاية : نصت المادة 8 من القرار الصادر عن اللجنة  
المركزية في دورتها الرابعة على ان ( تشكل مجالس التنسيق البلدية والولاية ومكاتبها طبقا  
لأحكام المواد 77-78-79-80 من النظام الداخلي للحزب . ) والمواد المشار اليها  
تنص على مايلي :

المادة 77 : يتألف مجلس التنسيق البلدي من :

— أمين القسمة .

— رئيس المجلس الشعبي البلدي .

— ممثل الجيش الشعبي الوطني . ( x )

— أعضاء مكتب التعميم .

— أعضاء المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي البلدي .

— منسقو ( أمناء ) المنظمات الجماهيرية في المستوى البلدي .

— مسؤولو الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبرى .

العادة 78 : ينشأ داخل مجلس التنسيق البلدي مكتب تنسيق يتألف من :

— أمين القيسمة .

— رئيس المجلس الشعبي البلدي

— ممثل الجيش الوطني الشعبي .

هذا على المستوى البلدي ، أما على المستوى الولائي ، فان العادة 79 تحدد كيفية تشكيلة

المجلس الولائي للتنسيق كما يلي : يتألف مجلس التنسيق الولائي من :

— أمين المحافظة .

— الوالي .

— قائد القطاع العسكري .

— رئيس المجلس الشعبي الولائي .

— نواب الولاية ( النواب في المجلس الشعبي الوطني ) .

— أعضاء مكتب الولاية .

— أعضاء المجلس التنفيذي الولائي .

— منسقو ( أمناء ) المنظمات الجماهيرية في المستوى الولائي .

العادة 80 : ينشأ داخل مجلس التنسيق الولائي مكتب تنسيق يتألف من :

— أمين المحافظة .

— الوالي .

— قائد القطاع العسكري .

— رئيس المجلس الشعبي الولائي .

وطبقا لقرار اللجنة المركزية ولنصوص قانون الاساسي فان تسيير مجالس التنسيق يتم

وفقا لمايلي :

المادة 23 من قرار اللجنة المركزية تنص على مايلي : ( تجتمع مجالس التنسيق وجوها مرة

في الشهر أو يطلب من أحد أعضاء مكتب التنسيق كلما اقتضت الضرورة ذلك . )

المادة 24 : ( يتولى أمين القسم رئاسة اجتماعات مجلس التنسيق البلدي ، ويرأس أمين

المحافظة مجلس التنسيق الولائي . )

وطبقا لما جاء به نصوص القانون الأساسي وقرار اللجنة المركزية فان مجلس التنسيق البلدي

يحيل القضايا التي يتمذرها حلها في المستوى البلدي الى مجلس التنسيق الولائي ، ونفس

الشيء بالنسبة لمجلس التنسيق الولائي لا لذي عليه ان يحيل على الهيئات المركزية جميع

القضايا التي يتمذرها حلها في مستواه .

واختصاصات المجلسين ( البلدي والولائي ) اختصاصات واسعة ، اذ انهما يقومان بتنشيط ومراقبة

ومتابعة انجاز الممليات الكبرى ذات الأهمية المحلية والوطنية التي لها علاقة بالحياة

السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلاد .

وقد نصت المادة 33 من قرار اللجنة المركزية بشأن كيفية الاتصال بالمجالس التنسيقية على

مايلي : ( تتصل الأجهزة المركزية للحزب والدولة بمجلس التنسيق الولائي عن طريق

مثل كل منهما في مكتب مجلس التنسيق . )

وخلاصة القول التي يمكننا استنتاجها من خلال ملاحظتنا على سير مجالس التنسيق البلدية

والولائية على السواء ، هي ان مجالس التنسيق كأسلوب وتنظيم جديدين يهدفان الى توحيد

عمل الحزب والادارة وجعل المسؤولية جماعية في مراحل صنع القرار واتخاذها على المستوى

المحلي ومتابعة تطبيقه ، وهو ما مكن الحزب من دخول الميدان الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي في حياة المواطنين بعد ان كان دوره مقتصرًا على التمهئة والتجهيد بعيدا عن

مصدر القرار الاداري الذي كانت تحتكمه الهيئات الادارية .

الا ان السؤال الذي يطرح نفسه اليوم بعد التجربة القصيرة التي قطعتها مجالس التنسيق

هو الى أي مدى استطاعت هذه المجالس تحقيق الغايات والاهداف المنتظرة منها ؟ وما هي المعوقات التي تعترضها كأسلوب جديد ؟

ان فعالية هذه المجالس كانت وما زالت - رغم حداثتها - تتحكم فيها نوعية التركيبة الموجودة على المستويين : الاداري والحزبي من جهة ، وطبيعة العلاقة ( الشخصية ) بين المسؤولين الحزبيين والمسؤولين الاداريين ، از أنه نادرا ما تطرح مسألة عدم الفهم الموحد للنصوص المنظمة لمجالس التنسيق وكيفية سيرها .

فالخلافات اضعف الانسجام بين أمين القسمة بصفته رئيسا لمجلس التنسيق من جهة ، ورئيس المجلس الشعبي البلدي الذي لم يتعود عن سير وأسلوب العمل الجديد في سيره ومدارات المجلس الشعبي من جهة أخرى ، كثيرا ما كانت هي السبب الرئيسي في الخلافات التي تحدث من فعالية الدور المنوط بمجلس التنسيق البلدي .

ونفس الوضع تقريبا يمكننا ملاحظته على مستوى مجالس التنسيق الولائي .

اما المعوقات التي ما زالت تعترض سير مجالس التنسيق البلدية من الناحية القانونية ، فهي تلك المتمثلة في العلاقة التي تجعل من الولاية ورؤساء البلديات خاضعين في تسيير شؤون الولايات والبلديات للوصاية ، وهو ما يستوجب مراجعة القانون البلدي الصادر سنة 1967 ، والقانون الولائي الصادر سنة 1969 ، لاعطاء مجالس التنسيق البلدية والولاية الفعالية اللازمة .

اضافة الى ذلك فان غياب تعليمات ملزمة التطبيق للهيئات والمؤسسات الادارية لما يصدره مجلس التنسيق من قرارات قد كان وما زال يمثل عائقا أمام تحقيق ماتصوب اليه مجالس التنسيق من جعل المسؤولية الجماعية شكلا ومضمونا حقيقة ميدانية .

وبالرغم من كل ذلك فان مجالس التنسيق قد اعطت الحزب - في علاقته بالدولة - دورا بارزا يتناسب وما حددته النصوص المنشقة عن مؤتمر 1979 والمؤتمر الاستثنائي - جوان 1980 بالنسبة لمكانة ودور الحزب في المجتمع في مختلف مبادئ الحياة ، باعتباره " الحزب القائد "

كما جاء على لسان الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة عند حديثه عن الحزب ودوره في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد .

### المبحث الثالث: علاقة الحزب بالمنظمات الجماهيرية

=====

تؤكد مختلف النصوص والأدبيات الصادرة عن حزب جبهة التحرير الوطني أن المنظمات الجماهيرية تمثل الامتداد الطبيعي لحزب جبهة التحرير في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية.

وهي من هذا المنطلق تعد ركائز وأطر نظامية للحزب، تتمثل مهمتها في تجنيد وتعبئة مختلف القوى الاجتماعية للشورة وراء حزب جبهة التحرير. إلا أن المدارس للعلاقات التي سادت بين الحزب والمنظمات الجماهيرية منذ 1962 يلاحظ أن تلك العلاقات لم تكن دائما علاقات انسجام وتكامل خاصة بين منظمة العمال (ع.ع.ج.ع.) والحزب.

ونظرا لتعدد المنظمات الجماهيرية - خمس منظمات - فإننا نرى ضرورة الاقتصار على دراسة العلاقة بين الحزب ومنطقتي العمال والشباب، وذلك للأسباب التالية:

- كانت العلاقة وما زالت تتميز بالتجاوب والانسجام بين الحزب والمنظمات التالية:
  - المجاهدون، الفلاحون، النساء.
- معظم أعضاء المنظمات الثلاث المذكورة أعضاء في (ع.ع.ج.ع.) بصفتهم عمالا.
- يمثل أعضاء منطقتي المجاهدين والفلاحين النسبة الغالبة في التركيبة البشرية للحزب.
- لم تعرف العلاقات النظامية بين الحزب والمنظمات المذكورة تأزما على فرار ما حدث

في علاقة الحزب بمنطقتي العمال والشباب. لتلك الأسباب فإننا نقصر في هذا المبحث على تناول العلاقة بين الحزب ومنطقتي العمال والشباب في مطلبين، نخصص المطلب الأول لعلاقة الحزب بالاتحاد العام للعمال الجزائريين وتطور تلك العلاقة. أما المطلب الثاني فإننا سنتناول فيه علاقة الحزب بشبهة ج.ت.و. ثم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.



الطلب الأول : تطور علاقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالحزب .  
=====

يحتل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ( ا.ع.ع.ج ) مكانة هامة في المجتمع الجزائري في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو يضم قسما صغره تركيبة بشرية هائلة من حيث العدد والنوعية .

كما يتميز مناضليه بتجربة نقابية وسياسية عالية، وقدرات تنظيمية وفكرية لم يحصى الحزب باحتوائها . ( x )

وهو ما أهله لأن يلعب دورا عظيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وباختصار في كل مهام البناء الوطني، اذ كان للاتحاد منذ الاستقلال حضورا فاعلا في مختلف القضايا الوطنية .

وقد عرفت علاقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بحزب جبهة التحرير الوطني عدة تطورات وأزمات وصراعات، التي ان انتهت سنة 1982 الى الانسجام القائم على تحكم الحزب في الاتحاد واشرافه عليه باعتباره احدى ضلعاته الجماهيرية، التي تراها اذبيات الحزب بأنها امتداد طبيعي للحزب في اوساط مختلف الفئات الجماهيرية والمهنية . ولمعرفة ما وصلت اليه العلاقة بين الحزب والاتحاد العام للعمال اليوم، فانه لابد لنا من معرفة ما شاب هذه العلاقة من غموض أو جفاء منذ الأيام الأولى لاسترجاع الاستقلال، مروراً بتطور العلاقة بعد 19 جوان 1965 الى المؤتمر السادس للاتحاد العام للعمال سنة 1982 . وذلك وفقا للجدول التالي :

- ا- الدعوة الى استقلال الاتحاد عن الحزب فداة أزمة 1962 .
- ب- المؤتمر الأول للاتحاد : الخرون بقيادة مؤيدة لاشراف الحزب على الاتحاد .
- ج- المؤتمر الثاني للاتحاد : الموقف الجديد من الاتحاد .
- د - سيطرة المناصر المناوئة للحزب على الاتحاد .
- هـ - الاقرار العملي لاشراف الحزب على الاتحاد .

( x ) تميزت وما زالت تركيبة الاتحاد العام للعمال باحتوائها على عناصر ثورية وشقة، التفت حول الاتحاد لكونه كان الاطار التنظيمي الوحيد الذي يمكن ان تتفاعل داخله مختلف التيارات السياسية . والايديولوجية، بعد ان كان الحزب يعيش في حالة تهميش وجمود خلال فترات معينة .

١) الدعوة الى استقلال الاتحاد عن الحزب:

كان العديد من الاطارات النقابية خلال الأزمة السياسية التي عرفت بها الجزائر فدأة استرجاع الاستقلال مباشرة ، قد أخذت موقفا من الأزمة، داعية الى ضرورة ان يكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة نقابية مستقلة عن التأشير الذي كانت القيادة المشملة في المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني ترميد ممارسته على الاتحاد . (x)

وهناك من يذهب الى القول بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين كانت قاداته ترميد أن يكون مستقلا عن الحزب ( ( تشبها بالمدول الرأسمالية . ) ) ( 1 ) وقد كان رد بن بيللا على تلك الدعوة بصفته رئيسا للحكومة وعضوا في المكتب السياسي لجهة التحرير بأن أعلن في ندوة صحفية بشأن دعوة استقلال الاتحاد عن الحزب، قوله ( اذا كان اتحاد العمال يرميد ان يكون مستقلا في ميدان الادارة والتسيير فهذا امر عادي . ولكن الاستقلال السياسي يتنافى وبرنامج طوابلس . . اننا نجحنا بتحرير بلدنا

( 1 ) انظر : رجاء النقاش، ثورة الفقراء، مرجع سابق . ص 76 .

(x) هناك من النقابيين والمناضلين في الحزب من يؤكد الميوهان : ( ( قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين - آنذاك - وبعض الاطارات النقابية كانت تطرح مسألة استقلال النقابة عن الحزب ، بدعم من الحزب الشيوعي الجزائري \* الذي كان يومئذ يدعوا الى تأليف \* جبهة موحدة \* تحتفظ فيها مختلف التدييمات الشبانية والنقابية والسياسية مستقلا لهم التنظيمي ، مع رفض الدعوة الى الانضواء تحت لواء جبهة التحرير الوطني كحزب موحيد للبلاد . ) ) وقد بحثنا عن ما يؤكد هذا القول او ينفده ، فلم نجد من الوثائق ما يثبت او ينفذ ما ذهب اليه المناضلون والنقابيون في حديثنا معهم .

ونحن متحدثون . ولتحقيق مهام المستقبل وهي اهم ما حققناه لحد الان  
يجب علينا ان نبقي متحدين . ( ( 1 )  
واذا كان " بن بلة " قد اعلن بذلك عن رفضه للنزعة الاستقلالية التي ظهرت في الاتحاد  
العام للعمال ، فانه لم يكن يرى مانعا في احتفال اوعج بوجهة نظر هذا الحزب  
بشرط ان لا يطالب بالاستقلال السياسي عن الحزب ، وهو ما عبر عنه بقوله : ( يجب  
ان تكون المطالب النقابية في نطاق قومي وفي النشاط العام الذي يقوم به الحزب  
لان الاستقلال السياسي الذي يطالب به ( اوعج ) يناقض برنامج غرابلس ) ( 2 )  
فعلنا قال برنامج غرابلس بشأن تحديد العلاقة بين الحزب ومنظماته الجماهيرية ؟  
ان التأمل في برنامج غرابلس لا يجد تحديدا دقيقا للعلاقة التوجيهية التي يجب  
ان تسود بين الحزب والنقابات ، فالبرنامج يقتضي بحصر دور النقابات في الدفاع عن  
المصالح المادية والثقافية للعمال بنصه على انه : ( يجب على النقابات بصفتها  
مذلمات الطبقات الكارحة ان تقدم دعمها في اطار اختصاصها من اجز وصع وتطبيق  
السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، يحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر  
دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال . ( ( 3 )  
فالاستقلال المنصوص عليه في برنامج غرابلس مقيد بالدور المسند للنقابة والتدخل  
في حماية المصالح المادية والثقافية للعمال ، فهو - ان برنامج غرابلس - ينص ان  
عن الاستقلال التديمي ليس الا .

ونتيجة لما آلت اليه العلاقة بين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وقيادة الاتحاد  
فقد كان لابد من دراسة الوضعية ، وايجاد صيغة للعلاقة بين الحزب والاتحاد ،  
فكلف المكتب السياسي لجبهة التحرير احد اعضاءه " رابح بيطاط " باجراء اتصالات  
مع " رابح جرمان " الأمين العام للاتحاد العام آنذاك ، للوصول الى اتفاق ينظم  
العلاقة بين الحزب والاتحاد بمعد حوار واتصالات عديدة ، توصلنا في  
( 1 ) انظر : تصريح " بن بلة " المنشور في المجاهد الاسبوعي العدد 135 الصادر

بتاريخ 1962/11/08 .

( 2 ) نفس المصدر

( 3 ) انظر : ملحق الحزب ببرنامج غرابلس .

في يوم 1962 / 12 / 09 الى الاتفاق التالي :

( ) نعتبر ناسرا للاسمية التي تكسيها الحركة العمالية وللخروج من حالة التخلف التي تعانيها الجزائر، ان الهيئة النقابية تحتل مكانا مازا بين القوى التي ستجند لبناء صرح الوطن . ولكن يجب ارتكسون هذه موحدة وحررة لتمكن من ان تقوم بدور فعال ، وتساهم في تسيير البلاد نحو الاشتراكية . وحتى يكون للعمال وعي جماعي ازاء المناكل العميلة التي تواجهه بلادنا ، ودور العمال في بناء صرح الوطن ، دور عام ، لاتهم المنتجون ، وهم الذين يطلب منهم ان يتحملوا التضحيات . ( ( 1 ) )  
كسنت هذه هي المقدمة التي احتوى عليها نص الاتفاق الذي ضم اربعة جوانب اساسية :

( ا ) في الميدان التذليلي ، تم الاتفاق على ما يلي :

- ( 1 ) سينتخب العمال بأنفسهم مسؤوليهم بطريقة ديمقراطية ، بدون حضور اي شخص اجنبي عن النقابة .
- ( 2 ) سيدلّم العمال مؤتمرهم ، ويفقدون اجتماعاتهم بحرية .
- ( 3 ) يعين العمال انفسهم اعضاء المؤسسات المختلفة ، وتدبير شؤون العمال والتعاونيات .
- ( 4 ) تتلقى الاتحادات والفيدراليات تعليما منها من الهيئة المركزية مباشرة .
- ( 5 ) يسهر الحزب على احترام وحماية حرية تنظيم وتسيير الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يتولى حماية مصالحهم المادية والثقافية .
- ( 6 ) يتجنب الحزب كل اجراء من شأنه ان يضر بحرية نشاط وتعبير الناقلين النقابيين ان كان ذلك راجعا خلا في اثار منفسهم .

( ب ) في الميدان التوجيهي :

- ( 1 ) مؤتمر العمال هو الذي يحدد توجيه افعاله وبرنامجنا مجبه ، وليس يكون هذا التوجيه باي حال منا قضا مع المظالم الاشتراكية التي ينص عليها مؤتمر غرابلسن ، والمسطرة حاليا في برنامجنا مع جبهة التحرير .
- ( 2 ) ينبغي للاتحاد ان يقدم لنا ندرته المطلقة لانشاء وتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية

للبلاد .

3 ) ينسق الاتحاد نشاطه ومواقفه وتوجيهه العام مع ادارة حزب جبهة التحرير الوطني عن طريق اتصالات دورية .

4 ) العمال الجزائريون يتعا من مع عمال العالم اجمع غبقا لهادى الطبقة العاملة العالمية .

5 ) للاتحاد العام الحق في الاقتراح على الحزب بالخطى الواقعية لتسوية المسائل التي تهم الطبقة العاملة الجزائرية .

ج ) علاقة الاتحاد بالولاية العامة للعمال الجزائريين في فرنسا ،

1 ) بما ان الولاية العامة للعمال الجزائريين فرع من اع ع ج ، لما نه يجب عليها ان تتلقى التعليمات من الولاية العامة في نطاق توجيه حركة العمال الجزائري .

2 ) في اطار الاستقلال التنظيمي ، فالاتحاد يساند الادارة المركزية للولاية الجزائرية بفرنسا .

د ) تحصيل المؤتمر :

1 ) ينتخب العمال مندوبينهم بطريقة ديمقراطية .

2 ) يجب ان يقدم التقرير الاربى والمالي الخاص بالمؤتمر لموافقة العمال .

3 ) توسيع اللجنة المنكلفة بتحصيل المؤتمر للاتحاد العام للعمال الجزائريين . ( 1 )

ان ما يستنتج من عناصر الاتفاق المذكورة اعلاه ، بين اع ع ج والحزب انها تتسم بما

يلى :

— تميز موقف الحزب من مطالب الاتحاد العام بالمرونة والحذر وهو ما تدون

عليه بنود الاتفاق الخاصة بالجانب التنظيمي ، فاجراء الانتخابات في سائر الاتحاد

وهيئاته بدون حضور ممثل عن الحزب يعد ضا فيا لهدا اشرف الحزب على الاتحاد

ورغم ذلك فان الاتفاق قد نص صراحة على ان العمال ينتخبون مسؤوليهم ( بدون

حضور اي شخص اجنبي عن النقابية ) والشخص الاجنبي يعنى به مثل الحزب .

كان هذا الموقف " المن " من الحزب في مسألة الاشراف يدل على ما وصلت اليه

العلاقات بين الاتحاد والحزب من توتر ، فكان ان تسامح الحزب ، في انتقال

مؤتمر الاتحاد حيث يتم الفصل في مسألة الاشراف وهو ما نتطرق له عند حديثنا عن مؤتمر العمال ونتائجها.

وهو كما يبدو من نص الاتفاق، ان الاتحاد كان يتغلب مع الحزب، من موقع قوة سيما سمية ما ثلته لجبهة التحرير لا كضامنة خاضعة لاشرافها .

— لم يكن الاتفاق متعارفا من حيث دور النقابة مع ما نشر عليه برنامج غرايليس، الذي جاء فيه بشأن دور النقابة وعلاقتها بالحزب وما يلي : ( يحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال ) .

ولم يضع ذلك الاتفاق حدا للتناقضات التي كانت قائمة بين الحزب وقيادة الاتحاد العام للعمال، ان كشفت الأحداث التي تلت الاتفاق، ان دعاة استقلال الاتحاد سياسيا عن الحزب كانوا لا يزالون عند موقفهم، وهو ما كان المكتب السياسي لجبهة التحرير يرى فيه انحرافا سياسيا يجب محاربتة والتصدي لدعايته، ان صرح "بن بلة" قبل اسبوع واحد فقط من انعقاد مؤتمر الاتحاد العام : ( فلنحذر اغراء العمل نحو النزعة العمالية الانعزالية ) مسيفا : ( لقد اعتمدنا فكرة سياسية موحدة لتأسيس الجار سياسي متناغم مع العون التي كانت قاعدة الدفع الحي الذي حرك جبهة التحرير الوطني . وفي هذا الاطار تحتل الحركة النقابية مع سائر المنظمات الوطنية ابرز مكانة . ) ( 1 )

ويذهب بن بلة الى الربط بين دعوة قيادة الاتحاد العام لاستقلالية سياسية عن الحزب، ومواقف القوى السياسية الأخرى المناهضة بحرية تكوين الأحزاب السياسية، ان يقول في هذا الشأن انه ( يجب ان نضع حدا للعبء الأحزاب العميقة لأنها لا تتماشى مع متطلبات الجماهير العميقة . ) ( 2 )

وقد بقي الخلل قائما الى ان انعقد المؤتمر الأول للاتحاد العام، ذلت المؤتمر الذي يمثل بداية لملاقة جديدة بين الحزب والاتحاد العام، وهو ما سنتعرف عليه في الصفحات الموالية.

( 1 ) انلسر جريدة الشعب (جزائرية) العدد 28 الصادر بتاريخ 11/01/1963 .

( 2 ) نفس المصدر .

ب) المؤتمر الأول للاتحاد : الخرس بقيادة مهيذة لاشراى الحزب على الاتحاد .

انتمقد المؤتمر الأول للاتحاد ع ع بدمينه الجزائر من 17 الى 21 جانفي 1963 ، وقد بلغ عدد المندوبين الذير شاركوا في المؤتمر 400 ضدوب . (1) وكان واضحا ضد الهداية ان المؤتمرين ثانوا منقسمين الى اجمامين رئيسيين : (\*)

— الاتجاه العنابي باشراى الحزب على الاتحاد .

— الاتجاه الرافى لاشراى السياسي للحزب على الاتحاد ، راعيا الى استقلال التنظيم النقابي .

وأمام هذا الانقسام الذي لم يكن مافجدا لأعضاء المكتب السياسي لبد . ت . و ، فقد تدخل رابع بهيطا لمام المؤتمرين ليشس غيبعة العلاقة بين النقابات والحزب ، فبعد ان ذكر بان الاتحاد كان تحت اشراى ج نو منذ تأسيسه ، وان امينه العام كان عسوا في المجلس الوطني للشورة الجزائرية قال مخاطبا المندوبين ( المؤتمرين ) انه ( ( لمر فرس الحزب هو غنى ضلعتكم واستعبادها وانما صاعدهتها على التفتح ، فالحزب يدرك ان حياة النقابة تحتاج الى استقلال داخلي في تسير شؤونها في جو تسوده الديمقراطية ) )

ولما كان من بين المؤتمرين مناعلمين في الحزب ، فقد توجه الميم بهيطا غ قائلا : ( ( لا يجوز لهم بانتسابهم للحزب ان يفرصوا وجهة نظرهم ، وان يعرقلوا بذلك الديمقراطية ، التي يجب ان تسود النقابة فعمل من عذا النوع لن يخدم الحزب ولا النقابة وانما سيشلها كما وقع في بلدان افريقية اخرى ، فالحزب لن يرضى بهذا كما لن يقبل ان تحور النقابة الى حزب سياسي ) ) (2)

وكسنت الغاية من هذه الكلمة من غرصاصين المكتب السياسي ، الرد عن الأصوات التي ارتفعت داخل المؤتمر ما رية بالديمقراطية . . . والدعوة الى استقلال التنظيم النقابي . ومن سير ائصال المؤتمر سجلت " المجاهد " اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني " بعض الملاحظات : نوجزها فيما يلي :

- (1) عمر عدد هام من المسيرين - تقدم قار ع ع ع - عن وجهات نظرهم ، ووجهوا انتقادات غنيفة للحزب والحكومة ، من فوق ضعات الخطابة في المؤتمر .
- (2) في اليومين الأولين من انعقاد المؤتمر كانت قيادة الاتحاد تسير الاجتطاطات وتدير الضائقات

(1) انظر المجاهد الأسبوعي العدد 146 الصادر بتاريخ 24/01/1963 .  
 (2) = جريدة الشعب العدد : 36 الصادر بتاريخ : 21/01/1963 .  
 (\*) يؤكد العديد من النقابيين الذين شاركوا في ذلك المؤتمر حدوث هذا الانقسام داخل المؤتمر .

بطريقة صارمة و" ديكنا توية" ولكن في اليومين الآخرين  
 وقع تحول<sup>(١)</sup> في التيار السائد في المؤتمر وأخذت الأمور تفلت شيئا فشيئا  
 من أيدي الطالبين باستقلال التنظيم النقابي. (1)

ان ما يستخلص من الملاحظات السابقتين ان الصراع قد سيطر على اشغال  
 المؤتمر منذ اليوم الأول لانعقاده.

وما يؤكد لنا ما ذهبت اليه الجاهد في وصفها لا اشغال المؤتمر  
 انما اليوم ، وبعد مرور عشرين سنة من تلك الأحداث نجد من النقابيين  
 الذين شاركوا في ذلك المؤتمر من يقول بأن الصراع كان بين العناصر  
 " الشيوعية" داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين من جهة وعضلي الحزب  
 من جهة أخرى. (x)

ومن المعروف أن العناصر النقابية القيادية التي كانت تشرف على الاتحاد العام  
 للعمال الجزائريين منذ تأسيسه (سنة 1956) تربت وتكونت في معظمها في النقابة  
 العامة للعمال (س.ج.ت.) الفرنسية.

وقد كانت هذه العناصر على جانب كبير من التكوين النقابي والسياسي، الا أن  
 الكثير منها كان لا يدين بالولاء السياسي لحزب جبهة التحرير .  
 وباختتام اشغال المؤتمر كان واضحا من خلال التوصيات ان الاتجاه الذي خرج منتصرا  
 من المؤتمر هو الاتجاه الداعي الى العمل وفق توجيهات الحزب والحكومة ذجا في  
 احدي توصيات المؤتمر ( ان المؤتمر يلزم جميع العمال والفلاحين والصناعيين  
 والاطارات بتعبئة طاقاتهم وتفانيهم وخبرتهم لفائدة الأمة بتطبيق سريع واع لتعليمات  
 حزنا ، جبهة التحرير الوطني ، وبرنامج برنامج طرابلس الذي شرعت فيه وتتابعه باخلاص.

حكومتنا. ) (2)  
 وكان ذلك مؤشرا على التمسك التي اتخذتها المؤتمر ، حيث تم تغيير اللجنة التنفيذية  
 للاتحاد ، كما كان واضحا من خلال التوصية المذكورة أن المكتب السياسي لجبهة التحرير كان يرى  
 ضرورة تطوير الاتحاد بجماعية الفلاحين الكثرين العدد والقليل التجربة فاذوجه بين هؤلاء  
 في صائفة 1962 ، يوم كانت الأمانة على أشدها نقدا للاتحاد

(1) انظر: الجاهد العدد 146، مرجع سابق (2) نفس المصدر.

(+) يعود ذلك التحول الى ما قدم عليه " محمد خيضر" الذي جند مجموعة من المناضلين  
 الذين بدخلوا قلعة المؤتمر ، مما جعل بعض المؤتمرين ينسحبون احتجاجا على ذلك .  
 (x) هذا ما يؤكد اليوم بعد النقابيين " المناضلين في الحزب" الذي شاركوا في ذلك المؤتمر.



العام للعمال ، بأنه ( ) لا يمثل الطبقة العاملة تحميلاً صحيحاً إلا إذا كان 80 ٪ من أعضائه من الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى للطبقة العاملة في الدول النامية . ( 1 )  
وكان قول بن بيللا غداً يعني أن الاتحاد لا يحتوي في صفوفه الفلاحين الذين يمثلون الطبقة الثورية ، في الجزائر ، حيث قدر عدد أعضاء الاتحاد العام للعمال آنذاك

( ) 100 ألف ودم بالنسبة لعمال المدينة لا يزيدون عن 25 ٪ ولو حدث أن أعضاء النقابات هم إما من العمال الفنيين أو أصحاب المهن كالمدرسين وعمال البريد والنقل وهي فئات تختلف من حيث وضعها الاجتماعي عن غالبية الأيدي العاملة غير الفنية . ( 2 )

وخلال هذا القول فإن الاتجاه الناصري بأشرف الحزب على النقابة قد حرس ضميراً من المؤتمر إذ تم إقصاء أعضاء اللجنة التنفيذية المناوئين لأشرف الحزب على الاتحاد ، كما تم التأكيد خلال المؤتمر على وجوب التوجيهاً الحزبي للنقابة ، التي عليها أن تحترم سياسة الحزب ، إلى جانب ما أوصى به المؤتمر من ضرورة ضم الاتحاد للفلاحين الجزائريين في صفوفه .

### ج ( المؤتمر الثاني للاتحاد : الموقف الجديد من الاتحاد )

تميزت الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمر الأول والمؤتمر الثاني للاتحاد (مارس 1965) بتشدد الحزب في تعامله مع العناصر النقابية التي كانت متواجدة داخل الاتحاد والمصنفة على أساس أنها تشكل "الاتجاه الطارئة" في الاتحاد العام للعمال الجزائريين . وقد كان لتطور الأحداث السياسية وخلافات بن بيللا مع حلفائه إمام الأركان السياسية عام 1962/1963 ، وانقلاباً به عليهم فيما بعد ، أثره على موقفه من العناصر النقابية التي كان على خلاف معها ، فبدأ موقفه في الانعراج من الاتحاد العام للعمال ، بمختلف تياراته ، بعد أن أصبح في حاجة إلى دعم جماهيري ، الذي شهد صلاح العقاد إلى أنه ( ) لما اتسع الخلاف بين بن بيللا والجمهوريين رنم الجمهوريين بدعم نفسه شعبياً عارياً بيد الاتحاد في الأشهر الأخيرة من حكمه شجع على عقد المؤتمر الثاني في مارس 1965 ولم يعارض بن بيللا في انتخاب مولود أمزيان العارضي بواسطة المؤتمر لكي يكون أميناً عاماً للاتحاد . ( 3 )

( 1 ) انظر : صلاح العقاد : المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، مرجع سابق ص 448

( 2 ) نفس المصدر ص 448

( 3 ) نفس المصدر ص 448

وكان بين هؤلاء بوقفة هذا يبحث من دعم لسلطته التي أصبحت مزعومة نتيجة تفاهم خلا فأتسمع المحيطين به، فأراد بإعادة الأتبار للمناسر النقابية التي كان وراء إقامتها في المؤتمر الأول للاتحاد أن يفسب إلى جانبه القيادات النقابية القادرة على تعبئة جما هير العمال وتجنيدنا لمؤازرته والالتفاف حوله .

وهكذا فلا نعجب عندما نرى أن المؤتمر الثاني للاتحاد العام قد أعتبر انتصارا لحزب جبهة التحرير الوطني وللديمقراطية الحقة داخل النقابة ، إذ يقول "حسين زهوان" حول نتائج المؤتمر الثاني : "أذن ، إنه ( حسن بختاوا العمال الذي يوسع الدور للنقابات في المرحلة الحالية ويحدد دور النقابة . كذلك حدثت تغييرات شاملة في القيادات السابقة . ) ( 1 )

وقد أعتبرت تلك التعبيرات دليل على الديمقراطية التي تؤدي إلى إشغال حواس جماهير العمال ، وتزيد من نشاطها وتجنيدنا حول الحزب .

د ) سيطرة العناصر الضاوية للحزب على الاتحاد :

=====

عرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد 19 جوان 1965 وصما جديدا في علاقته بالسلطة السياسية في البلاد ، وعلى الرغم من أنه عرف خلال الفترة التي كانت فيها الأمانة التنفيذية على رأس الحزب خطة تنظيم على فرار الخطة التي كان الحزب قد عرفها ، إلا أن الواقع أن وجوده كان يتدعم ويزداد قوة ، في حين كان الحزب يزداد انكماشا من حيث الفعالية والوجود السياسي في المجتمع .

وهكذا فقد استقطب أعج تيارات مختلفة لجأت إلى صفوفه لخلق مشاكل للضمان بطالها المهنية والاجتماعية - التي كثيرا ما كانت تعبر عن وجهة نظر سياسية معارضة - وذلك

---

( 1 ) أندلس : التفاصيل الكاملة للمحادثات - الرسمية بين "الاتحاد الاشتراكي العربي" و

فسي القا هرة والمراق وحزب ح ت و ، مجلة الكاتب السنة الرابعة ، مايو 1965 ،

المصدر 50 ، الدار القومية للطباعة والنشر مصر .

بما لدعوة الى الاصرايات وتزعمها ،

كما كانت توجد بالاتحاد المناصر المؤيدة للنظام والسائرة في فلكه، خاصة على مستوى بعض القيادات في الاتحاد .

وكان دور الاتحاد يتدعم كلما توسعت مؤسسات مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما جعل الاتحاد يحتل مكانا متميزا في الحركة العامة للمجتمع وهو ما لم يكن عليه الحزب .

وعند تعيين " قائد احمد " سوؤلا عن الحزب ، كان من جطة الا هداى التي حددتها لبرنامج عمل الحزب " تأطير الضلعات الجماهيرية " وهو ما يهين سهلا يوشذ ، انطرحت من جديد مسألة استقلال الاتحاد عن الحزب من قبل بعض النقابيين .

وقد احتلت مسألة مواجهة هذه العناصر حمزا في توجيهات وخطب قائد احمد " سوؤون الحزب الذي كان يبحث ضاعلي الحزب وحرعهم على مواجهة تلك العناصر التي كان يصفها بـ " الفئة الهدامة " التي ارادت وآتت بتطبيق بعض الافكار " المسمومة " مثل فكرة ماركس . ( 1 )

والمقصود بتلك العناصر هم اعضاء " الحزب الشيوعي الجزائري " الذين ينشطون بين العمال والطلبة على الخصوص ، مستغلين الفراغ الحزبي في هذه الاوقات . ( 2 ) وقد كان قائد احمد يرى ان استمرار هذا الوضع ضائفا للدور المحدد للحزب في التعليمات العامة لـ 24 جانفي 1968 التي تعطي للحزب حو الانراى والعراضة على نشاطات مختلف الضلعات الجماهيرية .

انطلاقا من هذا الموقف فتح " قائد احمد " صراعا مع الاتحاد العام للعمال . فهو كان يرى ان هناك بعض النقابيين يعطلون استقلال اتحاد العمال عن الحزب واصفا اياهم بالفساد والانتهازية والانحراف الايديولوجي المخالف " لمواثيق الثورة " مؤكدا على ضرورة انراى الحزب على الاتحاد العام للعمال ، والقضاء على التناقض التذليلي بينها ، ففي تقرير تحليلي للوضع العامة للاتحاد يذكر قائد احمد انه : ( ) كان لابد من تسوية التناقض

( 1 ) انظر : خطاب قائد احمد امام الاغارات النقابية والحزبية التي اطلقها في سنة 1970 .

( 2 ) انظر : احمد حمروش ، السياسة الدولية ، العدد 64 افريل 1981 .

التدليمي التمثيل في كون العديد من الاطارات النقابية تميز خارج الهيما كل  
الحزبية. ( ( 1 )

وقد بقي الصراع قائما بين المؤيد بعد لانسوان الحزب على الاتحاد ومن المعنا  
المعنا رسمن لذلك الاشران ،

وتصيرت فترة السبعينات بالاتجاه التوفيق الذي سلكته القيادة السياسية للبلاد  
حيث كانت الامانة الوطنية واللجنة التنفيذية تتكون من نقابيين ضاملين في  
الحزب واخرين غير ضاملين ، وكذا كان الحال بالنسبة لبقية الهيئات النقابية  
على المستويات القاعدية .

وما نعتقد المؤتمر الرابع للحزب ( 1979 ) حدث تغير اساسي في العلاقات بين  
الحزب والاتحاد ، وهو ما نوضحه في الصفحات الموالية .

هـ) الاقرار العملي لاشراف الحزب سياسيا على الاتحاد :

يمثل المؤتمر ( الرابع ) للحزب الضمقد في شهر جانفي 1979 مرحلة جديدة  
في تحديد العلاقات بين الحزب والضلعات الجماهيرية ، اذ عرفت مرحلة ما بعد  
المؤتمر اتجاهها جديدا فيما يتعلق بالعلاقات التي يجب ان تصود بين الحزب  
كشرف وموجه وقائد والضلعات الجماهيرية كأخر للتعينة والتجنيد بها تحتويه في صفوف  
من اهمية عديدة ونوعية من مختلف الفئات المهنية والاجتماعية .

ونتيجة لما اتسمت به العلاقة بين الحزب والضلعات الجماهيرية غيلة الفترة المتعدة من  
19 جوان 1965 الى مرحلة ما بعد الصادقة على الميثاق الوطني ، من صراع بين دعاة  
اشراف الحزب على الضلعات والمعارضين لتلك الدعوة ، خاصة في الاتحاد العام لاطال  
الجزائريين .

فلما انعقد المؤتمر الرابع للحزب وصادق على القانون الاساسي للحزب الذي نعرفه عادة  
128 على انه ( يقوم الحزب بتنشيط الضلعات الجماهيرية وتوجيهها ومراقبتها دون ان يحل  
محلها او يحد من قدرتها على المبادرة . يجب ان يكون الصؤلون في الضلعات الجماهيرية

ابتداء من مستوى معين ، ضاملين في الحزب. ( ( 1 )

ولم تكن القاعدة الحزبية، كما نهر، من خلال العديد من اللقاءات مع المسؤولين الحزبيين المركزيين مقتنعة بذلك النهر، فقد كانت تطالب بوجود نهر صريح يلزم مختلف القواعد الحزبية من القاعدة التي القصة في الهيئات النقابية خاصة لما المهتره بعض القواعد في الاتحاد العام للعمال الجزائريين من عدم رعا بالزامية انخراطها في الحزب وهكذا فلما انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب في شهر جوان 1960 نمر في القانون الأساسي الذي عرف تعديلا في بعض مواده، من جطة التعديلات ما نصت طية المادة 120 التي تقول حرفيا مايلي: (( يقوم الحزب بتنشيط الضلعات الجماهيرية وإمراقبتها دون ان يحل محلها او يحد من قدراتها على المبادرة في المارتوجيهاته. لا يتسولس المسؤولية في الضلعات الجماهيرية الا من عواصل ضحوط في الحزب، وتحدر اللجنة المركزية مراحل تطبيق هذا المبدأ. ))

واشرا المؤتمر الاستثنائي مباشرة كانت التحسينات لعقد مؤتمرات الاتحادات البلدية والاتحادات الإقليمية والولاية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، قد انطلقت، مما جعل الصراع يشتد بين مثلي الحزب في القاعدة والعديد من النقابيين العمير ضحوطين في الحزب (x).

والملاحظ ان القاعدة الحزبية كانت تحمسة التي حد بعهد بشأن صورة ان " اللجان التنفيذية ومكاتبها في مختلف المستويات الهرمية يجب ان تكون ضاحلة في الحزب - اي من النقابيين - الحزبيين - في حين ان الأقسام واللجان المركزية للحزب اتصح انها لم تتحصر كثيرا لهذه الفكرة التي تصكت بها القاعدة، وعمود سبب عدم التحصر الى الاعتقاد الذي كان سائدا وهو ان الحزب لا يحتوي في صفوفه العناصر التي يمكن الاخطار طيها كقواعد لهذه الضلعات، والواقع ان ذلك بعد صحيحا الى حد ما.

وقد استطاعت القاعدة الحزبية ان تحرم العديد من النقابيين العمير مهيكلين في الحزب من الترشح لانتخابات مختلف الهياكل النقابية، كما اصطورت بعض العناصر النقابية الى الانضمام للحزب بعد ان كانت تناصبه العدا.

(x) استطاعت القاعدة الحزبية ان تفرع تطبيق المادة 120 في مختلف مؤتمرات اعرج وخرجت بذلك قواعد الضلعة ضاحلة بنسبة 100٪ في بعض المستويات مثل الاتحادات البلدية في حين انه على المستوى الدائري " اللجان التنفيذية للاتحادات الإقليمية تجاوزت نسبة الضاحلين في غالبية تلك اللجان 90٪ وهو ما لم يكن معمولا بعقل 1979.

وهذا فقد تم التخلي عن المعطى لاشراى الحزب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين  
الذي لم يكن ضد 1962 فابلا - بواسطة قياداته - لاشراى الحزبي عليه ، راجعا الى  
استقلاله عن الحزب في بعض المراحل كما رأينا .

وهكذا فان مسألة الاشراى السياسي للحزب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين  
قد احتلت حيزاً كبيراً في نشاطات مسؤولي الحزب على الصنوعين القاصدي والمركبي  
انطلاقاً من أنالاتحاد العام للعمال يمثل ركيزة أساسية للحزب في الميدان الاقتصادي ،  
وهو ما جعل محمد شريف صاعدياً ضد تقييمه للوضع بقول بأنه : ( ( اذا كنتم ترون  
ضرورة تغيير قوانين الضلعات الجماهيرية في الموترات العقلية يجب القيام بذلك . . .  
مع الحرص على عدم حلول الحزب محل الضلعات . ) ) ( 1 )

---

( 1 ) كلمة " محمد شريف صاعدياً " في الطغى الوطني لأصااء مكاتب المحافظات الكفمن  
بالتفليم والضلعات الجماهيرية .

علاقة الحزب باتحاد الشباب ( ١٩٥٥ م. ر. ج )

كانت النواة الأولى ولي لجبهة التحرير الواسعة تتكون من الشباب الوطني  
السواحي بمواقع الشعب الجزائري ، والمصمم على مواجهة العدو الاستعماري  
فكان أن أعلن بيان نوفمبر ذلك بقوله ( . . . رأيت مجموعة من الشباب المصوّلين  
المناضلين السواحيين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لاتزال سليمة  
ومصممة أن الوقت قد حان لخراج الحركة الوطنية من الأزو الذي أوقعتها فيه  
صراع الأشخاص . . . ) ( 1 )

وهند انعقاد مؤتمر الصومام نوه بدور الشباب في الثورة وما يخله بالنسبة  
لسها ، اذ ثبت المؤتمر تحت عنوان " حركة الشباب " قوله أن الشباب الجزائري :  
( ( يمتاز بما غلب عليه من النشاط والحيوية والاعلاء والهمولة ) )<sup>(2)</sup> تلك هي  
الصفات والخصائص التي أكد مؤتمر الصومام على اتصاف الشباب الجزائري بها .  
وقد مثل الشباب الجزائري غلبة سنوات الثورة التحريرية الرصيد الأساسي  
للثورة وهو ما جعل ميثاق - غرابلس سنة 1962 يؤكد الفصل الذي كان  
لاستجابة الشباب الجزائري للثورة في استمرارها وتحقيق سدمها في الاستقلال ،  
بل أن " ميثاق غرابلس يذهب الى القول : ( ( تتمين الملاحنة بأنه غالبها ما كان  
التزام الشباب من الهرجوازية بمقضية الاستقلال هو الذي أسس بهذه الأخمرة  
الى الانضمام الى القضية ) ) ( 3 )

( 3 ) ميثاق غرابلس 1962 .

( 1 ) بيان أول نوفمبر 1954 .  
( 2 ) وثائق مؤتمر الصومام 1956 .

وانتقلال الجزائر اوليت صالحة لتعليم الشباب وتأطيره اهتماما خاصا من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، الذي أسرم في شهر سبتمبر من سنة 1962 ضلعة " شبيبة جبهة التحرير الوطني " تحت اشراف الحزب .  
ونلوا لما عرفته علاقة الحزب بضلعة الشبيبة بعد 1975 فاننا نرى تناوب طاقه الحزب بتعليم الشباب من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى ولي : علاقة الحزب بشبيبة جبهة التحرير الوطني 1962-1975 .

كان تأسيير شبيبة جبهة التحرير الوطني سنة 1962 قد جاء بقرار من الحزب الذي رأى ضرورة اعطاء الشباب اطارا تدلهم باطنه - تحت اشراف الحزب - من المساهمة في الحياة العامة للمجتمع .

وقد تمكنت شبيبة جبهة التحرير الوطني ( مع الكشافة الاملا صقالجزائرية من تأطير وتجنيد عشرات الآلاف من الشباب في نشاطات ايجابية كثيرة )<sup>(1)</sup>  
وقد تميزت شبيبة جبهة التحرير الوطني في علاقتها بالحزب بالتجاوب التام ، فهي تعد من الضلعات التي كانت بحق ضلعة تابعة للحزب من حيث الاشراف والتوجيه .

وكسنت شبيبة جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال قد ضلت ركيزة أساسية لجبهة التحرير الوطني في مبادئ التجنيد والتعبئة للفتات الشبانة في الأحياء والأحياء والقرى ، وذلك بفضل الانتشار الواسع لخلهاها ، ولما كانت تقوم به من نشاطات ثقافية وفنية متنوعة .

وفضلا عن ذلك فان شبيبة جبهة التحرير الوطني قد مدت الحزب باطارات غاية

---

(1) من تقرير السياسة الوطنية للشباب الصادر في طيف من طرف اللجنة المركزية في دورتها



وتمرسه على النصار ، وهم على قدر من الوعي السياسي والتكوين الابدولوجي .  
ويحتفل اليوم الكثير من اصحاء " شبيبة جبهة التحرير الوطني " القداما " ضامبا قارية  
في مفتلدا لهشتوات الحزبية .

وقد عرفت ضلعة ( س . ج . ت . و . ) بانضمام اعمالها والتزامهم بالخط  
السياسي للحزب وهو ما يعمل قوة اضعف شبيبة جبهة التحرير تخضع لايكون  
عليه الحزب من قوة اضعف .

ونتيجة لتلك العلاقة فان الاوضاع التي مر بها الحزب كانت انعكاساتها على شبيبة  
جبهة التحرير الوطني انعكاسات واضحة . اذ انه بالرغم من الاضمان العديدة التي  
قامت بها شبيبة جبهة التحرير الوطني في مجال التعلقة حول المهام الوطنية ، فان  
الضغوط العديدة الناجمة عن التقلبات التي عاينها الحزب ضد 19 جوان 1965 قد  
عوقلت سيرتها .

اضافة الى ذلك فان جوانب القصور الابدولوجي والنفسي التي ورثتها ضلعة  
شبيبة جبهة التحرير الوطني عن الحزب كان لهما انعكاساتها السلبية على سير  
الضلعة التي كانت تواجه ( الحواجز التنامية والعمور في تحديد اجتماعات  
مختلف الهياكل وبقا الاضمان والفرق الهامشية وبالخصوص غياب خطة جامعة ومجندة ) ( 1 )  
وفي مقابل ذلك فان شبيبة جبهة التحرير الوطني كضلعة تابعة للحزب لم يكن  
في امكانها ان تتغلب عن جوانب القصور في نشاطها خاصة في بداية السبعينات ، نتيجة  
ضعف الامكانيات ( x ) من جهة . وستلزمات المرحلة من جهة اخرى ، تلك المرحلة الضم

---

( 1 ) نفس المصدر

( x ) كانت القطعات الحزبية حتى سنة 1979 لا تملك وسيلة للتنقل ، وفي بداية سنة 1960

التمهزة بانطلاقي الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

أمام تلك الظروف والعوامل برزت على الساحة فكرة ضرورة توحيد مختلف الفئات الشابة في تنظيم واحد، انطلاقاً من أن ذلك التوحيد يعتبر من (المرحلة الأولى) لانطلاقي تطور تدريجي واسع وعميق لتوحيد الناس وابدولوجي قادر على تجاوز تناقضات الساعة ورفع كبر الشباب الجزائري في معركة التنمية. (1)

وكان أن شرع في بداية 1975 في تحضير ندوة وطنية للشباب بمختلف فئاته؛ الطلبة، شباب الأحياء، الثانويين الخ... من أجل إنشاء منظمة سياسية وحيدة للشباب الجزائري. ولمسهوت بذلك منظمة "الاتحاد الرغبي للشباب الجزائري" اثر الطتقى الوطني للشباب في ماي 1975.

وقد كان لمهوت منظمة (ا.و.ن.ح.) بضل تحولاً في طبيعة العلاقة التي كانت سائدة بين الحزب ومنظمة الشباب شبيهة بجهة التحرير الوطني. وهو ما استنابوه فطاني؛ المرحلة الثانية، علاقة الحزب بالاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

لم تكن مسألة توحيد الشبيبة في منظمة واحدة حديثة، إذ أن ميثاق الجزائر سنة 1964 قد أكد على ضرورة وحدة تنظيم وقادة الشباب، محذراً من خطورة نتائج تعدد حركات الشباب، وذلك بنصه على أن: (( وجود حركات متعددة يوشك أن يؤدي إلى اتجاهاً متناقضة غير منسجمة دائماً مع خط الحزب، إن الشباب الجزائري الذي انصهر خلال حرب التحرير يجب أن يصح هذا للتوقع، وأن ينضم في تجمع وطني تحت قيادة موحدة وهاشراى الحزب. )) (2)

(1) نفس المصدر.

(2) ميثاق الجزائر 1964 ص 113 مرجع سابق.

وإذا كان ميثاق الجزائر قد ندر على ضرورة توحيد "تنظيم وقادة" الشباب، فإن الدعوة التي توحيد الشباب في منظمة سياسية وحيدة في سنة 1975، قد أظنتها عدة اضطرابات وعوامل يمكننا حصرها بمايلي :

— تأتي حركة التطوع الطلابي في مقدمة تلك العوامل، إذ أن التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية بدأ يتحول من شكله التعميري والتجنيد للطلبة لا لتفاف حول الثورة الزراعية ودعمها، ليأخذ شكلا من العمل السياسي الذي لم يردا فاف في صالح النظام السياسي القائم بتروكيته الغير الضامنة . .

فكان لابد من تنظيم القطاع الطلابي، الذي كان يقتصر لاني تنظيم جامعي باستثناء تلك اللجان التي تقوم بمهمة التأطير والتجنيد والتنظيم في ميدان القطوع التي جانب اللجان الهيدانوجية التي هي ذات دور تسيوي محسوس.

— التمهيد الذي بدأ يظهر على "شبهة جبهة التحرير الوطني" في الميدان التنظيمي، وذلك نتيجة الإهمال الذي عرفته من قبل الهيئات الحزبية التي أصبحت هي ذاتها تعاني من انعدام التعليمات والتوجيهات بعد اقالة قايد أحمد من مهامه كسؤول عن الحزب .

— تتمدد مصادر التوجيه والارشاد على الشباب أين إلى خلق تناقضات وصراعات في أوساط الشباب.

— رفضة القيادة السياسية في ارجاع الشباب في الحياة العامة للمجتمع الذي عرف في هذه المرحلة تعبئة واسعة حول الثورة الزراعية والتصير الاشتراكي للمؤسسات والطب المجاني، وقد كانت حينئذ فئة من طلبة الجامعة متحمسة للدعوة التي ضرورة

وجود تنظيم طلابي "اتحاد الطلبة".

لذلك العوامل، وغيرها، دفعت قيادة مجلس الثورة التي عقد الندوة الوطنية الأولى

للشباب بتاريخ 15 ماي 1975 .

وقد شاركت في تلك الندوة مختلف الفئات الثمانية ( نسبية ج.ت.و.و. الشباب .

العامل ، الطلبة الجامعيين) وكانت نسبة مشاركة الطلبة مرتفعة بالنسبة إلى باقي

الفئات من الشباب، وهو ما جعل من الندوة في الحقيقة ملتقى لمختلف التيارات والات

والاتجاهات السياسية التي كانت تتمازج في الجامعة قبل تلك الندوة .

إذ أن التحضير للندوة قد تميز بالصراع الحاد بين مختلف التيارات التي كانت تتواجد

بالجامعة لذلك الصراع الذي وصل إلى حد الاقتال في الحرم الجامعي .

وقد أدركت السلطات من خلال ما توفر لديها من معلومات عن الخواص الصراع في الجامعة

ما يشهده حجم كبر مجموعة من المجموعات المتصارعة، فكان أن اختارت الانفتاح على المجموعة

الطلابية التي كانت تظهر تحسبا وان دفاعيا " الاشتراكي"، وذلك بالرغم من الحساسيات

التي كانت لدى بعض أفراد الخواص السلطة من تلك المجموعة باتجاهها "الضطرب".

ولنا أن نسال السؤال التالي: أين كان موقف حزب جبهة التحرير الوطني من كل ذلك؟

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في معرفة الوضعية التي كان عليها حزب جبهة التحرير

آنذاك، حيث لم يكن في إمكان حزب جبهة التحرير اتخاذ موقف معارض لطايس ( حل

شبهية جبهة التحرير الوطني ) .

( x )

وإذا كان الحزب لم يحتو على إيمان احتلال الطلبة ( العاهلين للحزب ) للناصب القيادية

في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، جعل قواعد الحزب تدخل في تناقضات وصرا

وصراعات هاشمية مع قواعد منظمة الشبيبة التي كان يوجه لقياداتها أصحاب الأقسام

( x ) لم يكن تعيين " محمد بوزرام" في الندوة الوطنية الأولى للشباب على رأس قيادة

الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الاحتياجا من قبل السلطات لتجنب تمرد المنظمة  
على النظام، هذا ما أراه، خاصة وأن القيادة الأولى صمغاصت معرفتها بولايتها للنظام .

## بأنها "شبهية".

وإذا كانت الندوة الوطنية الأولى قد عقدت لرساء أسس التنظيم الواحد للشباب، فإن السنوات الفاصلة بين انعقاد الندوة الوطنية والمؤتمر التأسيسي الأول والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (جانفي 1979) لم تؤت النتائج التي كان ينتظر تحقيقها، وذلك للأسباب التالية:

- اتجاه القادات في الضلعة التي تكوّن "النواة النشطة" بدون تدعيم مختلف الفئات العمرية ولذلك عدة أسباب: 1) كانت القادات ترى أن فتح الباب أمام مختلف الفئات العمرية للانخراط في الضلعة قد يؤدي إلى تجاوزها وظهور اتجاهات سياسية تحتوي الضلعة وتحد من نفوذ العناصر المتحركة في سيرة الضلعة. 2) الاهتمام الضيق بالقطاع الطلابي على حساب شباب الأحياء نتيجة كون قادات الضلعة كانت في معظمها من الجامعة من جهة، ولكن الجامعة أصبحت مركزاً لمختلف التيارات السياسية والأيدولوجية. وهو عالم يمكن مستوى شباب الأحياء يسمع بالهشور أو نشره، خاصة وأن رميات شباب الأحياء لم تكن تتجاوز النشاطات الفنية الترفيهية.

- وفي مقابل ذلك فإن عدم تبني قسات الحزب لفروع الشباب النظم في ضلعة الشبيبة قد حال دون وجود تنظيم شباني قوي على الصعود القاعدي.

وضد المؤتمر التأسيسي للضلعة الشباب عرفت علاقة الحزب باتحاد الشبيبة تأزواً خطيراً، لما كانت ضلعة الشبيبة تقوم به من نشاطات وأعمال دون تنسيق مع الحزب الذي استعاد مكانته بعد مؤتمر 1979.

وقد تجلّى سوء التفاهم بين الحزب وقادات ضلعة الشبيبة في كثير من المناسبات، مما

أدى بالحزب إلى الإقدام على اتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها: حل بعض أمانات الاتحادات البلدية والولاية للشبيبة وتعديل بعضها، فصل بعض أعضاء المجلس الوطني للشبيبة الذين أظنوا عدم رعايتهم بتطبيق تعليمات الحزب وبعض التدابير كتطبيق المادة 120 من القانون الأساسي للحزب التي تنص على ضرورة الانخراط في الحزب لكل قادات الضلعات الجباة الماهرة. يمكننا القول أن علاقة الحزب بضلعة الشبيبة قد بدأت تأخذ مجرى آخر بعد مؤتمر ضلعة الشباب في ماي 1982.

إذا ما قد تفرنا في القسم الأول من هذا البحث للتحركات والازمات السياسية وانعكاساتها على التاور السياسي الابهمي الذببة الى " حزب سياسي " ابقا لما حدد في برنامج اربلسر، وماتلاه من الدوائه والنصور التي تعتبر الحزب ( الملمم والقائد للشورة) وتعرفنا في القسم الثاني لانعكاسات ال راع السياسي على التاور التاهمي للحزب فان هناك تساؤلان يفران ذاتهما مليخا في نهاية هذا البحث والتساؤل الاول عن اعتبار مؤتمر الحزب المنعقد في يانفي 1979 مؤتمرا رابعا وليس مؤتمرا أولا أو تأسيسيا؟

ان الصواب عندي أن المؤتمر لعقد يومين على قيد الحياة لان مؤتمرا تأسيسيا لا مؤتمرا رابعا ولا مؤتمرا ثانيا ، وذلك لأن تصور يومين للحزب كان يقوم على أن ذببة التقررير الوانفي كرمز تاريخي ( X ) لا بد من المناقاة عليها عوني<sup>ان</sup> الوقت لا بد من تحويلها الى المبيعة تضم مختلف العناصر المرتبجة مصلحيا بالثورة - أي مباحية المصلحة في الاختيارات الاشتراكية - وهو ما يفهم من خطاب يومين في أواخر السبعينات ، وما احتوى عليه الميثاق، بشأن اببيعة الحزب والدور المنقار منه .

ويبدو أن غياب يومين والاروة التي فيها المؤتمر لم تسح بالبت في القضايا التنظيمية بهورة دقيقية ، فكان لا بد من أياد صميغة مناسبة لجمع الشمل وربح الصفة التمثيلية على كل الأراف المشاركة في المؤتمر وذلك لن يكون الا باعطاء المؤتمر الشهوية التاريخية لا الحزبية ، إذ كان شعار المؤتمر ( ( الاستمرارية ) ) " وتطبيق الميثاق الوانفي وفنا" للرئيس هواري يومين " .

( X ) في أواسط السبعينات اخرجت مسألة ( ( تغيير ) ) تسمية لذببة التحرير الوانفي ( ( واعطائه تسمية جديدة ملاءمة فكان رد يومين أن الحاققة على تسمية الذببة هو لتجنب من مشاعر المهادين ليسحرا . . .

والحقيقة أن المدارس للمواحل التي صر بها حزب جبهة التحرير الوطني منذ احتجاج الاستقلال التي يوظف لا يجد ما يدل على انه مثل في فترة من الفترات الحزب السياسي بضمومه الحديث .

فوحدة التنظيم كانت وما زالت تعاني من ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبها وذلك نتيجة غياب وحدة الرؤية السياسية لدى التريكة المنسوبة للحزب والتي لا تنحدر أصلا من طبقة أو عبقاء اجتماعية معينة ومحددة، بالرغم من الحرص والتأكيد الدائم في ادبيات الحزب على ضرورة توفيق الراجح في الحزب بواقع اجتماعية معينة .

كما أن مختلف الوثائق والتعليمات الحزبية الداخلية التي كانت تصدر قبل 1979 لم تكن تحمل اسم "حزب جبهة التحرير الوطني" فهي دائما تصدر باسم "جبهة التحرير الوطني".

اعادة الى ذلك أكدت مختلف الشروط التي وضعت لانخراط في الحزب ضد الاحتلال على ضرورة أن يكون الراجح في الانتماء للحزب قد شارك في الثورة التحريرية، وذلك ان ذلك شيء "فانما يدل على أن جبهة التحرير الوطني تستمد شرعيتها من قيادتها للثورة التحريرية لا من قيادتها للمجتمع في ظل الاستقلال .

كان شعار المؤتمر الرابع "الاستمرارية الثورية" وهي تعني شرعية جبهة التحرير الوطني في قيادتها للثورة واستمراريتها .

لكل ذلك يمكننا القول أن حزب جبهة التحرير الوطني يشر مطالعا للحزب الواحد لا يمكننا اعتماد المقاسم الخاصة بدراسة الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية وتطبيقها عليه .

فيما "بالبرنامج السياسي فان ما يلاحظ أن الحزب لم يملك برنامج سياسي محدد وان يعتمد في الأسس على "العناق" الذي يتميز دائما بالسهولة وتطبيقه ليس محددًا بفترة

زميمة معينة .

كما أن مسألة ليهمة الحزب جماهيري أولا فهي لم يتم توسيحها بشكل واضح ،  
اذ تعدد مختلف الوثائق والقوانين التي التوفيق بين الصفتين الدلائمية والجماهيرية  
للحزب .

اضافة الى ذلك فان أسلوب الحزب في العاطرة الميدانية لا يتميز بالهيمضا السياسية  
وقصع الرأي الآخر ، فهو من الى درجة صالح فيها مع التيارات السياسية والعناصر التي  
تختلف معه . وتلك خصوصية من خصوصيات حزب جبهة التحرير الوطني نادرا ما نجد هاني أنلقة  
الحزب الواحد .  
لكل ذلك يمكننا القول بأن جبهة التحرير الوطني لم يحدث عليها تغير جذري  
يميزها عن الطهيمية التي كانت عليها خلال مرحلة التحرير ، وان كانت الوسائل والغايات  
بين المرحلتين مختلفة .

فن هذا الضلور يمكننا النظر الى اعتبار المؤتمر الذي عقد سنة 1979 مؤتمرا دائما .  
لكين السؤال الذي يتفرع عن هذه الاجابة هو الى متى تبقى جبهة التحرير الوطني -  
الحزب السياسي على هذا النمط ( الخار ) خاصة وأن ليهمة المرحلة تتطلب الوضع ؟  
بالرغم من أن التجربة القصيرة التي عاشها حزب جبهة التحرير الوطني ضد 1979 في  
محاولة من قياداته وقواعده لا عطائه مقومات الحزب السياسي الطهيمي فان ذلك لم يتبلور  
بشكل يجعلنا نحكم له أو عليه ، الا أن اللاحقات الاولى التي افرزتها التجربة تتضح  
فيما يلي :

— ليس بالأسهل أن يعدن الحزب في طوائق عليه وتعاطيه مع مختلف المؤسسات  
الوطنية والضلعات الجماهيرية خاصة .

— ليس في امكان الحزب بالتركيبة الحالية أن يغير من أسلوبه ونشاطه .

— اثبتت التجربة أن أي محاولة في هذا الاتجاه لا تجد عداها لدى القيادات الحوية



في القمة والقاعدة على السواء .

ومن خلال ما سبق نصل الى التناؤل الثاني : ما هي احتمالات المستقبل بالنسبة

لحزب جبهة التحرير الوطني ؟

اذا كان حزب جبهة التحرير قد كان قبل مؤتمره الرابع باسم في صفوفه تركيبة شريفة  
سنة ( مجاهدين وقدماء ضالعين ) ، فان الحزب بعد ذلك المؤتمر قد عرب القبال  
ضالفا من الشباب والحقفين خاصة ، كما عرب انعامات كبيرة لمختلف الفئات الاجتماعية  
في صفوفه .

وقد بدأت بوادر الصراع والتناقض تظهر بصورة واضحة داخل الهياكل الحزبية

القاعدية ، وبأخذ الصراع طابعا ايدولوجيا ومقاتلها .

وفي ظل هذا الصراع فان دور التركيبة التي كانت موجودة بالحزب قبل مؤتمر 1979

دورا عثيلا لافتقارها للمستوى الايدولوجي والسياسي الذي يحكمها من الدخول في الصراع

أو القأ نبر في الشباب الضخمة حديثا بالحزب ، خاصة وأن الحديث عن الثورة والثورة

قد بدأ يأخذ بعدا تنديما وايدولوجيا موقفي مقابل ذلك فان الحديث عن الثورة

التحريرية يدخل ضمن التاريخ ولا يمكن " للمجاهد " أن يستند لشاركته في الثورة التحريرية

فقط لهيكون لمرفا مؤثرا فيما يجري من صراع داخل الهياكل الحزبية .

وأمام التجديد الذي يصرفه الحزب فان المستقبل بجمالنا نضع عدة احتمالات :

الاحتمال الاول : تحوّل الحزب الى حزب جماهيري باسم في صفوفه مختلف الفئات

الاجتماعية والسياسية وتحولته الى ضمير للنقائز الذي لا ينتهي .

الاحتمال الثاني : عودة الحزب الى الوضعية التي كان عليها قبل مؤتمر 1979 وتنامي

دور المؤسسات الادارية بشكل يجعل من الحزب مجرد جهاز تابع مرف مؤثر .

الاحتمال الثالث : حدوث انعامات ايدولوجية هروز اجنحة متناقضة داخل الحزب نتيجة

استمرار انخراط مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية في الحزب حفاً على الاضازات

السوفيتية التي أصبح الكثير من الاطارات الادارية يخافون على مكانها ان لم ينضموا للحزب الذي سرع في تلبية و العادة (120) التي تنص على ان كل من يتولى منصب المسؤولية يجب ان يكون ماعلا .

الاحتفال العوامع: سوسرة البروفرانسيين والحقائق على الحزب ونحوه الى حزب نخبية حزب فئة ذات مصالح مادية وأمران سياسي موحدة .

الاحتفال الخبير والأخير : استعادة الحزب لكانته الطبيعية الطلائعية ونحوه الى طليعة سياسية فاعلة في المجتمع بحمل التركيبة البشرية الجديدة التي بدأ يتقبلها منذ سنتين في صفوفه .

وسدون هذا الاحتفال الأخير فان الحزب يبقى دون ماينتظره ، ولتجنب الوقوع في الاحتفالات الأريجة الأولى فانه على الحزب ان يحمل اليوم أكثر من أي وقت مضى على الحرس في اختيار تركيبته الاجتماعية وأن يحمل على احداث تغيير في عرو طبه الحالية وقيل كل هذا وذاك فان على الحزب ان يحدد تحديد دقيقا واعيا نهجه الاجتماعي في بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وهناك احتفالات كثيرة وتماولات كثيرة ليس من السهل على الباحث ان يجيب عليها لأنها مرهونة بالتحولات السياسية التي تتميز بعدم الثبات ، ولعل العنصر القادم للحزب يحدد فرصة مناسبة لمعرفة البوادر الأولى لما سيكون عليه مستقبل الحزب .

/388/

المراجع

المراجع المعتمدة:

أولا : موانيق وثائق رسمية:

أ) موانيق ورسائل هيئات:

أمانة ج. ت. و	1954	بيان أول نوفمبر
جبهة التحرير الوطني	1956	ميثاق الموطام
.....	1962	ميثاق طرابلس
.....	1963	دستور الجزائر
.....	1964	ميثاق الجزائر
مجلس الثورة	1965	بيان 19 جوان
	1976	الميثاق الوطني
	1976	دستور

ب) وثائق ونصوص حزبية رسمية:

حزب جبهة التحرير	.....	النصوص الكاملة لجلسات مؤتمر 1964 الجزء الرابع
.....	.....	النظام الداخلي للحزب 1964
.....	.....	قانون سير الهياكل الحزبية 1964
.....	.....	القوانين الأساسية للتسيير (موقفة) 1968
.....	.....	القانون الأساسي للحزب الصنف من مؤتمر 1979
.....	.....	النظام الداخلي للحزب 1979
.....	.....	القانون الأساسي للحزب المعدل في المؤتمر الاستثنائي 1980

ج) تعليمات حزبية داخلية ومقرات:

حزب جبهة التحرير	.....	التعليمات العامة لسنة 24 جانفي 1968
.....	.....	وثيقة من أجل تدعيم الديمقراطية للأحياء جوان 1972
.....	.....	وثيقة (تدليعية) داخلية صادرة عن لجنة التدعيم العام
.....	.....	بالحزب نوفمبر 1980
.....	.....	تعليمات داخلية (حول لجان الفسط) لجنة التدعيم العام
.....	.....	سبتمبر 1981
.....	.....	تقرير ملخص لتطبيقات قرارات اللجنة المركزية رقم 00178
.....	.....	لسنة 1981 الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب ج. ت. و
.....	.....	مقرارات ولوائح اللجنة المركزية في مختلف دوراتها منذ 1979

١) كنب بالمصرية:

١) د. أبو القاسم محمد الله:

١) الحركة الوطنية. الجزء الثاني الطبعة الثانية، الطبعة المصرية

للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات بالجامعة المصرية

عام 1977.

ب) الحركة الوطنية الجزء الثالث

٢) أحمد حمزة: عبد الناصر والعرب. المؤسسة المصرية للدراسات والنشر

بيروت - 1975.

٣) العماد مصطفى ملاس: الثورة الجزائرية، دار الشؤون بيروت، الطبعة

الأولى 1962.

٤) أحمد بن الشريف: فجر المشاتي، أولمبات عن الثورة الجزائرية في معركة

التحرير، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977.

٥) آلان سافاني: ثورة الجزائر. ترجمة نخلة كلار، سلسلة الثقافة العسكرية

إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق 1961.

٦) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية، دار المعلم للملايين بيروت

الطبعة الأولى 1958.

٧) الميلي محمد: المغرب العربي بعد حسابات الدول ومطامح التصويب

دار الكلمة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1961.

٨) بول بالطا: استراتيجية بومدين، ترجمة د. ا. خليل، نوادشاهين

دار القدس بيروت الطبعة الأولى، 1979.

٩) جوان جلميسي: ثورة الجزائر، ترجمة راشد المرادي، عبد الرحمان مدفي أبو

طالب، الدار المصرية للتأليف والنشر، ديسمبر 1966.

١٠) جيمار شالمان: مصاعب الاشتراكية في الجزائر. ترجمة جون الطرابيضي

دار الطبعة، بيروت 1964.

- (12) رومان مبرور : مذكرات احمد بن بيللا ، ترجمة المصنف الاخير طبعات دار الآداب ، الطبعة الثانية ، بيروت 1979 .
- (13) د. صبر آمين : المغرب العربي الحديث . ترجمة كميل و. داسر دار الحدائق بالنمارة مع ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية - بيروت .
- (14) د. صلاح العقاد : المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة - مكتبة الانجلو المصرية 1980 .
- (15) لطيفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة والثورة
- (16) مفضية الأندق : نشوء الطبقات في الجزائر . ترجمة مبرور ، مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت 1980 .
- (17) فرحات عباس : ليل الاستعمار . نقله الى العربية أبو بكر رجال مطبعة فمالة - المحمدية - المغرب ، بدون تاريخ .
- (18) د. يحيى بوعزيز : ثورة الجزائر في القرنين 19 و 20 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981 .

### في الختام : أدبيات حزبية عامة :

#### اصدار من الثورة الداخلية للحزب :

- عدد خاص بالذكرى الأولى لـ 19 جوان 1965 .
- |      |              |             |
|------|--------------|-------------|
| 1969 | مارس - أبريل | العدد 3 و 2 |
| 1972 | نوفمبر       | 20          |
| 1979 | -----        | (0) -----   |
- 1980 - الصورة : من اصدار قسم النشر والتوثيق بالحزب .
- 1982 - التطور السياسي والنقابي للحزب : مديونية التكوين بالحزب
- تقارير حزبية مختلفة لسنوات 1972 و 1980 و 1981 و 1982 .

السياسة الدولية (مصرية) : العدد 4 أغسطس 1918 .

مجلة الجبس (جزائرية) المحافظة السياسية للجنة الوطني الشعبي :

عدد 126 نوفمبر 1974  
.....  
نومبر 1979 .

مجلة أول نوفمبر (طلعة المجاهدين) :

عدد 51 نوفمبر 1981  
" " 54 " " 1982

جريدة النصر (جزائرية) : العدد الصادر بتاريخ 1981/12/27 .

الضعب (جزائرية) : اعداد النصف الثاني من ديسمبر 1962 وسنوات 1963 الى

1976 .

المجاهد بالعربية (اللواء المريني لجهة التحرير الوطني) اعداد :

عدد 02 من سنة 1956  
-----  
12 و 11 سنة 1957 .

اعداد 128 و 130 من سنة 1962 .

اعداد 146 و 155 و 176 من سنة 1963 .

اعداد 481 و 484 من سنة 1968 .

العدد 529 من سنة 1970 .

العدد 1007 من سنة 1979 .

العدد 1019 من سنة 1980 .

العدد 1051 من سنة 1982 .

مجلة احداث ووثائق (وزارة الاخبار) : العدد 51 أوت 1968 .

--- مقالات ولقاءات وندوات صحفية وخطب وتمريرات :

أ - لقاءات مع 20 شخصية حزبية .

ب - لقاءات محضرات الطالبين في القاعدة  
الحزبية .

ج - خطب وتمريرات : بن بوعلا ، بومدين ،  
خيمر ، كرم بلقاسم ، بوعياي ، ايت احمد

فايد احمد ، شريف بلقاسم ، محمد صالح

بجاوي ، محمد الشريف صاعدية ، العافلي بن

جديد .

/361/  
مراجع باللغة الفرنسية  
-----

( ا ) الكتب المعتمدة :

1. ANDRE MOUSCHI : La naissance du nationalisme Algérien. Les Editions de minuit Paris 1962.
2. ALIST. IN HORNS: ALBIN MICHEL : Histoire de la Guerre d'Algérie. Traduit de l'anglais par YVES du GUARNEY en collaboration avec PHILIPPE BOURDUL imprimerie AUDIN P.L. 2ème Trimestre 1980.
3. CLAUDE COLLOT. J. N. ROBERT HENRY : Le mouvement National Algérien TEXTE 1912-1954 2ème édition (O.P.U.) Alger 1981.
4. JEAN LECA : L'ALGERIE POLITIQUE INSTITUTION ET REGIME, presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques Paris 1975.
5. MOHAMED ARBI : Le P.L.N. Miracle et réalité J.A. Paris 1980/
6. MOHAMED TEGUIA : L'Algérie en Guerre office des publications Universitaires ALGER.
7. SOULIMANE CHEIKH. L'ALGERIE en Arme ou le temps de certitudes (O.P.U.) 1981.

( ب ) بيانات وتعليقات  
-----

Déclaration du Bureau Politique du FLN 22/7/62 TEBICEN.  
Directive générale du 24/1/1968 FLN

- Le Monde du 17/4/63
- " " 4/4/63
- " " 6/4/63
- " " 21.22/4/63.

( ج ) جرائد ومجلات سودانية  
-----

- Jeune Afrique du 26/5/70
- Annuaire d'Afrique du Nord : 1962.



كتب لمسة خاصة باللغة العربية وترجمة:

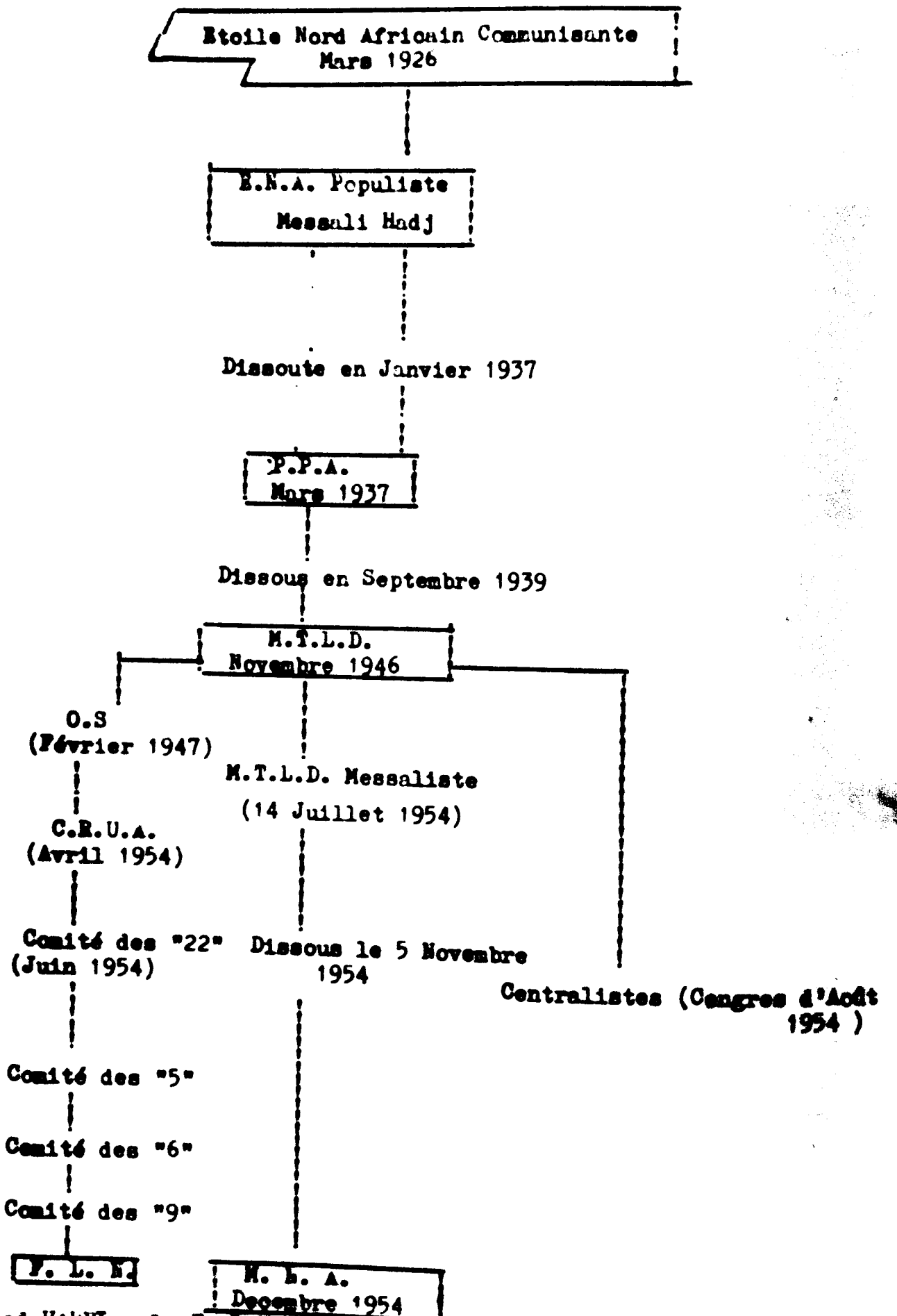
- 1) العفيف الأخصر:  
التنظيم الثوري الحديث : دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى  
• 1974
- 2) د. محمد المجذوب:  
دراسات في السياسة والأحزاب ، ضوابط مهادت - بيروت  
الطبعة الأولى 1972 •
- 3) موهب ديفرجيه:  
الأحزاب السياسية (ترجم) نظمن الى العربية عن الطبعة السادسة  
(1969) علي محمد محمد الحسن الطبعة الثالثة - دار النهار  
بيروت 1980 •
- 4) ستالين :  
أسس اللينينية حول مسائل اللينينية . الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت  
بيروت تاريخ .
- 5) التركيب التحتي للشورة:  
وثيقة من الملاح التنظيمي لمنين ، ماوسي تونغ ، هوشه فنه ،  
ستالين ، جيب ، لوكاكر ، دار العودة بيروت : نشر بجادة من  
مؤسسة 14 أكتوبر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية  
بيروت 1971 •
- 6) السويبا الحزب ، الشورة ، الدولة:  
دار العودة ، دار الهدف بيروت الطبعة الأولى 1979

/363/

الملاحز

Généralogie du Nationalisme Algérien des Origines à

l'Insurrection •



• Mohamed HAKHI : le F. L.N. mirage et réalité O.P. Cit. P. 389.

أعضاء اللجنة التورية للاتحاد والعمل

- 01 - مراد ديدوش
- 02 - باجي مختار
- 03 - مصطفى بن بولعيد
- 04 - محمد العربي بن مهيدي
- 05 - زيفوت يوسف
- 06 - عثمان بلوزداد
- 07 - سويداني بوجمعة
- 08 - بن عبد المالك رمضان
- 09 - الزبير بوججاج
- 10 - عبد الحفيظ بو الصوف
- 11 - الاخضر بن طوبال
- 12 - محمد بوضيف
- 13 - رابع بيطاط
- 14 - مصطفى بن عودة
- 15 - أحمد بوشعيب
- 16 - مرزوقي محمد
- 17 - حبشي عبد السلام
- 18 - حداد يوسف
- 19 - محمد شاطي
- 20 - الياس درين (صاحب المنزل)
- 21 - بوعس سعيد
- 22 - ملاح سليمان المدهورشيد .

---

(1) انظر مجلة أول نوفمبر العدد 54 سنة 1982 .

( لقاء مع الجاهد قاده أحمد )

قائمة اعضاء المجلس الوطني للشورة الجزائرية  
المنبثقة من مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (x)

<u>الأعضاء الأساسيون</u>	<u>الأعضاء الأساسيون</u>
- المسكري عمارة	- حسين آيت احمد
- بن عودة	- فرحات عباس
- الأخضر بن طويال	- رمضان عبانة
- محمد بن يحيى	- احمد بن بيلا
- بومدين	- هظفي بن بولعيد
- عبد الحفيظ بومنون	- بن يوسف بن خدة
- حمود نسيان	- محمد العربي بن مهيدي
- سليمان دهلير	- راجح بيطاط ( في السجور منذ نوفمبر 1956 )
- أحمد فرنسيس	- محمد بوفيهان
- العموري	- سعد دحلب
- أحمد محساس	- محمد خيضر
- عبد الحميد مهري	- كريم بلقاسم
- علي سلاج	- محمد الأمين د باغين
- ابراهيم مزهودي	- توفيق المدني
- طيب تلمسي	- محمد بنزياد
	- يوسف زبورت

(1) انظر جليبي مرجع سابق، (س) 120 و 121.

(x) ان ما يمكن ملاحظته على هذه القائمة انها ناقصة فعدد اعضاء المجلس

الوطني المنبثق من مؤتمر الصومام 34 صوا، في حين أن هذه القائمة

لاحتوي سوى على 31 صوا.

تشكيلة الحكومة عند اعلانها في شباط 1956 \* طحور رقم 4

رئيس الوزراء :	مرحبا ميمار
النائب الأول لرئيس الوزراء :	احمد بن بيللا (جيش ضد الثورة 1956)
وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء :	نسيم بلطاسم
وزير الخارجية :	د محمد الأمين دهاشم
وزير الداخلية :	الأستاذ حسين عويال
وزير التسليم :	محمود سرهد
وزير الموازنة :	عبد الحميد بونعوي
وزير شؤون شمال أفريقيا :	عبد الحميد مهني
وزير الاقتصاد والمالية :	د احمد فرانسيس
وزير الاعلام :	محمد بن زيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	تومير المدني
وزراء دولنة :	حسين آية احمد ، رابح بيطاط ، محمد بوعبيد ، محمد حيمر .
مستشارون للدولة :	الأستاذ جان ، عمر المديني ، صفي امناصولي .

(\*) المصدر : جليل بويوز ، ثورة الجزائر في طحور ص 125  
 - وزراء الدولة كانوا كلهم من الجيش ، وكان وضعهم بامتياز لرئيس  
 الوزراء ، زملاءه وزراء دولة قد اراد به جبهة التحرير الوطني تسريحهم  
 من جبهة ، وانحمار السلطان - الفرنسيين بالحق امام الرأي العام العالمي  
 لسجنها وزراء عدوها التي غير ذلك من الاعتبار ... :

الطرق رقم : 5

كانت الهيئة التنفيذية المؤقتة تتكون كالتالي :

— الرئيس : السيد عبد الرحمن فارس.

— نائب الرئيس: السيد روجي روث Roger ROTH

— ضدو بالشؤون العامة : سوفي مصطفى .

— — — — — الاقتصادية : بلعيد عبد السلام .

— — — — — الفلاحة : السيد محمد الشيخ .

— — — — — الشؤون الخارجية : السيد جان فانوسي . Jean FANTONI

— — — — — الادارية : السيد عبد الرزاق شنتوب .

— — — — — النظم العام : السيد عبد القادر الحمار .

— — — — — الشؤون الاجتماعية : — — — — — بوطيين حميدو .

— — — — — الأشغال العمومية : السيد شارل كونيق Charles KOBIKIG

— — — — — الشؤون الثقافية : السيد حاج ابراهيم بويو .

— — — — — السيد : محمد بن تقيفينة . (délégué aux postes).

Ref : Décret du 6 Avril 1962 (J.O.R.F.) du 7.4.62.

Annuaire d'Afrique du Nord 1962 Centre de la Recherche Scientifique  
Page 678.

قائمة اعضاء اللجنة المركزية التي اعلن عنها رئيس مكتب المؤتمر

( ابريل 1964 )

مكرر ١

مكرر ٢

الاعضاء الاساسيين

- |                                    |                                |
|------------------------------------|--------------------------------|
| ١ - بن بلة احمد                    | ٣٧ - خلف الله                  |
| ٢ - حاج بن علا                     | ٣٨ - وناح بن عودة              |
| ٣ - محمدى السعيد                   | ٣٩ - وناح بن طيعة              |
| ٤ - بوط بن الهوارى                 | ٤٠ - معزوزى محمد السعيد        |
| ٥ - منجلي قلسي                     | ٤١ - قاضي بن بئر               |
| ٦ - محمد ولد الحاج                 | ٤٢ - بونيدر صالح ( صوت العرب ) |
| ٧ - محاسن طسي                      | ٤٣ - بوفاة مصطفى               |
| ٨ - هامل لعمارة                    | ٤٤ - جفاهه محمد                |
| ٩ - حري محمد                       | ٤٥ - ماسي حنين                 |
| ١٠ - زرداني عبد العزيز             | ٤٦ - حاج لخضر                  |
| ١١ - طي يحيى عبد النور             | ٤٧ - بجاوي محمد الصالح         |
| ١٢ - كوندان صد بقي الطيب           | ٤٨ - الواصي محمود              |
| ١٣ - بن محمود عبد الكرم            | ٤٩ - جيلالي لحبيب              |
| ١٤ - حيز احسن                      | ٥٠ - ولد ابراهيم السعيد        |
| ١٥ - بن محبوب عمر                  | ٥١ - بوممران                   |
| ١٦ - نقاش محمد الصغير              | ٥٢ - بن حموده بوعلام           |
| ١٧ - بوغليقة عبد العزيز            | ٥٣ - كانون بوعلام              |
| ١٨ - بومعزة بن بئر                 | ٥٤ - دخيلي بن بئر              |
| ١٩ - مدغري حنيني                   | ٥٥ - ساهدة محمد الشريف         |
| ٢٠ - بلقاسم الشريف                 | ٥٦ - جلولي حبيب                |
| ٢١ - قايد احمد                     | ٥٧ - مراهة محمد                |
| ٢٢ - بودوار عمارة                  | ٥٨ - كلون محمد                 |
| ٢٣ - وزقان عمارة                   | ٥٩ - آيت حنين                  |
| ٢٤ - بوديسه العائلي                | ٦٠ - عيسى ماعد                 |
| ٢٥ - جرمان راهب                    | ٦١ - مغروس مصطفى               |
| ٢٦ - بن يحيى ( عامل عمالة - والي ) | ٦٢ - بن سالم                   |
| ٢٧ - سويج الهوارى                  | ٦٣ - الحاج بونعيب              |
| ٢٨ - كوندان العربي                 | ٦٤ - مالك ماسم                 |
| ٢٩ - لونسي صالح                    | ٦٥ - زهوان حنين                |
| ٣٠ - طايبي محمد                    | ٦٦ - بوجاج الزبير              |
| ٣١ - كوندان عباس                   | ٦٧ - بن بيري ضرور              |
| ٣٢ - كوندان بن سالم                | ٦٨ - نونوي محمد                |
| ٣٣ - كولونال الزبيرى               | ٦٩ - بن حملا الساسي            |
| ٣٤ - كولونال شعباني                | ٧٠ - فاغل عبد الله             |
| ٣٥ - كولونال عثمان                 | ٧١ - صغير عبد القادر           |
| ٣٦ - دراجسي                        | ٧٢ - قاضي بوكسر                |



فكلمة

- 73 - خطيب يوسف  
74 - كوتدان لظفر بورقعة  
75 - رمان ممر  
76 - بن ناصر عبد المجيد  
77 - لمجال الطاهر  
78 - لشرف محمد العميد  
79 - بوزيراهاج  
80 - بن شريف احمد .

---

المرجع : النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر ، الجزء الرابع ، منشورات ج . ت . و . 1964

أعضاء مجلس الثورة خدانة انعقاد المؤتمر الرابع للحزب

- 01 - الشاذلي بن حداد
- 02 - بوتفليقة عبد العزيز
- 03 - بلهونات عبد الله
- 04 - دراهمة احمد
- 05 - بن الشريف احمد
- 06 - بجاوي محمد العالم
- 07 - الطيبي العربي
- 08 - حط بن احمد عبد الغني



الاطباء الاطباء في اللجنة المركزية:

- 01 - درابا احمد
- 02 - فزال السي رحيمي
- 03 - عدلاني عمار
- 04 - شهبلا احمد
- 05 - بن حميد، عبد الرحمن
- 06 - مهدي العادق
- 07 - زهموم طسي
- 08 - مخلوف محمد
- 09 - بلعيد احمد ( القبطان فرحات )
- 10 - شيبان عمار
- 11 - مولاي ابراهيم
- 12 - بلوصيف زايج
- 13 - صادق باطل
- 14 - صادق بولحي
- 15 - عبد الرحمن الشريف
- 16 - الرايس محمد
- 17 - بن الشيخ
- 18 - بولحرون يوسف
- 19 - هدام تيجاني
- 20 - معداوي محمد
- 21 - مرزوقي محمد
- 22 - حاجي طي ابوكبر
- 23 - عبادو السميد .

قائمة اعضاء اللجنة التحضيرية  
للمؤتمر الرابع للمغرب

- |                             |                               |
|-----------------------------|-------------------------------|
| 19 - عبد الله دمان زبيح     | 01 - بلعيد عبد السلام         |
| 20 - السيد جفروود           | 02 - ارزقي آيت واو            |
| 21 - محمود قنوز             | 03 - عبد الجيد ملاحم          |
| 22 - الطدم عباس خنزول       | 04 - علي مكار                 |
| 23 - صالح توجيحل            | 05 - مكار مزود                |
| 24 - العنيد هاشي هجرسي      | 06 - عبد اللطيف بن ائنهو      |
| 25 - عبد الكرم حنسي         | 07 - بوعلام بن حمودة          |
| 26 - سليمان هوزمان          | 08 - بوعلام دلوسي             |
| 27 - صراح قاصدي             | 09 - الرائد مصطفى بن لوصيف    |
| 28 - عبد القادر قطاف        | 10 - علي بن حمد               |
| 29 - صالح الوائلي           | 11 - محمد الصديق بن يحيى      |
| 30 - محمد سعيد معزوزي       | 12 - الرائد رشيد بن بللس      |
| 31 - عبد الحميد مهري        | 13 - عبد الرزاق بوحسارة       |
| 32 - محمد الشريف صاعدة      | 14 - محمد بوزام               |
| 33 - عيسى تاجم              | 15 - برارحي عبد الحق          |
| 34 - مولود قاسم نايت بلقاسم | 16 - محمد الميلي الابراهيمي   |
| 35 - بنهر رومس              | 17 - جيلالي ننانة             |
| 36 - احمد طالب الابراهيمي   | 18 - الرائد ابراهيم ابراهيمية |
| 37 - يوسف بمللاوي           |                               |

أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثقة عن المؤتمر الرابع

طهوقم 10

للحزب جافسي 1979 م.

أعضاء اللجنة المركزية الدائرون

- |                            |                         |                             |
|----------------------------|-------------------------|-----------------------------|
| 01 - آدمي بن شهر           | 36 - بننسي محمد         | 71 - فرالي أحمد             |
| 02 - عباده محمد            | 37 - بجاوي محمد         | 72 - بلخضر الطيب            |
| 03 - عبد اللاوي عبد اللاوي | 38 - بلهوشات عبد الله   | 73 - عنيبي زين العابدين     |
| 04 - آيت سعودان السعيد     | 39 - بيهاد رابح         | 74 - حاج بعملا              |
| 05 - علي عمار              | 40 - بوحجة علي          | 75 - لمحل الطاهر            |
| 06 - أمير بن عيسى          | 41 - بوزفوب الطاهر      | 76 - الأنسري مصطفى          |
| 07 - عبد الرحيم كمال       | 42 - بويزن مختار        | 77 - الواسي محمود           |
| 08 - آيت نعلال سعود        | 43 - بلعيد عبد السلام   | 78 - الواسي صالح            |
| 09 - هيب مصطفى             | 44 - بجاوي محمد المالح  | 79 - خلدون بن شهر           |
| 10 - عبد الكريم الحاج      | 45 - بوخالفة عبد الله   | 80 - فادري أحمد             |
| 11 - عبد اللاوي عيسى       | 46 - بكهر بلحاج         | 81 - نرنال موسى             |
| 12 - علاق محمد             | 47 - باتي بوعلام        | 82 - لمفر علي               |
| 13 - علي كافي              | 48 - بن نفوس عبد القادر | 83 - المهلي محمد            |
| 14 - عثمان بن يزيد         | 49 - بوحارة عبد الرزاق  | 84 - مهري عبد الحميد        |
| 15 - عباده عبد الكريم      | 50 - بوحجة السعيد       | 85 - مولود قاسم             |
| 16 - علي بن محمد           | 51 - بوسايع بوعلام      | 86 - يوسف بعملاوي           |
| 17 - عبد اللاوي علي        | 52 - بوطقة عبد القادر   | 87 - محمد بن احمد عبد الغني |
| 18 - أخاموك الحاج موسى     | 53 - بودينة مصطفى       | 88 - ناجم عيسى              |
| 19 - هشماوي مصطفى          | 54 - نلنيم منوية        | 89 - لطرش عبد الحميد        |
| 20 - حاج عزوب              | 55 - أوشرين عبد الحميد  | 90 - موسوي بلقاسم           |
| 21 - بغدادى عبد السلام     | 56 - بودريالة حسن       | 91 - موهوب عمار             |
| 22 - علام عبد الحميد       | 57 - ثلوني مصطفى        | 92 - خمري عبد القادر        |
| 23 - طابلية محمد           | 58 - جفابة محمد         | 93 - ماسي عبد الرحمان       |
| 24 - بن عودة مصطفى         | 59 - قنز محمود          | 94 - ساعدة عبد الشرف        |
| 25 - بلعيد محمد            | 60 - جلول ملايكة        | 95 - سعودي عيسى             |
| 26 - بلخير العربي          | 61 - غزير عباس          | 96 - معزوي محمد السعيد      |
| 27 - بلوميف مصطفى          | 62 - دراية أحمد         | 97 - حرز محمد عمري          |
| 28 - بن حمود بوعلام        | 63 - بن شريف أحمد       | 98 - خذيري الهادي           |
| 29 - بن معلم حسين          | 64 - قناينة عبد المالك  | 99 - نزار خالد              |
| 30 - بن بلس بنشير          | 65 - دلوسي بوعلام       | 100 - نعيم جلجول            |
| 31 - بن يحيى محمد الصديق   | 66 - قندوز محمد         | 101 - عفي عبد الغني         |
| 32 - بن عتو الياس          | 67 - فانيل عبد الله     | 102 - هراي عبد الله         |
| 33 - بن حبيلس عبد المالك   | 68 - توجيل صالح         | 103 - ولد طي توتي           |
| 34 - هراحي عبد الحق        | 69 - قزان جيلالي ضان    | 104 - ولد قابلية دعو        |
| 35 - ابراهيمي لخضر         | 70 - خروي محمد الشرف    | 105 - أمزيان مولود          |

- 106 - رنما مالك  
 107 - راهس محمد  
 108 - عبد العزيز بوتلمينة  
 109 - جلولي نورالدين  
 110 - فاطمة الزهراء خنرود  
 111 - رويس بن شهر  
 112 - سليمان المرسي  
 113 - صوفي محمد  
 114 - معاذة عبد القادر  
 115 - سحنون محمد  
 116 - سكال بن علي  
 117 - معدي سليم  
 118 - معدي محمد  
 119 - سي العربي لحسن  
 120 - سعدون محمد  
 121 - صوفي لحسن  
 122 - سراج عمر  
 123 - سبع احمد  
 124 - موسي عبد الكرم  
 125 - تركي عبد الله  
 126 - طالب احمد الابراهيمي  
 127 - سليمان محمد لخضر  
 128 - حمدي الطاهر  
 129 - تولتي عبد السلام  
 130 - تونسي فوني  
 131 - يازوران السعيد  
 132 - باكر المياني  
 133 - دمان زبيح عبد الله  
 134 - طيبي العربي  
 135 - فريب عبد الكرم  
 136 - يزيد محمد  
 137 - زروال الامين  
 138 - زرقيني محمد  
 139 - زمرلي احمد  
 140 - زيتوني سمودي  
 141 - زايبيك عبد القادر  
 142 - آيت وازو ارزقي .
- 143 - عروج جمال  
 144 - حساني عبد الكرم  
 145 - حنيس الهانسي  
 146 - هلايلة محمد العالغ  
 147 - هامل حنين  
 148 - هومسان طيمان  
 149 - خويلد محمد  
 150 - النازلي بن جدي  
 151 - ساوي عبد العزيز  
 152 - حناوي خالد  
 153 - قارة عبد القادر  
 154 - قامدي سراج  
 155 - كركب مختار  
 156 - قاسي عبد الله مختار  
 157 - خطيب جلول  
 158 - نالة محمد العربي  
 159 - خليل حبيب  
 160 - لعل مكي

- 01 - مسموم محي الدين  
 02 - فانور، محمود  
 03 - بن فرحة احمد بن جهلاي  
 04 - بلنبا، عبدالرحمن  
 05 - بولجبال، عمر  
 06 - بلحزن، عمرو  
 07 - بونامة، كمال  
 08 - بوعافية، مفاقي  
 09 - بونكران، عبدالقادر  
 10 - ابراهيمية، ابراهيم  
 11 - عبدالصمد، محمد السنير  
 12 - بلغوطاي، مولود  
 13 - حمرون، مولود  
 14 - حمداني، اسماعيل  
 15 - غلال، عبدالحميد  
 16 - فوحات، احمد  
 17 - باني، بلقاسم  
 18 - فالي، عبدالقادر  
 19 - شريط، الازهر  
 20 - غزالي، سيد احمد  
 21 - كركب، عبدالعالي  
 22 - خلان، عبدالعزيز  
 23 - قادري، احمد  
 24 - خلادي، نورالدين  
 25 - حجار، ادرفان  
 26 - الياسين، محمد  
 27 - كموان، صالح  
 28 - بن زازة، مصطفى  
 29 - ارزيفي، محمد  
 30 - محمد العربي، ولد خليفة
- 31 - حاجم محمد  
 32 - فرحات احمد  
 33 - سمدي عثمان  
 34 - ملاح، عزالدين  
 35 - واسطي، عمار  
 36 - مزوني، محمد  
 37 - رحال، يحيى  
 38 - سيبان، الشريف  
 39 - مويدي، يحيى  
 40 - مصباح، عزالدين



أعضاء المكتب السياسي المنبثقة عن المؤتمر  
الرايع للمكتب جاني 1979

طسورقم: 14

- 01 - رايح بسطاط
- 02 - الشاذلي بن حديد
- 03 - بوتغليقة عبد المنير
- 04 - بلهوشا: عبد الله
- 05 - درايحة أحمد
- 06 - بن الشريف أحمد
- 07 - بيهاروي محمد المالح
- 08 - الياحيي العربي
- 09 - محمد بن احمد عبد الغني
- 10 - بلعيد عبد السلام
- 11 - بن حمودة بوعلام
- 12 - بن يحيى محمد الصديق
- 13 - معزوزي محمد الحميد
- 14 - أمير محمد بن عيسى
- 15 - قزان جيلالي عفان
- 16 - قاسمي مسعود
- 17 - طالب احمد الابراهيمي .

أعضاء لجنة القنایا التنظيمية والسياسية :

- |   |                              |
|---|------------------------------|
| عضو المكتب السياسي ومسؤول الأمانة الدائمة<br>للجنة المركزية .           | 01 - محمد الشريف، ساعدي<br>1 |
| عضو اللجنة المركزية وعضو الأمانة الدائمة<br>للجنة المركزية .            | 02 - محمد العالم الرانسي     |
| عضو اللجنة المركزية والأمين العام لرئاسة<br>الجمهوريين .                | 03 - العربي بلخيزر           |
| عضو اللجنة المركزية الدائم للمجلس الأعلى<br>للأسس .                     | 04 - بن عباس فنزسل           |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس لجنة التنظيم<br>العام للحزب .                 | 05 - جفاهة محمد              |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس لجنة الاعلام<br>والثقافة والتكوين للحزب .     | 06 - عبد الحميد مهري         |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس وادابية .<br>الجزائريين في أوروبا .           | 07 - عبد الكريم سويحي        |
| عضو اللجنة المركزية وعضو الأمانة الدائمة<br>للجنة المركزية .            | 08 - كمال بوشامة             |
| عضو اللجنة المركزية . . . . .   | 09 - مصطفى بن زازة           |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم التنظيم<br>العام للحزب .                  | 10 - محمد عبادة              |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم المنظمات<br>الحماهيرية والتطوع .          | 11 - احمد السبع              |
| عضو اللجنة المركزية ومقر لجنة التنظيم<br>العام للحزب .                  | 12 - الطاهر لمجال            |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم الاعلام<br>للحزب .                        | 13 - بشير خلدون              |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم العلاقات<br>مع الاحزاب .                  | 14 - الازهرى شريط            |
| عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم العلاقات<br>مع المنظمات .                 | 15 - احمد زمرلين             |
| عضو اللجنة المركزية والأمين العام للمنظمة<br>الوطنية للمجاهدين .        | 16 - يوسف بعللوي             |
| عضو اللجنة المركزية والأمين العام للاتحاد<br>الوطني للشبيبة الجزائرية . | 17 - نورالدين جلولي          |

عضوة اللجنة المركزية والأمانة العامة للاتحاد الوطني للثورة

عضوة اللجنة المركزية ( وزارة الدفاع الوطني )

..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..

عضوة اللجنة المركزية والخدمة العام للأمن الوطني .

..	..	نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
..	..	وزير الدفاع والصيد البحري .
..	..	وزير المجاهدين
..	..	وزير المحاسبة
..	..	وزير الاعلام
..	..	وزير البريد والبرقيات
..	..	الأمن العام لوزارة الشؤون الخارجية

نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .

رئيسة اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني

رئيسة لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الشعبي الوطني

نائبة بالمجلس الشعبي الوطني .

الأمن العام لاتحاد الكتاب الجزائريين .

الأمن العام لاتحاد الصحفيين الجزائريين .

الأمن العام لاتحاد العاملين الجزائريين .

رئيس مجلس الاعلام الاسلامي .

( وزارة الدفاع )

18 - فاطمة الزهراء جنسود

19 - محمد فـلـاء

20 - عبد القادر لعلواوي

21 - يحيى رحـال

22 - العربي سي لعين

23 - عمود غـسـور

24 - صفـانـي شـلـونـسي

25 - محبوب لـكـمـل مـيـا

26 - الهادي خـذ مـر

27 - جلـول مـلـابـكـة

28 - مـالـم قـوجـيـال

29 - جلـول بـخـي نـمـيـال

30 - عبد الرزاق بـنـو مـارـة

31 - بـوعـلام بـالمـيـم

32 - بـشـير رويـس

33 - العام عبد القادر غـزـوا

34 - عبد الله نـواوـريـة

35 - أحمد مـطـالـمـة

36 - محمد عبد العزيمـز

37 - السيدة شـنـسي

38 - العربي الزيمـز

39 - محمد مـيـال

40 - علي مـر

41 - أحمد مـانـسي

42 - بـشـير لـحـمـيـن

عضو اللجنة المركزية ووزير التخطيط والتنمية العمرانية	01 - عبد الحميد ابراهيمي
رئيس لجنة الانشطة للحزب .	02 - صفاني بين عودة
رئيس لجنة العلاقات الخارجية للحزب	03 - سليمان هوسمان
رئيس قسم الشؤون الاقتصادية للحزب	04 - بوعلام دلو-سي
مقرر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية	05 - محمد سميدى
مقرر لجنة العلاقات الخارجية للحزب	06 - حسين هامل
مقرر لجنة الاعلام والثقافة والتكوير	07 - الطاهر حمدي
رئيس قسم التكوير .	08 - عمر سراج
رئيس قسم الشؤون الاجتماعية .	09 - مصطفى هشاري
الأمين العام للاتحاد العام للمحال الجزائريين	10 - الطبيب بن لخضر
رئيس مجلس الحاسبة .	11 - محمودي زيتوني
الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين	12 - عيسى ناجم
نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .	13 - عبد الرحمن بلعياط
وزير المناطات الخفيفة .	14 - سعيد آيت سمودان
وزير التجارة .	15 - عبد العزيز خلاق
وزير العمل .	16 - مولود أمزيان
كاتب الدولة للغابات والتشجير	17 - محمد رونيقي
كاتب الدولة للصيد البحري	18 - احمد بن فريحة
وزير التربية والتعليم الاساسي	19 - محمد الشريف خروسي
وزارة الدفاع .	20 - العبيد خليل
..	21 - عبد المالك قنايرة
..	22 - رشيد بن يلس
..	23 - علي تونسي
..	24 - محمد لعقاسي
نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .	25 - عباس ديلمسي
رئيس اللجنة الاقتصادية للمجلس الشعبي الوطني .	26 - محمد الأمين طرفاية
رئيس لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني .	27 - علي عبد القربي
الأمين العام لاتحاد الاطباء الجزائريين .	28 - زيدان شارف
الأمين العام لاتحاد المهندسين الجزائريين .	29 - محمد ارزقي ايلسي
الأمين العام لاتحاد المماريين الجزائريين	30 - عبد الله بخلسي
وزارة الدفاع الوطني	31 - محمد قفر
كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية .	32 - زهور ونيسي
نائبة بالمجلس الشعبي الوطني .	33 - ليلي الطيب

/382/  
شروط العضوية في الحزب كما حددها  
النصوص والقوانين الأساسية للحزب  
منذ مؤتمر 1964 إلى مؤتمر 1979 .

طحق رقم: 13

1 - نص القانون الأساسي المعدل، عليه في مؤتمر 1964 في المادة  
(4) على أنه، لكي ينضم إلى حزب جبهة التحرير الوطني

بجانب :

- (أ) أن يكون جزائري الجنسية استكمال من العمر 18 سنة
- (ب) أن يكون قد شارك بدون خلل في حرب التحرير الوطني في  
إطار منظمة جبهة التحرير الوطني وجهن التحرير الوطني .
- (ج) أن يتعهد بممارسة نشاط لنضال بنشاط يؤدي اشتراكه  
بانضمام .

د I أن يوافق على الاتجاه الاشتراكي للحزب

هـ) أن يبرهن على حسن خلقه .

المادة 6، ان مرفقة المنانيل لجبهة التحرير تنضاف مع

الانضمام إلى منظمة سياسية أخرى .

LES CRITERES D'ADHESION (\*)

- 1) Etre de Nationalité algérienne et avoir 18 ans révolus ;
- 2) Avoir participé sans défaillance à la lutte de Libération Nationale dans le cadre de l'organisation F.L.N/A.L.N. ;
- 3) Etre engagé sans réserve et d'une façon passionnée envers la Patrie et la Révolution ;
- 4) Se conformer à l'Orientation Sociale du Parti et appliquer son Programme ;
- 5) Justifier d'une bonne moralité et d'une bonne réputation au sein des masses ;
- 6) Avoir un sens aigu de la responsabilité et de la discipline et appliquer scrupuleusement les dispositions des Statuts du Parti et de son règlement intérieur ;
- 7) Assister régulièrement aux réunions organiques ;
- 8) S'acquitter régulièrement de ses cotisations ;
- 9) N'avoir aucun lien avec des forces anti-nationales, anti-révolutionnaires ou anti-socialistes ;
- 10) N'appartenir à aucune autre formation politique.

---

\*) Directives générales du 24/01/1968.

CRITERES (\*)

-Des membres des Commissions de contrôle aux divers niveaux.

et

-Des candidats aux élections dans les différentes instances du Parti.

o o o

A)-CRITERE FONDAMENTAL : Respecter pleinement les critères d'adhésion ;

B)-CRITERES SUPPLEMENTAIRES :

- 1)-Etre engagé envers le Pouvoir révolutionnaire en participant positivement et effectivement aux tâches quotidiennes de l'édification du Pays.
- 2)-Jouir de la confiance des masses.
- 3)-Avoir une bonne formation générale, politique et organique en vue d'assimiler, d'expliquer, d'appliquer et de faire exécuter rapidement et correctement les directives reçues.
- 4)-Avoir une solide expérience dans l'art de diriger et de comprendre les masses en disposant de certaines qualités humaines telles que l'autorité et le sens du respect d'autrui.

---

(\*) Directives Générales du 24/01/1969.

MODELE (4)

- De renouvellement de demande d'adhésion ;
- ou
- De nouvelle demande d'adhésion.

Je, SOUSSIGNE, (NOM, Prénoms et Adresse),

- Renouvelle ma demande
- Demande (1)

(pour) (1) mon adhésion au Parti du Front de Libération Nationale.

Je vous adresse ci-joint, une Fiche de Renseignements me concernant et dont je certifie sur l'honneur, l'exactitude en acceptant à l'avance les conséquences qui découleraient d'une fausse déclaration

ooOoo

Je m'engage sur l'honneur à me mettre loyalement et efficacement au service du P.L.N.

Je souscris sans réserve au programme du parti ainsi qu'aux dispositions de ses statuts et de son règlement intérieur et m'engage à les défendre passionnément et à les respecter scrupuleusement.

ooOoo

Je jure par Dieu, la Patrie et les Martyrs, de défendre en tout lieu et en toutes circonstances; la Révolution et ses options socialistes et de soutenir sans réserve le Pouvoir Révolutionnaire.

ooOoo

Fait à Alger, le.....



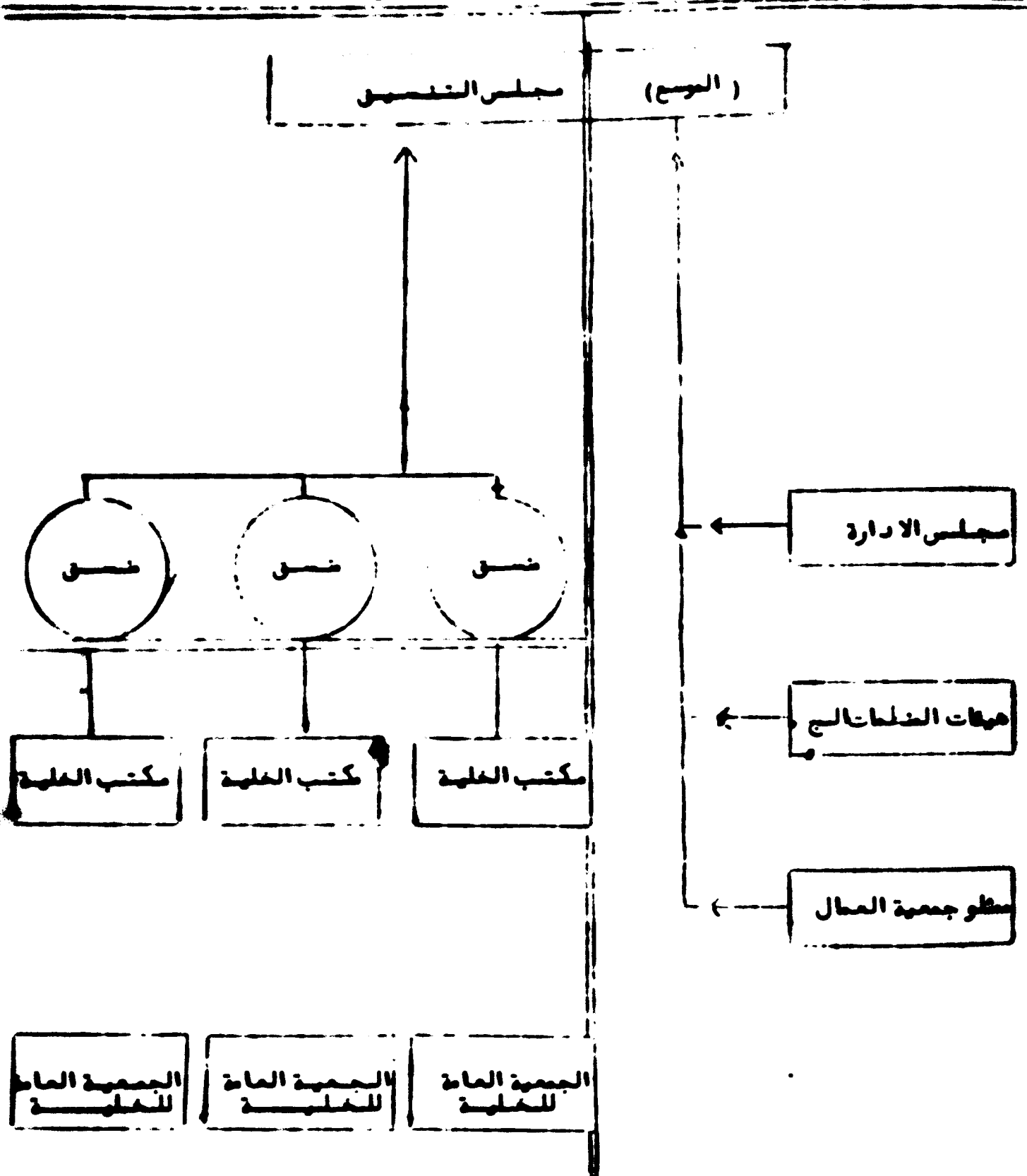


ملحق بقرارات اللجنة المركزية للحزب  
في الدورات التي قدتها من 1979

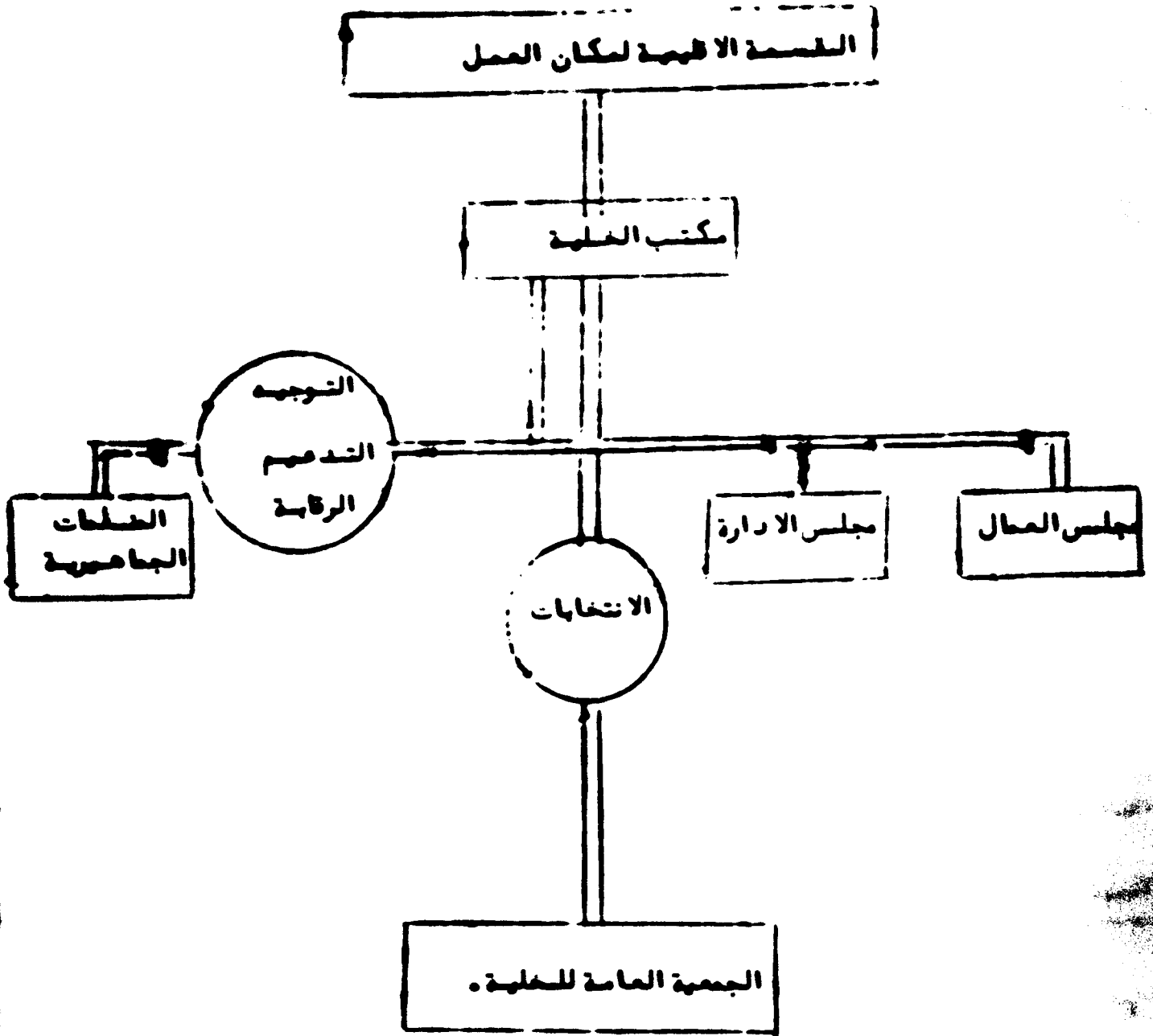
الدورات و تاريخ انعقادها	اللوائح والقرارات التي ادرتها
الدورة الثانية 26 - 30 ديسمبر 1979	لائحة السياسة العامة قرارات حول حلقة المؤسمة قرارات حول الموارد المائية تحليل موجز للوضع قواعدا للتربية والتعليم العالي والتكوين قرارات حول المكس قرارات حول توجيهها التنمية المعاصرة
الدورة الثالثة 08 - 27 ماي 1980	لائحة السياسة العامة تعميم استعمال اللغة الوطنية قرارات حول الفلاحة قرارات حول السياحة لائحة التنظيمية
الدورة الرابعة 29 - 31 ديسمبر 1980	لائحة السياسة العامة ===== المحنة ===== الطاقة قرارات بتخص تنظيم وملاحيات مجلس التنمية البلدي والولا في
الدورة الخامسة 29 جوان - 1 جويلية 31	لائحة السياسة العامة لائحة السياسة الاقتصادية تقرير السياسة الثقافية قرارات بتخص (1) قرار بتخص ميزانية الحزب لسنة 79 - 80 (2) قرارات بتخص (بموجب) من اعضاء اللجنة المركزية



**التشكيل الهيكلي لخلية المؤسسة**  
(حالة وجود عدة خلايا بالتبعية)



المرجع: لجنة التعليم العام بالحزب، دليل علي حول خلية المؤسسة، بدون تاريخ.



المصدر : لجنة التنظيم العام بالحزب : دليل علي حول خلية المؤسسة ، بدون تاريخ .

فهرست المحت

1..... المقدمة:

11..... مدخل:

25..... الفصل التمهيدي : نشأة ج.ت.و. وقيامها للثورة التحريرية (1954-1962) 2500

27..... المبحث الأول : المواطن الداخلية والخارجية للشهوج.ت.و. 270000

28..... المطلب الأول : المواطن الخارجية. 280000

32..... المطلب الثاني : المواطن الداخلية: 320000

42..... المبحث الثاني : استراتيجيات ج.ت.و. 420000

43..... المطلب الأول : استراتيجيات ج.ت.و. على الصعيد العسكري والسياسي: 430000

52..... المطلب الثاني : القوم الاجتماعية المكونة لج.ت.و. 520000

57..... المطلب الثالث : الجبهة والمألة الايديولوجية. 570000

61..... المبحث الثالث: تنظيمات ج.ت.و. ابان الثورة التحريرية. 610000

62..... المطلب الأول : جبهة التحرير : أو التنظيم الأم للثورة. 620000

69..... المطلب الثاني : تنظيمات جبهة التحرير الوطني : 690000

69..... ( ا ) جيش التحرير الوطني. 690000

74..... ( ب ) الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. 740000

76..... ( ج ) الاتحاد العام للمصالح الجزائريين. 760000

77..... ( د ) الاتحاد العام للطلبة الصلح الجزائريين. 770000

78..... ( هـ ) ميلاد اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني. 780000

80..... ( و ) الاتحاد العام للتجار الجزائريين. 800000

81..... المطلب الثالث: تناقضات وصراعات تنظيمات ج.ت.و. (1954-1962) 810000

- 85..... القسم الأول : انعكاسات الصراع على السلطة على التطور السياسي للحزب.....  
=====
- 87..... الفصل الأول : انعكاسات الصراع السياسي على بناء الحزب بناءً حقيقياً.....  
-----
- 89..... المبحث الأول : أزمة 1962 : أوضاع تناقضات ج. ت. و. و.....
- 90..... المطلب الأول : الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للجزائر بعدة 1962.....
- 94..... المطلب الثاني : أزمة 1962 : مرحلة ما قبل الاستفتاء.....
- 106..... المطلب الثالث : صار الأزمة بعد الاستفتاء.....
- 111..... المبحث الثاني : تحويل الجبهة إلى حزب سياسي بين العدا والتطبيع.....
- 112..... المطلب الأول : تحويل الجبهة إلى حزب : بين إقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة.....
- 120..... المطلب الثاني : تحويل الجبهة إلى حزب بين العدا والوسيلة.....
- 125..... المطلب الثالث : تناقضات أوضاع الطب السياسي والوجه الآخر للأزمة.....
- 132..... المبحث الثالث : الدعوة إلى عقد مؤتمر الجبهة : أهدافها وخلفياتها.....
- 133..... المطلب الأول : الموقف الجديد من الدعوة لعقد المؤتمر.....
- 136..... المطلب الثاني : سير عملية التحضير للمؤتمر.....
- 139..... المطلب الثالث : سير أعمال المؤتمر.....
- 144..... المبحث الرابع : من مؤتمر 1964 إلى 19 جوان 1965.....
- 145..... المطلب الأول : نتائج المؤتمر.....
- 152..... المطلب الثاني : نزاعات ما بعد المؤتمر : خلفياتها ونتائجها.....
- 159..... المطلب الثالث : 19 جوان 1965 : أو خلفيات الاطاحة باين بيللا.....

الفصل الثاني : موقع الحزب في الصراعات السياسية قبل القرار  
..... الميثاق الوطني ( 19 جوان 1965 - جوان 1976 ) ..... 162

المبحث الأول : الوضع الاقليمي للحزب بعد 10 جوان 1965 ..... 165

المطلب الأول : الموقف الاولي لقيادة 19 جوان من الحزب ..... 166

المطلب الثاني : دور الأمانة التنفيذية للحزب ومهامها ..... 170

المطلب الثالث : التركيبة الثقافية للأمانة التنفيذية للحزب : نتائجها ..... 175

المبحث الثاني : تعليمات 24 ماي 1968 وإعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ..... 178

المطلب الأول : بعض نتائج إعادة تنظيم الحزب ..... 179

المطلب الثاني : أسباب فشل عملية إعادة تنظيم الحزب ..... 182

المطلب الثالث : إعفاء مسؤولي الحزب من مهامه : الخلفاء والنتائج ..... 184

المبحث الثالث : مكانة الحزب ودوره في الصراع الاجتماعي السياسي ..... 189

المطلب الأول : شيوع الشعارات الثلاث : بناء الحزب وتدمجه وتطهيره ..... 190

المطلب الثاني : سعد الحزب وانتعاش التيارات السياسية الضالعة له ..... 196

المطلب الثالث : العودة للحزب والشرعية ..... 200

المطلب الرابع : من اقرار الميثاق الوطني الى تولي الحزب للسلطة ..... 205

القسم الثاني : تنظيم الحزب ولاقته بالدولة والطلقات  
===== الجغرافية ..... 215

الفصل الأول : تطور الهيكل التنظيمي للحزب (1962-1980) ..... 216

المبحث الأول : الأسس التنظيمية لجبهة التحرير قبل مؤتمر 1964 ..... 217

المطلب الأول : نقد برنامج غرابلس لجبهة التحرير ..... 218

المطلب الثاني : برنامج غرابلس : أسس تحويل الجبهة الى حزب سياسي ..... 223

المطلب الثالث : مبادئ جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964 ..... 226



- المبحث الثاني : الهياكل والهيئات الحزبية كما حذر هامو مؤتمر 1964 ..... 232
- المطلب الأول : البنية الهيكلية للحزب كما حذر هامو مؤتمر 1964 ..... 233
- المطلب الثاني : تنظيم الحزب بين اقضاء الخصوم واحتكار السلطة ..... 239
- المبحث الثالث : الهياكل التنظيمية للحزب بمد 19 جوان 1965 ..... 245
- المطلب الأول : تعديل الجهاز المركزي وتجديد الهيئات القاعدية ..... 246
- المطلب الثاني : تعليمات 24 جانفي واعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ..... 248
- المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للحزب كما حذرته تعليمات 24 جانفي 1968 ..... 250
- المطلب الرابع : سير مراحل اعادة تنظيم الحزب ونتائجها التنظيمية ..... 253
- المبحث الرابع : الهيكل التنظيمي للحزب كما حذرته مؤتمر 1979 ..... 260
- المطلب الأول : البنية الهيكلية للحزب المصادق عليها في مؤتمر 1979 ..... 261
- المطلب الثاني : الايجابيات والنقائص التنظيمية في سير الهياكل الحزبية ..... 271

الفصل الثاني :

=====

- علاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية ..... 283
- المبحث الأول : طبيعة الحزب وتركيبه الاجتماعي والبشري ..... 285
- المطلب الأول : حزب جماهيري أم طلائفي ؟ ..... 286
- المطلب الثاني : التركيب الاجتماعي للحزب ..... 291
- المطلب الثالث : المحتوى البشري والثقافي للحزب ..... 300
- المبحث الثاني : العلاقة بين الحزب والدولة ..... 307
- المطلب الأول : برنامج طرابلس : التأكيد على سيادة الحزب على الدولة ..... 308
- المطلب الثاني : ميثاق الجزائر 1964 وأولوية الحزب على الدولة ..... 311
- المطلب الثالث : 19 جوان 1965 وقرار مبدأ أولوية الدولة على الحزب ..... 315
- المطلب الرابع : الميثاق الوطني 1976 والعلاقة التكميلية بين الحزب والدولة ..... 319
- المطلب الخامس : المؤتمر الرابع للحزب : التنسيق بين الهيئات الحزبية والادارية ..... 324

- المبحث الثاني : علاقة الحزب بالضلعات الجماهيرية ..... 329
- المطلب الا<sup>و</sup>ل : تطور علاقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالحزب ..... 330
- ا) الدعوة الى استقلال الاتحاد عن الحزب ..... 331
- ب) المؤتمر الا<sup>و</sup>ل للاتحاد : قيادة مؤيدة لاشراف الحزب على الاتحاد ..... 336
- ج) ( === الثاني === : تنير الموقف من الاتحاد ..... 338
- د) 19 جوان 1965 : سيطرة المناصر للحزب على الاتحاد ..... 339
- هـ) الاقوار العملي لاشراف الحزب على الاتحاد ..... 341
- المطلب الثاني : علاقة الحزب باتحاد الشباب ..... 344
- ا) علاقة شبيبة جبهة التحرير الوطني بالحزب ..... 347
- ب) علاقة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بالحزب ..... 347
- الخاتمة ..... 351
- المراجع ..... 356
- الملاحق ..... 363
- الفهرس ..... 389-393